جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية العلـوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: نقود ومالية

الموضوع:

دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013

من إعداد الطالب:

حمزة عمي سعيد

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور ناصر دادي عدون

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 06 /2016/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ د. سليمان ناصر	رئيســـــا
أ د. ناصر دادي عدون	مشرفا و مقررا
د. محمد الأمين شربي	عضوا مناقشا
د. نوال بن عمارة	عضوا مناقشا
د. أحلام بوعبدلي	عضوا مناقشا
د. علال بن ثابت	عضوا مناقشا

السنة الجامعيـــة 2016/2015

كلمة شكر

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل، الآية 19

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، ونساله أن يرزقنا الإخلاص فيه فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

واعترافا بالفضل لأهله نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور ناصر دادي عدون الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وجاد علينا بتوجيهاته الرشيدة والسديدة.

-كما أشكر كل الأساتذة الذين ساعدوني كل باسمه وأخص بالذكر الأستاذ عبد القادر مرّاد والدكتورة أحلام والسيد مراد دهيم من بنك الجزائر والسيدة عائشة دومور من بنك CPA ؛ اللذان لم يبخلا علينا في إعطاء أي معلومة و لم يدخرا أي جهد لإعانتي على إنجاز هذا البحث.

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

سورة التوبة، الآية 105

- إلى الوالدين الكريمين.
- إلى زوجتي العزيزة.
- إلى إخوتي الأعزاء.
- إلى جميع الأصدقاء كل باسمه
- إلى الذين وفّروا لي كل ما أحتاجه

في سبيل البحث العلمي.

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث.

فهرس المحتويات

الفهرس:

فهرس المحتويات		**I-III**
فهرس الأشكال والجداول		**IV-VI**
الملخص		**VII**
المقدمة العامة		أ
الفصل الأول	**الإطار العام للتنظيم الاحترازي في البنوك**	**14**
المبحث الأول	**التطورات والقضايا المعاصرة التي تواجه البنوك**	**16**
المطلب الأول	مستجدات القطاع المصرفي والمالي الدولي نهاية القرن العشرين	**16**
المطلب الثاني	آثار التطورات العالمية الحديثة على القطاع المصرفي العالمي	**20**
المطلب الثالث	التغيرات المعاصرة في العمل المصرفي	**24**
المبحث الثاني	**سلوك البنوك و ضرورة التنظيم الاحترازي**	**29**
المطلب الأول	التحرير المالي و الأزمات المصرفية	**29**
المطلب الثاني	عوامل و مصادر الهشاشة المصرفية	**33**
المطلب الثالث	الإفراط في المخاطرة المصرفية وضرورة التنظيم الاحترازي	**38**
المطلب الرابع	مبررات التنظيم الاحترازي للعمل المصرفي	**42**
المبحث الثالث	**تطور الرقابة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل**	**47**
المطلب الأول	اتفاقية بازل الأولى	**47**
المطلب الثاني	اتفاقية بازل الثانية	**52**
المطلب الثالث	مقررات لجنة بازل 3 وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي	**57**
المطلب الرابع	أثر مقررات بازل الثالثة على العمل المصرفي	**61**
خلاصة الفصل		**65**
الفصل الثاني	**دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي**	**65**
المبحث الأول	**أسباب ونظريات عدم الاستقرار في البنوك**	**67**
المطلب الأول	مفهوم عدم الاستقرار المصرفي وأضراره	**67**
المطلب الثاني	العوامل المفسرة لعدم الاستقرار المصرفي	**71**
المطلب الثالث	عدم الاستقرار المصرفي وأثره على الاقتصاد الحقيقي	**76**
المبحث الثاني	**أساليب قياس استقرار النظام المصرفي ومتطلبات تحقيقه**	**79**

المطلب الأول	طرق قياس الاستقرار المصرفي	**79**
المطلب الثاني	الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي	**91**
المطلب الثالث	الآليات العلاجية لمشكلة عدم الاستقرار المصرفي	**99**
المبحث الثالث	**العلاقة بين التنظيم الاحترازي و الاستقرار المصرفي**	**104**
المطلب الأول	دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي	**104**
المطلب الثاني	دور السيولة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي	**108**
المطلب الثالث	الرقابة المصرفية الفعالة كآلية لتحقيق الاستقرار المصرفي	**114**
خلاصة الفصل		**119**
الفصل الثالث	**تأثير التنظيم الاحترازي على التنافسية المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المصرفي**	**120**
المبحث الأول	**عموميات حول التنافسية**	**121**
المطلب الأول	تعريف التنافسية وأبعادها	**121**
المطلب الثاني	أنواع التنافسية	**124**
المطلب الثالث	قياس التنافسية	**126**
المبحث الثاني	**التنافسية المصرفية**	**129**
المطلب الأول	مفهوم التنافسية المصرفية و مبادئها	**129**
المطلب الثاني	تنافسية الأداء في المصارف	**132**
المبحث الثالث	**التنظيم الاحترازي، التنافسية و الاستقرار المصرفي**	**135**
المطلب الأول	التنظيم المصرفي وأثره على التنافسية المصرفية	**135**
المطلب الثاني	أثر المنافسة على كفاءة التنظيم الاحترازي	**138**
المطلب الثالث	أثر المنافسة على الاستقرار المصرفي	**143**
خلاصة الفصل		**146**
الفصل الرابع	**التنظيم الاحترازي في الجزائر وتحقيق استقرار الجهاز المصرفي**	**148**
المبحث الأول	**الرقابة المصرفية في الجزائر**	**149**
المطلب الأول	المؤسسات الرقابية في الجزائر	**149**
المطلب الثاني	أصناف الرقابة البنكية	**153**
المطلب الثالث	الرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك الجزائرية	**157**
المبحث الثاني	**التنظيم الاحترازي المتبع لضمان الاستقرار المصرفي في الجزائر**	**159**
المطلب الأول	تنظيم رأس المال وحساب نسبة الملاءة في البنوك الجزائرية	**160**

المطلب الثاني	المراقبة الاحترازية لملاءمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي	**164**
المطلب الثالث	التأمين على الودائع في النظام المصرفي الجزائري	**168**
المطلب الرابع	الآليات الاحترازية الاخرى المطبقة في التنظيم المصرفي بالجزائر	**172**
المبحث الثالث	**العلاقة بين معيار راس المال و الاستقرار المصرفي**	**175**
المطلب الأول	الاطار القياسي المتبع في التحليل	**176**
المطلب الثاني	بيانات العينة المدروسة	**178**
المطلب الثالث	نتائج الدراسة وتحليلها	**187**
خلاصة الفصل		**191**
الفصل الخامس	**تنافسية البنوك الجزائرية وتأثيرات التنظيم الاحترازي المتبع–دراسة عينة من البنوك–**	**194**
المبحث الأول	**التنافسية المصرفية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**	**194**
المطلب الأول	الظروف الاقتصادية للبنوك الجزائرية في ظل التحول لاقتصاد السوق	**195**
المطلب الثاني	العمل المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2003-2013	**197**
المطلب الثالث	متطلبات زيادة تنافسية البنوك العاملة بالجزائر	**204**
المبحث الثاني	**التنافسية في النظام المصرفي الجزائر–دراسة عينة من البنوك–**	**207**
المطلب الأول	تنافسية العينة المدروسة	**207**
المطلب الثاني	نتائج الدراسة وتحليلها	**214**
المبحث الثالث:	**العلاقة بين التنافسية المصرفية والتنظيم الاحترازي في العينة المدروسة**	**217**
المطلب الأول	نماذج الدراسة	**217**
المطلب الثاني	أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من القروض	**222**
المطلب الثالث	أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من الودائع	**224**
المطلب الرابع	أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الربحية المصرفية	**227**
خلاصة الفصل		**229**
الخاتمة		**233**
قائمة المراجع		**241**
الملاحق		**253**

فهرس الأشكال والجداول:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	الخسائر في الفترة بين 1970-2009 جراء الأزمات المصرفية	77
(2-2)	مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي	83
(3-2)	مؤشرات الإنذار المبكر	98
(1-3)	بعض النسب المردودية العامة أو الربحية	127
(2-3)	جدول لنسب مردودية الأصول	128
(3-3)	جدول يوضح نسب مردودية الأموال الخاصة	128
(1-4)	تصاريح المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية مخاطر للفترة 2002-2013	151
(2-4)	نتائج جهاز مكافحة الشيكات من دون رصيد.	152
(3-4)	بيانات العينة المدروسة وفق مؤشرات السلامة الأساسية لصندوق النقد الدولي خلال الفترة 2005-2012	184
(1-5)	الاتجاهات الرئيسية في مجال جمع الودائع بين البنوك العامة والخاصة في الجزائر	199
(2-5)	تطور لقروض المقدمة من طرف البنوك العمومية والخاصة بالجزائر 2003-2013	201
(3-5)	تطور مؤشرات الأداء والرفع المالي في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2003-2013	202
(4-5)	مستويات النشاط ورأس المال في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر 2003-2013	203
(5-5)	الجدول (5-5): جدول لقيم المتغيرات التابع والمستقلة للعينة المدروسة حسب نموذج-panzar rose خلال الفترة 2005-2012	212
(6-5)	جدول يضم قيمة مؤشرات التنافسية ومؤشرات رأس المال للعينة المدروسة خلال الفترة 2005-2012	220

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	عدم تماثل المعلومات في سوق الائتمان	37
(1-5)	نسب توزع تقسيم الودائع بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر	199

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار تبني المعايير الاحترازية وبالخصوص معيار كفاية رأس المال، على استقرار الجهاز المصرفي وثم على تنافسية البنوك التجارية. وقد قامت الدراسة في جزئها النظري باستعراض مختلف الآليات الاحترازية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي من جهة وكيف تؤثر النظم الاحترازية على التنافسية المصرفية من جهة أخرى. أما في الجزء التطبيقي فقد قمنا بدراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشرات تحقيق الاستقرار التي وضعها صندوق النقد الدولي للاستقرار ثم تأثير مؤشرات رأس المال على التنافسية، وذلك لعينة تتكون من 6 بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة 2003-2013 باستعمال نموذج panel data.

وقد توصلنا إلى أن نسبة الملاءة ومردودية الأصول تؤثر إيجابيا على الاستقرار المصرفي أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون ومردودية السهم بالإضافة إلى نسبة التكاليف عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل تؤثر سلبا في الاستقرار. ومن خلال دراسة العلاقة بين التنظيم الاحترازي والتنافسية فقد توصلنا إلى أن التنظيم الاحترازي يؤثر على التنافسية إيجابيا بزيادة استقطاب الودائع، مما يلغي أسباب عدم اتباعها من طرف البنوك في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تنظيم احترازي، كفاية رأس المال، استقرار مصرفي، تنافسية

Résumé :

Cette étude vise à connaître l'effet de l'adoption des normes prudentielles, en particulier l'adéquation en capital, sur la stabilité du système bancaire et sur la compétitivité des banques commerciales. L'étude dans sa partie théorique passe en revue des différents outils prudentiels et leur rôle dans la réalisation de la stabilité du secteur bancaire d'une part, et d'autre part comment les règlements prudentiels affectent la compétitivité bancaire. Dans la partie pratique nous avons étudié la relation qui peut y avoir entre l'indice de stabilité bancaire et les indicateurs mis au point par le Fonds Monétaire International pour stabiliser le système bancaire, ensuite l'impact des indicateurs du capital sur la compétitivité des banques étudiées. Notre échantillon composé de six banques opérant en Algérie au cours de la période 2003-2013, en utilisant les données de Panel modèle.

Nous avons conclu que le ratio de solvabilité et la rentabilité des actifs affectent positivement la stabilité financière de ces banques. Par contre, le ratio des créances douteuses sur le total des dettes et la rentabilité des actionnaires et le ratio des coûts d'exploitation hors-intérêt sur le revenu total nuisent à la stabilité. D'autre part, en étudiant la relation entre la réglementation prudentielle et la compétitivité bancaire, on a trouvé que la réglementation prudentielle a un effet positif sur à cette dernière par Attirer plus de dépôts, ce qui ne laisse aucun argument pour ne pas l'appliquer par les banques opérant en Algérie.

Mots clé : réglementation prudentiel, l'adéquation en capital, stabilité bancaire, compétitivité

المقدمة العامة

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات منذ بداية القرن العشرين الميلادي، غير أن وتيرتها تسارعت مع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي والمالي في النصف الثاني من نفس القرن. حيث أدى استغلال هذه التكنولوجيا في شبكة الأنترنت إلى إلغاء القيود فيما بين الدول والقارات ضمن مظاهر العولمة، خاصة مع ثمانينات نفس القرن. ونتج عن هذه التطورات عدة تغيرات على النشاط المالي والمصرفي، تميزت بزيادة حركة رؤوس الأموال، وتغير أعمال البنوك واتجاهها إلى أنشطة جديدة ومبتكرة وظهور منتجات مستحدثة منها ما اندمج مع سوق القيم المالية ضمن الوساطة المالية. وقد اتجهت العديد من الدول في هذا المنحى بعد ما توصلت الدراسات في اقتصاديات التنمية، بقيادة رونالد ماكينون[1] إلى أن للتحرير المالي وإلغاء القيود دورا أساسيا في النمو والتنمية الاقتصادية. ولعبت البنوك في عدة دول دورا محوريا في هذه الفترة بصفتها ممولا أساسيا للتنمية.

إلا أن هذه التغيرات حملت معها العديد من الاختلالات، حيث اقترن التحرير المالي بموجة من الأزمات المصرفية والمالية [2] وحتى الاقتصادية، ومست بصورة قوية القطاع المصرفي. فمنيت الدول بخسائر معتبرة مما جعلها تعيد النظر في الآليات التي يجب أن يتم بها التحرير والاستفادة من ميزاته دون تحمل خسائر كبيرة. ونتيجة لذلك، كان على الجهات الرسمية التفكير بجدية في تنظيم أعمال البنوك ومراقبتها، بهدف التخفيف من خسائرها والآثار الناتجة عنها في حالة الأزمات. وقد اهتمت لجنة بازل بالرقابة المصرفية بتحسين الإشراف على البنوك منذ سبعينات القرن الماضي حيث وضعت معايير احترازية لتجنب الأزمات المصرفية في المستقبل، كما تم إيجاد عدة آليات منظمة للعمل المصرفي مثل: تحديد قيود على النشاط، التأمين على الودائع، إدارة المخاطر وغيرها. ومنه فقد أولي موضوع الأزمات الكثير من الاهتمام نظرا للآثار الناتجة عنها اقتصاديا واجتماعيا.

وقد عرف مفهومي الاستقرار المالي والمصرفي تداولا كبيرا بعد أزمة الرهن العقاري التي انفجرت وظهرت إلى العلن بالولايات المتحدة الأمريكية شهر سبتمبر من سنة 2008، وامتدت آثارها بعد ذلك إلى دول العالم. فتبعت هذه الأزمة عدة إصلاحات في مجال الرقابة المصرفية، بعد دعوة الباحثين والسياسيين وذوي العلاقة إلى

---

[1] –رونالد ماكينون ترجمة صليب بطرس وسعاد الصنبولي، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، دون سنة نشر، ص: 19.

[2] -Asli Demirgüç-Kunt and Ross Levine, Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview, The World Bank Economic Review Vol. 10, No. 2, (May, 1996), pp. 223-239 [on the link] http://faculty.haas.berkeley.edu/ross_levine/papers.htm, p: 223.

المزيد من الاحتراز لتجنب الخسائر التي تسببها الأزمات، لأن وقف الأزمات نهائيا غير ممكن، بينما الحد منها والتقليل من آثارها ممكن من خلال الإشراف الجيد على الجهاز المصرفي.

ومن الأسباب الرئيسية للأزمات المصرفية إفراط البنوك في اتخاذ المخاطرة،[1] وتعد المنافسة بين البنوك السبب الرئيسي في اتخاذ هذه المخاطرة، [2]وهو ما يضع البنوك بين نوعين متقابلين من التحدي الأول هو الأمان والسلامة والثاني هو القدرة على المنافسة. فضمان سلامة الجهاز المصرفي يتطلب الالتزام بالعديد من القيود التي تنظم العمل، بينما الالتزام بهذه القيود قد يؤدي إلى فقدان البنوك لتنافسيتها مقابل البنوك الأخرى غير الملتزمة بها. ورغم أن لجنة بازل قد وضعت مقرراتها لتحقق الاستقرار والمنافسة العادلة بين البنوك وحماية المودعين لديها، فإن عدم إلزاميتها وتأخر تطبيقها جعلها لا تحقق الأهداف المنوطة بها.

وفي الجزائر فقانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، قد حدد معالم العمل المصرفي في الجزائر، وهو يعتبر كأول إطار هام محدد لفتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص ضمن إصلاحات الانتقال إلى اقتصاد السوق، بعد أن كان النظام المصرفي يتكون من البنوك العمومية وتحت تصرف الدولة التي تقوم بتطهيرها من سنة إلى أخرى. وأدت إصلاحات سنوات 1988 لاستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ثم سنة 1990 لقانون النقد والقرض إلى ظهور سوق مصرفية تعمل فيها بنوك خاصة إلى جانب البنوك العمومية وتحت سلطة البنك المركزي أو بنك الجزائر، وهي تؤدي وظائفها في تمويل الاقتصاد بشكل مستقل عن الحكومة. وعلى غرار باقي الدول فإن الجزائر اعتمدت في تسيير جهازها المصرفي بإصدار قوانين، وتعليمات وتنظيمات تقوم من خلالها بالحفاظ على سلامته والتصدي للصدمات الغير المتوقعة.

ورغم أن الجهاز المصرفي الجزائري كان في منأى عن الأزمة المالية لبداية سنة 2008 حسب تصريح المسؤول الأول عنه[3]، فقد لحقت به في السابق أزمات متفرقة مثل إفلاس البنكين الخاصين: التجاري الصناعي وبنك الخليفة. وكرد فعل تجاه حالتي الإفلاس هذه، قام بنك الجزائر بإصلاحات جديدة بعد الإصلاحات التي

---

[1] -Luis Brandão and others, Risk Taking By Banks: The Role Of Governance And Executive Pay, International Monetary Fund | October 2014, [on the link]: https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2014/02/pdf/c3.pdf, consulté le : 6/3/2015, p:105

[2] -Carmen Matutes, Xavier Vives, Imperfect competition, risk taking, and regulation in banking, European Economic Review 44 (2000) 1-34, [on the link]: http://siteresources.worldbank.org/INTABCDEWASHINGTON2000/Resources/matutes.pdf, consulté le 6/3/2015, p: 2.

[3] -محمد لكساسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2008،[على الرابط]: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf، تاريخ الاطلاع : 2010/10/10، ص:7.

جاءت في قانون النقد والقرض 10/90 وما بعدها من إصلاحات، لتفادي مثل هذه الأزمات في المستقبل من خلال إرساء قوانين جديدة، ضمن الاستفادة من الإصلاحات التي أجرتها الدول التي عانت من الأزمة والتي زكاها كل من لجنة بازل، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لما حملته من إجراءات يتوقع منها تجنيب الأزمات في المستقبل أو حتى الحد من آثارها.

ومن التغيرات التي حصلت في الجزائر بعد هذه الإصلاحات، دخول بنوك أجنبية إلى السوق المصرفية المحلية، مما أدى إلى ظهور منافسة بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية. ومع الإصلاحات التي تبناها بنك الجزائر فإن تنافسية البنوك الجزائرية أصبحت مهددة أمام البنوك الأجنبية، كون هذه الأخيرة تعتمد على إجراءات رقابية داخلية تتوافق إلى حد ما مع الإجراءات المعتمدة دوليا مما يجعل مسايرتها للإصلاحات سهلا إلى حد بعيد.

إشكالية البحث وفرضياته

مما سبق عرضه، فنسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة تأثير تبني المعايير الاحترازية المتعارف عليها دوليا في تحقيق وضمان الاستقرار المصرفي، والتعرف على العناصر المؤثرة عليه من جهة، وتأثير انتهاج هذه الأدوات على تنافسية عينة من البنوك العاملة في الجزائر من جهة أخرى. ومنه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما هي آثار تبني المعايير الاحترازية على استقرار البنوك العاملة بالجزائر وعلى مستوى تنافسيتها"

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التطورات العالمية التي أدت التي ظهور التنظيم الاحترازي للبنوك وفيما تتمثل آلياته؟
- ما دور تبني المعايير الاحترازية في تحقيق الاستقرار المصرفي، وما العلاقة بين التنظيم الاحترازي والتنافسية؟
- ما هو واقع التنظيم الاحترازي في الجزائر، وهل يؤدي الالتزام بمعيار كفاية رأس المال والمعايير الاحترازية الأخرى إلى استقرار البنوك في العينة المدروسة؟
- ما هو واقع التنافسية، وكيف يؤثر التنظيم الاحترازي معبرا عنه بكفاية رأس المال على تنافسية البنوك في العينة المدروسة؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر المنافسة بين المؤسسات المصرفية في اقتصاد السوق من الأسباب الرئيسية للأزمات المصرفية التي استدعت القيام بتنظيم احترازي للحد منها بالاعتماد على أهم آلياته والمتمثلة في كفاية رأس المال؛

– للمعايير الاحترازية الدولية للجنة بازل دور مهم للحد من الأزمات وبذلك في تحقيق الاستقرار المصرفي، وتوجد علاقة مباشرة وموجبة بين التنافسية وكفاءة التنظيم الاحترازي؛

– يعرف التنظيم الاحترازي في الجزائر تأخرا كبيرا في مواكبة تطوره على المستوى الدولي، يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛

– تعتبر السوق المصرفية الجزائرية محتكرة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لتجربتها في هذه السوق، بينما هناك علاقة عكسية بين زيادة تنافسية البنوك والالتزام بنسبة الملاءة الدولية أي الالتزام بنسبة الملاءة تضعف تنافسية من البنك.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

– يكتسي الجهاز المصرفي أهمية بالغة في اقتصاد أي بلد، وعليه من المهم الإلمام بكل التطورات التي يعرفها هذا الجهاز خاصة في ظل ظهور وظائف وأدوات حديثة، وتزايد الأزمات التي يتعرض لها؛

– نظرا للآثار التي تخلفها الأزمات المصرفية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من آثار سلبية، فمن المهم أن نبحث عن الأسباب التي تقف وراء هاته الأزمات، وما هي الآليات المتاحة لضمان استقرار الجهاز المصرفي؛

– دراسة التنظيم الاحترازي الذي يعتبر ضروريا لتحقيق الاستقرار المصرفي والاطلاع على واقعه في الجزائر والتطورات التي عرفها منذ إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ؛

– إن التحرير المصرفي يؤثر على تنافسية المصارف الجزائرية في ظل زيادة التواجد الأجنبي، ومنه من المهم معرفة العوامل المؤثرة على التنافسية المصرفية للبنوك العاملة في الجزائر، ومحاولة معرفة ما اذا كان التنظيم الاحترازي المتبع يمكن أن يؤثر على مستوى التنافسية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

من الجانب العلمي النظري:

– عرض ومناقشة المنطلقات التي بنيت عليها مجموعة القواعد الاحترازية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها والمتمثلة في الاستقرار المصرفي؛

– استعراض مجموعة من الآليات المستعلمة لقياس وتحقيق الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي؛

– دراسة قواعد الاحتراز وكيفية ارتباطها بكل من الاستقرار والتنافسية، بالتركيز على أعمال لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والعلاقة بين التنظيم الاحترازي، الاستقرار والتنافسية؛

– محاولة عرض استنتاج وضعية التنظيم الاحترازي في الجزائر، ومدى توافقها مع الإطار العالمي المحدد ومدى الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى.

ومن الجانب التطبيقي الواقعي: ويهدف هذا الجانب إلى

– الاطلاع على آخر التطورات التي يعرفها التنظيم الاحترازي في الجزائر، وما مدى توافق هذا التنظيم مع التنظيم الاحترازي المعمول به دوليا؛

– البحث في الدور الذي يمكن أن يلعبه الالتزام بمعيار كفاية رأس المال الموصى به من طرف لجنة بازل في تحقق استقرار البنوك الجزائرية، وما هي العناصر الأخرى المؤثرة على الاستقرار إلى جانب رأس المال؛

– محاولة معرفة تأثير التزام البنوك الجزائرية بمعيار كفاية رأس المال على تنافسيتها في السوق، ودراسة ما اذا كانت هناك علاقة إحصائية ذات دلالة بين التنافسية المصرفية والالتزام بهذا المعيار، بهدف معرفة ما إذا كان تخوف البنوك من الالتزام بنسبة الملاءة مبررا أم لا، وفي حالة كانت النتيجة لا فينبغي على البنوك الجزائرية الالتزام بمستويات عالية من كفاي رأس المال لضمان سلامة أموال المودعين.

المنهج المتبع في البحث:

قصد الإجابة على إشكالية هذا البحث، واختبار صحة الفرضيات الأساسية المقترحة للبحث، سوف يتم الاعتماد على **الأسلوب الاستنباطي** ، الذي يستدعي الانطلاق من فرضيات بحثنا ومن دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية لصعوبة حصر كل بنوك النظام المصرفي. كما نستعمل في ذلك **المنهج الوصفي** بهدف عرض ووصف مختلف أبعاد الموضوع الضرورية، وكذلك **أسلوب التحليل** في جوانب البحث التطبيقية والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث. فالدراسة تحاول في جزء منها معرفة مدى تطبيق البنوك المدروسة لقواعد الاحتراز، أما في الجزء الآخر منها فهي تحاول معرفة ما إذا كانت هذه البنوك تستجيب لهذه القواعد من ناحية الاستقرار والتنافسية، فهذا في الحالتين له ميزة الدراسة المعيارية.

أما أسلوب البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بمضوع بحثنا. وقد تنوعت المراجع بين الكتب ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية وميزانيات البنوك المدروسة وتقاريرها السنوية إلى جانب تقارير البنك المركزي الجزائري. والبحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وقد تم الاعتماد على البحوث الإليكترونية والدراسات والأطروحات على شبكة الأنترنت لحداثة الموضوع والتطورات التي يعرفها بعد أزمة الرهن العقاري. بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية مع مسؤولي بعض البنوك، وبعض الباحثين الأكاديميين المتخصصين في المجال المالي والمصرفي من داخل وخارج الجزائر.

أما أدوات العرض والتحليل للمعطيات المجمعة حول البنوك المدروسة، فقد تم الاستعانة بنظام stata 12 في ما يتعلق بالدراسة الوصفية وإحصائيات المعطيات خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد على نموذج Panel- Data و نموذج Panzar-Rose اللذان يعتبران مناسبان لخصائص الموضوع.

حدود الدراسة:

سوف تهتم دراستنا بالعلاقة بين الاستقرار لمصرفي والتنظيم الاحترازي ثم بالتنافسية لعينة تتكون من ستة (6) بنوك عاملة بالجزائر وهي البنك الوطني الجزائري BNA ، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الخليج العربي AGB، المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك البركة El baraka وبنك Société Général وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2005- 2012 ، وهو في حدود ما توفر من المعلومات عن البنوك محل الدراسة مجتمعة، بعد تعذر الحصول على هذه المعلومات للفترة المحددة عند انطلاق البحث.

الدراسات السابقة:

في حدود ما تم الاطلاع عليه من دراسات حول موضوع البحث، سواء بحوث أنجزت في الجامعات الجزائرية أو الأجنبية، والتي تناولت موضوع التنظيم الاحترازي ودوره في تحقيق الاستقرار المصرفي واثره على التنافسية، ومن أهم الدراسات نذكر ما يلي، على سبيل الإشارة لا الحصر:

1- Rudiger Ahrend, Jens Arnold, Fabrice Murtin في ورقة عمل لمنظمة التعاون والتنمية سنة 2009 تحت عنوان:

« Prudential Regulation and Competition in Financial Markets»

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين سياسات التنظيم الاحترازي للصناعة المصرفية والتأمين، والاستقرار والمنافسة، حيث أهتمت في الجانب النظري باستعراض العلاقة بين التنظيم الاحترازي والاستقرار المالي وذلك بالاعتماد على دراسات صندوق النقد الدولي البنك العالمي ولجنة بازل، كما قامت بتحديد مؤشرات الاستقرار المالي بالاعتماد على نفس المرجعية السابقة. وقد صممت الدراسة مؤشرات ذات صلة بالاستقرار المالي لتقييم هذه السياسات، وقد كشفت الدراسة عن ثغرات التنظيم الاحترازي التي بينتها الأزمة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج بعد تتبع مؤشرات 322 بنك من 32 دولة خلال 2007-2009 بدراسة العلاقة الخطية بين مؤشرات الاحترازية لتحقيق الاستقرار المصرفي وقيمة أسهم البنوك. حيث دعمت النتائج المتوصل إليها الاتجاه الذي يقول أنه لا يوجد تحكيم بين التنظيم الاحترازي والمنافسة في القطاع المصرفي والتأمين. ومنه فإن الإصلاحات الاحترازية تزيد من الاستقرار المصرفي دون الضرر بالمنافسة.

تعتبر هذه الدراسة هي الأقرب إلى دراستنا فقد اهتمت بالتنظيم الاحترازي والاستقرار والمنافسة، وتوصلت إلى نتائج مشابهة في الإجمال غير أنهما يختلفان حيث بينا المؤشرات الاحترازية التي لها علاقة ذات معنوية إحصائية تؤثر على الاستقرار، و رغم أن الدراستين لم تعتمد على نفس المؤشرات رغم أنها اشتركت في بعضها مثل نسبة الملاءة. وتلتقيان في اختيار مؤشر الأمان التي كان فيها معبرا به بقيمة الأسهم وفي دراستنا بقيمة التصفية واللذان نرى أنهما في نفس السياق.

2- Aytül Ganioglu دراسة للبنك المركزي التركي سنة 2007 و المعنونة بـ:

«Prudential regulation and supervision of the banking sector and banking crisis : a cross country empirical investigation»

ويأتي الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف تجريبيا ما إذا كانت هناك حقا علاقة واضحة بين نقاط الضعف في التنظيم والإشراف على القطاع المصرفي والأزمات المصرفية. وقد جاءت في نفس سياق دراسات Demirgüç-Kunt and Detradiache, Edwards; Rossi, Mehrez , Kaufmann المتعلقة بدراسة تأثير التنظيم المصرفي، حيث استعملت قاعدة بيانات للسلاسل الزمنية على مجموعة من البنوك. وقد

توصلت إلى نتيجة هي أن تنظيم رأس المال هو عامل رئيسي في الوقاية من الأزمات المصرفية عكس التأمين على الودائع الذي يولد مشكلة الخطر الأخلاقي، وعليه من الضروري ضمان مستويات عليا لمتطلبات رأس المال.

وقد توصلت هذه الدراسة والدراسة التي نحن في صدد إعدادها إلى نفس النتيجة بخصوص متطلبات رأس المال، والدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار المصرفي والوقاية من الأزمات، غير أن الاختلاف بين الدراستين كون هذه الدراسة اهتمت بالتنظيم المصرفي فقط دون بحث أثره على تنافسية البنوك، كما أنه غلب الجانب النظري على هذه الدراسة.

3- Anthony M. Santomero & Xavier Freixas في دراسة سنة 2002 تحت عنوان:

« An overall perspective on banking regulation » ورقة بحث للباحثين في جامعة:

The Wharton School, University of Pennsylvania, and the Federal Reserve Bank of Philadelphia

حاول الباحثان في هذه الدراسة إبراز الآليات التنظيمية الأساسية الثلاثة التي تقوم بإرساء الاستقرار المصرفي، والتي تتمثل في التأمين على الودائع والمقرض ذي الملجأ الأخير وشبكة الأمان الحكومية، ومن خلال استعراض مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة والتي بناءا عليها توصلا إلى أن الفراط في المخاطرة يؤدي على الأزمات النظامية، وأن الآليات السابقة الذكر ضرورية للحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي. وهو ما تتجه إليه أغلب الدراسات في هذا المجال من البحث. وقد جاءت هذه الدراسة في سياق الدراسات التي ترى أن التنظيم المصرفي ضروري للحد من الأزمات مثل دراسات Asli Demirgüç-Kunt و batrh.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في النتائج المتوصل إليها بخصوص آليات تحقيق الاستقرار من الجانب النظري غير أنها تختلف في عدد الآليات المقترحة في دراستنا، والتي تركز أكثر على مقررات لجنة بازل والتنظيم المصرفي عموما، كما أن هذه الدراسة لم تتضمن أي جزء تطبيقي عكس دراستنا التي درست مجموعة من البنوك الجزائرية. فعموما تتوافق الدراستين في ان تنظيم العمل المصرفي ضروري لتحقيق الاستقرار المصرفي.

4- محمد أليفي، أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- 2014، تحت عنوان: أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر

اهتم الباحث في دراسته في الإطار النظري بالتعثر المصرفي وأنواعه وآليات الحد من خلال عرض نماذج المعمول بها مثل مقررات لجنة بازل، الحوكمة وإدارة المخاطر، وذلك بالاعتماد على دراسات بعض الاقتصاديين

مثل Barry و علي عبد الله شاهين وغيرهم، حيث تأتي هذه الدراسات في سياق الدراسات التي تبحث دور التأمين على الودائع ونموذج Camles في الحد من التعثر المصرفي وتم ربطها بالدول النامية

وفيما يخص الجزء التطبيقي فقد قدمت الدراسة بدراسة التأمين على الودائع واستقرار البنوك الجزائرية حيث شملت العينة القر الشعبي الجزائري cpa والبنك الوطني الجزائري bna وبنك البركة، بالاعتماد على z-score ثم إعداد نموذج الانحدار المتعدد للعينة أعلاه خلال الفترة 1992-2010.

وقد عملت الدراسة على عرض الأطر التنظيمية للعمل المصرفي ولتعديلات التي عرفها بالربط بينها وتعثر بعض البنوك. كما توصلت الدراسة من خلال z-score إلى مدى متانة البنوك لمدروسة ووضعت البنك الوطني الجزائري في المقدمة من حيث المتانة، أما نموذج الانحدار فقد حدد المؤشرات التي تؤثر على أمان البنوك المدروسة ومن أهمها مؤشر العائد والفائدة الحقيق وغيرهما والذين يرتبط إيجابيا مع الأمان والسيولة التي ترتبط سلبيا معه. ونرى أن الباحث قد اختار نموذجا مناسبا للدراسة مما نتج عنه نتائج جيدة.

وفي مقارنة بين دراستنا وهذه الدراسة فنجد تقارب في الدراستين خاصة من حيث النتائج، ومن حيث موضوع البحث لكنهما اختلفتا في العديد من النقاط ونذكر بالخصوص عينة الدراسة والتي شملت في دراستنا 6 بنوك متنوعة عوضا عن 3 في الدراسة السابقة وتوصلت الدراستان إلى نتائج مختلفة حيث وجدنا دورا مهما لرأس المال في تحقيق الاستقرار وما لم نجد علاقة لمخاطر السيولة والفائدة في تحقيق الاستقرار عكس الدراسة السابقة التي وجدت أنهما تلعبان دورا في الاستقرار ويمكن تفسير ذلك كون الدراستان تختلفان في العينة من جهة وطريقة القياس من جهة أخرى، حيث اعتمدنا على البيانات المقطعية أما الدراسة اعتمدت على الانحدار المتعدد.

5- دراسة ريمة ذهبي المعنونة بـ: "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 ، 2013.

انطلقت الباحثة في دراستها من الإطار النظري حيث عرفت الاستقرار المالي النظامي والمخاطر النظامية ودورها في الأزمات المالية والآليات التقليدية والحديثة لتحقيق الاستقرار المالي النظامي كما تطرقت إلى الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية وكآليات لتحقيق الاستقرار المالي ، واعتمدت الدراسة على مفاهيم الاستقرار المالي التي اعتمد عليها Kaminskyو Batrh، وتوصلت إلى أن الإشراف الجيد وإدارة المخاطر تحد من الأزمات. أما في الجزء التطبيقي فقد حاولت الدراسة بناء مؤشر تجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري خلال الفترة 2003-

2013، بتجميع 15 مؤشر تجميعي لبناء مؤشر للسلامة المالية، حيث جمعة مؤشرات جزئية وكلية وكيف تؤثر على الاستقرار.

وقد استطاعت الدراسة أن تلتقط فترات الإجهاد المالي في الجزائر وتوصلت إلى أن الاستقرار المالي في الجزائر مرتبط بتقلبات أسعار النفط. غير أن الدراسة أهملت بعض المؤشرات الجزئية التي لها دور أساسي في تحقيق الاستقرار مثل رأس المال والسيولة وتعثر القروض، لذا فلا نستطيع الجزم أن النتائج المتوصل إليها نهائية حيث يمكن أن تتغير لو تم الأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات المهمة.

وتتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا كونهما يهتمان بالاستقرار المالي غير أن هذه الدراسة تهتم بالاستقرار المالي على المستوى الكلي أو النظامي وأدوات إرسائه الكلية، أما دراستنا فتعنى بتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية على المستوى الجزئي ومدى فعالية الأدوات الاحترازية الجزئية، وهي المستعملة حاليا في إرساء الاستقرار في كل مؤسسة مصرفية على حدة، ومن حيث مدة الدراسة فهما قريبتين إلى حد ما.

6- Ayachi Jebnoun Sana أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2008 بجامعة

Université Paris 10 Nanterre économie تحت عنوان:

« Environnement règlementaire, risque et rentabilité des banques : cas des pays émergents»

وهدفت الدراسة إلى دراسة آثار المحيط التنظيمي على سلوك البنوك فيما يخص رأس المال، المخاطر وهامش الفائدة. وقد اهتمت في الجانب النظري باستعراض رأس المال ونظرياته ودوره في العمل المصرفي إلى جانب التطرق إلى هيكل البنوك وعائد والمخاطرة وتأثيرها على أداء وفعالية التنظيم الاحترازي، أما في الجانب التطبيقي قد استعملت الدراسة طريقة المعادلات المتزامنة لعينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1998-2002، حيث أتاحت هذه الطريقة تتبع العلاقة في هذه الدول وفي نفس الوقت مما مكنها من التوصل إلى نتائج تفيد بوجود علاقة سلبية بين مستوى رأس المال والمخاطر أثناء فترة الدراسة، وتظهر فعالية رأس المال في زيادة قوة واستقرار النظام المصرفي الدولي، كما توصلت الدراسة إلى أن انضباطية السوق تعتبر عنصرا هاما في تحقيق الاستقرار المصرفي.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في العديد من النتائج من حيث دور رأس المال الإيجابي لكن حصرنا دراستنا على البنوك المحلية أي في نفس البلد، كما أننا توصلنا إلى عناصر أخرى أيضا مهمة للاستقرار مثل ربحية الأصول ونسبة

التعثر وغيرها. كما أن دراستنا تتميز بحداثتها مقارنة بهذه الدراسة كونها كانت من 2005-2012. وهذه الفترة قد شملت أزمة الرهن العقاري، التي ينتظر أن تظهر آثارها على نتائج الدراسة.

7- حسن بلقاسم غصان، عبد الكريم أحمد قندوز في دراسة تحت عنوان: قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، 2005 -2009 المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي الدوحة، قطر من: 18 إلى 20 ديسمبر 2011

حيث حاول الباحثان قياس استقرار البنوك العاملة بالسعودية خلال الفترة 2005-2009 وتمت هذه الدراسة بالاعتماد على طريقة z-score، كما تم فيها الاعتماد على طريقة البيانات المدمجة، حيث تطرقا في جزئها النظري إلى التعريف بالعينة المدروسة والنماذج المستعملة فيها، ثم قاما بعرض النتائج المتوصل إليها. وقد اختار لباحثان النماذج السابقة لما يحققان من نتائج واقعية فيعتمد z-score على العائد والمخطرة إلى جانب رأس المال، أما البيانات المدمجة فتقدم صورة شاملة للمتغيرات ذات العلاقة في كامل العينة المدروسة وهي نفس الطريقة المختارة في دراستنا. وقد توصل الباحثان إلى أن نسبة القروض الممنوحة إلى الأصول تساهم في تدنية مستوى الاستقرار، أما نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل فلها دور محايد في تحقيق الاستقرار، كما أن ضعف التنافسية يؤثر سلبا على الاستقرار.

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في كونها اعتمدت أحد الطرق التي اقترحناها لقياس استقرار البنوك، كما أنها درست المفهوم على المستوى الجزئي غير أننا قمنا في دراستنا بالبحث على العناصر المؤثرة في الاستقرار والتي تعتمدها السلطات كمؤشرات احترازية متعارف عليها وتجنبنا حصرها في العائد والمخاطرة كما في هذه الدراسة، أما الاختلاف الآخر فكان في النتائج حيث توصلنا إلى وجود علاقة إيجابية بين السيولة والاستقرار وسلبية بين الاستقرار والقروض المتعثرة إلى جانب غياب أي علاقة بين الاستقرار معبرا عنه بمؤشر الملاءة والتنافسية.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة بالنسبة الجانب النظري في وجود اختلافات وغياب مراجع تشرح بدقة ظاهرة الاستقرار المصرفي خاصة الكتب. أما في الجانب التطبيقي والذي يهتم بدراسة حالة الجزائر، واجهنا مشكل نقص الوثائق وعدم وجود ندوات أو نشرات يقوم بها البنك المركزي تبين مدى استقرار الجهاز المصرفي. إلى جانب عدم تقديم عمال البنك المركزي للمعلومات خاصة فيما يتعلق بالديون المتعثرة والتهرب من الإجابة بحجة ضيق الوقت.

وحاولنا دراسة عينة أكبر من البنوك لإعطاء صورة شاملة عن الجهاز لمصرفي الجزائري، إلا أننا اصطدمنا بإشكالية عدم تقديم المعلومات وغياب الميزانيات مما حال دون إدراج هذه البنوك في العينة.

أقسام البحث:

بغرض عرض موضوع الدراسة والإجابة على إشكاليته الرئيسية وإشكالياته الفرعية، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة (05) فصول ثلاثة (03) منها نظرية واثنين (02) تطبيقية تسبقها مقدمة وتليها خاتمة. حيث تعرضنا في الجزء النظري وفي الفصل الأول إلى الإطار العام للتنظيم الاحترازي في البنوك، وفي الفصل الثاني إلى دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي، أما في الفصل الثالث فقد درسنا تأثير التنظيم الاحترازي على التنافسية المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المصرفي. أما في الجزء التطبيقي الذي يتكون من فصلين، فقد تطرقنا إلى الفصل الرابع التنظيم الاحترازي في الجزائر وتحقيق استقرار الجهاز المصرفي أما في الفصل الخامس والأخير فقد درسنا فيه تنافسية البنوك الجزائرية وتأثيرات التنظيم الاحترازي المتبع-دراسة عينة من البنوك-. وتضمن البحث في الأخير خاتمة عامة التي تتضمن ملخصا لما توصل إليه البحث وكذلك نتائج وتوصيات.

الفصل الأول

الاطار العام للتنظيم الاحترازي في البنوك

تمهيد

عرف العمل المصرفي عدة تغيرات من حيث طبيعته وتنوع منتجاته، وذلك في ظل التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال، فتنوعت أعمال البنوك وأشكالها ومنتجاتها، غير أن هذا التطور والنمو الذي عرفه القطاع المصرفي سرعان ما عرف العديد من الأزمات والتي كانت في اغلب الأحيان مكلفة للبنوك و الدول على حد سواء وفي أحيان أخرى تعدت حدود الدول وتعدتها إلى دول أخرى. وبتزايد هذه الأزمات تزايدت أهمية النظم الاحترازية للبنوك ودورها في متابعة ورقابة نشاطها، حيث يعتبر ضعف هذه النظم ورقابة النظام المالي من أهم العوامل التي تؤدي إلى إفلاس البنوك والأزمات المالية التي يمكن أن تصيب البلد،[1] وقد أخذت لجنة بازل* للرقابة المصرفية وبعض المؤسسات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرها من المؤسسات على عاتقها وظيفة التنظيم وإصدار المقترحات التي من شأنها التنظيم والإشراف على العمل المصرفي للحد من الأزمات.

يؤدي التحرير المالي المرفق بضعف في الرقابة الاحترازية إلى إفراط البنوك في خوض المجازفات والمخاطر، مما يقود إلى أزمات في المستقبل.[2] وقد بين بارت (*Barth*) أن الأزمات التي ضربت الولايات المتحدة، اليابان، كوريا، المكسيك، الشيلي، تايلند، الهند، هنغاريا، روسيا وغانا كان سببها ضعف الرقابة، ومن الحجج القوية المقدمة فإن الأزمة الأسيوية بينت أنه كان من الممكن أن يتم تجنب هذه الأزمة لو كان الإشراف على البنوك جيدا[3]. كما بينت الأزمة التي أصابت تركيا في سنتي 2000 و2001 أن ضعف تنظيم البنوك العمومية والخاصة

---

[1]-F.Meshkin; Financial policy and prevention of financial crisis in emerging market economies; policy recherche working paper, January 2001, [on the link] http://www.nber.org/papers/w8087.pdf, consulté le: 04/02/2011, p 8.

*–لجنة بازل: أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى، تحت إشراف بنك التسويات الدولية نهاية 1974 جراء الاضطرابات الخطيرة في الأسواق المصرفية الدولية خاصة بعد فشل Bank herstatt في ألمانيا الغربية، وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة وحجم الديون المشكوك في تحصيلها ، وعقدت أول اجتماع لها في فيفري 1975 ، كما تقوم اللجنة بالاجتماع أربعة مرات في السنة بصورة منتظمة.

[2]- Barth J & all, Banking Systems Around the Globe: Do Regulation and Ownership Affect Performance and Stability? , paper prepared for the NBER, January 2001 [on the link]: www.nber.org/chapters/c10757.pdf , consulté le: 04/02/2011, p: 1.

[3]- Aytül Ganioğlu, Does Effectiveness of Macroprudential Policies on Banking Crisis Depend on Institutional Structure, Research and Monetary Policy Department, Central Bank of the Republic of Turkey,2014,[on the link]: https://ideas.repec.org/p/tcb/wpaper/1419.html, consulté le:06/06/ 2015,p: 2.

يساهم إلى حد كبير في اندلاع الأزمات المصرفية.[1] في حين توصلت دراسة مقارنة بين الدول لـ:وليامسون وماهر (*Williamson and Mahar*) سنة 1998 إلى أن الدول التي تتميز بتنظيم ورقابة احترازية قوية تعاني من آثار أقل للأزمات مقارنة بغيرها من الدول التي تتميز بضعفهما، وأن التنظيم الاحترازي الذي مضى عليه معدل 5 سنوات يظهر تأثيره الإيجابي في حالة الأزمة.

وعليه، نظرا إلى أن للدور الذي يلعبه التنظيم المصرفي في الحد من الأزمات أو يقللان من آثارها، فقد اهتمت الدول بإرسائه والحرص على تطبيقه، سعيا للحد من مواطن الهشاشة في النظام المصرفي، وسنحاول من خلال هذا الفصل والذي قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث بداية من إبراز تغيرات العمل المصرفي، وتأثيرها على سلوك البنوك وصولا إلى المراحل التي مرت بها الرقابة المصرفية:

المبحث الأول: التطورات والقضايا المعاصرة التي تواجه البنوك

المبحث الثاني: سلوك البنوك و مواجهة المخاطر النظامية

المبحث الثالث: تطور الرقابة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل

1- Alper C.E. and Önifl Z, Soft Budget Constraints, Government Ownership of Banks and Regulatory Failure: The Political Economy of the Turkish Banking System in the Post-Capital Account Liberalization Era,2002,[on the link]: http://www.econ.boun.edu.tr/public_html/RePEc/pdf/200202.pdf, consulté le 02/02/2011, p: 2.

المبحث الأول: التطورات والقضايا المعاصرة التي تواجه البنوك

عرفت المعاملات المالية تغيرات عديدة خلال القرن الماضي، أدت إلى تطورات كبيرة في العمل المصرفي والبنية المصرفية والمالية العالمية، وذلك كنتيجة لظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بتكريس قواعد النظام الرأسمالي وحرية النشاط خاصة للمؤسسات متعددة الجنسيات وهيمنة كل من الهيئات الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة. وبظهور هذا النظام انتشرت الأفكار التي تدعمه وتدعو إلى فتح الأسواق التجارية والمالية في إطار ما يسمى بالعولمة المالية والتحرير المالي والتي أصابت أيضا العديد من اقتصادات الدول النامية أو ذات الاختلالات الهيكلية والمالية خاصة، في إطار برامج تأهيلها التي انطلقت بين سبعينات وثمانينات نفس القرن. وساعدت التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الإعلام على تسريع التطور الذي عرفته هذه العمليات المالية والمصرفية وإعطائها أشكالا ومنتجات جديدة، طغت على الأشكال والمنتجات التقليدية التي كانت معروفة من قبل، وعرف بذلك العمل المصرفي عدة تغيرات، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مستجدات القطاع المصرفي والمالي الدولي نهاية القرن العشرين

عرف العالم في الربع الأخير من القرن العشرين عدة مستجدات، أثرت على العديد من المجالات منها القطاع المالي والمصرفي، حيث فتحت لها مجالا أكبر وساهمت في تطورها ومكنت من الاستفادة منها بسهولة وبتكاليف منخفضة، ومن أهم المستجدات التي عرفتها الساحة الدولية ما يلي:

أولا–الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات:

أدى التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات إلى اندماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم، وساعدت أجهزت الحاسب الآلي وشبكة الأنترنيت على التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المختلفة، وبتكاليف اتصال منخفضة.[1]

وقد استفاد الجهاز المصرفي في العالم من هذا التقدم التكنولوجي في تطوير وسائل الاتصال بين وحداته داخل البلد أو بين فروعه القائمة في مختلف دول العالم، وكذا تقديم الخدمات المصرفية بدقة وسرعة وكفاءة عالية.

[1]–عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص :18.

ولعل من سمات النشاط هذه الثورة على النشاط المالي والمصرفي:[1]

– النشاط المصرفي عبر الأنترنيت؛ – التجارة الإلكترونية؛

ورغم عديد الآثار الإيجابية للتطور التكنولوجي إلا أنه أنتج العديد من المشاكل في العمل المصرفي، كحالات القرصنة والغش وعدم توفر السرية والأمان في هذا النمط من التعاملات، مما استدعى الاهتمام بهذه المخاطر وإيجاد اطار رقابي لتنظيم هذا النمط من التعاملات.

كما أن هناك تحديات أخرى مثل: حدة المنافسة في صناعة المنتجات المالية الإلكترونية، وافتقار الإدارة والعاملين إلى الخبرة اللازمة لموجهة هذه المخاطر، هذا كله بالإضافة إلى المخاطر التقليدية الأخرى مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة، حيث من شأن هذه القنوات الإلكترونية أن تجعل هذه المخاطر الإلكترونية أكثر تعقيدا.[2]

ثانيا–ظاهرة الاقتصاد الرمزي والانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي

عرف الاقتصاد العالمي تزايد الانفصال بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ويعني تزايد الاهتمام العالمي بالمعاملات المالية عن المعاملات العينية والانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني (تدفقات السلع والخدمات) والاقتصاد المالي والنقدي (النقود والائتمان) ويرجع مفهوم الاقتصاد الرمزي إلى "دراكر"Drucker وقبله إلى كينز، حيث عمل كينز على تقديم تحليل اقتصادي ربط فيه بين الجانب الاقتصادي الحقيقي والنقدي بعد أن كان الكلاسيك يفرق بينهما بسبب حياد النقود، ففي اقتصاد إنتاجي فإن النقود تؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي. فقد حقق رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية معدلات الربح اكبر بأضعاف من معدلات الربح التي يحققها قطاع الإنتاج العالمي.[3]

ومن جهة أخرى فقد لعب هذا الانفصال دورا رئيسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية*، وزاد من تدفقات رؤوس الأموال و المبادلات وكذلك حجم المعاملات البنكية محليا وعلى المستوى الدولي، مما جعل البيئة

[1]–سليمان الناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات العالمية الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006 ، ص: 31.

[2]–سليمان الناصر، نفس المرجع السابق، ص: 34.

[3]–نوراد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الجشالي ،مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 27.

المصرفية تتعرض إلى العديد من المخاطر وتزايد للأزمات، وهو ما زاد من الحاجة إلى تنظيم هذه المعاملات لتعظيم فوائدها والتقليل من آثارها السلبية.

ثالثا–تدويل النشاط المالي وتحرير تجارة الخدمات

شهدت عمليات التحرير المالي تزايدا على المستوي المحلي والدولي، مما أدى إلى زيادة التدفقات عبر الحدود، ومع زيادة حرية تحويل العملة تسارعت عولمة الأسواق المالية. ولأهمية تحرير الخدمات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، كما ظهرت الحاجة إلى تعاون أوثق بين الدول في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، فإن مفاوضات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS في قطاع الخدمات المالية قد غطت جميع هذه الخدمات بما في ذلك البنوك والأوراق المالية والتأمين.

وأسفرت جولة الأوروغواي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT* التي دامت من سنة 1986 إلى سنة 1993 عن قيام المنظمة العالمية للتجارة OMC التي تم ترسيمها أفريل سنة 1994 بمراكش ودخلت حيز التطبيق في جانفي 1995.[1] ونظرا لصعوبة الوصول إلى تفاهم نهائي حول الخدمات المالية، تمت الاستعاضة عنه بتوقيع مذكرة تفاهم والتزام وضعت بين الدول الأعضاء حول الخدمات المالية التي يمكن الالتزام بتحريرها، وانتهت جولة المفاوضات بتوقيع 47 دولة على البروتوكول المؤقت للخدمات المالية بتاريخ 1995/07/28 وبدأت المفاوضات النهائية بشأن هذه الخدمات في 1997/04/10 لتنتهي بتوقيع البروتوكول النهائي في 1997/12/12 باتفاق 70 دولة و ليصبح نافذ المفعول في مارس 1999.[2]

ورغم ما حملت هذه الاتفاقية من آثار إيجابية بتشجيع وتسهيل التبادل وزيادة المنافسة وتقديم خدمات جديدة وقدرة اكبر على تلبية الاحتياجات التمويلية الكلية للنظام التجاري للأمة، إلا أن تقويض الاستقرار المالي قد طرح مشكلا حقيقيا بالنسبة للدول التي تعرف تأخر في التكنولوجيا المعلومات و الاتصال، والأنظمة القانونية الضعيفة أو غير الموجودة والتنظيم والإشراف الضعيفين والإدارة غير الكفؤة والافتقار إلى المعايير المحاسبية وغيرها من النقائص. مما يستدعي من هذه الدول القيام بعديد الإصلاحات للاستفادة من المزايا التي تقدمها الاتفاقية والابتعاد عن الأزمات.

---

[1]– ناصر دادي عدون و محمد متناوي، الجزائر وانضمامها لمنظمة التجارة الدولية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 27 و ص 55.

*- General Agreement on Tariffs and Trade, de 1947 à 1995 avant l'OMC.

[2]–حمزة عمي سعيد، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل2 في الجزائر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص:11.

رابعا–اتساع أنشطة البورصات وأسواق المال العالمية:

إن التوسع المطرد في أنشطة البورصات وأسواق المال العالمية، كان نتيجة لتعاظم دورها على المستوى العالمي، خاصة بعد تحول معظم الدول في العالم نحو اقتصاد السوق الحر، وتطبيق برامج الخوصصة. ومع اتساع أسواق التمويل وتطور وسائل الاتصال الحديثة زادت حدة المنافسة بين المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك، نظرا لتشابه الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها كل منها من جهة، وسعي البنوك إلى امتلاك أكبر حصة من الأسواق من جهة أخرى، وهو ما أدى بالبنوك إلى دخول الأسواق المالية بقوة أيضا.[1] فتزايد هذا النشاط حفز النمو في اغلب الاقتصاديات ووفر مصادر تمويلية غير أنه من جهة أخرى قد أحدث موجة من تدفقات رؤوس الأموال و التوسع في منح الائتمان وتقلبات لأسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما تسبب في عديد الأزمات في هذه الأسواق وفي دول مختلفة. مما يستدعى وضع الأطر التنظيمية والقانونية والاشرافية اللازمة لتجنب الخسائر الناتجة عن الأزمات.

خامسا–تزايد الابتكارات المالية:

بدأ كم هائل من الأدوات المالية الجديدة في الظهور، والتي جذبت كثيرا من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العولمة المالية، فالمشتقات (المبادلات، المستقبليات، الخيارات) وغيرها، وجعلها تتطور بسرعة وتعمق العولمة المالية، حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة و واسعة من الاختيارات أمام المستثمرين في مجال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

سادسا–زيادة ترابط السياسات النقدية والائتمانية مع السياسات المالية في البرامج التنموية:

إن حرية حركة رؤوس الأموال تجعل المستثمرين يبحثون عن المناطق والدول التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على الأرباح، بالإضافة إلى التزامات الدول بالتفكيك الجمركي في ظل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو من شأنه أن يزيد العجز في موازنة الدولة وإجبارها على التخلي عن تنفيذ برامجها التنموية.[2]

ولذا فإن زيادة ترابط السوق المحلي مع أسواق المال العالمية يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة المالية، لذا كانت النتيجة المنطقية لهذا الضعف من جانب الدولة أن تسعى قدر الإمكان إلى إيجاد أكبر قدر من الترابط والتكامل بين سياساتها النقدية والمالية، لعل أن يمكّنها ذلك من مواجهة مخاطر التدويل المالي في ظل العولمة.

---

[1]–رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي في البلدان النامية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص22.

[2]–سليمان الناصر ، مرجع سبق ذكره، ص:77.

إن المستجدات التي عرفها الاقتصاد العالمي والذي كانت كنتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في المعلومات والاتصال وتزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي بين الدول في اطار العولمة المالية والتعاون الاعتماد المتبادل، شجع على تدويل وتحرير الخدمات وابتكار منتجات جديدة، والتي ساهمت في نمو اقتصادات بعض الدول واتساع نشاط بورصاتها، وخلق مصادر لتمويل الاقتصاد والاستثمار وذلك دون الاقتصار على التمويل المحلي بل تعداه إلى المستوى العالمي، وقد مست هذه المستجدات العمل الصرفي بصورة مباشرة وواضحت أدت إلى ظهور أشكال وظواهر جديدة لم تكن تظهر بقوة في العمل المصرفي سابقا.

المطلب الثاني: آثار التطورات العالمية الحديثة على القطاع المصرفي العالمي

أثرت التطورات العالمية على القطاع المصرفي العالمي بشكل كبير، أدى إلى ظهور أشكال حديثة للعمل المصرفي الذي أصبح مبنيا على تكنولوجيا الاتصالات وحرية انتقال رؤوس الأموال، مما غير من بنية القطاع المصرفي العالمي التي أصبحت تتسم بالحداثة والمعلوماتية، وعملت البنوك في مختلف الدول إلى مسايرة هذه التطورات لزيادة حصصها السوقية وتعظيم أرباحها، ومن أهم الآثار التي شهدها القطاع المصرفي ما يلي:

أولا– توسع التواجد الأجنبي وملكيته للقطاع المصرفي في أغلب بلدان العالم:

إن تواجد القطاع الخاص والأجنبي في القطاع المصرفي للعديد من الدول، وملكيته لأصول المصارف فيها ليست وليدة العولمة، بل اتسعت في ظلها، وهي نتيجة حتمية لتدويل الاقتصاد وتحرير الخدمات المالية المشار إليها سابقا وعمليات الخوصوصة التي مرة بها العديد من الدول بعد انهيار النظام الاشتراكي. وفي ظل هذا التزايد للتواجد الأجنبي في القطاع المصرفي اشتدت المنافسة بينها وبين البنوك المحلية، مما جعل العمل المصرفي بأخذ اتجاها حديثا يعتمد أساسا على التسويق للخدمات المصرفية والتقرب من الزبائن وتوفير منتجات متنوعة تلبي احتياجاته.

عرفت المنافسة الشديدة بين البنوك منحا خطيرا مع تزايد التواجد الأجنبي ، فقد أفرطت بعض البنوك في المخاطرة في ظل المنافسة، جعلها تتسبب في أزمات مصرفية عديدة وفي بلدان مختلفة مما استدعى تدخل الجهات الرقابية لتفادي المزيد من الخسائر كما سنرى لاحقا في فصول الدراسة.

وفي ضوء التواجد الأجنبي أتت دراسة غولدشتاين و تيرنا (Turna &Goldstein) لتبين أن وجود المؤسسات المالية الأجنبية قد ساعد على استقرار الأنظمة المالية في عدة دول، مثل عند ظهور أزمة المكسيك

1994 و1995، منع انتشار تأثيرها على الدول الأخرى. في الدول النامية كانت مساهمة البنوك الأجنبية في الاستقرار إيجابية لكنها محدودة، حيث عملت على عدم توقف تدفق الائتمان. وهو ما ترجم في نمو للائتمان أكثر استقرار، غير أنه لا يوجد تأكيد أن الائتمان المحلي في معزل عن الأزمات التي يعرفها العالم في ذلك الوقت.[1] ومنه فإن التواجد الأجنبي يحمل آثارا إيجابية وسلبية في نفس الوقت غير أنه يمكن تجنب الآثار السلبية إذا ما كانت الدولة تتوفر على بنية رقابية قوية تحميها من الصدمات الخارجية.

ثانيا– تغير طبيعة أعمال البنوك:

إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة أدت إلى ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر غريبة عن العمل المصرفي، فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص وظهور التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك (البنوك التجارية والمتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال). أدى تزايد الاتجاه نحو العولمة إلى ظهور البنوك الشاملة التي جاءت كترجمة عملية لتضخيم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى مثل: قيام بنك بفتح شركة التأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة، توزيعا للمخاطر ومواجهة للمنافسة.[2] وعليه فقد توسعت أنشطة البنوك، وأدت وظائف جديدة كانت مربحة في بعض الأحيان ومكلفة في أحيان أخرى لنقص الخبرة.

ثالثا– تعرض البنوك للمنافسة من المؤسسات المالية الغير مصرفية:

تتمثل المؤسسات المالية في الشركات القابضة (Holdings)، إضافة إلى شركات أخرى أكبر عددا غير متعلقة بالبنوك مثل شركات التأمين، الشركات العقارية،[3] صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار. وقد دخلت هذه الشركات كمنافس قوي للبنوك، مما أدى إلى تراجع دورها خاصة في مجال الخدمات المالية.

أصبحت المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى التمويل تلجأ إلى مصادر غير البنوك، وذلك باللجوء إلى السوق المالية عن طريق السندات وغيرها، ومن العوامل التي ساعدت هذه المؤسسات غير المصرفية في المنافسة القوية

[1]-Ursula Vogel and Adalbert Winkler, Foreign banks and financial stability in emerging markets: evidence from the global financial crisis, Frankfurt School – Working Paper Series, No.149, [on the link]: http://www.frankfurt-school.de/clicnetclm/fileDownload.do?goid=000000239703AB4 2010, consulté le: 05 /05 /2011 , p:21.

[2]–عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:17.

[3]-Sylvie de Coussergus, Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, Dunod, édition 4éme , France, 2005,p: 20.

للبنوك تمتعها ببعض المزايا مثل: نسبة الاحتياطي النقدي وخضوعها للرقابة، وبسبب احتدام المنافسة سعت البنوك إلى تطوير أنشطتها وأعمالها وخاصة بعد تعرضها لمخاطر متعددة نتيجة تقلبات أسعار الصرف والفائدة.

زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مصرفية، جعلت البنوك تخوض مجازفات كبيرة في سبيل الحفاظ على حصتها السوقية، وعليه شكلت هذه المجازفات مشاكل في العديد من الحالات، ومن جهة أخرى عرف العمل المصرفي اشتداد المنافسة بين البنوك أيضا، مما استدعى الاهتمام بالمنافسة المصرفية وآثارها المحتملة على استقرار البنوك في ظل تعارض نتائج الدراسات التي اهتمت بأثر المنافسة بين البنوك على الاستقرار كما سنرى لاحقا في هذا البحث.

رابعا–الاندماج والتكتلات بين البنوك الكبرى في العالم:

تعتبر ظاهرة الاندماج من نتاج العولمة المالية التي عرفها العالم، ويقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد المصالح بين شركتين أو أكثر، ويتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر وظهور كيان جديد، أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي. ويتم الاندماج المصرفي لخلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف.[1]

وقد تزايدت هذه الظاهرة في القطاع المصرفي من خلال سببين رئيسيين، الأول يتمثل في تحرير الخدمات المالية والمصرفية وتعاظم المنافسة بين البنوك على المستوى الدولي من جهة، وبين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من جهة أخرى، ثانيا ضرورة التزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال* مما دفع الكثير من البنوك الصغيرة إلى الاندماج مع بعضها البعض لزيادة رؤوس أموالها واحترام نسبة الملاءة♦، وقد بلغت قيمة الاندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 2,6 تريليون ب1400 صفقة اندماج، حيث اختفى بين 1980 و2005 نحو 6000 بنك تم ابتلاعها من طرف بنوك أمريكية أخرى[2] ، ومن حالات الاندماج بين البنوك الكبرى نذكر: "اندماج ترافلرز"

---

[1]–محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 35.

*–كفاية راس المال: هو نسبة من راس المال تلتزم بها البنوك بإشراف البنك المركزي وتهدف الى التأكد من ان البنك يحوز راس مال كافي لمواجهة وامتصاص الخسائر الغير متوقعة التي يمكن ان تصيب استثماراته ليتجنب العجز عن السداد أو الافلاس.

♦–الملاءة: يقصد بها قدرة الشخص او المؤسسة على الوفاء بالتزاماته القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل، وهي معيار للقدرة على الوفاء بالالتزامات .

[2]– آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص:120.

و"سيتي غروب"، "بوينش بنك" و" بانكرزترست". كما يمكن للبنوك أن تندمج للاستفادة من وفرات الحجم وتحسين الإدارة، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا الضريبية وتقديم تمويل منخفض التكلفة للمنشاة المستهدفة ذات المشاكل المالية.[1]

ورغم الميزات العديدة التي يمنحها الاندماج إلا أنه تسبب في ظهور بنوك عملاقة رؤوس أموالها كبيرة إلى درجة أن أطلق عليها "بنوك أكبر من أن تترك للإفلاس" مما جعل هذه البنوك تطرح إشكالية حقيقية فنجدها تتمتع بكفاية رأس مال جيدة نظرا لضخامة رؤوس أموالها، غير أنها تفرط في المخاطرة في إطار المنافسة أحيانا أو أنها متأكدة أن السلطات الوصية لن تتركها لتفلس وستعمل على نظرا إنقاذها لضخامة الخسائر الممكن أن تنتج عن إفلاسها، والتي يمكن أن تسبب أزمة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وإفلاس بنك "ليمان براذرز".

خامسا– ترابط البنوك المركزية على المستوى الدولي وآثارها على السياسة النقدية :

من نتائج العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية ازدياد ترابط البنوك على المستوى الدولي، وهذا الترابط كان على حساب سيادة البنك المركزي في كل دولة.[2] كما أن تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة في الرقابة المصرفية، أدى إلى تشجيع البنوك من دول أخرى على تأسيس فروع لها في الدول الأولى، تقوم من خلالها بعمليات تمويل بعيدة عن رقابة البنوك المركزية لدولها. وبسبب المخاطر التي نتجت عن ضعف الرقابة أثرت هذه البنوك(الفروع) بشدة في البنوك الأم، وبالتالي على استقرار نظمها المصرفية.

سادسا–تزايد حدوث الأزمات بالبنوك و مخاطر غسيل الأموال من خلال البنوك:

رغم ما حملته العولمة من إيجابيات إلا أنه أهم آثارها السلبية هي تلك الأزمات القوية التي تتعرض لها الأنظمة المصرفية في عدد من دول العالم، فخلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات مصرفية في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء صندوق النقد الدولي[3]. وقد أثبتت الدراسات التي قام بها "ديترجاكي وكانت" E.Detragiche & Demirguc-Kut أن الأزمات المصرفية تحدث في الأنظمة المالية المحررة من القيود[4]،

---

[1]– طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص:10.

[2]– مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص:485 .

[3]– عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص،ص:44،45.

[4] -Olivier Bruno, Libéralisation financière, concurrence bancaire et volatilité de la production, [en line], disponible sur : http://www.gredeg.cnrs.fr/Documents/WP/WP-Gredeg-2006-07.pdf, consulté le : 16/03/2011, 2006, p: 5.

وهناك علاقة وطيدة بين إجراءات التحرير وأزمات الجهاز المصرفي. وقد بينت أزمة جنوب شرق آسيا في صيف 1997، كيف تؤثر العولمة من خلال خروج رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي وإعطاء قروض دون عرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية، حيث أدت إلى أزمة الجهاز المصرفي.

ومع تزايد العولمة المقرونة بالتحرير المالي زادت عمليات الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسيلها في أنحاء العالم 2% من الناتج المحلي العالمي، ووصل الأمر في عام 1998 إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال 5,2% من الناتج المحلي العالمي، البالغ 29 تريليون دولار.

أثرت التطورات العالمية على القطاع المصرفي بشكل كبير جدا، حيث عرف ظهور سمات جديدة للعمل المصرفي وظواهر كان حدوثها في السابق نادرا، فبعد أن كانت معظم الأنظمة المصرفية محلية، أصبحت بعد تحرير الخدمات المالية تعرف تواجدا لبنوك أجنبية وأخرى خاصة تتقاسم معها السوق، مما استدعى ظهور مقاربات جديدة في التسيير البنكي، واشتداد المنافسة بين هذه البنوك من جهة ومن جهة أخرى ظهرت مؤسسات مالية أخرى مصرفية وغير مصرفية تقوم بخدمات تشبه تماما خدمات البنوك، مما جعل البنوك تتنافس في الحصول على حصة سوقية مقبولة مع هذه المؤسسات أيضا.

زيادة المنافسة إلى جانب العولمة المالية والتحرير المالي جعل العالم يعرف أزمات مصرفية متكررة وفي دول مختلفة، مما جعل البنوك تحاول التصدي لهذه الأزمات من جهة والالتزام بالمعايير الرقابية من جهة أخرى، وذلك من خلال الاندماج فيما بينها لرفع من رؤوس أموالها.

وبالإضافة إلى هذه التطورات عرف العالم عدة تحديات في مجال المالي من أهمها تزايد عمليات غسيل الأموال وكذلك تزايد الترابط بين البنوك المركزية بخصوص السياسة النقدية والرقابة المصرفية أيضا. كل هذه التغيرات والظروف جعلت العمل المصرفي يتسم بسرعة التغير وازدياد المخاطر، المنافسة والأزمات مما جعل البنوك تحدث بدورها تغيرات عميقة في طرق عملها وآلياته، كما سنرى في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: التغيرات المعاصرة في العمل المصرفي

أحدثت البنوك عدة تغييرات على أعمالها للحد من المنافسة القوية وذلك من خلال ابتكار أدوات جديدة أو حتى القيام بوظائف حديثة لم يسبق أن كانت ضمن أعمالها، كما غيرت من مقاربتها في تسيير ميزانيتها، حيث عمدت على الاعتماد على تسيير الأصول والخصوم، و الاهتمام بالسيولة والربحية، كما أنها أعطت أهمية أكبر لرأس المال كما سنرى فيما يلي:

أولا–تغير طبيعة الوساطة المالية وتزايد الأدوات المالية (التحور المصرفي):

شهدت سنوات الثمانينات في إطار العولمة عمليات الإنتاج وعدم التنظيم واللاوساطة، تغيرات في طبيعة العمل المصرفي حيث شهدت هذه السنوات موجة من الابتكارات التي غيرت البنية المالية. وقد ساعد ضم القطاع الخاص وهذه الابتكارات على إلغاء الحواجز، حيث عدلت بعض الدول التي تعاني من عجز الموازنة إلى ابتكار أدوات لجذب المستثمرين لتغطية الاحتياجات التمويلية.

في إطار إلغاء القيود (déréglementation) فإن أغلب الدول قامت بتحرير خدماتها وإلغاء القيود والحواجز كقيود سعر الفائدة، فبالإضافة إلى زيادة الأدوات المعروضة في السوق فإن الدول قامت بإنشاء سوق سندات قصيرة الأجل، إلى جانب إتباع استعمال الخيارات والمستقبليات وغيرها التي عرفت تطورا سريعا.

وقد أدى إلغاء القيود إلى اتساع رقعة الخدمات المقدمة من البنوك واتساع رقعة نشاطها في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وظهر ذلك في ربط العمليات المصرفية بعمليات التأمين،[1] وقد أدى هذا إلى زيادة المنافسة وتغير البنية المصرفية، إذ اتجهت البنوك إلى تطوير معاملاتها خارج الميزانية وهذا البعد لوحظ منذ التسعينات حيث تناقصت عوائد الفوائد التقليدية في البنوك الأوروبية وتزايد العوائد خارج الميزانية من 32 % سنة 1995 إلى 41 % سنة 1998.

ثانيا–توجه البنوك نحو تنويع أدواتها والتعامل في الأدوات المالية الحديثة:

اتجهت البنوك في ظل مسايرة التطورات إلى تنويع مصادر حولها على الإيرادات والتي تأتي من قطاعات متعددة، وعن طريق إدارة الخصوم والاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك، واللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية، وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة، والخدمات المستحدثة بصفة خاصة، وإصدار سندات للاكتتاب وبيع حقوق الملكية في البنوك، القيام بعمليات خارج الميزانية التي يزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة.

[1]-Jean Pierre, Bernard Coubis, Monnaie finance et mondialisation, Vuibet, édition 2ème, France, juin 2005, p: 138.

ثالثا– تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية:

أدى إلغاء القيود التي كانت تعوق حركة الجهاز المصرفي في السبعينات، جراء موجة التحرير بدء بتحرير أسعار الفائدة والتحديد الجامد لأسعار العملات وعلى فتح الفروع الجديدة، إلى زيادة المنافسة بين البنوك وبين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، وهذا مع تزايد الثورة التكنولوجية والاتصالات، واتسعت المنافسة بين البنوك في الداخل وانتقلت إلى الخارج جراء العولمة المالية، وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الغات، جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفية ومن آثارها على الجهاز المصرفي يمكن تسجيل ما يلي: [1]

- تزايد كفاءات الجهاز المصرفي؛
- تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة؛
- تخفيض العمولات؛
- زيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية؛
- تحسين جودة الخدمات المصرفية.

رابعا–التوسع في الإقراض القصير الأجل:

شهد الاقتصاد العالمي منذ سبعينات القرن الماضي الاتجاه إلى الإقراض الخارجي وخاصة التوسع في الإقراض قصير الأجل)، وهو ما عرف بـ Hot Money ونتج عنه في الثمانينات أزمة المديونية العالمية والتي توقفت فيها عدة دول عن سداد الديون التي حصلت عليها مثل المكسيك سنة 1982، ثم البرازيل والأرجنتين.

فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على الدول النامية آنذاك، حسب بيانات بنك التسويات الدولي، من حوالي 176 بليون عام 1990 إلى حوالي 454 بليون دولار عام 1997. وكان هذا التراكم السريع لهذا النوع من الديون من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية فالمكسيك عامي 1994و1995، ودول جنوب شرق آسيا في عامي 1997 و1998، وقد أظهرت بيانات بنك التسويات الدولية أن نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون البلدان النامية بلغت 20 % عام 1997، بعد أن كانت حوالي 12 % عام 1990

[1]–مرابط آسيا، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف –الجزائر– يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص 242.

وحوالي 50% من القروض الممنوحة من المصارف العالمية ذات آجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه أوائل التسعينات.[1]

خامسا–التوجه نحو توحيد قواعد الرقابة وفق معايير لجنة بازل:

لقد تصدرت التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في تزايد الدور الذي صار يلعبه رأس المال في اتخاذ قرارات مؤسسات الأعمال، سواء الاستراتيجية منها أو المتعلقة بإدارة العمليات اليومية، متوافقا في ذلك مع الرقابة العقلانية وطريقة التفكير الجديدة للمصارف، وهما تقدم تكنولوجيا المعلومات وتعاظم الضغوط التنافسية.[2]

وفي هذا الإطار فإن البنوك تعرضت لمخاطر متعددة في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية منها، وقد كان لأزمة المديونية العالمية في الثمانينات والضرر الذي لحق بالبنوك، دور رئيسي في السعي لوضع قواعد تضمن سلامة الأعمال المصرفية، عن طريق بنك التسويات الدولية الذي وضع معايير السلامة، وبدايتها بوضع القواعد الخاصة بملاءة البنوك سنة 1988.

وأظهرت عدة دراسات أن التنظيم والإشراف الجدي والمناسب يزيد من استقرا النظام المالي، بينما وجود هذه القواعد وحدها لا يكفي، وإنما يجب تنفيذها بطريقة فعالة. لذا تم وضع العديد من المبادئ الأساسية لدعم الإشراف الفعال على البنوك من طرف لجنة بازل.

ووضعت لجنة بازل قواعد هامة للإشراف على البنوك وتقديم القواعد والحدود الدنيا للمعايير المتعلقة بتقديم التصاريح ونقل الملكية والسيولة، واقترحت أيضا قواعد ومتطلبات جدية وطرق اشرافية ومتطلبات معلوماتية لكل من الأنشطة المحلية والأنشطة الدولية. وبالرغم من أن هذه المبادئ قد تم تفصيلها لتناسب البنوك إلا أنه يمكن تطبيقها على المؤسسات المالية.[3]

وقد أولى الخبراء اهتماما متزايدا لحجم رأس المال، باعتباره خط دفاع أولى في حالة تعرض البنك إلى خسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل: القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل

---

[1]–ناجي التوني، الأزمات المالية، جسر التنمية سلسلة دورية تهتم بقضايا الأقطار العربية، عدد29 ماي 2004، السنة الثالثة، ص8.

[2]–وصاف سعيدي، وصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص 305.

[3]–طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية،مصر،1999 ،ص 49.

ضمان أموال المودعين. وقد تعددت المعايير التي استعملت لحساب نسبة رأس المال الدنيا للبنك، وصولا إلى نسبة الملاءة الدولية سنة 1988، والتي وضعتها لجنة بازل بعد سلسلة من الجهود وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي خلال هذه الفصل.

نلاحظ من خلال هذا المبحث أن التطورات العديد التي عرفها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي نذكر من أهمها موجة العولمة المالية والثورة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أحدث عدة تغيرات على الصعيد المصرفي بظهور متغيرات عالمية أثرت في العمل المصرفي وغيرت من العمل المصرفي بحد ذاته، ومن هذه الآثار نذكر تزايد المنافسة بين البنوك أو بين البنوك والمؤسسات المالية الغير مصرفية، وكذلك تزايد الأزمات المالية والمصرفية. حيث أن هذه التغيرات فرضت ظروف عمل على البنوك كان من الصعب التأقلم معها بسرعة، مما تطلب تدخل الدول والمؤسسات الدولية لمحاولة اقتراح مقاربات لإعادة استقرار هذا القطاع الحيوي بدوره الممول للاقتصاد. ومن هنا نخلص إلا أن التغيرات العالمية قد حملت تغيرات جذرية في للقطاع المصرفي سواء من حيث النشاط، التسيير والإشراف وهو ما سنحاول التعمق فيه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: سلوك المخاطرة في البنوك وضرورة التنظيم الاحترازي

شكل التحرير المالي ابتكارا اجتماعيا اقتصاديا، إلا أنه عزز من عدم الاستقرار في عدة قطاعات، نظرا لصعوبة إجرائه في ظروف جيدة، حيث أدى في الكثير من الحالات إلى الإفلاس والتضخم الحاد، الرهن العقاري المحظور، والعجز الخارجي الكبير. وتركزت هذه المشاكل بشكل خاص على القطاع المصرفي، مما كلف هذه البلدان تكاليف مرتفعة جدا- حوالي 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا والأرجنتين، و 42٪ في شيلي، و34٪ في تايلاند، و 30٪ في تركيا، و 28٪ في كوريا و 19٪ في المكسيك[1].

ونظرا للخسائر الكبيرة التي تكبدتها البلدان، أجريت عدة دراسات بغية إدراك النقص الذي يقف وراء تكبد هذه الخسائر، وقد خلص *Bathe* سنة 1991 في دراسته إلى أن الأزمات التي ضربت الولايات المتحدة،

[*]-للمزيد من المعلومات انظر:

Gerard Caprio, Jr.Daniela Klingebiel, Bank insolvencys, policy resaerch working paper 1620, the world bank, juin 1996, p-p :18-20.

اليابان، كوريا، المكسيك، الشيلي، تايلند، الهند، هنغاريا، روسيا وغانا كانت بسبب ضعف الإشراف، ومن الحجج القوية المقدمة أنه كان من الممكن تجنب الأزمة الأسيوية لو كان الإشراف على البنوك جيد.[1]

وعليه سنحاول في هذا المبحث إبراز النقائص التي تعاني منها النظم المالية والتي شكلت مصدرا للأزمات، ثم التطرق إلى مصادر الهشاشة المصرفية والأزمات، وفي الأخير نبين الخلفية النظرية التي تدعوا إلى تبني النظم الاحترازية كحل يقلل من الأزمات المصرفية.

المطلب الأول: التحرير المالي والأزمات المصرفية

يتمثل التحرير المالي حسب "كمنسكي و شميكلر" "Kaminsky and Schmukler" في: "تحرير قطاع رأس المال الأجنبي، القطاع المالي المحلي، وقطاع الأسواق المالية (البورصة) كليا أو جزئيا."[2] ويتمثل التحرير المالي في مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبق نظاما غير مباشر للرقابة، وإنشاء إشراف قوي، نظرا للثقة الكلية في الأسواق.

و يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه" مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة."[3] حيث يتمثل التحرير المالي على المستوى الداخلي في التخلي عن تأطير الائتمان وتحرير أسعار الفائدة وفتح الأسواق وتطويرها، أما على المستوى الدولي فتتمثل في خفض القيود على دخول المنافسين الجدد، والحد من رقابة الصرف.

أولا–دواعي التحرير المالي:

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحتى عقد الستينات من القرن العشرين ظهر في العالم ما يعرف باقتصاديات التنمية، اقترحت من خلال دراساتها العديد من نماذج التنمية للدول التي تحصلت على استقلالها منذ بداية من خمسينات القرن، مثل ما طبقته الجزائر بعد الاستقلال اعتمادا على استراتيجية الصناعات

---

[1] -J.Barth and others, financial regulation and performance: cross-country evidence, November 1998, p: 1.

[2]-Graciela Laura Kaminsky & Sergi l.Schmukler, Short-run pain , long-run gain : the effect of financial liberalization,1999,[on the link]http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0334.pdf, consulté le 15/6/2012, p: 5

[3]– بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006، ص: 36.

المصنعة أو نموذج التنمية المندمج، وفق دراسات De Bernis[1]، فقد أدت سياسات الكبح المالي إلى اتجاه كل من *Chaw & Makinon* في عام 1973 وعدد من الاقتصاديين، إلى التأكيد على أن هذه السياسات قد تسببت في تدني مستمر لكفاءة الوساطة المالية وتشويه أسواق المال بما يستدعي إصلاح الأمر عن طريق سياسات التحرير المالي.[2]

إن تدفق رؤوس الأموال من دول الشمال إلى دول الجنوب، حسب النظرية النيوكلاسيكية لSolow سنة 1956 تفيد إلى أن هذه الدول تتوفر على فرص استثمارية أحسن من نظيرتها في الشمال، حيث يتيح هذا الانتقال لرأس المال، زيادة الإنتاجية والتي ينتج عنها زيادة في النمو الاقتصادي، وانتشارا للتكنولوجيا، والتقنيات عالية الجودة[3]. كما يتيح تحرير القطاع المصرفي إمكانية إرساء وكالات بنكية أجنبية بهدف زيادة المنافسة وانتقال المعرفة، كما يمكن التواجد الأجنبي من توزيع المخاطر بشكل أفضل بتقاسمها مع الأجانب وتنويع أدوات التغطية. وبالتالي تحسين خفض المخاطر يساعد المؤسسات على زيادة الاستثمار، وبذلك زيادة النمو الاقتصادي.[4]

ويؤكد رونالد ماكينون في كتابه "النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي "إن عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تتم على خطوات منتظمة ومرتبة، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة، فلا بد من برنامج محدد لذلك يتضمن الخطوات التالية:[5]

-الخطوة الأولى: السيطرة المالية أي إحكام السيطرة المالية وضبط الإنفاق الحكومي وإصلاح السياسات الضريبية والمالية العامة.

-الخطوة الثانية: تحرير القطاع المصرفي والمالي.

-الخطوة الثالثة: تحرير التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال.

---

[1] - Daddi-Addoun Nacer, Gestion et relation d'agence dans l'entreprise publique algérienne, Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°2, 2007.

[2]- رونالد ماكينون ترجمة صليب بطرس وسعاد الصنبولي،مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[3] - Saoussen Ben Gamra et Mickaël Clévenot, Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents : La prégnance du rôle des institutions, 2006, [sur le lien] http://hal.inria.fr/docs/00/18/86/15/PDF/wp2006_08.pdf, consulté le: 15/6/2012, p:3.

[4]- Morris Goldstein And Philip Turne , Banking Crises In Emerging Economies: Origins And Policy Options, *Bis Economic Papers* , No. 46, [on the link] www.bis.org/publ/econ46.pdf, October 1996, p: 30.

[5]-حودة موسية جمال، التحولات المصرفية في الجزائر في الإصلاحات والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 112.

وفي هذا السياق عرفت الكثير من الدول حركة كبيرة للتدفقات رأس المال نتيجة خفض القيود، مما أدى إلى انخفاض علاوة المخاطر نتيجة توفر السيولة، وبالتالي انخفاض تكلفة رأس المال، وجعلتها مفضلة للاستثمار. وحسب "ليفين" *Levine* في دراسة سنة 1996 فإن التحرير الخارجي يساعد على تطوير الأسواق المالية والمؤسسات، حيث من جهة التدفقات تقوم بتوفير السيولة للأسواق المحلية، ومن جهة أخرى فإن مساهمة البنوك الأجنبية في البنوك المحلية يعتبر أصل زيادة الأرباح.[1] كما يساعد التحرير وفقا لـ "كابريو و هونان" *Caprio et Honohan* في تحسين أطر الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي المحلي.

وهذه الأفكار لم تكن في الواقع حديثة بقدر ما هي متجددة، وقد عمت العالم بعد توافق واشنطن في ثمانينات القرن العشرين، أين ازدادت الحرية الاقتصادية بمباركة الفاعلين والمستفيدين الأساسيين، كهيئات التمويل الدولي والمؤسسات متعددة الجنسيات التي تقدم من طرف أصحاب هذه الأفكار كأحسن طرف يستطيع المساهمة في دفع اقتصادات الدول النامية أو المتخلفة من خلال تطورها ومستويات الفعالية لديها[2].

ثانيا–التحرير المالي والأزمات المصرفية:

بغية فهم أسباب الأزمات المصرفية أجريت عدة دراسات من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، حيث بينت هذه الأعمال التجريبية بالخصوص وجود علاقة بين الأزمات المصرفية (النظامية وغير النظامية) والتحرير المالي، وقد أظهرت هذه الدراسات أن الأزمات المصرفية كانت في مركز الأزمات الاقتصادية والمالية. وفسرت أغلب هذه الأزمات على أنها كانت نتيجة لصدمات اقتصادية كلية ونقص في تبني سياسات إشراقية ورقابية خاصة في الدول النامية، وأن الأزمات المصرفية عادة ما تسبق بسياسات تحرير مالي غير مدروسة.

ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال نجد دراسة كامينسكي وريناية "*Kaminsky et Reinhart*" والتي أجريت على 20 بلد من أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، في الفترة بين منتصف السبعينات إلى التسعينات من القرن الماضي، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الأزمات المصرفية وأزمات ميزان

[1]- Asli Demirgüç-Kunt and Ross Levine, Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview, *The World Bank Economic Review* Vol. 10, No. 2, (May, 1996), pp. 223-239 [on the link] http://faculty.haas.berkeley.edu/ross_levine/papers.htm, p: 223.

[2]– ناصر دادي عدون، اقتصاد وإدارة المؤسسة، دار بن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 103.

المدفوعات في السبعينات، في الوقت الذي كانت فيه الأسواق المالية مقيدة، أما بالتزامن مع التحرير المالي عرف عدد الأزمات المصرفية ارتفاعا ملحوظا عن فترة قبل التحرير المالي[1].

وقام كل من "ديمرغي-كانت و ديتراشي" *E.Detrgiche & Demrguc-kut* سنة 1998 [2]بتحليل العلاقة التجريبية بين الأزمات المصرفية وتحرير القطاع المالي، باستخدام البيانات خلال الفترة 1980-1995 عن 53 بلدا، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأزمات المصرفية من الأرجح أن تحدث في الأنظمة المالية المحررة من القيود، كما بينت أن أثر التحرير المالي على هشاشة القطاع المصرفي هو الأضعف في بيئة مؤسسية قوية.

وفي دراسة أخرى لـ"موحرز وفوكمان" *Mouhrez & Foukman* سنة 2000[3]، درست كيف أن غياب الفساد (أي وجود الشفافية) يؤثر على احتمال حدوث أزمات مالية، حيث استخدما في النموذج معطيات 56 بلدا خلال الفترة 1977-1997، وتوصلا إلى أن هناك احتمالا أكبر لحدوث الأزمة خلال السنوات الخمس التالية للتحرير، علاوة على ذلك وجدا أن احتمال الأزمة هو أعلى في البلدان التي تفتقر إلى الشفافية مما كانت عليه البلدان التي تتسم بالشفافية.

إضافة إلى هذه الدراسات فقد قام "كابريو ومارتينز" *Caproi & Martinz* سنة 2000[4] بدراسة خلصا فيها إلى نتيجة مفادها أن ملكية الحكومة للمصارف يزيد حدوث الأزمات المصرفية، بينما في دراسة حديثة لـ Beck وآخرون سنة 2006، والتي درس فيها تأثير تركيز المصارف الوطنية والأنظمة المصرفية والمؤسسات الوطنية على احتمال حدوث الأزمات باستعمال معطيات 69 بلد في الفترة 1988-1997، توصلا فيها إلى أن الأزمات أقل احتمالا في الاقتصادات المركزة، بالإضافة إلى أن السياسات التنظيمية والمؤسسات التي لا تشجع المنافسة، تساهم بشكل كبير في هشاشة النظام المصرفي.

---

[1]- Graciela laura kaminsky & sergi l.Schmukler, op cit, p:6.

[2]- Asli Demirguc-Kut & Enrica Detragaiche ,financial liberalization and financial fragility, paper prepared of the annual world bank conference on development economics , washignton,1998, Avril [on the link]: http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1998/05/01/000009265_3980630181025/Rendered/PDF/multi_page.pdf, (consulted: 5/09/2011), p: 2.

[3]-Choulhry Tanveer Shalzad & Jacob Dehaan, financial liberalization and banking crises, University of Groningen, the Nethrlands, CESifo, munich, Germany, [on the link] : http://www.ssrn.com/abstract=1351308 ,february 2009, (consulted 04/09/2009), p: 16.

[4]-Ibid, p 20.

من الدراسات السابقة يتبين لنا جليا أن التحرير المالي غير السليم هو السبب الرئيسي للأزمات، خاصة في السنوات التي تلي التحرير المالي مباشرة، إلى جانب أن غياب الشفافية وتعاظم العولمة يزيد من احتمال حدوث الأزمات، وامتدادها إلى باقي دول العالم بفعل أثر العدوى. ومنه وجب التحكم في عملية التحرير المالي، والالتزام بشروطها، والإشراف الجيد على البنوك والمؤسسات المالية بهدف نجاح عملية التحرير المالي وتجنب وقوع أزمات مالية ومصرفية وهو ما سنحاول التعمق فيه في باقي الدراسة.

المطلب الثاني: عوامل و مصادر الهشاشة المصرفية

تعتبر الهشاشة المصرفية من القضايا واسعة النقاش خاصة عقب الأزمة المالية سنة 2008 التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، حيث أن عديد الدراسات اهتمت بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي، نظرا للآثار المترتبة عن إفلاس البنوك وعدم استقرارها، والخسائر التي يمكن أن تنجر عنها بالنسبة للبنوك أو الاقتصاد على حد سواء. فقد كلفت أزمات تسعينات القرن الأخير البلدان التي مستها تكاليف باهظة جدا كما رأينا اعلاه* ، لذا فمن المهم جدا فهم العوامل التي يمكن أن تسبب الهشاشة المصرفية خاصة في أوقات الأزمات، والتي يمكن أن تسبب عدم الاستقرار النظامي الغير متوقع.[1] لذلك فقد أجريت عدة دراسات لفهم مصادر الهشاشة وإبراز آلية الحفاظ على الاستقرار، وتكاد تتفق هذه الدراسات في مجملها أن مشاكل السيولة والتي تتفاقم لتصبح عبارة عن مشاكل في الملاءة من جهة، ومشكلة عدم تماثل المعلومات، تعد الأسباب الرئيسية التي تولد الأزمات المصرفية والتي بدورها إن لم يتم معالجتها في وقت مناسب، تتحول إلى أزمات مالية ومن ثم اقتصادية.

أولا-مشكلة السيولة:

تمت مناقشة هذه المشكلة بشكل سطحي في الأزمات السابقة ومدى مساهمتها في زيادة الهشاشة المصرفية. إلا أنه خلال الأزمة المالية الأخيرة ظهرت جليا مشكلة السيولة ومدى تأثيرها في انهيار البنوك وعدم استقرارها، حيث تنشأ هذه المشكلة بسبب عدم تطابق سيولة الأصول والخصوم، فالبنوك تقوم بتحويل الودائع، فتقترض في

* بالنسبة للدول الأخرى ارجع الى :

- Gerard Caprio, Jr.Daniela Klingebiel, Bank insolvencys, juin 1996.

[1] -Christian Rauch, Bank Fragility and the Financial Crisis: Evidence from the US Dual Banking System, sptember 2009, p:1.

الأجل القصير وتقرض في الأجل الطويل[1]. وعليه ينشأ عدم الاستقرار من اشتداد سحب الودائع، أو زيادة طلب القروض، في وقت لا يمكن للبنوك فيه تلبية الطلب على السيولة في جانب الخصوم من الميزانية العمومية للبنك.

إن المقال الشهير لـ: "ديموند وديبفينج" *Diamond et Dybvig* سنة *1983*[2] يسلط الضوء على الدور الرئيسي للبنوك ويبرر وجودها كوسيط مالي، فحسب أنشطة التمويل التي تقوم بها، تكون مدة الاستثمار أبعد من مدة الإيداع، وبوجود التزام لا رجعة فيه فإن البنك ملزم بتقديم الائتمان وتسديد السحوبات في أي وقت، مما يترتب عنه عدم تناسق زمني. وقد قام كل من *Diamond et Dybvig* بإظهار أن البنك قد يعاني من "الذعر المصرفي" إذا اكتسب المودعين وجهة نظر سلبية حول البنك، مما يدفعهم إلى سحب سريع لودائعهم قبل فوات الأوان، ويحدث هذا عند طلب المودعين استرجاع ودائعهم على شكل نقود قانونية أو نقل ودائعهم إلى بنوك أخرى.

وقد وضع كل من *Diamond et Dybvig* نموذجا يشرحان فيه هذه الآلية، حيث يظهر هذا النموذج 3 فترات، فترة الإيداع t_0 والفترة t_1 فترة استرجاع الودائع لاستهلاكها دون تلقي عائد، والفترة t_2 هي التي يترك فيها الزبائن ودائعهم بغية الحصول على عائد من الامتناع عن الاستهلاك في الفترة t_1. حيث الدافع وراء قبول العملاء الاحتفاظ بالأموال إلى الفترة t_1 بدون عائد، هو تقليل مخاطر اقتناء أصول أخرى خوفا من انخفاض أسعارها.

وعند الإقدام الجماعي لسحب الودائع فانه يتم تطبيق مبدأ "من وصل أولا، يخدم أولا"[3]، ففي هذه الحالة يتم سداد المودعين حسب مكانهم في الصف وليس على أساس المعلومات المستقبلية، فإذا كان المبلغ المطلوب سحبه في الفترة t_1 أقل من قيمة الأصول الصافية للبنك في ذات الفترة، فإن البنك سيكون قادرا على توفير المبلغ لكل مودعٍ. بالمقابل، إذا كان المبلغ المطلوب أكبر من الأصول الصافية للبنك، فإن احتمال تسديد المودع بإجمالي ودائعه هو حسب موضعه في صف الانتظار. وبهذا فقد يخشى المودعون على ودائعهم فيسرعون مع المودعين الآخرين لسحب ودائعهم، وهو ما يعرض البنك إلى مخاطر السيولة. إن هذا الاندفاع إلى سحب الودائع يسبب "حالة هلع مصرفي"، ومنه فإن خطر الذعر هو الخطر الخالص الذي يهدد أصول البنك، والذي ينتج عن سلوك

[1] - F.Meshkin, monnaie banque et marché financier, Edition Person, Edition 8, 2010, p : 305.

[2] -jean-luc, contrôle des activités bancaires et risques financiers, economica, paris, 1998, p : 125.

[3]-Sylvie Taccola-Lapierre, Le Dispositif Prudentiel Bale Ii, Autoevaluation Et Controle Interne : Une Application Au Cas Français, Thèse Doctorat Université Du Sud Toulon-Var, Décembre 2008, P : 14.

المودعين المزعزع للاستقرار وليس من التزامات البنوك المحفوفة بالمخاطر، وهو ما يضع البنك في وضعية عدم الملاءة التي يترتب عنها إفلاسه، فخسارة للمودعين.

وفي الحقيقة فإن هجوم المودعين على البنك يكون حسب الثقة في قدرات البنك في الوفاء بالتزاماته، ويتم المحافظة على هذه الثقة عن طريق رأس المال أو العلاقة بين البنك والمودعين، والتي لها صلة مباشرة بمشكلة "عدم تماثل المعلومات"، وينتج عنها علاقة غير مستقرة وسلبية معرضة لأية إشاعة متعلقة بالحالة المالية للبنك. وفي حالة اختلال العلاقة بين البنك والمودعين وفقدان عنيف للثقة، فإن المودعين يقومون بسحب أموالهم ويتسببون في إفلاس البنك وتشكيل هشاشة ملازمة، وهو ما يدعى "التخريب الذاتي"[1] للبنك من المودعين.

وقد ولّدت خصوصيات القطاع المصرفي مخاطر نظامية، تؤثر على إجمالي النظام المصرفي، حيث عدم تماثل المعلومات يعرقل معرفة المودعين ما إن كان هناك بنك واحد مهدد بالإفلاس أو مجموعة من البنوك، أي هل هناك صدمة خاصة أو عامة. وللتنظيم غير المتماثل لميزانيات البنوك، وملاءة البنوك الأخرى تأثيرات على المودعين، ومن خلال إجراء البنوك للعمليات فيما بينها تتشكل قنوات لنقل عدوى الإفلاس.

ثانيا-عدم تماثل المعلومات:

ينتج عدم تماثل المعلومات عن تغير أحد العوامل الذي يوفر معلومات جيدة خلال حياة القرض، في حالة الصناعة المصرفية فإن المقترضين يتوفرون على معلومات أفضل حول مستوى المخاطر المتعلقة بمشاريعهم مقارنة بالمؤتمنين:

1- **الخطر الأخلاقي عند المقترض**: قام كل من "هارينج و قوتانج" Guttentag et Herring[2] بإجراء دراسة لإظهار الصراعات بين المصرفي وموكله والخطر الأخلاقي الناتج عنها. حيث تختلف أهداف الطرفين، فالبنكي يحاول استرجاع أصل المبلغ المقرض بالإضافة إلى مجموع الآجيو(AGIO)، أما المقترض فيسعى إلى تعظيم عائد استثماره، وهو ما يجعلهم لا يفكرون بنفس المنطق.

في الواقع لا تتوفر لدى المصرفي رؤية حول الطريقة التي يسير بها الزبون مخاطره في ظل السعي إلى تعظيم أرباحه، ومنه فإن المخاطر الأخلاقية تظهر بعد إمضاء العقد، فهي نتيجة لعدم تماثل المعلومات لاحقة ناتجة عن سلوك المقترض. ولأن المقرض سيتحمل الخسائر المالية في حالة الإعسار، فإنه يقوم برفع أسعار الفائدة على

[1] -Marjroie Demazy, «Value-At-Risk» et contrôle prudentiel des modèles internes de gestion des risques, Academia Bruylant, Paris, 2001, p-p: 18-19.

2- Philippe Gilles, Incertitude, risque et asymétrie d'information sur les marchés Financiers, Revue française d'économie, Volume 7 N°2, 1992, p 68.

القرض، وهو ما يرفع من النفقات المالية على الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع أسعار الفائدة يدفع المقترضين إلى المخاطرة مما يهدد بدوره العائد المتوقع من البنك.

ووفقا لنفس الدراسة فإن قيمة الضمانات التي تحدد بثروة المقترض ورأس المال، تقوم بتقليص المخاطر الناتجة عن تضارب المصالح مع المقرض، فلا يكون هناك وجود لمخاطر أخلاقية في حالة تساوي مبلغ القرض مع الضمانات المقدمة، وتكون المخاطرة قصوى في حالة الضمانات معدومة. وعليه فإن الضمان يشكل وعدا بالسداد القرض مما يقلل من مخاطر الأخلاقية للأفراد ومخاطر فقدان المبلغ المقرض من طرف البنك.

2- **ظاهرة سوء الاختيار**: ينتج خطر سوء الاختيار (anti sélection) في بداية مرحلة القرض، حيث يظهر كنتيجة لعدم تماثل المعلومات في المرحلة السابقة لإبرام العقد، إذ أن المقترضين ذوي المشاريع عالية المخاطرة يتوقعون الحصول على عائد كبير ومنه فهم مستعدون لدفع تكاليف قروض مرتفعة، فيقود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يدفع البنك إلى اختيار المستثمرين ذوي المخاطرة العالية واستبعاد المستثمرين الآخرين، إذ أن المشاريع الجيدة تكون غير قادرة على تسديد تكاليف هذه القروض عكس المشاريع ذات المخاطرة العالية، مما يعرض البنك إلى خطر كبير لعدم سداد الديون، حيث وصف "ميشكين" F.Mishkin[1] هذه الظاهرة أنها تزيد من الضعف المالي وتقود إلى أزمات مالية، فعند مواجهة صدمة ما فإن المؤسسات المالية تجد صعوبة في الاختيار بين الزبائن الجيدين والسيئين، وهو ما ينتج عنه انخفاض في نوعية المقترضين بسبب اختيار البنوك التعامل مع العملاء القادرين على دفع تكاليف مرتفعة، بعبارة أخرى يتميزون بمخاطرة مرتفعة.

كما يمكن أن تظهر مخاطر سوء الاختيار بعد تقديم القرض، وذلك بإقدام الزبون على القيام بمعاملات خطرة، حيث أن المقترضين وبمجرد الحصول على القرض فإنهم يقدمون على أنشطة مرتفعة المخاطرة نظرا لأنهم يتعاملون بأموال ليست ملكهم. ويلخص الشكل الموالي عدم تماثل المعلومات وموقع كل من الخطر الأخلاقي عند المقترض، ظاهرة سوء الاختيار:

[1]- Frederic S. Mishkin and all, Financial Policies, Economic and Financial Crises in Emerging Market Economies, january 2003, [on the link] http://www.nber.org/chapters/c9775, p : 119.

الشكل (1-1): يوضح عدم تماثل المعلومات في سوق الائتمان

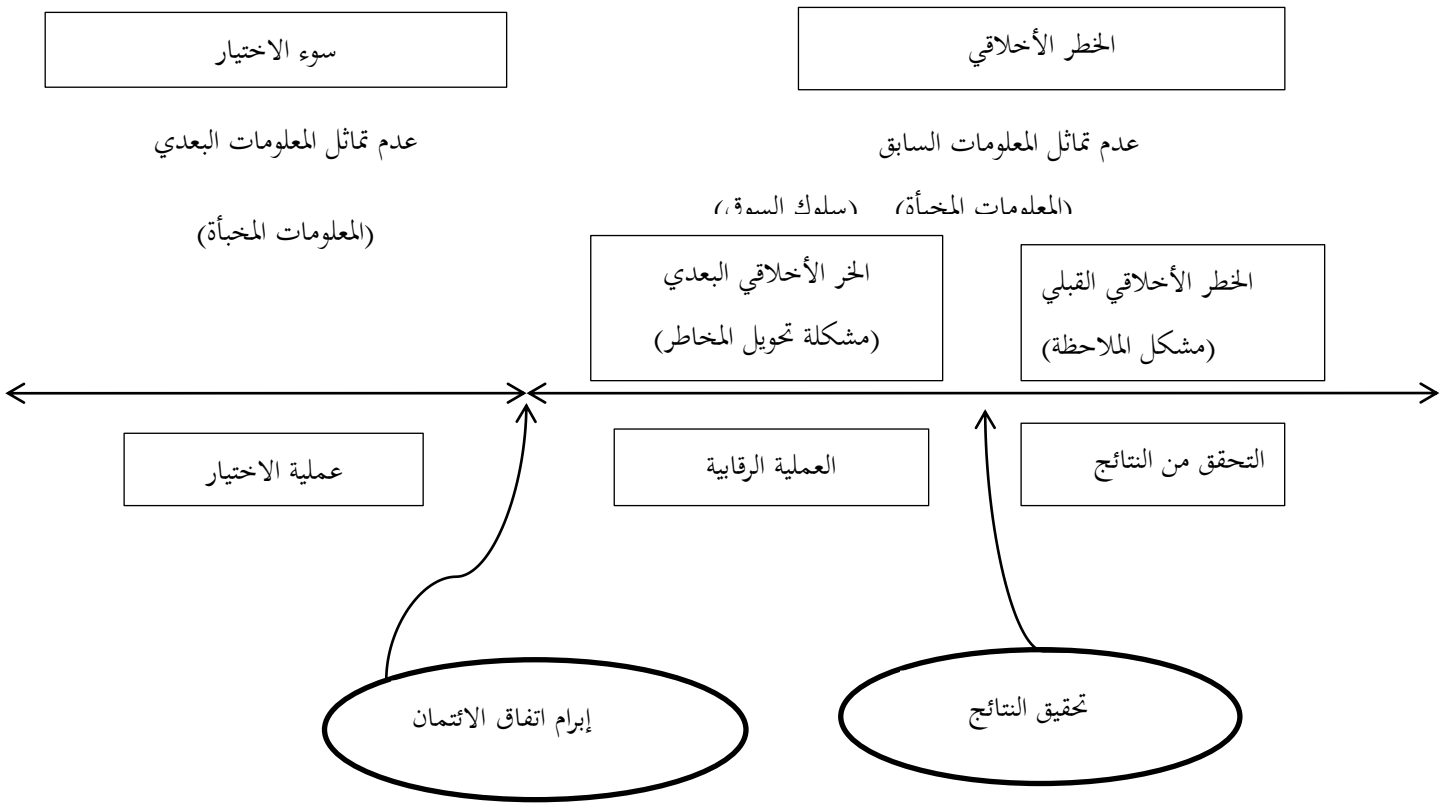

المصدر: Adrian Pop, La discipline de marché dans la régulation bancaire : le rôle de la dette subordonné, thèse doctorat université d'Orléans, décembre 2005, p :06.

مما سبق فإننا نستنتج أن الهشاشة المصرفية تنتج أساسا من مشكلة السيولة والتي يمكن أن تتحول إلى أزمة ملاءة وثم أزمة مصرفية أو مالية إن لم يتم معالجتها بسرعة، وتنتج أزمة السيولة بسبب ظاهرة الذعر المصرفي والتي ترتبط أساسا بالمعلومات التي بحوزة الزبائن، فتطبيق مبدأ من وصل أولا يخدم أولا يجعل الزبائن تتسابق إلى شبابيك البنوك مما يؤدي إلى إفلاسها أن لم تستطع تلبية طلباتهم، كما أن عدم تماثل المعلومات سبب رئيسي في الأزمـــات مما نتج عنها من ظاهرة الخطر الأخلاقي وسوء الاختيار. وعليه فإن عدم وضع آليات رقابية لعمليات التحرير المالي تسمح بالتحكم في عوامل الهشاشة سمح بتفاقم الأزمات والخسائر الناتجة عنها.

المطلب الثالث: الإفراط في المخاطرة المصرفية وضرورة التنظيم الاحترازي

بعد التطرق إلى أسباب التحرير المالي وكيف سبب الأزمات وعرض مصادر وأسباب الهشاشة المصرفية، نحاول في هذه المرحلة من الدراسة استعراض ضرورة انتهاج تنظيم احترازي للحد من الإفراط في المخاطرة وتجنب آثارها.

أولا-ضرورة التنظيم الاحترازي:

يتأثر الاقتصاد بمجازفات البنوك بإقدامها على القيام بالتوسع في أنشطتها الخطرة بمعدلات تفوق قدرتها على إدارتها بحذر. ذلك لاعتقادها بأن الحكومة ستتدخل لإنقاذها في حالة الأزمات لحماية المودعين ومنع غلق المؤسسات المالية. ولاعتبار البنك وحدة لا تتجزأ من نظام الدفع، فيمكن أن يولد فشل البنك تأثير الدومينو على حساب البنوك الأخرى ذات الملاءة والمربحة[1]. كما أن الخسارة لن تعود على المساهمين والمديرين، نظرا لوجود ضمانات مقدمة من التأمين على الودائع، وضمانات أخرى ظاهرية أو مخفية تقدمها الحكومة من خلال دور المقرض ذي الملجأ الأخير. وحتى في غياب أي تدخل من الحكومة وعدم وجود تهديدات الإفلاس، فإن الضمانات الكاملة التي تقدم للمودعين المحليين وللمقرضين الأجانب تدفع لنشوء مخاطر أخلاقية، والتي يفاقمها سوء الإشراف على النظام المالي وتنظيمه الاحترازي.

وبالتالي فإن تعزيز قواعد الإشراف والتنظيم الاحترازي ضروري للتعامل بفعالية مع مخاطر الجهاز المصرفي، وقوة هذه السياسات تقلل من المخاطر الأخلاقية (مخاطر الفساد والإفراط في المخاطرة) من جهة ومخاطر عدم تماثل المعلومات، وهي عدم قدرة صغار المودعين على مراقبة البنك من جهة أخرى. لذا فهناك ضرورة لوجود هيئة إشراف كممثل لجمهور المودعين، وفي نفس الوقت فإن وجود المخاطر النظامية* يمثل حجة قوية لزيادة التنظيم.[2]

---

[1]-Aytül Ganioglu, Prudential regulation and supervision of the banking sector and banking crises: a cross country empiricial investigation, BRSA Banking and Financial Markets Volume: 1, Issue: 2, 2007, p :16.

*-المخاطرة النظامية: هي المخاطر التي لها تأثير على الاقتصاد ككل ولا تنحصر آثارها في قطاع معين أو عدة قطاعات فقط، وتحدث بسبب الحروب أو تغير سعر الفائدة أو دخول منحنى الاقتصاد في فترة كساد، كلها مخاطر لها تأثير مباشر على جميع المتعاملين في الاقتصاد وإن اختلفت درجة التأثر. ومن المستحيل وقاية الاستثمارات المالية من هذه المخاطر عن طريق التنويع، ولهذا توصف هذه الفئة من المخاطر بالنظامية لأنها تقع على كل المتعاملين في النظام الاقتصادي.

[2] -ibid, p :12.

وفي دراسة لـ"ألبر و ينافيل" Alper & Önifl[1] توصلا فيها إلى أن للتنظيم المصرفي الفعال أهمية خاصة في النظم المالية الانتقالية التي عرفت تحرير لحساب رأس المال، في ظل بنية تحتية قانونية ومؤسساتية مناسبة، حيث تعمل هذه النظم على منع الأزمات وتحقيق النمو في المدى الطويل.

ففي نهاية المطاف فإن الهدف من التنظيم المتعقل والإشراف على القطاع المصرفي هو تحقيق الاستقرار في النظام المالي والحصول على ثقة الجمهور في الاستقرار، فضلا عن كونها قادرة على إدارة المخاطر النظامية وحماية العملاء. وبالتالي، ينبغي تحسين معايير الإشراف والحيطة وذلك لضمان أن البنوك تلبي متطلبات رأس المال، تخصص اعتمادات كافية للقروض المتعثرة، والحد من الإقراض المتصل وسوء الاختيار، ونشر المعلومات المالية، والتعامل مع المؤسسات المالية المعسرة بسرعة.

ثانيا– الخلفية النظرية لتبرير التنظيم الاحترازي:

يعتبر الإشراف المصرفي من الجوانب المهمة والأساسية للنظم المالية الحديثة، حيث يسعى وبشكل حاسم إلى مراقبة مخاطرة البنوك وحماية المودعين، والاقتصاد ككل من الفشل المصرفي النظامي والآثار المترتبة عنه. وعليه فقد وُجِهت الرقابة المصرفية في أغلب البلدان إلى الإشراف على المصارف وحماية المودعين فضلا عن زيادة الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات المصرفية والمساهمة في حماية صغار المودعين.[2]

ويبرر هذا الاهتمام نظريا كون التسابق إلى شبابيك البنوك لطلب السيولة هو ناتج عن سلوك عقلاني للمودعين، يمكن أن يؤثر على البنوك التي تتمتع بالسلامة المالية. وعلاوة على ذلك فإن أزمات السيولة التي يمكن أن تصيب مؤسسة واحدة يمكن أن ينتج هنها حالة من الذعر وتتحول أزمة نظامية، من خلال عمليات سوق ما بين البنوك. ويمكن للهلع (الذعر) المصرفي أن يحدث الكثير من الآثار الضارة على الاقتصاد الحقيقي حيث يرى Bernanke في دراسة سنة 1983[3] أن الذعر يمكن أن يؤدي إلى إنهاء مبكر للمشاريع الاستثمارية، وتدمير للعلاقات الثنائية على المدى الطويل القائمة بين البنك والمقترضين منه، وزيادة تكاليف الوساطة، وانخفاض الإنتاج وكذلك الرفاه الاجتماعي.

---

[1] - Alper C.E. and Önifl Z, op cit, p: 25.

[2] -E Philip Davis and Ugochi Obasi, The effectiveness of banking supervision, economie and finance working paper, No 09-27,[on the link] http://www.brunel.ac.uk/data/assets/pdf_file/0020/82118/0927.pdf, consulté le 02/02/2015, 2009, p :3.

[3] Philippe Gilles, op cit, p : 76.

وقد درست الأدبيات المصرفية العديد من الحلول التي يمكن أن تحد من الهلع المصرفي أو على الأقل تقلل من الآثار الخارجية التي تؤدي إلى فشل البنوك، ويمثل التأمين على الودائع ذي المصداقية، ودور البنك المركزي كمقرض ذي الملجأ الأخير إلى جانب التعليق المؤقت لتحويل الودائع إلى نقود قانونية الآليات الفعالة للحد من التسابق للحصول على السيولة من قبل المودعين.

رغم ذلك، فإن هذه التدخلات قد تثير مشاكل جديدة، فعلى النحو الذي اقترحه "مارتون" Merton سنة 1977 وساندته "ديمرغي-كانت" Asli Demergue Kunt في دراستها 1999، فإن التأمين على الودائع كخيار يشجع البنك على زيادة مخاطر الأصول، والتمادي في الرفع المالي.[1] وعليه فإن هذا السلوك يعتبر مصدرا للخطر الأخلاقي الذي يتطلب استجابات ملائمة من الجهات الوصية عن طريق إلزام البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى من السيولة ورأس المال، وتقييد بعض العمليات الخطرة، الى جانب ممارسة الرقابة الميدانية والمكتبية، في إطار سياسة رقابية متكاملة لتقييد العمليات البنكية الخطرة.

يعمل التنظيم الاحترازي على مراقبة البنوك قبل أن يعمل على تقليل المخاطر النظامية، حيث اثبت Barth وآخرون سنة 2001 في دراسة استقصائية أجريت على 107 دول أن دور التنظيم الاحترازي هو منع المخاطر النظامية، ذلك كون التنظيم الاحترازي يتيح نشر المعلومات المالية ورقابة البنوك.[2] كما يعتبر استغلال هيكل رأس المال وترشيده كأداة هامة من التنظيم الاحترازي، لضمان سلامة مصرفية فردية، وبالتالي— من خلال حجة العدوى — ضمان استقرار النظام المصرفي والمالي، فارتفاع رأس المال يمثل أحد الحوافز الكافية للمساهمين لإدارة البنك بحكمة والحد من الاعتماد على صندوق التأمين على الودائع. وبضمان هذه السلامة المصرفية الفردية أو الجزئية، ينخفض احتمال انتقال العدوى، مما يحقق أهداف التنظيم الاحترازي على المستوى الكلي وسلامة النظام المالي والمصرفي.

وقد اختلفت الآراء بين مؤيد للتنظيم الاحترازي ومعارض له، حيث ترى فئة من الاقتصاديين أن التنظيم الاحترازي يمكن أن تكون له آثار سلبية كما له آثار إيجابية فيمكن للتنظيم الاحترازي أن يزيد من المخاطر الأخلاقية، وإقدام البنوك على العمليات الخطرة، ففي دراسة لـ McKinnon et Pill قاما بها سنة 1997

1 - Anjan V. Thakor, Bank capital and financial stability: an economic tradeoff or a faustian bargain?, Forthcoming, annual review of financial economics, final version, sunday, April 6, 2014, p4.

2 - J.R. Barth and all, Bank regulation and supervision: what works best?, Journal of Financial Intermediation 13 (2004) 205–248, January 2001, [on the link]: www.nber.org/papers/w9323, p: 246.

توصلا من خلالها إلى أن الإطار الاحترازي يمكن يسرّع من آثار المخاطر الأخلاقية، ويدعو إلى تحمل المزيد من المخاطرة من طرف المقرضين والبنوك، كما أنها تزيد من هشاشة وحساسية الجهاز المصرفي.[1] كما خلص اقتصاديون آخـرون مثل La Porta, Lopez de Silanes في دراسة العلاقة الموجودة بين التنظيم الاحترازي والتطور المالي والاقتصادي، إلى أن التدخلات المهمة للسلطات الحكومية لدى الجهات الرقابية يعد عقبة أمام النمو الاقتصادي بسبب سيطرة الهيئات الاشرافية المفرطة على السوق البنكية.[2] رغم ذلك فانهم يرون أن البلدان التي تتميز ببيئة قانونية قوية وإدارة مخاطر فعالة تحقق أداء أفضل وجودة القوانين وإدارة المخاطر من محددات الاستقرار المصرفي.

كما أن الامتثال إلى الأنظمة الاحترازية تحمل البنك تكلفة تجميد لرأس المال مما يدفعه إلى خوض المجازفات، حيث الالتزام برأس مال أدنى في فترة ما، يلزم البنك بتحقيق ربحية كافية، وهو ما يجعله يتعرض إلى مخاطر قوية. أما من ناحية الأداء فإن زيادة القيود على الأنشطة المصرفية يؤثر سلبا على أداء البنوك.

ومن النقاد من ذهب أبعد من ذلك في نظرته للتنظيم الاحترازي كون النظام المصرفي له أهمية خاصة، مما يجعله عرضة للتدخلات الحكومية، وليس بسبب الهشاشة التي يعاني منها حيث أن أنصار العمل المصرفي الحر يرون أن التنظيم ينبغي أن يكون خاصا بصفة كلية، وهذا بالاعتماد على قوى السوق التي يرونها كفيلة بضمان كفاءة واستقرار الجهاز المصرفي.[3] وعليه فينظر إلى التنظيم العمومي أنه غير مرغوب فيه لأنه سيقوم بالإشراف على نظام مصرفي ناضج أي دون عناء في إنشائه، ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن التدخل الحكومي في القطاع المصرفي يرجع حصرا إلى العوامل المتصلة بالسياسة العامة، مثل توزيع المغانم، والرغبة في الحصول على موارد رخيصة وغيرها. وبالعكس فقد تم مناقشة هذه النقطة بصورة جدية من طرف C. Goodhart, G. Gorton et D. Mullineaux[4] حيث بينوا أن النظام المصرفي الحر، الغير منظم، يعاني من عدم استقرار متأصل، وعليه فهو

[1] -Shahrchera and all, identification of moral hazard in the banking system of Iran, jornal of money and economy vol 8 n° 3 2013, [on the link]: jme.mbri.ac.ir/.../admin_t-A-10-25-70-f87f40d.pdf, consulté le: 30/01/2013, p:65.

[2] - Solomon Tadesse, The economic value of regulated disclosure: evidence from the banking sector, [on the link]: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/56251/1/MPRA_paper_56251.pdf, consulted le 25/02/2015 ; 2014 ,p : 5.

[3]- Barth and all, Bank regulation and supervision: what works best?, op cit, p: 208.

[4]-Adrian Pop, La discipline de marché dans la régulation bancaire : le rôle de la dette subordonnée, thèse de doctorat, université de l'Orléans, année 2005, [sur le lien] : www.banque-france.fr/fondation/fr/telechar/pop_these.pdf, consulté le :12/02/2012, p :11.

يحتاج إلى تدخل خارجي ذي صفة شرعية. وهو ما دفع إلى ظهور القواعد الاحترازية بصفة عفوية وطبيعية للتغلب على إخفاقات السوق.

وكخلاصة فإن الأسباب الرئيسية وراء التنظيم الاحترازي رغم تعددها فإنه يمكن تقسيمها إلى سببين رئيسيين: الأول هو الفشل التقليدي للسوق (عدم تماثل المعلومات، عوامل خارجية، قوى السوق...) والتي تعرقل حسن سير هذا النظام. ومن جهة أخرى نجد خصوصيات الصناعة المصرفية (الهشاشة التي تتميز بها ميزانيات البنوك، الحالات الممكنة للهلع المصرفي، المخاطرة النظامية والدور الذي تلعبه البنوك في نظام الدفع) التي تجعل من تدخل الجهات العمومية ضرورة شرعية (حتمية). وعليه فإن التنظيم الاحترازي يمثل وسيلة لضمان الاتساق بين أهداف الخدمات المصرفية الخاصة والأهداف الاجتماعية للاستقرار المالي الذي يحدده المنظم. ورغم تعدد الآراء بخصوص دور التنظيم الاحترازي في الحد من أسباب الهشاشة المصرفية، إلا أنه من الواضح مما سبق أن التنظيم الاحترازي يحمي استقرار النظام المصرفي وأن النظام المصرفي الذي يخضع الى تنظيم معين بغض النظر عن الجهة المشرفة عليه حكومية أو خاصة، يكون أحسن استقرار من النظم الغير محمية.

المطلب الرابع: مبررات التنظيم الاحترازي للعمل المصرفي

إن التغيرات العالمية التي شملت البيئة المصرفية وأعمال البنوك، إثر سلسلة التحرير المالي التي عرفها العالم، أسفرت فيما بعد عن عدة أزمات مصرفية أدت إلى التفكير في إيجاد آليات تنظيمية موحدة دوليا تعزز الاستقرار المصرفي. وفي إطار التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية الذي دعت إليه لجنة بازل، وبالاستفادة من التجربة الأمريكية في المجال المصرفي، تم اللجوء إلى إقرار قواعد تسييرية–تنظيمية، كان الهدف من إقرارها تحقيق المزيد من الاستقرار المالي والمصرفي لتفادي حدوث أزمات جديدة، في ظل التطور الكبير الذي عرفه القطاع المصرفي عبر العالم.

أولا– التنظيم الاحترازي و التنظيم المصرفي:

يخضع العمل المصرفي في أغلب البلدان حاليا إلى التنظيم خلافا للأنشطة الاقتصادية الأخرى نظرا لدور النقود والائتمان ونظم الدفع في الاقتصاد. حيث ينظر إلى التنظيم المصرفي على أنه منظور تحوطي يطبق في المؤسسات المصرفية يسعى إلى كشف حالات العسر والإفلاس لدى المؤسسات المصرفية والمخاطر النظامية التي تحظى بالاهتمام من قبل الجهات الرقابية الوصية. إلا أنه في السنوات الأخيرة من القرن الماضي أولي اهتمام متزايد

للقواعد الاحترازية مقارنة بالتنظيم المصرفي. حيث يعرف التنظيم المصرفي على أنه " مجموعة من المتطلبات الخاصة التي تلتزم بها مؤسسات الائتمان"[1]، ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق ستة أهداف على الأقل نذكرها بإيجاز: [2]

– تحقيق الاستقرار النقدي: وذلك بالتحكم في المؤسسات المصرفية القادرة على إصدار النقود، من خلال المعرفة الجيدة لأصول وخصوم المؤسسة، والتحكم في قدراتها بأدوات مثل الاحتياطي الإجباري؛

– استقرار النظام المصرفي: والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تجنب أيَ مخاطر نظامية، ونقصد به الإفلاس المتسلسل، وذلك من خلال رقابة مناسبة على الوضعية المالية للبنك؛

– حماية مصالح المودعين: ضمان توازن بين مصالح المؤسسة المصرفية وزبائنها، خاصة فيما يخص الأشخاص الطبيعيين الذين لا تتوفر لديهم سوى المعلومات شاملة عن نشاط البنك؛

– الاشتغال الجيد للنظام المصرفي: وخاصة نظام الدفع والتسوية، حيث تسعى إلى ضمان الجودة والفعالية القصوى بتكاليف منخفضة للزبائن؛

– التساوي في الانخراط في المهنة: ضمان تساوي الحقوق في الدخول إلى العمل المصرفي والحفاظ على المناخ التنافسي؛

– توجيه الاستثمار والتمويل: وذلك بتوفير الموارد اللازمة للأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

يختلف التنظيم الاحترازي عن التنظيم المصرفي، وكذلك عن الرقابة البنكية حيث يهتم التنظيم المصرفي بقواعد الحذر والقواعد المحاسبية وكذلك العلاقة مع العملاء. ومن جهة أخرى فيتمثل الرقابة البنكية في إتباع وتطبيق التنظيمات بخصوص الحالة المالية وتسيير المؤسسة وتقدير آثار المعايير عامة. أما التنظيم الحذر فيهتم بتطبيق قواعد الحذر فقط.

وكما سبق وذكرنا أعلاه فمع تزايد المخاطر وتنوعها بسبب التطورات التكنولوجية والعولمة المالية فإن العمليات المصرفية اتخذت تنظيما جديدا، عرف بالتنظيم الاحترازي والذي أدرج معايير جديدة أصبحت أكبر أهمية من التنظيم المصرفي مثل: نسبة الملاءة الدولية وقواعد مستلزمات الأموال الخاصة للمخاطر.

[1]- Pierre-Henri Cassou, La réglementation bancaire, Séfi, France, juin 1998, p:51.
[2] -Ibid, p58.

ومنه فإن التنظيم الحذر هو إحدى الجوانب المكونة للتنظيم المصرفي الذي يتكون من عدة مجالات والتي نذكرها باختصار:[1]

-شروط ممارسة النشاط البنكي؛

-التنظيمات الدائمة في المؤسسات والتنظيمات المهنية: ونذكر منها الرقابة الخارجية، نظام ما بين البنوك، الشراكة والعمل مع الجهات الوصية؛

-قواعد النقد؛

-العلاقات مع العملاء؛

-القواعد المحاسبية؛

-قواعد الحذر؛

-الرقابة و جزاءات المخالفات.

ثانيا-مفهوم التنظيم الاحترازي:

تنطوي الصناعة المصرفية على الكثير من المخاطر ولقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر وكيفية الوقاية منها، مواجهتها وإدارتها مما يدعوا إلى تبني النظم الفعالة والحذرة للحد من المخاطر خاصة في ظل تزايد الابتكارات المالية.

وتتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وخاصة في مجال السيولة والسوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب.[2]وفي سنوات بداية الثمانينات ومع زيادة التقلبات، والتحركات غير المنظمة وغير المتخصصة، أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي الشيء الذي أدى إلى الاتجاه العالمي إلى تبني التنظيم الحذر كوجه حديث للتنظيم المصرفي. وقد تم تبني إعادة التنظيم هذه من قبل لجنة بازل التي عملت على توحيد القواعد والنسب الاحترازية وإنشاء نسب جديدة أفضل تعنى بتقلبات الأسواق.

[1] -Pierre-Henri Cassou, op cit, p52.

[2] -سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، مصر 2005، ص:8.

ويعرف التنظيم الاحترازي على أنه " تنظيم مصرفي عصري ينبغي أن يحتوي على التعليمات المفصلة الكافية التي تتبعها المؤسسات المصرفية بطريقة التي تجعلها تتحكم على نحو لائق في مخاطرها، وتوقع الصعوبات المحتملة، حيث يمكن أن تأخذ شكل معايير كمية (نسب) أو معايير نوعية (تحديد النشاط، حدود داخلية، ...الخ)[1]

وقد سعت المؤسسات الدولية وفي مقدمتها لجنة بازل إلى خفض المخاطر التي تتعرض لها البنوك وإبراز كيفية مواجهتها، وتحديد الآليات المناسبة لإدارة الأصول والخصوم. وقد تصاعد دور هذه المؤسسات الدولية في أعقاب الأزمات المصرفية التي شهدها العالم خاصة أزمة المديونية العالمية، وقد قامت لجنة بازل بدراسة أسباب الأزمات والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها الدول، ووضعت الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصرفية والعمل على استقرار القطاع المصرفي، وشملت مجهودات المؤسسات والمنتديات الدولية أربعة محاور رئيسية هي:

-تقوية النظام المالي و المصرفي؛

-قضايا حساب رأس المال؛

-الشفافية و المعايير الرقابية؛

-إشراك القطاع الخاص في منع الأزمات المصرفية.

ثالثا-أهداف التنظيم الاحترازي:

تقوم الحكومات بوضع نظم للإشراف الحذر على البنوك كجزء من التنظيم المصرفي بما يتلاءم مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية، بشكل يمكن من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد. وتحمل هذه الأهداف في ثلاثة عناصر وهي: [2]

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل. كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

[1]- Pierre-Henri Cassou, op cit, p59.

[2] - نرمين محمد عاطف الغندور، معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة، بدون دار نشر،2005 ،ص:82.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

3 – حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول. ولكون أغلبية الودائع تعود للمودعين الصغار الذين يصعب عليهم الحصول على المعلومات الكافية عن الحالة المالية للبنك، فإن الجهات الوصية تتدخل لحماية مصالح المودعين بوضع نسب السيولة والملاءة، إضافة إلى إلزام تأمين الودائع لضمان سداد المودعين في حالة إفلاس البنك.

مما سبق فأن التنظيم الاحترازي يعتبر احد اهتمامات التنظيم المصرفي واهمها، كزنه يشترك معه في اغلب العناصر و للدور للذي يلعبه في الحد تحقيق الاستقرار المصرفي و حماية المودعين، وقد وضعت اغلب الدول تنظيمات مصرفية بما يتناسب مع تطورها الاقتصادي وحيث حددت فيه معالم العمل الصرفي سواء من حيث شروط ممارسة النشاط أو قواعد النقد وحتى العلاقات مع العملاء والقواعد المحاسبية وغيرها. كما أعطت اهتماما كبيرا للتنظيم الاحترازي كونه يعمل على تقوية النظام المالي و المصرفي؛ وتحديد كيفية حساب متطلبات ا حساب رأس المال؛ زيادة الشفافية و المعايير الرقابية؛ إشراك القطاع الخاص في منع الأزمات المصرفية. وذلك بغرض تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي؛ ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي وحماية المودعين. وبهذا تكون الدولة قد وضعت الاطار المناسب للحد من مواطن الهشاشة المصرفية المسببة للأزمات، ووفرت الحماية للأفراد والمؤسسات وهو الدور الأساسي الذي تعلبه في الاقتصاد الحديث.

المبحث الثالث: تطور الرقابة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل

عرفت المخاطر النظامية عدة تطورات خلال السنوات الأخيرة بفضل التحرير المالي وإزالة القيود على الأسواق، ما أدى بالمؤسسات الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية إلى المناداة بوضع معايير رقابة دولية، تهدف إلى الحد من المخاطر التي تعاني منها البنوك العاملة على المستوى الدولي، إلى جانب تحقيق الاستقرار المالي العالمي و المنافسة الشريفة بين البنوك التي تعمل على المستوى الدولي.

وأنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى[1] نهاية 1974 جراء الاضطرابات الخطيرة في الأسواق المصرفية الدولية بعد فشل Bank Haus herstatt في ألمانيا الغربية وتزايد المنافسة بين البنوك على المستوى الدولي،[2] وبنك Franklin National في الولايات المتحدة. وسعت اللجنة في البداية إلى تحقيق هدفين: تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية للرقابة المصرفية والقضاء على المنافسة الغير عادلة بين البنوك الدولية، ثم تحول دورها إلى البحث عن تحقيق الكفاءة والفعالية في الرقابة المصرفية، وقد سعت اللجنة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال ثلاث أساليب وهي: تبادل المعلومات بشأن الرقابة الوطنية، تحسين فعالية تقنيات الإشراف الدولي على الأعمال المصرفية وتحديد الحد الأدنى من المعايير الدولية.

إلى جانب التحرير وإزالة القيود فقد تميزت فترة الثمانينات بانخفاض مستوى رأس المال في معظم البنوك الدولية، وتزايد المنافسة بين المؤسسات المالية ما تسبب في حالة من عدم الاستقرار المالي مما جعل لجنة بازل تعمل على دعم استقرار النظام المصرفي و المنافسة الشريفة بين البنوك. وكانت نتيجة هذه المساعي هي التقارب الدول لمعايير رأس المال الذي حمل اسمها في جويلية 1988.

المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى

وافق مجلس محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية في جويلية1988 على تقرير لجنة بازل وقد تضمن التقرير اقتراح معيار موحد لكفاية الأموال الخاصة أطلق عليه معيار "كوك" (ratio Cooke)*، وبناء على هذا ذلك فقد أقرت اتفاقية بازل أنه على كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها

*-مجموعة العشر هي: المانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، اليابان، هولندا، ايطاليا، المملكة المتحدة، السويد.

2 - E Philip Davis and Ugochi Obasi, op cit, p: 8.

*-"كوك" هو رئيس لجنة بازل في الفترة 1974 إلى 1988.

إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد ادنى مع نهاية سنة 1992*. وقد وضعت لجنة بازل هدفين أساسيين لاتفاقها النهائي وهما تقوية "الصلابة والمتانة" للنظام المصرفي على المستوى الدولي، والعمل على الحد من المصادر التي تقوض المنافسة الشريفة بين البنوك على المستوى الدولي.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية حول كفاية الأموال رأس المال عرفت إدارة المخاطر قدرا من التناسق والانسجام في أداء الرقابة المصرفية، وأصبح من المتعارف عليه أن تقيم ملاءة البنوك التي تقوم بمعاملات دولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لكفاية رأس المال، حيث تظهر أهميته كمقياس لملاءة البنك وسلامته وباعتباره كمعيار دولي لتنظيم وضبط سلامة البنوك وتوفير جو من المنافسة العادلة.[1]

أولا– مكونات رأس المال:

يتكون رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى من عناصر ذات طبيعة مختلفة ويعطى بالشكل التالي:

صافي رأس المال = رأس المال القاعدي + رأس المال المكمل – عناصر للطرح

1–رأس المال القاعدي: ويسمى هذا الصنف كذلك المركز الصلب وتكلفة رأس المال أو الأموال الذاتية الأصلية، وهي تعتبر ذات نوعية جيدة تضم عموما رأس المال الاجتماعي للبنك والنتيجة غير الموزعة للنشاط والاحتياطات القانونية والنظامية. وهي عناصر مشتركة بين بلدان مختلفة والتي عليها يتم تقييم الرسملة في الأسواق. ويشكل رأس المال القاعدي على الأقل 50% من رأس مال البنك، ويتميز بكونه دائما وذا قدرة على امتصاص الخسائر.

2– الأموال الخاصة التكميلية: يضم هذا الصنف العناصر الإضافية للأموال الخاصة ويتعلق الأمر بفروق إعادة التقييم الخاصة بالعقارات؛ ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة؛ الاحتياطات الإضافية التي يمكن للبنك استعمالها لتغطية المخاطر ذات العلاقة بالنشاط؛ الديون الطويلة الأجل؛ ضمانات القروض؛ أدوات الدين الهجينة؛ الديون الممنوحة ذات فترة استحقاق أقل من خمسة سنوات دون التزام بالتسديد، والتي لا تتجاوز 50%

*– تم تحديد نسبة 8% بالضبط بناءا على توصية من "كوك" نفسه وذلك بالاعتماد على خبرته في ادارة بنك انجلترا اين لاحظ ان المؤسسات التي كانت تحتفظ بنسبة 8% كمتطلبات لراس المال كانت في وضع جيد من ناحيتين، الاولى كانت تتمتع بالملاءة وبالتالي السلامة ، ثانيا لم تكن تجمد نسبة عالية من الاموال و بالتالي تحمل تكاليف مرتفعة وممكن غير مبررة.

[3]–عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص:84.

من رأس المال القاعدي. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المكمل لا يمكن أن يتجاوز 100% من رأس المال الأساسي دون احتساب مؤونات المخاطر العامة.

3-العناصر المطروحة: يجب طرح مساهمات البنوك في رؤوس أموال مؤسسات مالية أخرى إذا تجاوزت 10% من رأس مال المؤسسة المعنية، مع الحرص في هذا الجانب تفادي تضخيم مبالغ الأموال الخاصة عن طريق المساهمات المتداخلة.

ثانيا- نسبة الملاءة الدولية:

يتم تقييم مستوى رأس المال المصرف بطريقة نسبة المخاطر المرجحة، حيث يتم ربط رأس المال بمختلف المخاطر المولدة من الأصول والالتزامات داخل وخارج الميزانية. في الواقع، وجدت اللجنة أن الخطر الرئيسي التي تعرضت له البنوك هو خطر التخلف عن السداد أو مخاطر الائتمان. وعلى هذا الأساس تم الترجيح إلى مخاطر الائتمان، وتم استعمال خمس أوزان بسيطة: 0، 10، 20، 50 و100٪. وقد تم تحديد الحد الأدنى من 8٪ على أساس الملاحظات التاريخية لمخاطر الائتمان. وتعطى نسبة كوك على النحو التالي:

$$\frac{\sum capiteaux\ propres}{\sum_i ai\ A + \sum_i^j wj \times A\ hb + \sum_i^k Qk\ C\ hb} \geq 8\%$$

Variables	confession de pondération
A=actif du bilan	a
A_{hb}= actif hors-bilan	w
C_{hb}= Contrats hors-bilan (teaux de change Taux d interet)	q

في الصيغة، (i) يمثل نوع من المقترض، (j) و (k) طبيعة المعاملات، (a) الترجيح تطبيقها على الأصول وفقا للطرف المقابل (W_J) و (Q_K) عوامل التحويل، للموجودات المرجحة خارج الميزانية العمومية وعقود خارج الميزانية العمومية في أسعار الصرف أو الفائدة. وقد قامت لجنة بازل بتحديد معاملات ترجيح : 0 ، 0,2 ، 0,5، 1 للأصول داخل الميزانية وخارج الميزانية. [1]

[1]- انظر الملحق رقم 01 (الجدول 1-1، 1-2)، ص: 252.

وقد تم تحديد تاريخ 31 ديسمبر 1992 لتطبيق التوافق، إذ كان أمام البنوك 5 سنوات لاستكمال التحضير لتطبيق الاتفاقية. وعرفت مقترحات لجنة بازل انتشارا واسعا حتى خارج دول مجموعة العشر. ورغم أن هذه المقترحات لم تحمل صيغة الإلزام إلا أن معظم الدول الجهات الوصية للدول الصناعية تبنتها، بوجود اختلاف صغير بين التنظيم الرسمي وتنظيم لجنة بازل.

ثالثا– التعديلات المجرات على بازل1:

1–إدراج مخاطر السوق: في أفريل 1995 قررت لجنة بازل طرح مجموعة مقترحات لحساب كفاية رأس المال بإدراج مخاطر السوق والتي تعرف بأنها مخاطر الخسارة داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك نتيجة تقلبات أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأصول في السوق. وقد تم تعديل الاتفاق بموافقة محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة، ويتم تبنيه من سلطات مجموعة العشرة في نهاية 1997.

والعنصر المهم في هذا التغيير في التوافق هو ترك الحرية للبنوك لاستعمال نماذجها الداخلية لحساب المتطلبات القانونية لراس المال لمواجهة مخاطر السوق، وعمليا فإن البنوك تستعمل أسلوب Value At Risk لقياس الخسائر المحتملة حيث تعرض مستوى الخسائر في وظيفة أو محفظة ما، والتي سيتم تجاوزها في فترة زمنية مفترضة ودرجة ثقة معينة. ولعبت المؤسسات الأمريكية دورا كبيرا في تحديد النماذج الداخلية كأداة للحذر واقتراح أطر نظرية وتطبيقية لرقابة المخاطر بفضل خبرتها الطويلة في هذا المجال.

$$8\% \leq \frac{\sum(CAPITEAUX\ PROPRES)}{(Risques\ de\ crédit + risque\ de\ marché)}$$

2–إضافة شريحة ثالثة للأموال الخاصة: أكدت لجنة بازل انه على البنوك إضافة شريحة من القروض الثانوية قصيرة الأجل كشريحة ثالثة لتغطية جزء من مخاطر السوق، والتي يشترط أن تكون لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وتكون في حدود 250% من رأس مال البنك من الطبقة الأولى، وأن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط؛ كما يجوز استبدالها بعناصر من الشريحة الثانية في حدود 250%.كما لا عدم جواز دفع الفائدة أو اصل الدين إذا كان ذلك الدفع يؤدي برأس المال البنك أن يقل عن الحد الأدنى لمتطلباته الرأسمالية.[1]

[1] - CBCB, Vue d'ensemble de l'amendement à l'accord sur les fonds propres pour son extention aux risque de marché, comité de Bâle sur le contrôle bancaire, [en line], http://www.Bis.org/publ/bcbs23fr.pdf, (consulté le: 20/09/2012), janvier 1996, p: 6.

ومنه لحساب نسبة الملاءة للبنك يتم إنشاء رابط رقمي واضح بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كما توضح النسبة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة (الشرائح 1+2+3)}}{\text{مخاطر الائتمان المرجحة + مخاطر السوق} \times 12,5} \geq 8\%$$

خامسا–تقييم اتفاقية بازل الأولى:

لقي اتفاق بازل1 قبولا واسعا وأصبح مرجعا في تسيير المخاطر، وقد تبنته أكثر من 100 دولة ، وبدأت في تطبيقها. ورغم أن هذه المقترحات لم تحمل صيغة الإلزام، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقية أدى إلى تقوية النظام المصرفي العالمي حيث عملت نسبة كوك على تحقيق التوافق والتناسب بين الأموال الخاصة والمخاطر التي نتج عنها تحقيق منافسة عادلة بين البنوك الدولية.

ورغم الإيجابيات الكثيرة لاتفاقية بازل 1 إلا أنها لم تخلو عن السلبيات، فقد اعتبر سلم الترجيح بسيط نسبيا ولا يقيم بكفاءة مخاطر الائتمان، إلى جانب الاعتماد على طبيعة المقترضين والتوطين دون الاهتمام بالمخاطر الحقيقية المعروفة. كما لم تمكن نسبة كوك من دمج التقنيات الجديدة لخفض المخاطر كحركية القروض وتوزيعها والتوريق* التي عرفت توسعا خلال السنوات الأخيرة.[1]

وأعطى اتفاق بازل1 وضعا مميزا لمخاطر دول وبنوك OCDE على حساب باقي دول العالم رغم أن الدول في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية، حيث تم ترجيح مخاطر دول OCDE بـ0% وقروض الشركات بـ 100% مهما كان حجمها وملاءتها والقطاع الذي تعمل فيه، وقلل من أهمية محفظة البنك لمخاطر الشركات التي تمثل مخاطر متعددة واتخاذ مثل هذه الإجراءات يدفع البنك إلى التعامل مع الشركات ذات المخاطر المرتفعة بحثا عن زيادة المردودية. ومن جهة أخرى فإن التخصيص الغير المناسب لرأس المال أدى إلى عدم عكس مستوى الأموال الخاصة للمخاطر بشكل جيد، وقال Blum في 1999 أن المعايير الاحترازية غير كافية لكنها

* – التوريق هو عبارة عن تقنية مالية تعنى بتحويل اصول مالية الى اوراق مالية تكتتب في السوق المالي من طرف مستثمرين (مثل القروض العقارية وغيرها)، وذلك بالمرور بمؤسسة متخصصة

[1] - Eric Lamarque et autres, Management de la banque, op cit, p: 100.

تمكن من تقييم المخاطر، ونتج عن هذا فارق بين رأس المال الرقابي و أس المال الاقتصادي واعتبرت نسبة كوك كمعيار احترازي استدلالي وليس وسيلة تنبؤ.[1]

ولضمان استمرار المؤسسات الائتمانية فيجب ضمان تساوي رأس المال الرقابي مع رأس المال الاقتصادي الذي اعتبر احد أهداف التوافق بازل الثاني الذي اصدر في سبتمبر 2004، والذي يتم تنفيذه في 2006/12/31 تحت اسم اتفاقية بازل الثانية.

جاءت اتفاقية بازل الأولى في اطار التنظيم الاحترازي، وكنتيجة للازمات المصرفية التي عرفها العالم، وذلك للحد من الخسائر وحماية المودعين، وقد اعتمدت على راس المال ودوره في امتصاص الخسائر، غير أنها أهملت بعض المخاطر كونها اهتمت بمخاطر الائتمان فقط، وبعض العمليات التي تقوم بها البنوك مثل تلك خارج الميزانية، مما استدعى لجنة بازل إعادة النظر في التنظيم الاحترازي، وإقرار اتفاقيتها الثانية والتي عملت على الحد من مواطن العجز في الاتفاقية الأولى.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية

لعب اتفاق بازل 1 دورا جوهريا في التقليل من مخاطر فشل البنوك، بفضل متطلبات رأس المال، لذا فإن الاتفاق الثاني عمل ليس فقط ربط رأس المال بالمخاطر بل أيضا دعا إلى تشديد المراقبة و توحيد المعلومات المالية. وقد تم تطبيق هذا الاتفاق بسرعة على المستوى الدولي، لحماية البنوك ضد المخاطر المالية والتشغيلية، الفعلية أو المحتملة. إذ تهدف متطلبات رأس المال إلى تعزيز الاستقرار المالي، وذلك من خلال ضمان قدرة البنوك على تقييم وإدارة مخاطرها.[2] ورغم أن هذا التوافق الجديد وجه إلى البنوك العاملة على المستوى الدولي بالدرجة الأولى إلا أن تصميمه جاء ليلائم جميع البنوك مهما كانت درجة تطورها.

[1] - Eric Lamarque et autres, Management de la banque, Pearson éducation,éd.1ere, op cit, p : 41.

[2] - Jaime Caruana et Aditya Narain, Les exigence des fonds propres, finance & développement, juin 2008, [sur le lien] : http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2008/06/pdf/caruana.pdf , consulté le : 4 octobre 2012, p : 24.

أولا– أهداف اتفاقية بازل الثانية:

جاء هذا التنظيم بغرض إيجاد تنظيم جديد أكثر مرونة وحساسية للمخاطر، قامت لجنة بازل في نهاية التسعينيات بطرح أوراق فعالة، لإصلاح نسبة الملاءة، ويهدف هذا التنظيم الجديد أي تحقيق 4 أهداف رئيسية هي: [1]

– تطوير وتعزيز سلامة النظام المالي مع نسبة ملاءة أكثر حساسية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة فعلا؛

– تحسين شروط المنافسة المصرفية من خلال القضاء على فرص المراجحة التنظيمية؛[2]

– دعت البنوك إلى تطوير أنظمتها الداخلية لقياس المخاطر؛

– دعم دور الجهات الرقابية والأسواق (في الركيزتين الثانية و الثالثة)؛

– الضبط والتحكم في مجموع المخاطر وذلك سواء يكون بمتطلبات لرأس المال (مثل مخاطر التشغيل)، أو عن طريق المراجعة الرقابية (مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك).

ثانيا– الهيكل العام لاتفاقية بازل 2:

تميزت اتفاقية بازل الثانية بهيكل يختلف عن الأولى، حيث عرف تطورا ملحوظا لمعالجة نقائص السابقة، فاهتمت بمتطلبات رأس المال ووسعت من المخاطر لتشمل السوق والتشغيل أيضا، كما اهتمت بالمراجعة الرقابية وانضباطية لسوق وخصصت ركيزة لكل منهما، غير انه من حيث الشكل فقد سيطرة الركيزة الأولى على ثلاثة أرباع الاتفاقية مبينا ذلك الأهمية البالغة التي توليها الركيزة لمتطلبات راس المال.

1–المتطلبات الدنيا رأس المال: خصصت لجنة بازل الركيزة الأولى لمتطلبات رأس المال، حيث جعلت بذلك البنوك التجارية شريكة للجهات التنظيمية في عملية الرقابة، كما قامت ولأول مرة بإدراج مخاطر التشغيل في حساب نسبة الملاءة، في حين أن حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق لم تتغير، فإنها قد وضعت 3 قواعد لحساب متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان وهي: الطريقة المعيارية وطريقة النماذج الداخلية IRB (Internal Ratings-Based approach) وطريقة النماذج الداخلية المتقدمة IRB Advanced، والهدف من هذه الركيزة هو تحسين حساب مخاطر ومستلزمات تغطيتها من رأس المال، بغية تحقيق استقرار مصرفي بأدوات

[1] - Antoine Sardi ,Bâle II, afges édition, France, 2004, p:15.

[2] Danièle NOUY., (2003), l'économie du nouveau dispositif et les conséquences de la nouvelle réglementation, Revue d'économie financière, Décembre

احترازية جزئية جيد، ويتناسب بشكل دقيق مع المخاطر.[1] حيث يعتبر المحللون أن البنوك جيدة الرسملة هي البنوك التي يبلغ رأس مالها بين 8% و10% من إجمالي أصولها، المرجح بالنسبة للمخاطر. كما يراد من هذا الاتفاق الحد من التحكيم بين التنظيمات وتحقيق المنافسة الشريفة، كما تسعى إلى التقريب بين رأس المال الرقابي والاقتصادي.

وقد احتفظ اتفاق بازل 2 بنسبة الملاءة عند مستوى 8% دون تغيير، فيما أدرجت فيها مخاطر التشغيل، واحتفظت بمخاطر الائتمان والسوق، وتعطى النسبة الجديدة والتي سميت نسبة MAC DONGOUH بالعبارة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان} + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} \times 12,5 + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} \times 12,5} \geq 8\%$$

2-المراجعة الرقابية (المراجعة الاشرافية): تعمل الركيزة الثانية على تعزيز الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك، إذ تضع أساسيات لحوار مُهيكل بين البنوك والمراقبين وتبني عملية المراجعة الرقابية. وتسعى هذه الركيزة إلى الاختبار المستمر لمستوى كفاية رأس المال، حيث تحظى مؤسسات الائتمان بحرية اكبر في حساب هذه المتطلبات، وعليه فإنه من مسؤولية الجهات الوصية أن تقوم بمراقبة الآليات والنظم والنماذج المستعملة في قياس متطلبات رأس المال.[2] ويتم الوصول إلى مستوى ملائم بين رأس المال والمخاطر؛ بتقييم صحيح لرأس المال والمخاطر بكل أنوعها وليس حصرا على مخاطر الائتمان. وتحث لجنة بازل من خلال الركيزة الثانية على رقابة قريبة وتسيير صارم لمتطلبات رأس المال إلى جانب التأكيد على التسيير الديناميكي و التقييم الجيد لرأس المال الاقتصادي من طرف البنوك بتحديد طبيعة المقترضين والمخاطر من خلال تحديد مدخل قبول المخاطر أو الخسائر وضمان ملائمة رأس المال الاقتصادي. ويتم هذا ليس فقط بتوسيع سلطة الجهات الرقابية لكن بإشراكها في عمليات تحليل العمليات الداخلية المطورة من البنوك لقيادة مخاطرها.

[1]-PIERRE-YVES Thoraval, ALAIN Duchateau., Stabilité financière et nouvel accord de Bâle, Secrétariat général de la Commission bancaire

[2]- Dimitris N. Chorafas, Economic Capital Allocation with Basel II Cost, benefit and implementation procedures, Elsevier, 2004, p: 5.

كما أن لجنة بازل قد أكدت على أن طرق التقييم الداخلي للبنوك اكبر حساسية للمخاطر، حيث طلبت إجراء تصورات لظروف غير مرغوب فيها أو أزمات، قبل وضع متطلبات رأس المال، بالإضافة إلى إجراء اختبارات لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والظروف الغير مرغوب فيها، والتي على ضوئها يمكن للسلطات المشرفة أن تطلب من البنوك أن يخفضوا تعرضهم للمخاطر أو ترفع من رأس مالها.

3-انضباطية السوق: إدراكا من اللجنة للدور الذي تلعبه قوى السوق في الحفاظ على الاستقرار المالي على المستوى الدولي، فإنها قامت بالتركيز في هذه الركيزة الثالثة على الإفصاح عن المعلومات بهدف الحد من التعتيم المتأصل في الجهاز المصرفي وتسهيل ممارسة الانضباط من طرف الجهات الفاعلة في للسوق. وعموما فإن اللجنة تقوم بطرح مقترحات مفصلة، فيما يخص الاتصال المالي وتهدف هذه الركيزة إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح، التي تتيح للمتعاملين في السوق التعرف على المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك، بالتزامن مع زيادة المعاملات البنكية المعقدة وتزايد عمليات الاستثمار، وكذلك تزايد المخاطر. حيث يمثل مصدر المعلومات سؤال معقد يؤثر على فعالية عملية الرقابة.

إن عدم تماثل المعلومات بين البنكيين والسلطات الرقابية بالإضافة إلى إحاطة البنكين ومعرفتهم الجيدة لأصول المحفظة أفضل من المراقبين، يؤدي إلى رفع مخاطر الأصول دون علم السلطات الرقابية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف رقابة المودعين وتخفيض من نوعية المحفظة. ولتفادي هذه المخاطر فإن على المنظمين أن يراقبوا دوريا طبيعة ونوعية الأصول المقبوضة وهذا ما دعت إليه الركيزة الثانية.[1]

كما تعتبر معايير الإفصاح والاتصال المالي، شرط أساسي لاستخدام منهجية مثل نهج IRB لتقييم مخاطر الائتمان على أساس التقييم الداخلي أو أداة معينة مثل توريق الأصول، وتقنيات مختلفة للحد من المخاطر، كما ترى اللجنة: "الأسباب الكامنة وراء الدعامة الثالثة هي قوية بما يكفي لإدخال شروط إلزامية لإعداد التقارير المالية، مع فرض عقوبات على عدم الامتثال"[2]. وفي هذا الصدد، فإن السلطات الاشرافية لديها مجموعة من الوسائل العقابية المنصوص عليها في الركيزة الثانية والتي تختلف بين "الإقناع المعنوي" والحوار مع المسؤولين إلى

[1] -Michel Deitsch & Joël Petey, mesure de risque de crédit dans les institution financiers, revue banque, 2ème édition, paris, 2008, p :259.

[2]-bcbs, Pillar 3 (Market Discipline), junuary 2001, [on the link] : https://www.bis.org/publ/bcbsca10.pdf, p:2.

التأنيب أو الغرامات المالية.[1] كما أن تزايد الاهتمام بمعلومات السوق إلى جانب التدقيق في الأصول من طرف الجهات الرقابية، يبين أهمية الركيزتان الثانية والثالثة في عملية الرقابة، لذا فإن عملية المراجعة الرقابية وانضباطية السوق لا يجب اعتبارهما كآليات بديلة بل هما متكاملتان.

ثالثا: نقائص اتفاقية بازل 2 والانتقادات الموجهة لها خلال الأزمة المالية

أثبتت أزمة الرهن العقاري عجز اتفاقية بازل الثانية عن تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، لوجود ثغرات في التنظيم الاحترازي ساعدت على حدوث الأزمة، وكانت مُسرِّعًا لها في بعض الحالات، وفيما يلي اهم الانتقادات الموجهة لهذه الاتفاقية:

1-المعالجة المختلفة لمخاطر الائتمان في محفظة البنك أو محفظة التداول (التوريق):عرفت الفترة قبل الأزمة تسارعا كبيرا في عمليات التوريق بغرض الخفض في متطلبات الأموال الخاصة، وتسهيل تسيير المخاطر في إطار ما يعرف بالانتقال من النموذج "تنظيم-الاحتفاظ" إلى نموذج "تنظيم-التوزيع"[2].لذا عرفت متطلبات رأس المال المحتفظ بها انخفاض لدى البنك المستلم، لكن المخاطر تبقى نفسها، ومنه فإن تزايد وجود هذه الأصول المورقة في محفظة التداول، يشكل بنية معقدة قليلة السيولة، وهو ما يجعل محفظة التداول لدى البنك تعاني من عدة مخاطر متجمعة (الائتمان، السوق، التشغيل والتركيز).[3]

2- **نقل المخاطر إلى كيانات غير مراقبة:** إن انتشار صناديق التحوط (hedge funds) وبعض المؤسسات التي لا تخضع لرقابة البنك المركزي مثل بنوك الاستثمار ، أوجد "ثقبا أسودا" للمعلومات المالية، وهو ما يحد من تحليلات الجهات الوصية، فقد كشفت الأزمة عن ضعف الرقابة على المؤسسات المالية. وكون البنوك المقرض الأول لصناديق التحوط وذلك بضمان أصولها، فإنها تتعرض لمخاطر عالية كون الصناديق تعمل على عدم التصريح بنوعية أصولها ونقص سيولتها مع تعرض أصولها إلى التراجع بعنف في أوقات الأزمة .

3-مسايرة الاتجاهات الدورية (الدورات الاقتصادية): أثارت اتفاقية بازل الثانية خلال الأزمة المالية مسألة مسايرة الاتجاهات الدورية la procyclicité، بسبب حساسيتها المتزايدة للمخاطر، حيث أن انخفاض

[1] -Adrian Pop, op cit, p : 47.

[2] - Sénat, La régulation bancaire à l'épreuve de la crise financière, Série : Études économiques, Les document de travail du sénat n° EC-05, [sur le lien]: http://www.senat.fr/eco/ec09-005/ec09-005_mono.html, Décembre 2009, p : 42.

[3] - Pascal Dumonitier et autres, Gestion et contrôle des risques bancaires l'apport des IFRS et de Bâle II, édition revue Banque, Paris, 2008, p:265.

الرّسملة وضعف إدارة المخاطر إلى جانب ارتفاع معاملات الترجيح في فترة التباطؤ الاقتصادي بسبب ارتفاع المخاطر، ينعكس على متطلبات الأموال الخاصة بالرفع، وهو ما يدعو البنوك إلى تقليص حجم قروضها المقدمة، مما يؤدي إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي. كما أن الاعتماد على مفهوم رأس المال الاقتصادي* يجعل البنوك مطالبة عند الأزمة بجمع المزيد من رأس المال الذي بدوره يكون مرتفع التكلفة في هذه الأوقات.

4- إهمال مخاطر السيولة: بينت الأزمة المالية أن الملاءة المصرفية شرط لازم لكنه غير كافي للحد من الأزمات، بسبب بقاء احتمال أزمة السيولة قائما. ويصعب التحكم في خطر السيولة كونه مرتبط بعنصر الثقة الذي يعود إلى وجهة نظر الأعوان الاقتصاديين إلى مستوى المخاطر وتوقعاتهم لتحرك ومرونة الاقتصاد تجاه الأزمة.

وخلال أزمة الرهن العقاري أدى عدم ملاءة المقترضين الذين ضعفت نوعية قروضهم في إطار القروض المسماة subprims إلى أزمة ثقة، التي حولت هذه الأوراق إلى أصول غير سائلة وهي مفارقة، حيث الهدف من التوريق هو تحويل أصل غير سائل إلى سيولة، مما جعل البنوك تعاني من أزمة سيولة ثم أزمة ملاءة.

5 -التقييم على أساس القيمة العادلة: إن تنفيذ المعايير المحاسبية التي تقوم على أساس التقييم حسب القيمة السوقية (المعيار39)، يشترط وجود تقنيات موحدة، وتقييم الأصول حسب قيمها السوقية أو إعطائها قيم نظرية في حالة عدم توفر قيمها السوقية. إلا أنه في حالة الأزمة ونظرا للتقييم الموحد، فإن الأسعار تنخفض بسرعة مما يجعل البنوك تقوم بالتخلص من هذه الأصول خشية تواصل الانخفاض في أسعارها، فيزداد عرضها وينقص الطلب عليها، مما يجعل أسعارها تنخفض بصورة حلزونية وسط نقص شديد في السيولة التي تختفي فيما يدعى "ثقب السيولة الأسود".[1]

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 3 وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي

تم في 12سبتمبر2010 الاتفاق على الاتفاقية الجديدة ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 تحت مسمى بازل"3"، وتلزم قواعد بازل"3" البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات

*-رأس المال الاقتصادي: يقوم على تناسب رأس المال مع حجم المخاطر لدى البنك

[1]-جيوزسساورينا، افيناش د.بيرساود، وجهة نظر: هل سيساعد إطار بازل الثاني منع الأزمات أم سيزيدها سوءا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 3، [على الرابط]: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2008/06/pdf/fd0608a.pdf ، تاريخ الاطلاع :جويلية 2011، ص:29.

المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن. وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.[1]كما دعت لجنة بازل البنوك إلى زيادة الاهتمام بمخاطر السيولة والعمل على تكوين احتياطيات كافية من السيولة تمكن البنوك من مواصلة العمل حتى في حالات الجفاف الكلي للسيولة من السوق.

أولا– الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل3:[2]

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5%على الأقل من أصولها الخاطرة بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 %وفق اتفاقية بازل2.

– تكوين احتياطي جديد إجباري منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وذلك بحلول عام 2019.

– وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي اختياري لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)؛

– رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

1– الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية ، السعودية ،أكتوبر2010، ص1.

2– معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، اضاءات، السلسلة الخامسة، العدد5 [على الرابط] http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf، تاريخ الاطلاع : 30 مارس 2013، الكويت، ديسمبر2012 ،ص 3.

– متطلبات و وجودة رأس مال أعلى: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8%حالياً إلى10.5 %. وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك1.

– دعت لجنة بازل البنوك إلى المزيد من الاهتمام بتسيير مخاطر السيولة وذلك لتتحلى بالمزيد من القدرة على مواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة. وبذلك قد أدرجت مؤشرين كميين هما نسبة السيولة قصيرة الأجل، والنسبة الهيكلية للسيولة طويلة الأجل.

– نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شأنها أن تستمر لشهر كامل. وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة و التي يتم حسابها كالتالي:

$$\frac{\text{الاوراق المالية من موجودات سائلة ذات جودة عالية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية غضومن في 30 يوما التالية}} \geq 100\%$$

–نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: يشجع هذا الشرط البنوك على تمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا من أموال، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها:

$$\frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

فبفضل استعمال مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة، يمكن للبنوك أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية، وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي و الوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من آثار الصدمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ككل.[2]

وقد أضاف بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio ، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.[3]

---

[1] – الراجحي المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 1.

[2]- حمزة عمي سعيد، أحلام بوعبدلي، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، نوفمبر 2014 ، ص 110

[3]– مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص :10 .

$$Leverage\ Rtio = \frac{Tier\ 1\ capital}{Total\ exposure}$$

ثانيا– الرقابة الاحترازية الكلية:

كما رأينا سابقا فإن الأزمة المالية بينت أن السياسات الاحترازية والرقابية الجزئية المتبعة إلى غاية الأزمة أثبتت فشلها، حيث تبين أن الرقابة على المستوى الجزئي ضرورية للحفاظ على الاستقرار غير أنها غير كافية للصد للمخاطر النظامية، ومنه من المهم إيجاد آلية فعالة للحد من هذه المخاطر النظامية، وفيما يلي سنستعرض أهداف السياسة الاحترازية وأدواتها.

1–أهداف السياسة الاحترازية الكلية:

جاءت كل السياسة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي، إلا أنه تم تطوير السياسة الاحترازية الكلية أساسا لتحقيق الاستقرار المالي للنظام ككل ومواجهة المخاطر النظامية. حيث تسعى من جهة إلى مواجهة الآثار الدورية للنظام المالي. وتعمل على تدعيم صلابة النظام المالي وزيادة قدرته على تحمل الخسائر بجعل التقلبات الاقتصادية عادية وعقلانية سعيا للقضاء عليها ومن جهة أخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن السياسة الاحترازية الكلية تركز على المؤسسات المهمة في النظام المالي، والتي يمكن أن يسبب إفلاسها آثار خطرة وكارثية على النظام المالي ككل، كما تسعى أيضا إلى تجنب الإفلاس الجماعي والذي يكون في الغالب بسبب اتصال قوي بين مؤسسات تتعرض إلى مخاطر عالية، حيث تعمل على الحد من الممارسات التي يمكن أن تسبب الإفلاس أو التي لا تساهم في دعم سلامة النظام المالي.

2–أدوات السياسات الاحترازية الكلية:

لتحقيق أهداف السياسة الاحترازية الكلية تم وضع مجموعة من الأدوات المصممة لتعزيز صمود النظام المالي، تركز على أبعاد السياسة الاقتصادية الكلية الحذرة –إلى جانب الأدوات الجزئية– على ما يلي:[1]

أ–اتخاذ تدابير للحفاظ على هيكل الجهاز المصرفي وعملياته الأصلية التجزئة/الودائع، مثل العمل

[1]-Thibaut Duprey, Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?,[sur le lien] : http://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/cercle-91765-quest-ce-que-la-politique-macroprudentielle-1001886.php , consulté le : 18 février 2015, p : 1.

بقاعدة " volker"* فولكر في الولايات المتحدة أو Vickers• فيكرز في بريطانيا العظمى؛

ب-تعزيز متطلبات رأس المال للبنوك عالمية الكبيرة محدد على نحو نظامي، بالرفع من متطلبات راس المال بنقطتين عن النسبة الحالية والمقدرة ب8%؛

ج-"وسادة" للمخاطر النظامية، ويعني، تعزيز متطلبات رأس المال للحد من المخاطر الهيكلية، والمحاسبة أو التنظيمية الخاصة بالنظم المصرفية وذلك في حدود 5 نقاط إضافية كحد اقصى.

إن وضع سياسة اقتصادية كلية حذرة وفعالة أمر صعب، لما يكمن أن ينجر عليه من تبعات على المستوى الكلي من تراجع في النمو الاقتصادي، وعليه فمن الضروري دراسة الوضع جيدا وتجنب التدخل المفرط، لما رأينا سابقا من فوائد يمكن أن يحققها التحرير. ومنه من الضروري الاستفادة من ظروف الأزمة والتعلم منها باقتراح ودراسة القوانين الجديدة التي تحكم العمل المصرفي، لتجنب الأزمات في المستقبل.

وفي الأخير، فقد جاءت اتفاقية بازل 3 بتوجه جديد للتنظيم الاحترازي، حيث اهتمت لأول مرة بالرقابة الاحترازية الكلية وعملت على التقليص من المخاطر النظامية التي فشلت اتفاقية بازل2 في الحد منها كونها تتم بالرقابة على المستوى الجزئي، فقد واصلت لجنة بازل العمل براس المال كونه يساعد في الاستقرار غير أنها اهتمت بالشريحة الأولى أكثر والتي تعد النواة الصلبة لرأس المال إلى جانب الاهتمام بالسيولة ومستويات الاستدانة و تشكيل العوازل للحد من التقلبات الدورية، سعيا منها إلى تدارك أهم النقائص التي ظهرت في بازل 2 خلال الأزمة ورغم أن تطبيقها يعتبر صعبا نوعا ما خاصة في ظروف ما بعد الأزمة، إلا أن المهلة المقدمة تعد كافية حسب اللجنة للالتزام بالمقررات الجديدة والتي يتوقع منها أن تقدم نتائج جيدة في المستقبل .

* -قاعدة فولكر،: وهي جزء من قانون دود فرانك يحظر تداول البنوك لحسابهم الخاص والحد من الاستثمار في بعض الأصول والمؤسسات مثل صناديق التحوط وأنشطة الأسهم الخاصة في البنوك التجارية وفروعها.

• - سمي على اسم رئيس اللجنة المصرفية المستقلة لبريطانيا اصدر في يونيو 2010 ينص على الفصل الصارم بين الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية في نفس مجموعة الخدمات المصرفية. ولا تؤدي هذه الاستراتيجية إلى القضاء على نموذج العمل المصرفي الشامل، بل عزل وبإحكام جمع المدخرات والقروض عن المقامرة في أنشطة السوق. وبالتالي فإنه يهدف إلى منع أثر بنك تجاري من إفلاس بنك الاستثمار.

المطلب الرابع: أثر مقررات بازل الثالثة على العمل المصرفي

جاءت اتفاقية بازل الثالثة كنتيجة ودرس مستفاد من الأزمة المالية، حيث دعت البنوك إلى رفع رؤوس أموالها لتفادي حالات الإفلاس وتفادي والخسائر يتحملها صغار المودعين والاقتصاد ككل. وقد اعتبرت لجنة بازل أن رأس المال كفيل بصد الصدمات التي يمكن أن تصيب النظام المالي، وذلك دون تدخل الدولة لانقاد المؤسسات المالية، كون الخسائر تكون ضخمة من جهة، وكون بعض المؤسسات كبيرة من أن تترك لتفلس من جهة أخرى، فإن تدخل الدولة لإنقاذ هذه المؤسسات سينعكس سلبا على دافعي الضرائب ويثقل كاهلهم في المستقبل وهو ما يرفض هؤلاء كونهم يتحملون ثمن المجازفات التي قام بها المصرفيين في وقت سابق.

ويأتي الغرض من تخصيص عوازل رأس المال لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ تكوين رؤوس الأموال هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني ناتجا عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسب راس المال العازل أعلى في الدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان[1]. ومن المتوقع أن ترغم اتفاقية بازل الثالثة البنوك على توفير موارد مالية ضخمة جدا، مما استدعى تطبيق تدريجي لهذه الاتفاقية غير أن هذا الرفع في رأس المال من شأنه أن يقلص من معدل الأزمات في المستقبل. وفيما يلي نجيز أهم الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل 3 على الجهاز المصرفي: [2]

– يتوقع أن تنعكس هذه التغيرات على تعبئة الموارد وتطور المؤسسات المصرفية الخاضعة للتنظيم، فارتفاع نسبة الملاءة تستلزم ضرورة الرفع من رأس المال، مما يدعوا البنوك إلى إيجاد مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية. ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال وعليه ستعمل بعض البنوك على طرح الأوراق المختلطة كحل لتلبية متطلبات الامتثال إلى اتفاقية بازل 3 أو إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

---

[1]– مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2]– نجاة حياة، اتفاقية بازل 3 واثارها على النظام المصرفي الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة جيجل ، العدد 13، سنة 2013، ص 285.

– ضرورة الالتزام بنسبة السيولة يدعوا البنك إلى ضمان أصول سائلة كافية لـ 30 يوما، مما يشجع البنوك على الحصول على أوراق الديون السيادية كونها أقل خطورة من ديون الشركات وأكثر منها سيولة من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر الأصول السائلة سلبيا على الرافعة المالية والتي أشارت إليها اتفاقية بازل.

– الالتزام بنسبة السيولة يلزم البنوك البحث عن التمويل طويل الأجل مما يؤدي إلى تغير الدور التقليدي الذي تلعبه البنوك في تحويل الأصول بالاقتراض في الأجل القصير والإقراض في الأجل الطويل، وهو ما يؤثر على هوامش الربح من جهة ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات ويحد من الوساطة المالية من جهة أخرى.

– نقص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب رأس المال الأساسي وتشديد نسب المعايير المتعلقة برأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر ، وفقا لبعض الاقتصاديين، يؤدي ذلك بالبنوك إلى الحد من تعاملهم مع أصول مرجحة بمخاطر مرتفعة، وهو ما يمس ترجيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

– انخفاض النمو الاقتصادي وذلك جراء ارتفاع تكاليف الإقراض التي يترتب عنه إحجام بعض المؤسسات عن طلب القروض كونها غير قادرة على دفع الفوائد الناتجة عنها مما يؤثر سلبا على نشاطها، وهو ما ينعكس على المستوى الكلي في تراجع النمو الاقتصادي.

– زيادة العمل على إحلال الشفافية في المعاملات المالية إلى جانب دعم انضباطية السوق، لما لها من أثر إيجابي على الاستقرار الأسواق المالة.

قد تتسبب معايير "بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية لدى

[1] -L'impact de Bâle III sur le secteur bancaire et sur le financement de l'économie, site pédagogique sur l'argent et la finance , [sur le lien]: http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Comite-de-Bale/L-impact-de-Bale-III-sur-le-secteur-bancaire-et-sur-le-financement-de-l-economie,consulté le 22/ 5 / 2015, P :01.

الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".[1]

أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة في المائة تقريبا[2].

[1]- العربية، صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل 3،مقال منشور على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/26/240338.html، نشر يوم 26 سبتمبر 2012، على الساعة 15:36، أطلع عليه يوم 2014/05/02 على الساعة 11:48.

[2]- مفتاح صالح ، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

خلاصة الفصل:

إن الظروف والتطورات التي عرفها العالم في مجال الخدمات المالية والاتصالات وغيرها، من التطورات في نهاية القرن الماضي، جعل البنوك تواجه منافسة من المؤسسات الأخرى، مما ألزم البنوك القيام باستخدام منتجات لم تعرفها من قبل والتغيير من نوعية أنشطتها، والتوجه إلى الشمولية للحفاظ على حصتها السوقية. هذه التطورات التي عرفتها جعلتها تزيد من عملياتها وتغير في مقارباتها للتسيير البنكي، غير أن هذه التغيرات قادتها إلى سلوكيات خطيرة والإفراط في المخاطرة، مما نتج عنه العديد من الأزمات المصرفية التي كانت مدمرة لاقتصاديات العديد من البلدان.

إن الأزمات التي عرفتها العديد من الدول في العالم كانت محل العديد من البحوث، والتي عملت على معرفة الأسباب التي تكمن وراء هذه الأزمات. وقد توصلت الدراسات إلى أنه هناك علاقة مباشرة بين التحرير المالي الغير منظم والأزمات، وأن مشكلة السيولة وعدم تماثل المعلومات هي أسباب الأزمات المصرفية التي وقعت حينها.

لذا أصبح من الضروري إيجاد آليات للوقاية من الأزمات وآثارها في المستقبل وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتنظيم المصرفي عموما والتنظيم الاحترازي خاصة بقيادة لجنة بازل، وبعض المؤسسات الدولية الأخرى.

ولقد عملت لجنة بازل على إرساء مبادئ الرقابة المصرفية ابتداءً من بازل 1، والتي أقرت من خلالها نسبة الملاءة الدولية التي ربطة مستوى رأس المال بمخاطر الائتمان المرجحة، ثم اتفاقية بازل الثانية التي عززت من خلالها هذه النسبة بركيزتين للمراجعة الرقابية وانضباطية السوق، كما أضافة مخاطر التشغيل والسوق إلى جانب مخاطر الائتمان في الركيزة الأولى.

غير أن هذه التطورات لم تمنع الأزمات نهائيا، وقد عرف العالم أزمة الرهن العقاري مؤخرا، مما استدعى إصدار مقررات جديدة تحت مسمى بازل 3، والتي دعت إلى الاهتمام بمخاطر السيولة والرفع من رأس المال النوعي لتمكين البنوك من مواجهة الصدمات دون تدخل الدولة وبأقل الخسائر.

الفصل الثاني:

دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي

تمهيد

يساهم استقرار الجهاز المصرفي بصفة كبيرة في تحقيق استقرار النظام المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تلعب البنوك دورا محوريا في عملية إنشاء النقود ونظم الدفع، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه الإقراض المصرفي في تمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي. من هنا فإن السعي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي يجعل البنوك المركزية والسلطات الرقابية تهتم كثيرا بضمان استقرار النظام المصرفي. وكما راينا في الفصل السابق فإن ضمان الاستقرار ومنع الأزمات يعتمد وبدرجة أولى على النظم الاحترازية التي تقرها السلطات الاشرافية، ومنه من الضروري المعرفة الجيدة للاستقرار والعناصر المسببة لعدم الاستقرار المصرفي وذلك لتجنب آثاره.

تعتبر هذه المهمة معقدة جدا خاصة في الاقتصادات الكبيرة، حيث التغيرات الهيكلية في النظم المالية لهاته الاقتصادات تجعل تعقب المخاطر صعبا جدا خاصة بمرور الوقت. كما أن قياس استقرار الجهاز المصرفي يتميز بالتعقيد نظرا للعلاقة المتبادلة التي تظهر من خلال السوق بين البنوك، والتي يمكن أن تولد عدوى مصرفية، مما يجعل من الارتباط بين محافظ القروض موضوعا صعب القياس والتتبع.

وعليه فمن المهم فهم الاستقرار وآليات تحقيقه وطرق قياسه لتجنب خسائره، كما انه من المهم أيضا معرفة آليات التنظيم الاحترازي التي توفر والدور الذي يلعبه لكي يحقق الاستقرار من خلال علاقة التنظيم الاحترازي بالاستقرار. وسنحاول استعراض كل النقاط السابقة في هذا الفصل الذي ارتئينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

-أسباب ونظريات عدم الاستقرار في البنوك؛

-أساليب قياس استقرار النظام المصرفي ومتطلبات تحقيقه؛

-العلاقة بين التنظيم الاحترازي و الاستقرار المصرفي.

المبحث الأول: أسباب ونظريات عدم الاستقرار في البنوك

إن ظاهرة عدم الاستقرار المرتبطة بالبنوك هي نتيجة لعدة أسباب، منها ما يعود لطبيعة هذه المؤسسات ونشاطها، ومنها ما يعود إلى المحيط الاقتصادي والمالي. ومنه فللحد من هذه الظاهرة توجب معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، وتحديد نطاقها بدقة والتعرف على آثارها للحد منها مستقبلا، إلا جانب معرفة التفسيرات النظرية المقدمة لشرح عدم الاستقرار المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم عدم الاستقرار المصرفي وأضراره

كما رأينا في الفصل الأول فإن عدم الاستقرار المصرفي قد تترتب عنه عدة خسائر، لذا فإن الحد منه أمر ضروري، فيما يلي سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستقرار المصرفي، وأسبابه والخسائر المترتبة عنه.

أولا – مفهوم الاستقرار المصرفي:

على عكس استقرار الأسعار، فإن الاستقرار المالي و**الاستقرار المصرفي** ليس من السهل تعريفهما أو قياسهما بالنظر إلى الترابط والتداخل المعقد بين العناصر المختلفة للنظام المالي فيما بينها، ومع الاقتصاد الحقيقي. ويزداد هذا التعقيد مع الوقت بسبب تزايد التفاعلات العابرة للحدود في ظل العولمة. ومع ذلك، على مدى العقدين الماضيين، فقد حاول الباحثون من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية وغيرها إيجاد ظروف معينة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دراسة مختلف مؤشرات ضعف النظام المالي، من خلال تقاريرها حول الاستقرار المالي (FSRs) لتقييم المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي بالتركيز على عدد قليل من المؤشرات الرئيسية، في انتظار الوصول إلى وضع مقياس تجميعية تمكن من الإشارة إلى درجة الهشاشة المالية أو الإجهاد. حيث يمكن لهذه المؤشرات أن تساعد واضعي السياسات والمشاركين في النظام المالي في: [1]

- تحسين رصد درجة من الاستقرار المالي للنظام؛
- توقع مصادر وأسباب الضغوط المالية على النظام؛
- التواصل بشكل أكثر فعالية وتأثير مثل هذه الظروف.

[1]-Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, Measures of financial stability – a review, icf bulletin n°31, [on the link]: http://www.bis.org/ifc/publ/ifcb31ab.pdf, consulté le 12/12/2013, p:365.

إن تعريف الاستقرار المالي أو المصرفي صعب، أما قياسه فهو أكثر صعوبة. بالمعنى الدقيق للاستقرار المالي، يمكن القول على نظام مالي أنه مستقر إذا غابت فيه التقلبات المفرطة، الإجهاد، والأزمات. من هذا المنظور، يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه "هي الشروط التي يكون فيها النظام المالي – التي تضم الوسطاء الماليين والأسواق والبنية الأساسية للأسواق – قادرا على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، وبالتالي التخفيف من احتمال تعطل وظيفة الوساطة المالية، وهو عامل كافٍ لإضعاف كبير في تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة "[1]

فالاستقرار المالي هو عدم وجود تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي من الاختلالات في النظام المالي أو مخاطرة (المؤسسات المالية والأسواق المالية مجتمعة). وتتألف هذه الاختلالات من عدم الاستقرار فردي ونظامي. حيث عدم الاستقرار الفردي يشير ببساطة إلى فشل مؤسسة مالية أو انهيار سوق، أما عدم الاستقرار النظامي هو الحالة التي تعاني منها السوق من فشل مجتمع أي أن كل المؤسسات في السوق تعاني من الفشل أو الإعسار ويكون بذلك فشلا نظاميا.

في هذا السياق ركز صناع القرار والباحثون الأكاديميون على إيجاد عدد من التدابير الكمية لتقييم الاستقرار المالي والمصرفي، حيث تم تطوير مجموعة من مؤشرات السلامة المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي سنة 2006، وهو نفسه ما يذهب إليه Hawkins وKlau في دراستهما سنة2007[2]؛ Nelson وPerli في دراستهما المحدد لمؤشرات الاستقرار المالي سنة 2005[3]؛ Gray وآخرون في دراسة سنة 2007[4] تسعى إلى وضع إطار جديد لقياس وإدارة المخاطر المالية الكلية وقياس الاستقرار المالي. حيث ركزت هذه الدراسات عموما على رصد ضغوط السوق وضعف النظام المصرفي واقتراح مؤشرات للإنذار عن مصادر الضعف بغية تجنب تفاقمها مما يترتب عنه حالات لعدم الاستقرار المصرفي.

1-تعريف الاستقرار المصرفي: تعددت التعاريف المقترحة في الأدبيات المالية، مما يجعل من الصعب للوهلة الأولى فهم هذا المفهوم، حيث طبيعة المفهوم يتطلب تقربه من أزمة نظـــــــامية. حيث يرى كل من

[1]-Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, ibid, p : 366

[2]- Hawkins, J and M Klau (2000): "Measuring potential vulnerabilities in emerging market economies", BIS Working Papers, no 91, October

[3]- Nelson, W R, Perli, R (2005): "Selected indicators of financial stability", 4th Joint Central Bank Research Conference on "Risk Measurement and Systemic Risk", ECB Frankfurt am Main, November.

[4]- Gray, DF, RC Merton and Z Bodie (2007): "New framework for measuring and managing macrofinancial risk and financial stability", NBER Working Paper no 13607, November

O. De-Bandt And P. Hartmann " دي- باندیت وهارتمان" في دراسة سنة 2000 تحت عنوان المخاطر النظامية: استبيان، أن " المخاطر النظامية -بقبول واسع- هي المفهوم الأساسي الكامن وراء دراسات عدم الاستقرار المالي."[1] ونميز الأزمة المصرفية الشاملة بعنصرين رئيسيين:

-تصيب أغلب البنوك في محيط معين (فإفلاس احد البنوك لا يمثل عدم استقرار. إلا إذا كان هذا الإفلاس نتيجة إفلاس بنك آخر).

- تسبب إعاقة لعملية الوساطة المالية، والذي يمثل تكلفة على الاقتصاد الحقيقي.

ولصعوبة ضبط تعريف لاستقرار النظام المصرفي، يعد النظام المصرفي مستقرا طالما لا يعاني من مخاطر نظامية ولا يوجد ما يعيق عملية الوساطة المالية كما تم تفسيرها أعلاه، ولهذا السبب، فإن استقرار النظام المصرفي يركز على ظواهر الأزمات المالية والمخاطر النظامية. هذه الظواهر لا تُعرف فقط بآثار سلبية على المنفعة العامة، انعدام الثقة وعدم اليقين الذي يهيمن على النظام المصرفي، ولكن أيضا بتميز النظام بالضعف، التقلبات واختلال التوازن.

أما إذا حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي الفردي، فإننا في هذه الحالة نتكلم عن فشل البنك والذي يعرف على أنه "تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه. في هذه الحالة، نقول على البنك أنه معسر"[2].

إن التقدير السليم لإعسار أحد البنوك في النظام له أهمية رئيسية لمراقبة استقرار النظام المصرفي. إذ يدرك المشرفون أهمية تقييم ليس فقط مخاطر الإعسار، والخسائر الكبيرة التي يمكن أن تنتج عن فشل بنك معين، ولكن أيضا التأثير الذي يمكن أن ينجر عن مثل هذا الحدث على بنوك أخرى في النظام المصرفي. ومن الواضح أنه في حالة خسائر كبيرة ومتزامنة لبنوك مختلفة تؤثر على استقرار النظام المصرفي، وبالتالي يمثل مصدر قلق كبير للمشرفين عليه.[3] ذلك لأن البنوك في الحقيقة عادة ما تكون مرتبطة إما مباشرة، من خلال السوق ودائع ما بين

[1]-O.De Bandt And P.Hartmann, Systemic Risk: A Survey, working Paper No. 35, BCE, November 2000, [on the link]: http://ssrn.com/abstract=258430 , consulté le 12/12/2014, P: 8.
[2]-Marcel Canoy & all, Competition and Stability in Banking, cbp document no 015, December 2001, [on the link]: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=296479 , consulted : 17/12/2013, p: 33.
[3]- Miguel A. Segoviano & Charles Goodhart, Banking Stability Measures, WP/09/4, imf ,2009, [on the link]: https://www.**imf**.org/external/.../**wp**/**2009**/wp0904.pdf, consulté le 17/12/2013, p: 7.

البنوك والمشاركات في القروض المشتركة، أو بشكل غير مباشر، من خلال الإقراض للقطاعات العامة والمتاجرة بالملكية.

ثانيا–نشأة عدم الاستقرار المصرفي:

تقدم الأدبيات الاقتصادية تعريفات مختلفة لمفهوم المخاطر النظامية. حيث أن "دافيز" في Davis تعريفه للمخاطرة النظامية[1] لم يميزها عن عدم الاستقرار، فيعتبر المخاطر النظامية هي "اضطرابات في الأسواق المالية تنطوي على تغيرات غير متوقعة في الأسعار والكميات في الائتمان أو أسواق الأصول، التي تؤدي إلى خطر فشل المؤسسات المالية ، والذي بدوره يهدد بالانتشار وتعطيل نظام الدفع والحد من قدرة النظام المالي على تخصيص رأس المال ".

حيث يؤثر عدم الاستقرار(أو اللاستقرار) المصرفي على متانة كل البنوك ويترتب عليه تقلبات تنتشر من القطاع المصرفي إلى القطاع الحقيقي بسبب تعطل نظام الدفع، وتعطل دور الوساطة المالية الذي تلعبه البنوك في تخصيص الائتمان.

كما ترى Schwartz أيضا أن فكرة عدم الاستقرار هي نابهة عن المخاطر النظامية والتي تعرفها على أن "خطرا نظاميا كما هي الحالة التي يشهد فيها صدمة في جزء من النظام المالي يؤدي إلى صدمات في أماكن أخرى، تؤثر بدورها على استقرار الاقتصاد الحقيقي، ما لم يقابلها تدخل السلطات النقدية".[2]

وعليه يتبين أن انتشار الصدمات في النظام المصرفي من الأسباب الرئيسية للمخاطر النظامية، وأن تدخل الجهات الوصية بالغ الأهمية لتفادي عواقب عدم الاستقرار المالي وما يسببه من آثار سلبية على القطاع الحقيقي. ونظرا لتعاظم الدور الذي أصبحت تلعبه الأسواق المالية إلى جانب تزايد تواجد الأسر والمؤسسات في هذه الأسواق أصبح من الضروري إيلاء اهتمام اكبر لملاءة هؤلاء.

وعليه فإن العمل في إطار عدم التأكد إلى جانب عدم تماثل المعلومات يمكن أن تتسبب في حالة من الفوضى في كامل السوق، مما يبين أن المخاطر النظامية متأصلة في العمل المصرفي.

---

[1] - Davis, E. Philip, Debt, Financial Fragility, and Systemic Risk, Oxford scholarship online, Clarendon Press, 1995, p : 117.

[2]- O.De Bandit and P, Hartmann, op cit, p: 26.

من هنا يمكن لنا أن نميز بين نوعين من المخاطرة النظامية التي تتسبب في عدم الاستقرار الأول هي المخاطرة الناتجة عن العدوى، حيث تسمح للصدمة بالانتشار وتؤثر في كامل المؤسسات المكونة للنظام نظرا للترابط الذي يتميز به. أما النوع الثاني هو الصدمات الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى إفلاس متزامن لعدة مؤسسات مالية ومصرفية، التي تكون غير قادرة امتصاص الصدمة بسبب أسعار وكميات هيكل السوق. حيث تؤثر هذه المخاطرة التي لا يمكن تفاديها بالتنويع على الوضعية المالية للبنك، ورغم أن الحدود بين هذين النوعين من المخاطرة ليست واضحة إلا انه لها نفس الآثار الأساسية.

تتسبب المخاطر النظامية في تسرب الودائع وتدهور في وظائف تخصيص الائتمان، انخفاض قيمة أسعار الأصول المالية، وخلل في نظام الدفع، وفي الأخير انخفاض في الثقة بالنسبة لمناخ الأعمال التجارية. فبهذا المعنى، فإن الأزمة المالية هي تحقق للمخاطر النظامية.

مما سبق، نستنتج أن الاستقرار المصرفي ليس سهل التعريف بسبب تعقيده وارتباطه بالعناصر المختلفة للنظام المالي والاقتصاد الحقيقي، إلى جانب تعدد وتداخل الأطراف التي تؤثر فيه شأنه شأن الاستقرار المالي. فقد عرف عموما أنه هي الحالة التي تغيب فيها التقلبات المفرطة والإجهاد. أما التعريف الضيق للاستقرار المصرفي فهو تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه. في هذه الحالة، نقول على البنك أنه معسر ، أي أنه غير مستقر. ورغم الاختلاف من حيث التعريف من طرف الاقتصاديين إلا أنهم يجمعون أن المخاطر النظامية هي السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار، وأن آثاره السلبية ضخمة بحيث تجعل من الضروري علاج هذه الظاهرة بأقل الأضرار ابتداءا بالتنبؤ أو التعرف المسبق عليه وقياسها ومن ثم العمل على القضاء عليها وهو ما سنحاول استيضاحه فيما يلي في هذا الفصل.

المطلب الثاني: العوامل المفسرة لعدم الاستقرار المصرفي

حدت الأدبيات الاقتصادية عوامل عديدة لتفسير الأزمات النظامية، في حين نهتم في بحثنا بالعوامل التفسيرية الاقتصادية الجزئية دون الكلية وهذا احتراما للتخصص الذي ندرس وهو علوم التسيير والذي يهتم بمناقشة ظاهرة الاستقرار لكن على المستوى الجزئي، وعليه يمكننا أن نميز ثلاثة نظريات أساسية مفسرة لعدم الاستقرار المصرفي: [1]

[1] -Julien CLAVIER, Incidences du passage obligatoire aux normes comptables IAS/IFRS sur le risque d'instabilité bancaire, thèse doctorat en sciences de gestion, université de bourgogne, décembre 2011, p :22.

-النظريات التي تتعلق بالخطر الأخلاقي وتأمين الودائع؛

-النظريات المتعلقة بأثر العدوى؛

-سلوك مسايرة الاتجاهات الدورية الذي تتميز به البنوك.

أولا- فرضية الخطر الأخلاقي:

يعتبر الخطر الأخلاقي والتأمين على الودائع من العوامل الأساسية التي تم تناولها من طرف النظرية الاقتصادية، في تفسير أسباب عدم الاستقرار المصرفي، حيث في وجود تأمين الودائع مقابل دفع البنك لقسط ثابت على الوديعة، فإن المسيرين يقومون بخدمة مصالح المساهمين من خلال تمويل العمليات بزيادة الاقتراض وتحمل مستويات مخاطرة قصوى، بغية تعظيم ثروة المساهمين.

وقد بينت دراسات كيف أن تأمين الودائع يضر بالاستقرار المصرفي، فقد قامت Demirgüc-Kunt et Detragiache سنة2002[1] بدراسة فرضية الخطر الأخلاقي حيث أخذت عينة من 61 دولة في الفترة 1980- 1997 ودرسا فيها تأثير التأمين على الودائع على الخطر النظامي، توصلا من خلالها إلى أن احتمال وقوع أزمة مصرفية يكون قويا في بيئة تتوفر على ميكانيزم تأمين الودائع، لذلك لزيادة الاعتماد على الحماية الممنوحة من هذا الجهاز للمودعين. وهو ما بين بوضوح أن الخطر الأخلاقي يكون منخفضا عند عدم توفر نظم تامين الودائع، والذي يؤدي إلى انضباط المسيرين لعدم تهيأ البنك لتحمل الإفراط في المخاطرة.

في نفس سياق التأمين على مخاطر الودائع، نجد إشكالية أخرى تتعلق بضمانات الإنقاذ حيث في حالة "البنوك الكبيرة على أن تفلس"، تمثل هذه الضمانات حافزا يخفض من انضباطية المسيرين بخصوص المخاطرة، مع أن هذه المخالفات يمكن أي يترتب عليها عقوبات إلا أن ضمانات الإنقاذ المقدمة من الدولة تجعل المسيرين يقومون بالمجازفات. كما نجد من جهة أخرى مشكلة تتعلق بصراع الوكالات ففي وجود التأمين على الودائع يتحمل البنك أقساط ثابتة لا تتعلق بالمخطرة مما يدفع المساهمين إلى تمويل الأصول بالديون إلى أقصى حد، والتعرض إلى المخاطرة لأقصى حد. ويعتبر Mérton في ورقته الشهيرة سنة 1977 أن عدم حساسية أقساط التأمين إلى مخاطر التخلف عن السداد، وكونها متساوية باختلاف متانة المركز المالي، يجعل البنوك تتعرض إلى مخاطر

[1] -Demirgüc-kunt and Detragiache, Does deposit insurance increase banking system stability? an empirical investigation, Journal of Monetary Economics Volume 49, Issue 7, October 2002, [on the link]: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304-3932(02)00171-X, p: 1373.

مرتفعة وتحويلها إلى المؤمن في حالة تحققها، وذلك للرفع من العوائد بعد دفع العلاوات الممنوحة للمدينين في حالة التمويل بالاستدانة.[1]

وعليه يصنف الخطر الأخلاقي من ضمن الأسباب المسببة للازمات المصرفية، وبما أن المصارف تتصرف بنفس الفلسفة فإن تحمل المزيد من المخاطرة يكون على مستوى كامل الجهاز المصرفي، مما قد يسبب أزمة مصرفية شاملة.

ثانيا- خطر العدوى:

من المخاطر المرتبطة بخلق عدم الاستقرار خطر العدوى، حيث أن الصعوبات التي يعاني منها احد البنوك يمكن أن تنتقل إلى بنوك أخرى في الجهاز المصرفي. في هذا الإطار فإن الصدمة الرئيسية- التي قد تكون بسبب معلومات سلبية، فشل في رقابة الخسائر الغير متوقعة، ضعف قدرة البنوك في مواجهة حاجات السيولة- تنقل على شكل سلسلة إلى كامل الجهاز المصرفي مما يتسبب في انهياره، ومن العوامل الأساسية لتفسير انتقال الصدمات تتمثل في:

1- هلع المودعين لسحب ودائعهم مما ينتج عنه أزمة سيولة؛

2- البيع الجبري لأصول البنك في سوق غير شحيحة السيولة أو ما يطلق عليه "fire sales"؛

3- الترابط في السوق ما بين البنوك وانحرافات في نظام الدفع.

يتم في مجال الدراسات المالية استعمال استعارة "الدومينو"[2] لشرح ظاهرة الترابط الذي يميز عمليات سوق بين البنوك، وحيث سقوط قطعة (بنك) يؤدي إلى تساقط باقي القطع، ما يجعله سبب للهشاشة المصرفية وانتقال العدوى، حيث يمكن للجهاز المصرفي يحتوي على بنك متعثر في لحظة ما وبحكم علاقة الدائنية ووجود هيكل روابط بينه والبنوك الأخرى فإنه يمثل حلقة ملغمة، فإفلاس هذا البنك سيؤدي إلى إفلاس شبكة بكاملها. ويتم تفسير حالات العدوى، على أنها صدمات الأولية ناتجة عن أحداث "استثنائية"، "غير متوقع" أو "خاصة" مثل الغش والتلاعبات...الخ، تؤدي إلى تصفية أي بنك أو إلى التراجع في دورة الأعمال التجارية، مما ينتج عنه

---

[1]- Deniz Anginer and all, How Does Deposit Insurance Affect Bank Risk? Evidence from the Recent Crisis, August, 2013, [on the link]: https://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/files/How_Does_Deposit_Insurance_Affect_Systemic_Risk_0.pdf, p: 10.

[2]-Sébastien VMER-LIRIMONT, Une analyse de la dimension réseau des fragilités bancaires et financières, Revue française d'économie. Volume 22 N°3, 2008, p: 76.

اضطرار بعض البنوك لتحمل خسائر كبيرة في محفظة قروضها، بناء على هذه الآثار يتم انتشار الظاهرة وتضخمها في كامل النظام المصرفي.

1-الهلع المصرفي: وفسر الهلع المصرفي من خلال أعمال Diamond & Dybivg سنة 1983 وقبله Bryant سنة 1980، حيث اعتبرا أن البنوك تقوم على تجميع المدخرات من الأفراد مقابل إمكانية للسحب في أي وقت يتيح بلوغ مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية، نظرا لضمان التأمين ضد مخاطر السيولة. وبما أن البنوك لا تتمتع بالقدرة على التنبؤ باستحقاق الودائع وعدم توفر معلومات عن نوعية الأفراد حسب احتياجاتهم، فإن البنك يسعى إلى منع حدوث أزمة ثقة والتي تنتج بسبب أن المودعين الغير متفائلين يتبعون قاعدة "من يأتي أولا، يخدم أولا"، يجعل الأفراد يتسابقون إلى شبابيك المصارف مما يؤدي إلى ميكانيزم الحماية ضد مخاطر السيولة التي تضمنه الوساطة المالية.

ويتم انتقال أزمة السيولة إلى البنوك السليمة في بيئة تتميز بضعف المعلومات من خلال السوق بين البنوك المترابطة، فتفاوت توفر المعلومة بين الأفراد ينتج عنه رديت فعل مختلتين زمنيا، تجعل فئة تتصرف دون أخرى ففي الفترة الأولى تتقوم الفئة المتوفرة على المعلومات والتي لا تشكل خطر، غير حصول الفئة الثانية (والتي تشكل الأغلبية) على المعلومة، كظهور حالات إفلاس في الجهاز المصرفي أو خضوع أحد البنوك للرقابة، يجعلهم يتصرفون سلبيا وفقا لهذه المعلومة. تشجع هذه الظاهرة طلبات السحب على الودائع في وقت واحد وبسرعة، وفي ظل سيادة "يأتي أولا، يخدم أولا" ومع التخلي عن الحصول على المعلومة فيما يخص جودة الأصول، فينتج سحب المودعين لودائعهم وانتقال العدوى إلى البنوك السليمة في النظام المصرفي، وحدوث صدمة سلبية أساسية.

2-البيع الجبري للأصول في سوق غير سائلة: تنتقل عدوى الصدمات بين المؤسسات المصرفية ضمن الجهاز المصرفي بافتراض أن المؤسسات التي تعاني من مشاكل ستؤدي إلى إفلاسها، مما يترتب عنها تصفية أصولها في ظل سوق غير سائلة، فإن طرح الأصول في السوق من طرف البنك المفلس يؤدي إلى انهيار لأسعار الأصول في الأجل القصير. وعليه فإن انهيار أسعار الأصول يغذي اختبارات الملاءة ويحرك نظم تسيير المخاطر في البنوك الأخرى من الجهاز المصرفي، وهذا ما يعني أن الشروط قد اجتمعت لانتقال الصدمة وبالتالي الأزمة.

والسبب في انخفاض قيم الأصول هو زيادة احتمال عدم الامتثال للحدود الرقابية في ظل ظروف الصدمة، يجعل من الصعب على البنوك النجاح في اختبارات الملاءة وإدارة المخاطر، مما يجبرها على التخلص من أصولها، وعليه يتسبب هذا في موجة من انخفاض الأسعار والتي ينتج عنها انخفاض متواصل إلى أن تختفي آثار التغذية

المرتدة. وأثناء هذه التسوية فإن غياب السيولة لمواجهة الالتزامات من جانب الخصوم، يؤدي إلى تعثرها ومنه تنتقل عدوى الصدمة الأولية للبنوك الأخرى بسبب الترابط بينها.

ثالثا– عامل الاتجاهات الدورية:

من الأسباب المفسرة للأزمات المصرفية النظامية هي مسايرة الاتجاهات الدورية، حيث يقصد بالاتجاهات الدورية تضخيم الدورات الاقتصادية الناجم عن سلوك البنوك الغير الأمثل. ومن هذا المنظور فإن الأزمات المصرفية تكون ناتجة عن انفجار في أحد أو عدة أسواق للأصول لفقاعة مغذات بوفرة الائتمان في طور الصعود للدورة الاقتصادية. عند انفجار الفقاعة تتسبب في خسائر كبيرة تؤدي إلى انهيار الجهاز المصرفي، وذلك من خلال خفض وتقليص قواعد رأس المال. إن مصدر الصدمة في هذه الحالة يكون داخليا ناتج عن التفاعلات بين البنوك خاصة من خلال منح القروض إلى جانب منحى الدورة الاقتصادية، وعليه فإن عدوى الصدمة تكون ناتج عن الأزمة المصرفية التي تسببت فيها، ومنه يمكن تفسير أسباب مسايرة الاتجاهات الدورية بـ: [1]

- صراعات الوكالة في الحالة التصاعدية للدورة الاقتصادية؛
- انحراف الاستدانة عن للاتجاهات الدورية؛
- انحراف لسلوك العاملين في البنك.

عرفت ظاهرة عدم الاستقرار المصرفي التي يمكن أن تصيب الأسواق عدة نظريات مفسرة حيث قسمت في مجملها إلى ثلاثة نظريات أساسية، اهتمت أولاها بالخطر الأخلاقي الذي في الغالب ينتج من التأمين على الودائع، والثانية، بالعدوى التي ينتج عنها سقوط مؤسسات سليمة بسبب تعاملات مع أخرى مفلسة، وتعتبر أزمات السيولة وحالات الهلع المصرفي، إلى جانب البيع الجبري للأصول والترابط في السوق ما بين البنوك أهم العوامل التي تنقل العدوى في حالة الأزمة وعدم الاستقرار، أما السبب الأخير الذي يخلق بدوره حالة من عدم الاستقرار هو سلوك مسايرة الاتجاهات الدورية الذي تتميز به البنوك، والذي خلق جدلا واسعا خاصة خلال أزمة الرهن العقاري ما سنرى لاحقا. ومهما اختلفت الأسباب فالنتيجة واحدة، خسائر يتحملها الأعوان الاقتصاديين بمختلف صورهم والذين في الغالب لا يكن لهم دور مهم في أحداث الأزمة، غير أن المخاطر النظامية التي تشمل السوق تجعلهم يتحملون الخسائر الناتجة عنها، وفيما يلي أهم الآثار التي يحملها عدم الاستقرار على الاقتصاد الحقيقي.

[1] - Julien CLAVIER, op cit, p :23.

المطلب الثالث: عدم الاستقرار المصرفي وأثره على الاقتصاد الحقيقي

تسبب حالات عدم الاستقرار المصرفي خسائر كبيرة للبنوك العاملة في نفس الجهاز أو حتى خارجه بتأثير العدوى، ونظرا لكون الجهاز المصرفي أحد أهم مصادر تمويل الاقتصاد والمسؤول عن الدفع، فتعطل هذا الجهاز ينعكس مباشرة على الاقتصاد الحقيقي. فيؤثر عدم الاستقرار على عدة جوانب من الاقتصاد والتي تمتد إلى الحياة الاجتماعية للأفراد ومستوى معيشتهم ورفاهيتهم، ومنه سنحاول في ما يلي استعراض أهم نتائج التي يسببها عدم الاستقرار على الاقتصاد الحقيقي، وهذا لإظهار مدى خطورته وضرورة معالجته

أولا–أثر الاستقرار على النمو:

أدت أزمة الرهن العقاري إلى تراجع كبير في معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التخوف من عدم الاستقرار الذي عرفه العالم خلال وبعد الأزمة المالية أدى إلى تراجع تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، مما جعل البنوك المركزية تقوم بعديد خطط الإنقاذ لتفادي الركود الاقتصادي. حيث بينت الدراسات أن سلامة الجهاز المصرفي وتطوره يساهم بدرجة هامة في النمو الاقتصادي من جهة،[1] وأن الأزمات المصرفية غالبا ما يسبقها حالات تباطؤ اقتصادي. ومنه فإن الاستقرار المالي والمصرفي شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتطلب السياسة النقدية الفعالة نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي. حيث أن التنمية في المجال المالي ضرورية لنمو الإنتاجية، غير أن Ranciere وآخرون سنة 2004، قد توصلوا إلى نتيجة منطقية هي أن "البلدان التي شهدت أزمات مالية بين الحين والآخر في المتوسط نمت أسرع من البلدان ذات الأوضاع المالية المستقرة (...). يساعد في شرح هذا الارتباط الإيجابي أن السياسات المتبعة مثل التحرير المالي، تؤدي إلى نمو أعلى وفي نفس الوقت هي المسؤولة عن ظهور المخاطر النظامية وتزايد حالات الأزمات" [2]. ومنه يظهر جليا شرط الاستقرار ضروريا ضمان فعالية السياسة النقدية وضمان انتقال أثرها، غير أن الأزمات قد كانت نتيجة سعي الدول إلى تطوير أنظمتها المالية بغية زيادة نموها الاقتصادي نظرا لطبيعة العلاقة، ومنه فإنه من الضروري على الدول أن تقوم بالتحكيم بين زيادة تطوير النظم المالية وزيادة النمو الاقتصادية، ضمان تنظيمها، الرقابة عليها والتحكم فيها لتجنب الخسائر التي يمكن ان تدفعها جراء الأزمات[3] كما سنرى أدناه.

---

[1]- Pierre Monnin and Terhi Jokipii, The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, banque national suisse, working papers, mai 2010, p :4.

[2] - Hammoud Gill (2007) : « Définitions et caractéristiques de la stabilité financière pour les pays en développement », Revue Economique et Monétaire, N°01, P10.

[3]–تقرير البنك المركزي السوداني حول الاستقرار المالي لسنة 2012، ص:11.

ثانيا–الخسائر الناتجة عن حالات عدم الاستقرار

تخلف الأزمات المصرفية خسائر كبيرة مما يستدعي الوقوف عليها لمعرفة هذا المشكل بالأرقام، ويتم في الغالب حساب تكاليف الأزمة من خلال ثلاثة مقاييس: التكاليف المالية المباشرة، خسائر الإنتاج، وزيادة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشتمل التكاليف المالية المباشرة على النفقات الضرورية على القطاع المالي إلى جانب تكاليف التدخل المباشر في القطاع المالي، ويتم حساب هذه الخسائر كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول (2-1) يوضح هذه الخسائر في الفترة بين 1970-2009.

	خسائر الإنتاج	الزيادة في الدين العام	التكلفة المالية المباشرة
الأزمات القديمة (1970–2006)			
الاقتصادات المتقدمة	32.9	36.2	3.7
الأسواق الناشئة	29.4	12.7	11.5
باقي الاقتصاديات	19.5	16.3	10
الأزمات الجديد(2007–2009)			
الاقتصادات المتقدمة	24.8	25.1	5.9
الأسواق الناشئة	4.7	23.9	4.8
باقي الاقتصاديات	24.5	23.9	4.9

ملاحظة: أزمة جديدة تشمل النمسا، بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، أيسلندا، إيرلندا، لاتفيا، لوكسمبورغ، منغوليا، هولندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: Luc Laeven and Fabian Valencia, Resolution of Banking Crises:The Good, the Bad, and the Ugly, IMF Working Paper, WP/10/146, 2010, p:22.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الأزمات المصرفية تتسبب في خسائر تصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي، غير ما نميزه أن هذه الخسائر مرتفعة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، كما أنها عرفت تزايد مؤخرا وبنسبة معتبرة من الفترة 2006 إلى 2009 مقارنة بالفترة التي سبقتها، نتيجة لعوامل كثيرة كالابتكارات والمنتجات المهيكلة وغيرها من العوامل، مما يجعل إعادة النظر في التنظيم المصرفي من أولويات الدول لتجنب هكذا خسائر.

ثالثا–النتائج الاجتماعية للأزمات المصرفية:

من الآثار الناتجة من عدم الاستقرار المالي والمصرفي نميز مشكلة البطالة، حيث عرفت معدلات البطالة على المستوى العالمي تراجعا غير مسبوق حيث بلغ 6,1% في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008، وهو معدل مرتفع جدا، حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب 605000 وظيفة، وهو نفس الشيء

الذي شهدته أوروبا فعلى سبيل المثال عرف الاقتصاد البريطاني ارتفاع البطالة الى 904900، أما في إسبانيا فقد بلغت 9,9% ونفس الشيء فقد عرفته باقي الاقتصاديات الأوروبية.

فقد نتج عن الأزمة المالية الأخيرة على سبيل المثال آثار سلبية لم تشمل فقط القطاع المالي و المصرفي بل تعدته إلى الصحة والتعليم وما نتج عنها من فقر وعلى المستوى المعيشي للفرد، حيث عرفت المدارس الابتدائية تراجعا ب 3.5% كما أن الفقر قد عرف انتشار واسعا نتيجة تغير 50% من نوعية الدخل بسبب ارتفاع معدلات البطالة خاصة في الدول المتقدمة،[1] مما يبين أن آثار الأزمات المالية والمصرفية لا تقتصر على القطاع المالي والمصرفي بل تتعداها إلى قطاعات أخرى وتخلف آثار جد عميقة لا تختفي باختفاء الأزمة.

رابعا–سقوط كيانات مالية ومصرفية عملاقة:

عرفت الفترة السابقة للأزمة المالية عدة تطورات في القطاع المصرفي العالمي كما رأينا في الفصل الأول، وأهم ما ميز هذه التطورات تزايد الاعتماد على التكنولوجيات في العمل الصرفي وتزايد تواجد البنوك الأجنبية، إلى جانب تزايد ظاهرة التركيز وظهور كيانات مصرفية عملاقة سميت بـ"البنوك الأضخم على أن يسمح لها بالإفلاس"، حيث سمحت هذه الظروف بظهور أسماء عالمية لكنها اختفت جراء الأزمة مخلفة وراءها خسائر كبيرة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، خلفت أزمة الرهن العقاري إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية وغيرها، ومن أهم هذه الأسماء بنك ليمان براذرز الذي كان إفلاسه كإعلان للأزمة بأصول فاقت 700 مليار دولار وإلى جانب الخسائر التي تكبدتها شركتي Freddie Mac, and Fannie Mae واللتان تعتبران من أضخم مؤسسات الرهن العقاري والتي كانتا تحوزان على أصول فاقت 11 تريليون دولار[2].

دعت هذه الافلاسات إلى إعادة التفكير في نظام مالي جديد خالي من الأزمات أو مستقر أي قادر على امتصاص وتحمل الصدمات، حيث دعا العديد من المفكرين الاقتصاديين مثل "منسكي" و "جوزيف ستجليز" إلى إعادة النظر في وضع اقتصاد مالي جديد لا مجال فيه للإفراط في المخاطرة والرفع المالي. ومنه نجد أنه في فترات الاستقرار الاقتصادي والمالي والمصرفي، يعرف القطاع المصرفي توسعا في النشاط ونموا في الائتمان، بنسب كبيرة جدا وصلت إلى 25 مرة من رأس ماله مما يجعله غير قادر على صد الصدمات الممكن أن تحصل في الاقتصاد، ومن

[1]-Mathijs A. van Dijk , The Social Costs of Financial Crises, Rotterdam School of Management, Erasmus University, juin 2013, p :1.

[2]– يحياوي مفيدة، واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي الكلي و الجزيء، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية –جامعة محمد خيضر بسكرة– ، العدد الثامن ديسمبر 2010، الجزائر، ص 9.

هنا جاءت فكرة مقترحات بازل الثالثة وهي الرفع من رأس المال واحترام نسب السيولة والرفع المالي بالاستفادة من ظروف الرواج التي تسبق الأزمات، للتمكن من مواجهتها في حالة حصولها ودون تدخل الدولة وتحملها الخسائر الناتجة عن هذه الأزمة.

وكخلاصة، فإن ظاهرة عدم الاستقرار المصرفي قد تنامت بسرعة في ظل التغيرات العالمية من عولمة وتحرير مالي وغيرها من الظواهر، ونظرا للخسائر التي لحقت بالدول بسببه فمن المهم جدا الفهم الجيد للظاهرة والتحكم الجدي في المخاطر النظامية التي تعتبر من أهم أسباب الأزمات المصرفية، وذلك من خلال محاولة التنبؤ بها والقضاء عليها. ولتحقيق ذلك فيترتب على الجهات الوصية القضاء على المخاطر الأخلاقية وعلاج مشكلة العدوى ومسايرة البنوك للاتجاهات الدورية، وقد عملت المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية على إعداد الآليات التي تراها مناسبة للحد من الأزمات، وذلك عن طريق وضع مؤشرات للتنبؤ بالضعف الذي تعاني منه البنوك أو اقتراح معايير تعمل على الحد من الأزمات كما سنرى في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: أساليب قياس استقرار النظام المصرفي ومتطلبات تحقيقه

بعد التعرف على مفهوم الاستقرار وأسبابه وكذلك الآثار الناتجة عنه على الاقتصاديات، وبالنظر إلى الخسائر الفادحة التي يتسبب فيها، فمن الضروري وضع آليات وطرق للقياس، ويأتي ذلك في ظل تطور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر واعتمادها على الأساليب الكمية، كما سنحاول استعراض الآليات التي يمكن أن تحد وتخفض من آثار عدم الاستقرار المصرفي وكيفية الوقاية منه

المطلب الأول: طرق قياس الاستقرار المصرفي

بعد التطرق إلى العموميات حول الاستقرار المصرفي فيما سبق سنتطرق فيما يلي إلى بعض الطرق المعمول بها لقياس مدى استقرار الجهاز المصرفي، والتي يتم استعمالها في أغلب الدراسات الأكاديمية، ونميز فيها ما يلي:

أولا– طريقة z-score:

لحساب استقرار المؤسسات المصرفية على المستوى الجزئي أو الفردي، يتم استعمال طريقة بسيطة هي z-score، حيث تعتبر هذه الدالة الطريقة الأكثر استعمالا لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار

وقيمة الدالة z-score، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه.[1] وتحسب الدالة z-score كالتالي $z\equiv(k+\mu)/\sigma$ حيث : k هو نسبة رأس المال مجموع مع الاحتياطات إلى إجمالي الموجودات، μ يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الموجودات، σ الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد. وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية) ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية، ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار المصرف ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس ، وهكذا فإن قيمة z-score المرتفعة تدل على أن المصرف أقل احتمالية، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر الفشل و الإعسار، وانخفاض قيمتها ارتفاع في احتمال الإعسار.[2]

وتستعمل z-score لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات، وتستعمل للبنوك التي تتبع استراتيجية مخاطر مرتفعة/عائد مرتفع، والتي تتبع أيضا استراتيجية مخاطر منخفضة/عائد متوالي، شريطة أن تكون تلك الاستراتيجيات تؤدي إلى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر.

إذا اختارت مؤسسة استراتيجية العوائد المنخفضة المعدلة حسب المخاطر، فإنها ستتحصل على نفس قيمة z-score أو يمكن أن ترتفع هذه القيمة إذا ارتفع رأس مالها. في هذا المعنى، توفر نتيجة z-score مقياسا موضوعيا للسلامة كون هذه الأخيرة مرتبطة بالعائد ورأس المال.

وتحسب قيمة z-score بقسمة مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ROA، مع معدل متوسط كفاية رأس المال Ratio Cook، على الانحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي الأصولROA σ ويحسب حسب العلاقة:

$$\text{z-score} = \frac{(Ave\ ROA + Ave\ (E/Assets))}{\sigma ROA}$$

[1] martin čihák and heiko hesse, islamic banks and financial stability: an empirical analysis, IMF working paper, wp 08/16, January 2008, p: 7.

[2] – محمد أليفي، اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف – ، الجزائر، 2014، ص303.

أما الانحراف المعياري σ ROA فيحسب حسب القانون التالي:

$$\sigma ROA = \sqrt{\frac{\sum(ROA - \overline{ROA})^2}{n-1}}$$

حيث : $\overline{ROA}$: الوسط الحسابي لمعدل العائد الإجمالي الأصول؛ n: عدد السنوات.

ثانيا –مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي:

في مقترح من صندوق النقد الدولي سنة 2006 قدم فيه دليل للمؤشرات الاستقرار المالي[*]، والذي تضمن فيه مؤشرات خاصة بمؤسسات الودائع (البنوك)، حيث احتوى على مؤشرات أساسية وأخرى تكميلية وعليه يتم حساب الاستقرار المؤسسات المصرفية (المؤسسات المستقبلة للودائع) على أساس حساب بعض النسب المالية التي تعطي صورة عن المركز المالي للمؤسسة بغية الحصول على سلسلة زمنية، حيث أوصى الصندوق باستعمال البيانات على فترات قصيرة (ربع سنة) على سبيل المثال، حتى تعطي هذه النسب صورة واضحة تشمل التغيرات المحتملة. ومع ذلك، عندما تكون البيانات الأكثر شيوعا متاحة، فمن الممكن استعمال بيانات سنوية، ذلك للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ولأن فئة البيانات الإحصائية والاقتصادية هذه جديدة وأن الخبرة في تطوير واستخدام مؤشرات الصلابة المالية على المستوى الوطني و الدولي محدودة، فمن المسلم به أن سلاسل البيانات المتاح لحساب مؤشرات الصلابة المالية يمكن تختلف من بلد إلى آخر، وعليه البيانات الوصفية يجب أن تصاحبها بيانات منشورة لضمان شفافية المعلومات لمحسوبة على أساسها. إلا انه من الضروري توحيد البيانات على المستوى الوطني، مع إمكانية الفصل في الحساب بين البنوك المحلية و الأجنبية أو البنوك التجارية وبنوك الادخار.[1]

وبغية إيجاد مؤشرات لقياس السلامة في المؤسسات المصرفية النقدية قام صندوق النقد الدولي بوضع اثنتا عشر مؤشرا مركزيا و أربعة عشرا آخرا مكملا ، حيث تهتم المؤشرات الأولى على الأموال الخاصة، ثم الفئة الثانية تهتم بالأصول، أما الفئة الثالثة فتهتم بالمنتجات والتكاليف.[2] وتتمثل هذه النسب فيما يلي في

[*]- Financial Soundness Indicators Compilation Guide.

[1]-Imf, incédateur de solidité financière : guide d’etblisement, [on the link] : http://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/fra/guide.pdf , 2006, p : 75.

[2]– للاطلاع على المؤشرات انظر :

Imf, Financial Soundness Indicators (FSIs)—Concepts and Definitions, [on the link] : http://fsi.imf.org/misc/FSI%20Concepts%20and%20Definitions.pdf, imf, mars 2006, p-p : 1-8.

الجدول (2-2): مؤشرات الاستقرار لصندوق النقد الدولي

المؤشر	طريقة الحساب	الهدف من حساب المؤشر
رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	مجموع رأس المال التنظيمي في البسط إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمقام	ويتم تجميع هذه البيانات وفقا للمبادئ التوجيهية لاتفاقيات بازل 1 أو بازل 2. فهو يقيس مدى كفاية رأس المال لمؤسسات الإيداع. كفاية رأس المال والتوافر تحدد في نهاية درجة متانة المؤسسات المالية وقدرتها في تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية.
رأس المال التنظيمي من الفئة1 إلى الأصول الموزونة بالمخاطر	مجموع رأس المال التنظيمي من الفئة 1 في البسط إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمقام	ويتم تجميع البيانات لهذا FSI أيضا وفقا للمبادئ التوجيهية للاتفاقية بازل 1 أو بازل II. فهو يقيس مدى كفاية رأس المال من لمؤسسة للإيداع على أساس مفهوم رأس المال الأساسي من لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).
القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	بأخذ قيمة القروض المتعثرة منقوص منها قيمة المخصصات المحددة لهذه القروض كبسط ورأس المال كمقام	يتم قياس رأس المال من إجمالي رأس المال والاحتياطيات في القطاعات الميزانية العمومية؛ وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود، يمكن استخدام مجموع رأس المال التنظيمي. ويعتبر هذا FSI مؤشرا هاما على قدرة رأس مال المصرف على تحمل الخسائر الناتجة من القروض المتعثرة.
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	قيمة القروض المتعثرة كبسط والقيمة الإجمالية لمحفظة القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة، وقبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض) كمقام	وكثيرا ما يستخدم هذا FSI كمقياس لجودة الأصول، ويهدف إلى تحديد المشاكل الخاصة بجودة الأصول في محفظة القروض.
التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض	ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام الإقراض لكل قطاع من القطاعات المؤسسية التي أعلن عنها في الميزانية العمومية القطاعية من مؤسسات الإيداع كبسط وإجمالي القروض كمقام	هذا FSI هو نسبة جودة الأصول. ويوفر الموقع معلومات عن توزيع القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة وقبل خصم مخصصات خسائر هذه القروض) لقطاعات المقيمين وغير المقيمين. كما تعتبر قلة التنويع القطاعي في محفظة القروض كإشارة لوجود احتمال كبير لضعف مهم في النظام المالي.

العائد على الأصول	ويحسب هذا المؤشر FSI بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية والضرائب (على النحو الموصى به في دليل FSI) على متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير المالية) خلال نفس الفترة	هذا FSI هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسات المستقبلة للودائع في استخدام أصولها.
العائد على حقوق الملكية	ويحسب هذا FSI بقسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية والضرائب إلى متوسط قيمة رأس المال خلال الفترة نفسها.	ويتم القياس باستعمال إجمالي رأس المال والاحتياطيات كما ورد في الميزانية العمومية القطاعية؛ وبالنسبة للبيانات العابرة للحدود يمكن أيضا أن تستخدم رأس المال فئة 1. هذا FSI هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسة المصرفية في استخدام رؤوس أموالها
هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي	ويحسب هذا FSI باستخدام صافي إيرادات الفوائد في البسط والدخل الإجمالي كمقام	وهو من نسب الربحية، والتي تقيس الحصة النسبية من صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي. في حالة اعتماد البنك على نسبة دين منخفضة، يميل هذا المؤشر إلى أن تكون مرتفع.
نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل		هذا المؤشر FSI من نسب الربحية، ويقيس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، فإنه يقيس كفاءة استخدام البنك للموارد.
نسبة الأصول السائلة	ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام مقياس الأصول السائلة الأساسية في البسط ومجموع الموجودات كمقام.	ويمكن أيضا أن تحسب النسبة باستخدام قدر كبير من الأصول السائلة في البسط. هذا المؤشر هو نسبة الأصول السائلة، الذي يوفر مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد. مستوى السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات لميزانياتها العمومية.
الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	ويحسب هذا المؤشر FSI باستخدام مقياس أساسي من الأصول السائلة كبسط والخصوم قصيرة الأجل كمقام	ويمكن أيضا أن تحسب النسبة من خلال اتخاذ تدابير واسعة من الأصول السائلة في البسط. هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأصول السائلة، ويهدف لقياس عدم تطابق سيولة الموجودات والمطلوبات، و يوفر مؤشرا على المدى الذي يمكن أن

		للبنك تحمل طلبات السحب قصيرة الأجل للأموال دون أن تواجه مشاكل في السيولة.
صافي وضعيات الصرف الأجنبي إلى رأس المال		ينبغي أن تحسب موقف وضعيات العملات الأجنبية بناء على توصية من لجنة بازل رقابة العمليات المصرفية، وينبغي أن يكون رأس المال إما إجمالي رأس المال التنظيمي أو رأس المال من الفئة 1، حيث أن وضعية الصرف الأجنبي المفتوحة عبارة عن مفهوم للإشراف. هذا FSI هو مؤشر على حساسية إلى السوق مخاطر، والذي يهدف إلى إظهار التعرض مؤسسات استقبال الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة مع رأس المال. أنه يقيس عدم تطابق الأصول بالعملة الأجنبية مع المستحقات مما يساعد في تقييم التعرض للتحركات أسعار الصرف.

المصدر:

Imf, Financial Soundness Indicators (FSIs)—Concepts and Definitions, [on the link] : http://fsi.imf.org/misc/FSI%20Concepts%20and%20Definitions.pdf, imf, mars 2006, p-p : 1-8.

المؤشرات المساندة: إضافة إلى المؤشرات الأساسية أعلاه قدم صندوق لنقد الدول 14 مؤشرات مكملا يهتم بقياس استقرار المؤسسات المصرفية (انظر دليل الاستقرار المصرفي لصندوق النقد الدولي)، وتتعلق هذه المؤشرات الخاصة بقياس الصلابة بخمسة مجالات أساسية ذات الصلة من وجهة نظر الأعمال المصرفية ومتوافقة مع ما يسمى منهجية CAMLES لتقييم سلامة المؤسسات المالية الفردية (كفاية رأس المال وجودة الأصول، سلامة الإدارة، الأرباح والسيولة ، الحساسية لمخاطر السوق) .

والهدف الرئيسي من FSIS* هو المقارنة على الصعيد الدولي، والتي ينبغي أن تكون مضمونة من حقيقة أن جميع البلدان تستعمل FSIS وسوف تستخدم نفس منهجية النشر. القابلية للمقارنة دوليا، لا تزال محدودة بسبب بعض الاختلافات على المستوى الوطني، لا سيما في معايير المحاسبة ولكن أيضا في صيغ جمع البيانات اللازمة لحساب FSIS.[1]

ثالثا– المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر:

جاءت عدة دراسات لاقتراح أنظمة للإنذار المبكر عن الأزمات، وذلك بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتجنبها أو على الأقل التقليل من آثارها، وقد اعتمدت على مؤشرات معينة وتحليل معين كما يلي:

1– مفهوم مؤشرات الإنذار المبكر: تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.[2]

2–نماذج أنظمة الإنذار المبكر: تم في وضع نماذج الإنذار المبكر بعدة طرق اختلفت بين التي تعتمد على الرقابة المباشرة أو على النسب المالية للتحليل المالي الكلاسيكي الساكن أو على نماذج إحصائية، فيما يلي أهم النماذج:

---

*- FSIS:هي اختصارل Financial soundness indicators

[1] -Adam Gersl& Jaroslav Hermanek, Financial Stability Indicators: Advantages And Disadvantages Of Their Use In The Assessment Of Financial System Stability, [on the link] : http://www.cnb.cz/miranda2/export/sites/www.cnb.cz/en/financial_stability/fs_reports/fsr_2006/FSR_2006_article_2.pdf, CNB Financial Stability Report 2006, 2006, p72.

[2]–زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم اداء البنوك، [على الرابط]: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc، تاريخ الاطلاع: 2013/10/14، ص9

أ-أنظمة تصنيف الرقابة المصرفية :كانت بالماضي تعتمد على الرقابة المباشرة على البنك، أما الآن أصبحت تمتد لتشمل الرقابة والفحص الخارجي، وتحليل البيانات والمؤشرات التي يمكن من خلالها اكتشاف الثغرات ونقاط الضعف ومعالجتها قبل تفاقمها.

ب-أنظمة التحليل باستعمال النسب المالية :فإن الوضع المالي للبنك يتحدد ويتأثر بمجموعة من المتغيرات المالية التي تشمل ملاءة وكفاية رأسمال البنك وجودة أصوله وسيولته، وربحيته، وهناك الكثير من النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه المؤشرات تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي.

ج-أنظمة التقويم الشامل لمخاطر البنك : تعتبر أسلوب تقويم شامل ومُفصّل لمجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم تقسيم الأنشطة المختلفة إلى مجموعات فرعية متجانسة، ويتم إعطاء أوزان نسبية لهذه المخاطر.

د-النماذج الإحصائية : زاد استخدامها في السنوات الأخيرة في مجال الإنذار المبكر في البنوك في الدول المتقدمة، فهي تأخذ المتغيرات الاقتصادية والمالية في الحسبان بالإضافة إلى المتغيرات النقدية والمالية والمتعلقة بالبنك نفسه.

هـ-نموذج CAMLS: تم اقتراح نموذج CAMLS للإنذار المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية، ويعرف على انه مؤشر يستعمل للإلمام بحقيقة الموقف المالي ومعرفة درجة تصنيفه بالاعتماد على التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي ، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المطلب الموالي كون النموذج يستعمل كأداة وقاية من الأزمات في بعض البلدان.

رابعا- النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي:

تعتمد النماذج الكمية على القياس والتحليل الإحصائي لقياس استقرار البنوك، وقد اعتمدت هذه النماذج التحليل التمييزي الذي يعتبر واسع الاستعمال في المجال المالي كأداة إحصائية تتيح المقارنة بين فتين أو اكثر من المؤسسات المصرفية او المالية حيث يعتمد على تمييز المؤشرات التي تؤثر على التغير التابع في المؤسسات السليمة والعاجزة. وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

1- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)

2- مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة).

ويتم من خلال هذا التحليل تحديد معادلة تميزية تقدم قيمة Z من خلالها يتم تحديد ما اذا كانت المؤسسة تصنف ضمن المؤسسات السليمة أو العاجزة أي مستقرة أو غير مستقرة حسب تعريف الاستقرار على المستوى الجزئي.

ومن النماذج المعروفة في هذا السياق والتي تعتمد على هذا النوع من التحليل نميز ما يلي:

1-نموذج بيفر "Beaver": تعتبر التجربة التي قام بها Beaver سنة1966[1] أول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحتة، حيث أجرى تجربة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة ما بين (1945-1964) إضافة إلى 79 شركة ناجحة ومتماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، و أن معيار الفشل الذي استخدمه، إما إفلاس الشركة أو عدم القدرة على التسديد، أو تختلف عن دفع أرباح أسهمها الممتازة.

ويعتمد النموذج على نسبة واحدة لبناء النموذج من بين مجموعة من النسب المختارة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المنشاة على الاستمرار، لكي تفصح عن تعرض المؤسسة للتعثر من عدمه، ومن أهم النسب المستخدمة هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛ نسبة مصروفات التشغيل إلى ايرادات النشاط، صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسومة على فوائد القروض، ويتم اختبار مدى ارتباط كل نسبة بقدرة المنشأة على الاستمرار باستخدام معامل الارتباط ويتم اختيار النسبة المالية التي تحقق أعلى درجة ارتباط بالتعثر المالي، وتستخدم هذه النسبة في بناء النموذج.[2]

2-نموذج ألتمان Altman : بنى ألتمان نموذجه معتمدا على التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات، وعلى عينة تتكون من 33 مؤسسة ناجحة و33 مؤسسة فاشلة بنفس المواصفات من حيث رأس المال و قطاع العمل وحجم النشاط، واستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة في

[1]- William H. BEAVER , Financial Ratios as Predictors of Failure , Empirical Research In Accounting, 1966, [on the link]: http://down.cenet.org.cn/upfile/36/200612612338179.pdf, consulted : 12/03/2013, p :73

[2]-علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافدين -جامعة الموصل-، العراق، 2005، ص: 43.

قطاع الصناعة. وقد أثبت هذا الأسلوب قدرته في التنبؤ باستمرارية المؤسسة من عدمها (إفلاسها)[1]،كما ثبتت فاعليته كذلك في قياس قدرة زبائن البنك على الوفاء بالتزاماتهم وتصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لأنماط الاستثمار، وكذا في تقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية ويتكون هذا النموذج من أربع نسب مالية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لـ 30 نسبة مالية، والنموذج كان على الشكل التالي[2]:

حيث أن: $\mathbf{Z= 6.5\ X_1 + 3.26\ X_2 + 1.05\ X_3 + 6.72\ X_4}$

	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة
$\mathbf{X_1}$: صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_2}$: الأرباح المحتجزة المتراكمة ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_3}$: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_4}$: القيمة الدفترية للدين ÷ إجمالي الخصوم	$2.9 > Z$	النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس
	$1.23 < Z$	النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس
	Z تقع ما بين (1.23 – 2.9)	و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها. و نشير بأن نموذج ألتمان الأول كان خاصا بالمؤسسات الصناعية و بعد جملة من الانتقادات قام بتطوير نموذج للمؤسسات غير صناعية.

3–دراسة كونان و هولدر (Conan,Holder,1979): أجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متكونة من 95 مؤسسة عاجزة و نفس العدد من المؤسسات السليمة، و قد سمح النموذج المتوصل إليه بالتنبؤ بفشل المؤسسات بنسبة 75 % لثالث سنوات مما يمكن من معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة و إجراء التصحيحات اللازمة في وقتها، وهو ما اعتبره الباحثون غير كاف للتنبؤ بالتعثر المبكر. ويمكن عرض هذا النموذج كما يلي:[3]

$$Z= 0,24\ X1 + 0,22\ X2 + 0,16\ X3 - 0,84\ X4 - 0,10\ X5$$

[1]–مليكة زغيب، مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي مؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية – دراسة ميدانية–، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني: شتنبر 2015، [على الرابط]:
http://www.redoreg.com/Tcomplet/ZEGHIB%20N4V2.pdf تاريخ الاطلاع، 2015/11/08،ص:116.

[2]- شريف ريحان، و آخرون، الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية– من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21–22 أكتوبر 2012، ص10.

[3]مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص:117.

حيث: X1 =الفائض الإجمالي للاستغلال /مجموع الديون

X2 = الأموال الدائمة / مجموع الميزانية

X3 = القيم المتحققة والنقدية/مجموع الميزانية

X4 = المصاريف المالية/رقم الأعمال خارج الرسم

X5 = مصاريف العمال/القيمة المضافة

4-نموذج كيدا Kida : طبقا لهذا النموذج فإنّ قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية[1]:

$$\mathbf{Z = 1{,}042\ X_1 + 0{,}42\ X_2 + 0{,}42\ X_3 + 0{,}463\ X_4 + 0{,}271\ X_5}$$

حيث أن :

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول

X_2 = حقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات

X_3 = الأصول السائلة ÷ الالتزامات المتداولة

X_4 = المبيعات ÷ إجمالي الأصول

X_5 = النقدية ÷ إجمالي الأصول

تتعدد أساليب قياس الاستقرار المصرفي وتختلف الجهات التي أقرتها بين مؤسسات دولية أو باحثين أكاديميين، ومن أبرز هذه الطرق z-score والتي تحدد قدرة المؤسسة على تحمل المخاطرة التي تعمل في ظلها غير أنها لا تتنبأ بحدوث عسر مالي في المستقبل، أما المؤشرات التي وضعها صندوق النقد الدولي فقد أحاط فيها على جميع جوانب النظام المالي بما فيها البنوك حيث وضع مؤشرات أساسية وأخرى تكميلية مناسبة للأسواق المتقدمة خاصة، حيث اختلال هذه المؤشرات عن مستوياتها المقبولة والمحددة داخليا من طرف البنك، ينذر بمشكل عسر مالي قد يقع إن لم يتم تصحيح الاختلال. وفي المقابل جاءت عدة نماذج للإنذار المبكر مثل CAMLES

[1]- علي خلف عبد الله، التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن ، 2008، ص59-60.

ونموذج Altman وغيرها، حيث اعتمد الأول على النسب المالية وقدم تحليل للوضع المالي، أما الثاني فقد اعتمد على النماذج الإحصائية والتحليل التمييزي بالتحديد، للتنبؤ عن فشل المؤسسات في المستقبل. تنوع الطرق بغض النظر عن فاعلية كل منها يبين الاهتمام الذي حظي به موضوع الاستقرار المصرفي من قبل الباحثين وعملهم على توفير الحلول في الوقت المناسب وذلك للحد من الأزمات وآثارها. فبعد تبين الخلل من الضروري إرساء الآلية التي تعالج هذا الخلل وتقوم باستعادة الاستقرار أو الحفاظ عليه وضمان استمراره، لذا فقد وضعت عدة آليات وقائية وعلاجية تضمن تحقيق الاستقرار، نحاول استعراض أهمها في المطلبين المواليين.

المطلب الثاني: الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي

مع تزايد الأزمات المصرفية ولتجنب الخسائر الناتجة عنها تم اقتراح طرق تمكن من الوقاية من الأزمات وتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية، وتتنوع هذه الإجراءات بين إجراءات تنظيمية تخص القوانين والتعليمات التي تنظم العمل المصرفي من جهة، وإجراءات تمكن من إدارة المخاطر وتنبؤ بالأزمات الممكن أن تقع. وفيما يلي نفصل اهم الآليات الوقائية لتحقيق الاستقرار المصرفي.

أولا–التنظيم المصرفي:

أولي موضوع الاستقرار المالي اهتماما كبيرا من صناع السياسة، ووضع من ضمن الأوليات الواجب تحقيقها، حيث أن إفلاس مؤسسة مصرفية يختلف عن إفلاس مؤسسة اقتصادية من حيث المسببات والتبعات، فإفلاس مؤسسة اقتصادية يمكن أن يرجع إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، وتكون أقصى الخسائر في حدود قيمة أصولها، غير أن إفلاس مؤسسة مصرفية يمكن أن يكون مدمرا، فعدم قدرة المودعين على استرداد مولهم من قبل البنك يؤدي إلى إقبالهم على سحب ودائعهم وانتشار حالة من الهلع والعدوى، مما يؤدي إلى إفلاس البنك، ويتجاوزه إلى باقي المؤسسات البنكية، مما يجعل من الضروري الاهتمام بالتنظيم والإشراف من طرف السلطات الرقابية.

تتعامل الاقتصاديات مع الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفي عن طريق التنظيم المصرفي والذي يهتم بالتنظيم الاحترازي الحصيف، والتنظيم المنهجي (القانوني) للعمل المصرفي، وتسعى من خلاله إلى السيطرة على مستويات المخاطرة المصرفية وسلوكياتها وبالتالي على احتمال الفشل النظامي أو الجزئي. وتتشمل هذه الأدوات التنظيمية

حسب " Mishkin " و "whaite"على:[1] القيود التجارية على محفظة الاستثمار، دور المقرض ذو الملجأ الأخير، متطلبات راس المال ومتطلبات السيولة والاحتياطات، قواعد التعرضات الكبرى، إدارة المخاطر والقيود المفروضة على الدخول والخروج من السوق المصرفية، التأمين على الودائع ومتطلبات الإفصاح[2]. وتختلف هذه الأشكال للتنظيم من بلد إلى آخر حسب تطور السوق لمصرفية ومدى نجاعة الأداة المختارة.

1-تراخيص مجالات الاستثمار والتداول: في اطار تحديد وتنظيم أعمال البنوك للحفاظ على استقرارها وضعت العديد من الدول قوانين تنظم هذا النشاط وتحديد أعمال البنوك ومجالات استثمارها، ففي الو م أ تم وضع قانون "Glass-Steagall" الذي يحدد مجال الأعمال التي تباشرها البنوك كاستثمارات والمشاركة في رؤوس أموال الشركات لحسابها الخاص، ذلك لضمان سلامة هذه الاستثمارات. وترجع هذه الحواجز التنظيمية إلى ازمه 1929 التي عانت منها البنوك بشدة نتيجة استثماراتها في الأسواق ومنه فقد تم بموجب هذا القانون الفصل بين الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية، حيث يزداد التعرض للمخاطر جراء شراء اسهم الشركات، وان هناك صراع المحتمل على الفوائد.

2-**المقرض ذو الملاذ الأخير:** ويعمل البنك المركزي باعتباره مقرض الملاذ الأخير، على إمداد البنوك بالسيولة خلال الأزمة وشراء قروضها السيئة، وبهذه الطريقة، فإنه يخفف من نقص السيولة المؤقت ويمنع مشكلة السيولة من أن تصبح مشكلة ملاءة، وتعتبر هذه الأداة وقائية وعلاجية، غير أن الدور الذي تلعبه بوضح يكون خلال الأزمة لمنع انهيار النظام المصرفي كما سنراه لاحقا.

3-التأمين على الودائع: يصنف ميكانيزم التأمين على الودائع ضمن الآليات الوقائية والعلاجية لإدارة المخاطر في آن واحد، فهو وقائي لمنحه ثقة للمودعين لإيداع مدخراتهم باطمئنان ويخفض من توقعاتهم للمخاطر ويحد من الإقبال على سحب ودائعهم، ويعد علاجي كونه يقوم بتعويض المودعين في حالة إفلاس البنك أو اندلاع أزمة نظامية حسب نوعية نظام التأمين، فيمكن للحكومة أيضا إعطاء ضمانات صريحة أو ضمنية لتغطية كليا أو جزئيا الودائع في حالة فشل البنك، مما يجعل من التأمين على الودائع مقياسا لحماية المودعين من الخسائر والحد من تعرض البنوك عن طريق الحفاظ على المودعين الهلع إلى شبابيك البنوك.

---

[1] -Claire Giordano, Prudential Regulation And Supervision Instruments And Aims: A General Framewor, Banca d'Italia, [on the link]: core.ac.uk/download/pdf/6577027.pdf, consulté le: 17/12/2014, p: 2.

[2]-Marcel Canoy and all, Competition and Stability in Banking, CPB Document, [on the link]: www.ssrn-id296479, No 015, December 2001, p-p: 45-49.

4-متطلبات رأس المال: أصبح من الملزم على البنوك زيادة الاهتمام برؤوس أموالها أو حقوق الملكية مناسبة لمستويات مخاطر التي تتعرض لها على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث عرفت هذه الاتفاقية العديد من التحسينات في اطار تطوير وظيفة إدارة المخاطر، وتعتبر الملاءة المالية أو رأس المال هي الفرق بين الأصول والخصوم، أي مبلغ من المال ساهم من قبل أصحاب المصرف (المساهمين) والمتراكمة، والأرباح المحتجزة. حيث يحدد قيمة البنك بعد أن تم استيفاء جميع الالتزامات ويوفر منطقة عازلة ضد انخفاض في قيمة الأصول كلما ارتفع صافي قيمتها للبنك على المزيد من أصحاب لها أن تفقد في المشاريع محفوفة بالمخاطر. وتعتبر نسبة رأس المال إلى الأصول هي أقل بكثير في القطاع المصرفي مقاومة بما هي عليه في الشركات الأخرى. فالمقارنة مع الشركات التجارية والصناعية، فإن رأس المال النموذجي يقع بين 4 و 8٪ في القطاع المصرفي، بالمقارنة مع 30-40٪ في الشركات الصناعية والتجارية.

وكون البنوك تعتمد على المديونية بصفة اكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى وجب الاهتمام بتنظيمها بطريقة اكثر صرامة، كما أن نشاطها يتطلب توفير السيولة لمواجهة طلبات سحب الودائع مما يجعلها نعمل في بيئة هشة، وفي ظل وجود تضارب للمصالح بين المساهمين وحملة السندات، فإن المساهمين يرغبون في الاستفادة من الرفع المالي لرفع عوائدهم ورفع قيمة أسهمهم من جهة ويرغب حاملي السندات تخفيض مستوى مخاطرة الديون المتراكمة لضمان صافي قيمة حالية إيجابية تضمن حقوقهم عند احتمال التصفية. لذلك، فوضع متطلبات لرأس المال الأدنى هو تدبير تنظيمي للحد من المخاطر الأخلاقية والإفراط في المخاطرة، وعلاوة على ذلك، فمتطلبات رأس المال تمكن من الحد من احتمال الفشل المنهجي وإضافة إلى منح نوع من الأمان للمودعين ويجعل نظام التأمين على الودائع أكثر نجاعة وفعالية.

5-متطلبات السيولة وتكوين الاحتياطات: تلزم الجهات الوصية البنوك الاحتفاظ باحتياطي كافي من السيولة للحد من احتمالات حدوث نقص السيولة بعد سحب الودائع. فنعني بسيولة البنك هو قدرته على تلبية الطلب على النقد في غضون بضعة أيام عمل، ويتم تلبية الطلب على السيولة من خلال حيازة البنك من النقد السائل، على المدى القصير، والأصول القابلة للتسويق بالإضافة إلى القدرة على الاقتراض غير مستخدمة، ويتم كما رأينا أعلاه أن يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي لتعويض حالات النقص في السيولة غير أن البنوك لا تفضل اللجوء إليه إلا في الحالات العسيرة.

6-التعرضات الكبرى: تعمل أغلب النظم المصرفية للدول على تجنب تعرض البنوك للمخاطرة المفرطة، والتي تكون ناتجة عن قطاع أو شركة معينة، حيث بالإضافة إلى سيولة البنك ونوعية أصوله فإنه لضمان استقرار النظام المصرفي ينبغي عدم تركيز نشاط البنك في تمويل قطاع أو مؤسسة، ويصبح بذلك سلامته مرهونة بسلامة هذه المؤسسة أو نشاط هذا القطاع، وبعبارة أخرى فإنه يجب على البنك وفق ما تنص عليه نظرية التنويع أن ينوع استثماراته لتجنب التعرضات الكبيرة للمخاطر.

كما يمكن أن تنطبق أيضا على الضمانات التي يستقبلها البنك من المقترضين، فإذا تم تقديم نسبة عالية من القروض مقابل نفس النوع من الضمانات، فإن تغير أسعار هذا النوع من الضمانات يؤدي إلى خسائر كبيرة في حالة تحقق مخاطر القروض موضوع الضمان .

7-متطلبات الإفصاح: يعتبر الإفصاح والإبلاغ المالي للمعلومات من العناصر الأساسية للحد من سوء الاختيار ومشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك. يمكن للحكومة المساعدة على هذا من خلال فرض لوائح على البنوك تشجع على تقديم المعلومات. ومنه يلعب الإفصاح الكافي على المعلومات رادع ضد الإفراط في المجازفة لأنه يمكن للبنك أن يتعرض لبعض العقوبات أو يفقد بعض الامتيازات في حالة عدم الالتزام بها. فالقصد الرئيسي وراء هذا الكشف عن المعلومات هو إعطاء الزبائن أساسا للمقارنة والاختيار الواعي من مختلف المؤسسات والأدوات المالية. حيث يعمل الكشف أيضا على حماية المقترضين من الممارسات التعسفية وجعلهم أكثر وعيا بالتكاليف والالتزامات في العقود المالية. الكشف عن المعلومات يخدم أيضا المساواة في المعاملة والمساواة في الحصول على الائتمان.

8-الإدارة الداخلية للمخاطر: عملت السلطات الرقابية فيم مضى على فرض رقابة خارجية لإدارة المخاطر المصرفية إلا أن التعقيد المتزايد للعمليات وسرعة التعديلات جعل إدارة المخاطر تتحول من تنظيم خارجي (توجيهي) إلى التنظيم الذاتي الداخلي. غير أن تزايد التنظيم الداخلي لإدارة مخاطر البنوك يوجب على السلطات الرقابية مراقبة الإجراءات الداخلية المتخذة والقيام دوريا بفحص وجمع المعلومات عن جودة القروض ومدى كفاية راس مال البنك وتقدير مخاطر الائتمان السوق والتشغيل باستعمال النماذج الداخلية.

وتهدف هذه الفحوصات لمعرفة المزيد عن الوضع المالي الحالي للبنك وامتثالها للوائح. بالإضافة إلى ذلك، يسعى المنظمين إلى التأكد من سلامة سياسات البنك وكيف تتعامل مع التداول الجرائم الضريبية وغسيل الأموال

والإبلاغ عن المخاطر، وراتب وعلاوات التي يتقاضاها المديرين التنفيذيين. وهذا في ظل السعي لتقليل من تباين المعلومات بين المنظمين والبنك والتي تسهم في جعل إدارة البنك أكثر وعيا من مسؤولياتهم على الخسائر المحتملة.

فمن ناحية، الترخيص لنماذج داخلية في البنوك قد تكون ضارة للمنافسة لأنها قد تخلق حواجز الدخول بالنسبة للبنوك الصغيرة. قد يكون لهذه البنوك موارد أقل لإنشاء وتحمل نماذج داخلية متطورة. من ناحية أخرى، الاعتراف بقدرات إدارة المخاطر العالية، يجعل النماذج الداخلية مفيدة أيضا للمنافسة كونها تمثل ميزة تنافسية تفرض على الأخرين الالتزام بها.

ثانيا–نموذج CAMLS:

يعتبر نموذج CAMLS احد المعايير الرقابية التي تستخدم للتأكد من السلامة المصرفية، حيث يعتمد النموذج على مجموعة مؤشرات تمكن مستعملها من تصنيف وتقييم البنوك واكتشاف مواطن الخلل فيها من خلال الفحص الميداني. ويعتبر نموذج CAMLS من أهم نماذج الإنذار المبكر المستعملة على المستوى الجزئي في تقييم أداء وسلامة البنوك كونها تعمل على الإنذار والتحذير للمسيرين ومتخذي القرار باحتمال تعرض البنوك إلى أزمة، بتعريفهم باحتمال حدوث هذه الأزمة في وقت مبكر وذلك بالاعتماد على سيناريوهات سابقة وهو ما يمكنهم من اتخاذ إجراءات احترازية قبل وقوع الأزمة.

1– نشأة نموذج CAMLS: ظهرت معايير الإنذار المبكر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في اطار سعيها الدائم على يجاد لآليات تجنبه الخسائر الناتجة عن إفلاس البنوك حيث شهدت الو م أ اشد الأزمات المصرفية، وفي هذا السياق وفي سعي للفدرالي الأمريكي لتصنيف البنوك استعمل الإنذار المبكر سنة 1979 ومنه اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Patting System، و هو نظام موحد تم تطبيقه منذ عام[1]1980، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني ، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ" CAMELS"[2]

[1]– ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل02" دراسة تطبيقية على المصارف العالمة في فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 27.

[2]– علي عبد الله شهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك، بحث مقدم، دون بيانات أخرى، ص 18.

وقد مكن استعمال هذه المعايير المحللين الأمريكيين اكتشاف الخلل بالمصارف ومدى سلامة البنوك، وكانت نتائج المعايير احسن من التحليل التقليدي الذي يعتمد على التحليل المالي، حيث يحدد هذا التحليل درجة مخاطرة المصرف قبل كشفها عبر آليات السوق والأسعار بشهور عديدة ولذلك اكتسبت هذه المعايير سمعة جيدة فطالب الباحثين نشر نتائجها للجمهور ليتمكنوا من اختيار البنوك الأكثر أمنا في طار زيادة الشفافية التي تدعو إليها لجنة لرقابة المصرفية.

2- خصائص نظام CAMELS: يمكن تلخيص أهم مميزات (CAMELS) بما يأتي[1]:

أ- توحيد أسلوب تصنيف المصارف وكتابة تقارير التفتيش؛

ب- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسة ، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف ؛

ج- الاعتماد على التقييم الرقمي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛

د- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيًا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيًا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

هـ- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛

ي- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

3- عناصر نموذج CAMELS: يعتمد نموذج **CAMELS** على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية،كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول

1- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية – حالة العراق)، المديرية العمة للإحصاء والأبحاث، العراق، [على الرابط]:https://www.cbi.iq/documents/Ali1.pdf، ص: 6.

والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، وعناصره التي يبنى عليها هي:[1]

أ–كفاية رأس المال: يعبر مؤشر الملاءة عن صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية المؤشر في كونه يأخذ بعين الاعتبار اهم المخاطر المتوقعة مثل الائتمان السوق الصرف وغرها والغير متوقعة، إلى جانب اهتمام هذا المؤشر بالمخاطر ضمن مخارج الميزانية العمومية للبنك.

ب–مؤشرات جودة الأصول: تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ج–مؤشرات سلامة الإدارة: وتختلف عن غيرها في كونها مؤشرات نوعية وليست كمية ، وتتعلق في الغالب بمخاطر العملياتية، كما تعطي هذه المؤشرات صورة جزئية عن البنك المستعمل لها ويصعب أخذها على شكل مؤشرات تجميعية، ومنه فهي تعطي صورة عن سلامة الإجراءات الإدارية والتسييرية في البنك على المستوى الجزئي لتمكن المساهمين والجهات الوصية من اخذ صورة عن حالة المؤسسة المصرفية

د– الإيرادات والربحية: تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بمدى جودة الأصول، فيعبر انخفاض هذه النسبة عن وجود مشكلات في البنك أما ارتفاعها فيدل على اتباع البنك لسياسة محفوفة بالمخاطر

هـ–مؤشرات السيولة والتمويل: يعتبر نقص السيولة من العوامل الأساسية لنشوء الأزمات المالية، ويرجع هذا إلى ظروف السوق أو سوء إدارة السيولة، وتشكل هذه المؤشرات جانبي الأصول والخصوم، فمصادر السيولة في جانب الخصوم كالإقراض فيما بين البنوك ومن البنك المركزي، وعليه يجب أن يكون هناك تطابق من حيث الاستحقاق في ميزانية البنك بين الأصول والخصوم.

و–حساسية مخاطر السوق: في ضوء تعدد المنتجات في المحافظ الاستثمارية و تزايد المخاطر التي يمكن أن تمسها، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز اكثر على حساسية المحفظة لصافي أرباح البنك وللتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار

[1]– بوخلخال يوسف، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة BADR، مجلة الباحث، العدد10–جامعة قاصدي مرباح ورقلة–، الجزائر، 2012، ص: 4–5.

الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر، وتمكن طريقة VAR التي تقيس الخسارة المتوقعة في المحفظة الاستثمارية من تحديد مدى المخاطر المحيطة بالمحفظة وبذلك حساسيتها للتغيرات والضغط الممكن أن يحصل لها.

و يمكن تلخيص أهم مؤشرات الإنذار المبكر ببعديه الكلي و الجزئي (المصرفي) في الجدول التالي :

جدول رقم (02-03): مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
– معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي	– ملاءة رأس المال
– سعر الصرف الحقيقي	– مؤشرات السيولة
– سعر الفائدة الحقيقي	– مؤشرات العسر المالي
– الحساب الجاري	– الربحية أو العائد
– الاحتياطيات الدولية	– الديون المتعثرة ومخصصاتها
– أسعار الأسهم والسندات	– ودائع البنوك
– تدفقات رأس المال الأجنبي و هيكلها	– نسبة القروض للودائع

Source: Patric T. Downes, David Martson and Inci Otker," Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" FMI Discussion Paper 1999.

تعددت التنظيمات الاحترازية التي تعمل على توفير الاستقرار المصرفي، وذلك من خلال السيطرة على مستويات المخاطرة المصرفية وسلوكياتها، وبالتالي على احتمال الفشل النظامي أو الجزئي. حيث تختلف من حيث استعمالها على المستوى الجزئي مثل متطلبات رأس المال ومعايير CAMLS أو على المستوى الكلي مثل تراخيص مجالات الاستثمار والتداول، التأمين على الودائع وغيرها. وتختلف التنظيمات المستعملة من بلد إلى آخر، حسب تطور السوق المصرفية كونها تحكم مدى نجاعة الأداة المختارة، وقد استمدت أغلب هذه التنظيمات الاحترازية من النظام المصرفي الأمريكي، ونقلت إلى الدول الأخرى، كما أن الجهات الاشرافية الدولية مثل لجنة بازل قد دعت إليها واستمدت مقرراتها منها لِما فيها من إيجابيات في تخفيض المخاطرة وتوفير الاستقرار.

المطلب الثالث: الآليات العلاجية لمشكلة عدم الاستقرار المصرفي

بعد التطرق إلى الوسائل الوقائية لتحقيق الاستقرار، ورغم أنها أثبتت في الكثر من الدراسات نجاعتها ودورها في الحد من الأزمات، إلا أن منع وقوعها نهائيا هو غير ممكن، كون هذه الآليات تخفف إلى حد بعيد من حدتها لكن لا تقضي عليها، ومنه فوقوعها أمر لا مفر منه، لذلك قد تم وضع آليتين أساسيتين لعلاج مخلفات الأزمة حالة وقوعها لتخفيف آثارها والخسائر الناجمة عنها إلى أقصى حد، وهي كما يلي:

أولا – التأمين على الودائع:

ظهر التامين على الودائع جراء تزايد الأزمات التي تصيب الأنظمة المصرفية في مختلف الدول، حيث يترتب عن هذه الإخفاقات خسائر وخيمة استدعت إيجاد آليات لحماية أموال المودعين، ومنح الثقة في المنظومة المصرفية نجعل المودعين يحتفظون بودائعهم و مدخراتهم على شكل ودائع وعدم اللجوء إلى سحبها إلا وقت الحاجة.

1– التعريف بنظام التأمين على الودائع: يقوم نظام التأمين على الودائع بتعويض العملاء كليا أو جزئيا حسب نوعا النظام المعمول به كما يحدد هذا الأخير أيضا نوع الودائع المعنية بالتعويض سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، ويتم تعويض المساهمين اذا ما تعرض البنك للتعثر وتوقف عن الدفع فيتم إعلان ذلك من قبل الجهات الوصية ليتم تدخل الصندوق ليقوم بتعويض المساهمين بموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها، وغالبا ما تكون المساهمات كنسبة من حجم ودائع البنك.

وينطوي نظام التأمين على الودائع على دعم ومساندة البنوك المشتركة في النظام والتي تواجه أزمة سيولة، وتجنب وصولها إلى مرحلة الإفلاس وما ينجم عنه من فقدان الثقة وتزعزع استقرار النظام المصرفي، ويتم التأمين عن طريق اشتراك البنوك في صندوق التأمين على الودائع، أي أن نظام التأمين على الودائع يقوم على التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز الثقة لدى المودعين.

ويهدف إنشاء نظام التامين على الودائع إلى تحميل البنوك مسؤولية إفلاسه فمن غير المعقول أن تكون الأرباح التي تحققها في سنوات الرواج من طالحها أما في حالة الإعسار والتعثر فتحمل الخسارة للبنك لمركزي، و من ثم تدخل هذه التكلفة ضمن تكلفة الأموال الموظفة بالبنك ضمن خدمة الحماية والمساندة. وتهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين ، أولهما حماية أموال المودعين و تجنب حدوث ذعر مالي بينهم ،

وثانيهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل أو إعسار مالي، وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي[1].

2-**السمات الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع:** تتمثل السمات الرئيسية لأنظمة التامين على الودائع في العناصر الآتية:

أ-العضوية: تختلف العضوية التامين على الودائع بين الإلزامية والاختبارية من نظام مصرفي إلى آخر ويعتبر النظام الإلزامي أفضل من النظام الاختياري خاصة بالنسبة للدول النامية

ب- أنواع الودائع محل التامين: تغطي بعض أنظمة التامين الودائع بالعملة الوطنية فقط مثل الأرجنتين والهند والفلبين وهناك بعض الأنظمة التي تغطي الودائع بجميع العملات كما هو الحال في تركيا ولبنان . وبالرغم من أن النظام الذي يغطي الودائع بجميع العملات يكون أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك إلا أنه يعتبر الأنسب للدول النامية، إذ تمثل العملات الأجنبية درجة عالية من الأهمية حيث أنها ضرورية للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي، لذا فإن نظام التأمين على الودائع بجميع العملات من شأنه تشجيع الحائزين لعملات أجنبية على إيداعها بالبنوك.

ج- مصادر التمويل: تختلف أنظمة التأمين على الودائع في الدول من حيث مصادر تمويلها ويلاحظ أن هناك نوعين لأنظمة التأمين على الودائع وفقا لطرق ومصادر تمويلها:

النوع الأول: وهو النظام الذي يمول عن طريق تسديد البنوك لأقساط تأمين محددة وبصفة دورية وفي مواعيد محددة كما هو الحال في الأنظمة المطبقة في الجزائر، لبنان و الهند.

النوع الثاني: وهو النظام الذي لا يتم تمويله عن طريق اشتراكات و أقساط محددة ودورية وإنما يتم تمويله عن طريق إلزام البنوك بالمساهمة فقط عند حدوث تعثر أو إفلاس بنك أو بعض البنوك ومثال على ذلك الأنظمة المطبقة في كل من فرنسا وإيطاليا و سويسرا.

د- الإشراف والرقابة وإدارة النظام: فيما يتعلق بالإشراف والرقابة وإدارة نظام التأمين على الودائع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع فالنوع الأول يعتمد على إدارة صندوق التأمين على الودائع من طرف الدولة ممثلة في

[1]- عبد القادر بريش ، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع إشارة إلى حالة الجزائر- مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص: 2.

السلطات النقدية. أما النوع الثاني فتكون إدارة صندوق التأمين على الودائع مشتركة بين السلطات النقدية والبنوك المشتركة في النظام. أما النوع الثالث فتتم إدارة النظام عن طريق اتحاد البنوك وليس السلطات النقدية، ومثال على ذلك الأنظمة الموجودة في الدول المتقدمة مثل فرنسا و إيطاليا.

هـ – التعويضات: تختلف مبالغ التعويضات من دولة لأخرى، وكل نظم تأمين الودائع في العالم تضع حدودا لمدى تغطية التأمين وتحدد السقوف التي يمكن تعويضها– وغالبا ما تكون مرتفعة في البلدان المتقدمة– والدولة الوحيدة في العالم التي يقدم نظامها للتأمين على الودائع تعويضا كاملا لكل المودعين هي النرويج.

3–التأمين على الودائع والاستقرار المصرفي: يعتبر للتأمين على الودائع دور رئيسي في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي و ذلك من خلال مبررين الأول أن نظام التامين على الودائع يقوم بحماية المتعاملين والمودعين تجنبا من السلطات النقدية للضغوطات الاجتماعية، والمبرر الثاني هو اقتصادي وهو الأكثر أهمية والذي يندرج في إطار خفض المخاطر النظامية وحدوث انهيار في النظام المصرفي، حيث يعتبر عنصر الثقة عنصرا رئيسيا في قيام النظام المصرفي واستمراره في أداء وظائفه، ويقوم التأمين على الودائع على الحد من الهلع المصرفي الذي يتجلى في هلع المودعين إلى المصارف وسحب ودائعهم السبب الذي يؤدي إلى التخريب الذاتي للبنك من طرف مودعيه.

ورغم الدور الإيجابي الذي يلعبه التأمين على الودائع إلا أن بعض الدراسات ذهبت إلى انه يمكن أنه يزيد من الأزمات المصرفية لما ينتج عنه من خطر أخلاقي، حيث في وجود التامين وفي ظل رفع القيود ووجود بيئة مؤسسية ضعيفة، تعرف الأزمات المصرفية تزايدا ويتضرر الاستقرار المصرفي* وعليه فإن التأمين على الودائع يمكن أن يحقق الاستقرار كما يمكن أن يقوضه وعليه فإن إدراجه في المنظومة المصرفية ينبغي أن يكون مدروسا فالعمل به يتطلب قيود محددة حول ملكية البنوك، وكذلك مناخ مؤسسي قوي.

ثانيا–المقرض ذو الملجأ الأخير: يلعب البنك المركزي عدة وظائف في الاقتصاد فيشرف على النظام النقدي ويحرص على إرساء السياسة النقدية، وكونه على راس الجهاز المصرفي فمن وظائفه إعادة تمويل البنوك

*انظر:

-Demirguc-Kunt, Asli &Detragiache, Enrica, Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation

رقابتها والإشراف عليها. فمن الطبيعي أن يقوم البنك المركزي بإنقاذ البنوك توفير السيولة في حالة الأزمة بدوره كمقرض ذو ملجأ أخير.

1-مفهوم المقرض ذو الملجأ الأخير: تعتبر وظيفة المقرض ذو الملجأ الأخير أساسية، حيث ظهرت نظريا من القرن التاسع عشر، حيث يتمثل الدور النظري للبنك المركزي في توفير السيولة للبنوك ذوي العجز في السيولة لكن ذات ملاءة. حيث يعمل المقرض ذو الملجأ الأخير على الحد من البيع الجبري للأصول في ظل هبوط أسعار الأصول الحقيقية والمالية غير السائلة، ويعتبر البنك المركزي المسؤول عن تسيير الأزمات المحتملة أو الحقيقية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات اللازمة لضمان استمرار الاشتغال الفعال للأسواق النقدية والمالية .

2-المقرض ذو الملجأ الأخير والأزمة المالية: بينت الأزمات المالية والمصرفية الدور الذي يمكن للبنك المركزي أن يلعبه في استعادة الاستقرار، من خلال مراقبة تطور الائتمان والرفع المالي وكذلك تطور أسعار الأصول. فإهمال هذه العناصر سيؤدي إلى تراكم للقروض الرديئة والتي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي.

وقد أدت أزمة الرهن العقاري إلى إعادة النظر في دور الذي يمكن إن يلعبه البنك المركزي حيث بعد أن كان مسؤولا عن تحقيق الاستقرار النقدي فقد أوكلت له مهمة الحرص على ضمان الاستقرار المالي، فيمكن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال إرساء سياسة نقدية فعالة، صريحة، وتتمتع بالاستقلالية، أما تحقيق الاستقرار المالي فيتطلب إشرافا قويا على المؤسسات المصرفية بهدف تجنب حالات الإفلاس التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الأسواق مثل ما حدث في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر مشكلة نقص السيولة نقطة انطلاق للاضطرابات المالية التي إذا لم يتم احتوائها بسرعة تتحول إلى أزمة ملاءة ثم أزمة مالية أو اقتصادية. ويعتبر البيع الجبري للأصول والعدوى إلى جانب نقص السيولة وعجز إدارة المخاطر من الأسباب الرئيسية للأزمات النظامية، غير أن البنك المركزي وبلعبه دور المقرض ذو الملجأ الأخير يمكن أن يحد من هذه الآثار، وذلك من خلال توفير السيولة في السوق. ويسمح هذا التدخل باستغلال هذه السيولة من طرف الأعوان الاقتصاديين ذوي الحاجة، والحد من الاضطرابات المالية التي ينجم عنها التنازل عن الأصول خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين يستعملون الرفع المالي بدرجة عالية، وفي حالة ما أصيب هذا المستثمر بصدمة سيولة فإنه يصبح مجبر على التنازل عن جزء من أصوله، فإذا كانت أسواق غير سائلة بشكل جيد فإنه سيتحمل خسائر جزئية في قيمة أصوله، بسبب تقييم الميزانيات بالقيمة السوقية، وعليه فإنه في حالات مماثلة سيترتب انهيار

لقيم الأصول الغير السائلة، ويكون تقييمها غامض نسبيا بسبب توقف المحتمل للتبادل، غير أن وجود سيولة كافية من شأنها أن تخفف من حدة هذه الانخفاضات في القيم.

يقوم البنك المركزي في الظروف العادية بتقديم القروض للبنوك التي تتمتع بالملاءة فقط غير أن هذا الشرط يختفي في وجود الاضطرابات فيمكن للبنوك التي تعاني من الإعسار، ويرتفع احتمال الإفلاس فيها أن تتحصل على القروض. حيث يقوم البنك المركزي بمحاولة انقاد البنوك بدلا من تصفيتها، هذا يجعل البنوك المركزية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار المالي – مع أن هذه المسؤولية ليست مسؤوليتها وحدها– ذلك من خلال إيجاد التوازن اللازم بين خطر العدوى والخطر الأخلاقي في عملياتها[1]. وتتمثل الآلية الأساسية لتحقيق الاستقرار المصرفي وقت الأزمة، في الدور الذي يلعبه البنك المركزي بالتدخل في السوق بين البنوك وتوفير السيولة، حيث تتميز البنوك وقت الأزمة بجفاف السيولة وارتفاع تكلفة رأس المال. ومنه يكمن دور البنك المركزي في ضخ السيولة للبنوك لتفادي أزمات السيولة التي تتحول إلى أزمات رأس المال إن لم تعالج في الوقت المناسب.

مما سبق فإن التنظيم الاحترازي قد أخذ بعين الاعتبار حالة فشل التنظيم الوقائي، واقترح آليات علاجية للأزمة من أجل استرجاع الاستقرار، ويعتبر التأمين على الودائع ودور البنك المركزي كمقرض ذو الملجأ الأخير، وقد بينت الآليتين دورهما الفعال في التخفيف من أثر الأزمة سواء على المودعين بتعويضهم حسب النظام المتبع أو بمنع البنوك خاصة الكبرى من الإفلاس لتجنب انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي والعصف به.

من خلال ما تطرقنا إليه، نستنتج أن الاستقرار المصرفي ظاهرة قابلة للقياس والتنبؤ بها أيضا، ومنه فمن الضروري أن يستعمل البنك أحد الطرق التي يجدها مناسبة ليعرف مركزه المالي ويتأكد أنه غير مهدد في استقراره، وإن حصل ظهر مؤشر سلبي فمن المهم تصحيحه بسرعة لتفادي حالات التعثر. كما ينبغي على الجهات الوصية أن تنتهج الأساليب التنظيمية الوقائية التي تراها مناسبة لاقتصاد بلدها ولا تحمل تأثيرا سلبيا عليه، وإلزام البنوك العاملة على الالتزام به، هذا يمنح الجمهور ثقة في متانة الجهاز المصرفي مما يقلل من المخاطر الأخلاقية المسببة للأزمات.

[1] - Christian Ewerhart& Natacha Valla, Liquidité des marchés financiers et prêteur en dernier ressort, Banque de France , Revue de la stabilité financière – Numéro spécial liquidité , N° 11, Février 2008, p 149.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنظيم الاحترازي والاستقرار المصرفي

من المعروف أن الهدف من التنظيم الاحترازي هو تحقيق الاستقرار المصرفي، وإرساء بيئة أعمال موثوق فيها ملائمة للتطور، ويحدث هذا طالما أن الأفراد يثقون في الجهاز المصرفي وقدرته على الوفاء بالتزاماته باستمرار تجاههم. تؤثر هذه الثقة إيجابيا على الاقتصاد، لذا تعتبر كمُلك عام يستغل من طرف المجتمع و ليس محصورا على زبائن البنك، لذا فمن مصلحة الحكومة أن توفر وتمنح هذه الثقة للجهاز المصرفي.

يتحمل ضعف التنظيم والإشراف المسؤولة جزئيا في نشوب الأزمات المصرفية، حيث توصل Barht إلى أن الأزمات التي شملت كل من بلدان الولايات المتحدة، اليابان، كوريا، المكسيك، الشيلي وتايلاند من جهة، والهند، روسيا ،غانا وهنغاريا، كان سببها ضعف في التنظيم والإشراف المصرفي، كما أن الأزمة الأسيوية كان من الممكن تجنيها كليا، لو كان الإشراف على البنوك إشرافا جيدا. وقد دعم Mishkin، هذه الأطروحة بالقول إن البلدان التي لم تعاني من الأزمة في جنوب شرق آسيا، كسنغافورة، هونج كونج وتايوان، كانوا يتمتعون بنظام قوي للرقابة التحوطية مما جعلها قادرة على الصمود أمام الأزمة.[1] ومنه سنحاول من خلال هذا المبحث التعمق في التنظيم الاحترازي والعناصر التي تحقق الاستقرار المصرفي.

المطلب الأول: دور رأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي

تعتبر متطلبات رأس المال من أهم أدوات التنظيم الاحترازي، حيث يعتبر راس المال أداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي[2] على المستويين الكلي والجزئي، مما جعل العديد من الهيئات والمؤسسات والباحثين يهتمون بموضوع رأس المال في مقدمتها لجنة بازل.

فتعتبر نسبة رأس المال أداة فعالة ضد فشل البنوك، حيث يعد رأس المال وسادة لامتصاص الخسائر، لذا وضعت قواعد كمية ونوعية لرأس المال، فيهتم الجانب الكمي بالطرق الحسابية المخصصة لقياس المخاطر أما القواعد النوعية فتهتم بها الأشكال التنظيمية التي تسعى إلى تحسين نوعية المعلومات. ومن هنا فإن العلاقة بين الاستقرار المصرفي والتنظيم الاحترازي تعتمد في الأول على متطلبات رأس المال إلى جانب التقييم الجيد للمخاطر. وفي هذا الخصوص قد اهتمت معايير بازل بالآثار الاقتصادية الجزئية لرأس المال المصرفي وتحديد اتجاهاته العامة كآلية من آليات التنظيم المصرفي، والدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار.

[1] - Aytül Ganioglu, op cit, p :12.
2-Darlena Tartari, op cit, p 110.

أولا–وظائف رأس المال في البنك:

لرأس المال في البنك 3 وظائف أساسية وهي: تمويل الاستثمار، تغطية الخسائر المتوقعة و الغير متوقعة، ومنح الثقة للمودعين الصغار و الجهات الأخرى المانحة للأموال. أما اذا ما حاولنا تقييم المتطلبات على المستوى الكلي فإنه نميز لها وظيفتين هما الحد من المخاطر لنظامية وتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك الدولية .في بادئ الأمر وقبل اتفاقية بازل الأولى كان المنظمين يعملون وفق نسبة الحد الأدنى لحقوق المساهمين (الحد الأدنى لمستوى التشغيل الآمن) والتي، إذا لم يتم الالتزام بها، أدت إلى إغلاق البنك. ومع ذلك، في عام 1988، قررت المنظمين إقامة نسبة حد أدنى لرأس المال، والتي تعتمد على محفظة التداول للبنك. حيث تعتبر البنوك التي لا تلتزم بهذه النسبة منخفضة الرسملة وهذا يعني أنها إن واصلت العمل فإن تكاليف تصفيتها سيتجاوز مبلغ رأس المال. وعليه تعتبر البنوك التي تلتزم بنسبة اقل منها معسرة وينبغي أن تكون مغلقة من قبل المنظمين[1]. فيعتبر هذه النسبة طريقة تحقيق سهلة وتعمل كجرس إنذار للسلطات الرقابية وعكس ذلك فتمثل نسبة اعلى من النسبة المطلوبة كحد أدنى، الوضع الطبيعي للنظام المصرفي.

ثانيا–المستوى الأمثل لرأس المال:

بعد الاطلاع على الدور الذي يلعبه رأس المال في المؤسسة المصرفية فمن الضروري معرفة المستوى الأمثل الذي ينبغي على البنك الاحتفاظ به، فوجود نسبة أدنى من النسبة المحددة من طرف الجهات التنظيمية قد تؤدي إلى إغلاق البنك وبالمقابل الالتزام بنسبة رأس مال مبالغ في ارتفاعها تعتبر مكلفة للبنك نظرا لما يتم تجميده من أموال.

يعتبر نموذج ميلر ومودغلياني 1958 مرجعا لنقاش الجدل الثائر حول المستوى الأمثل لرأس المال، حيث يرى أن قيمة المؤسسة تتحدد بتدفقات النقدية المستقبلية وليس على أساس توزيع الهيكل المالي بين المساهمين والمدينين. إلا أن ميلر عاد سنة 1995 وقال أن هذه النظرية تصلح حتى للمؤسسات المصرفية بتشبيهه الودائع للقروض، غير أن ميلر أقر أنه من غير الممكن أن يقوم البنك بتمويل عملياته باعتماد على نسبة كبيرة من رأس المال، دون استعمال القروض وهو ما يتناقض مع النتائج التي توصل إليها في نموذجه السابق. ورغم هذا التناقض فإن ميلر يرى أن الالتزام بمتطلبات رأس المال تعد الأداة الأقل تكلفة في عملية الرقابة المصرفية[2]. بالمقابل، تلقى

[1] -Darlena Tartari, op cit, p : 96.
[2]- Ibid, p :97.

نموذج ميلر ومدغلياني العديد من الانتقادات مما جعله غير قادر على تحديد المستوى الأمثل لرأس مال البنوك، ومن هذه العيوب إهمال تكاليف الإفلاس والضرائب، وتكاليف عدم تماثل المعلومات إلى جانب تكاليف التنظيم.

إن للضرائب والتكاليف المرتبطة بالصعوبات مالية تأثيرا مباشرا في تحديد المستوى الأمثل لرأس المال، فنظم الضرائب تحقق وفرة ضريبية مما يشجع البنوك على زيادة ديونها، وبالتالي، الحد من نسبة حقوق المساهمين. غير أن زيادة تأثير الرافعة يؤدي إلى زيادة مخاطر إعسار البنك.

وعليه فإنه يتم تحديد نسبة حقوق المساهمين، بعد إجراء المقاصة بين مزايا ضريبية من استعمال الديون وتكاليف الصعوبات المالية، إلى جانب التكاليف التي تتحملها البنوك والمجتمع جراء الإفراط في الرسملة، فإفلاس أحد البنوك ستنجر عنه أعباء على المستثمرين، المودعين، الحكومة والمجتمع.[1] وعليه فتسعى الدول إلى الموازنة بين التكاليف المترتبة عن الإفلاس والتكاليف الناتجة عن الإفراط في الرسملة والتي ينبغي أن تتحملها البنوك والمجتمع

عموما هناك تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين و المودعين، حيث يعاني المديرين من ضغوط الوكالة، مما يدفعهم إلى تقليص الديون وتكاليفها، كما أن تتضارب المصالح بين المساهمين والمودعين في حالة وجود صعوبات مالية، فالمساهمين لديهم مصلحة في تعظيم قيمة أسهمهم ولهذا يكون لديهم حافز للقيام بأنشطة خطرة على حساب المودعين. ومن جهة المودعين فهم يطرحون مشكلة الثقة فيما يتعلق بنوعية الأصول المكونة للميزانية العمومية للبنك، وعليه فهم يطالبون بزيادة نسبة رأسماله ليضمنوا سلامة البنك، وأن المساهمين ليس لديهم حافز لتبني سلوك الخطر الأخلاقي. لذلك، يؤدي تضارب المصالح بين المساهمين والمودعين إلى زيادة نسبة رأس المال المطلوبة من قبل السوق.

ثالثا–أثر الالتزام بمتطلبات رأس المال على سلوك المخاطرة في البنك:

إن اتخاذ سلوك المخاطرة في النشاط المصرفي يزيد من خطر الإفلاس مقارنة بالوضع الأمثل. إن التنظيم، ومن خلال التحكم في رأس المال، يفترض إن نسبة رأس مال مرتفعة تؤدي إلى انخفاض المخاطرة من قبل البنوك، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى الحد من المخاطر النظامية. ولتفسير هذا السلوك تم تحديد نماذج توازن جزئية على

[1]- Christian NZENGUE PEGNET, Le canal du capital bancaire, voie de transmission des chocs réels et financiers, thèse doctorat aux Sciences Économiques, Université Montesquieu-Bordeaux IV, juin 2012,[sur le lien] : www.theses.fr/2012BOR40011.pdf, p :45 .

أساس نهج المحافظ ونهج الحوافز وذلك في افتراض عدم تماثل المعلومات في السوق التي يعمل فيها البنك كما يلي:[1]

1-التفسير على أساس نهج المحافظ: ترى هذه المقاربة ضرورة ربط نسبة رأس المال إلى المخاطر بغرض حث البنوك على اتخاذ استراتيجيات محسوبة جيدا في محافظ تداولها، حيث تقوم على أنه من غير الممكن أن يتم القضاء على كل المخاطر في النظام المصرفي، مما يستدعي العمل بنسبة رأس المال التي يجب أن تتوافق مع المخاطر.

غير أن تأثير رأس المال على السلامة المصرفية في ظل بيئة تنافسية تتميز بتماثل المعلومات، يقود البنك إلى سلوك شديد المخاطرة بسبب الاختيار الغير مناسب لأوزان المخاطر. فإذا كان سلوك البنك نافر للمخاطرة فإنه يغير من محفظة استثماره على أساس نسبة راس المال، فمثلا إذا تعرض البنك أي مخاطر تشغيلية فإنه يكون مجبرا على رفع نسبة رأس ماله، وبعد استكمال هذا الرفع فإن نفور البنك من الاستثمارات المرتفعة المخاطر سينخفض، مما سيدفعه إلى منح قروض عالية المخاطرة، مما يترتب عنه سلوك خطر عن حالة ما لم تكن هناك نسبة تنظيمية والتي تعتبر المحفز في هذه الحالة لسلوك المخاطرة.

وعليه فإن الترجيح المخاطر المناسب الذي يأخذ بعين الاعتبار أصول المحفظة يمكن أن يخفض سلوك الإفراط في مخاطرة لدى البنوك، وذلك عن طريق اختيار محفظة تتفادى فيها مخاطر عدم الملاءة، كما هو محدد من طرف الجهات التنظيمية، وعليه يعتبر التقدير الجيد، شرط ضروري وكافي، للحصول على الترجيح المناسب تتعلق بتوقع العائد وتكاليف الودائع، وكذا خطر عدم الملاءة من طرف الجهات التنظيمية، ومنه إذا ما أراد البنك الاستثمار في أصول مرتفعة العائد، والتي تكون في الغالب مرتفعة المخاطر، أن يقوم البنك برفع رأس المال لديه بما يتناسب مع البنية التنظيمية.

2-التفسير على أساس نهج الحوافز: يسعى نهج الحوافز إلى تفسير العلاقة بين نسبة رأس المال وسلوك المخاطرة عن طريق تماثل المعلومات في مستويات عدة من النشاط. ويهتم هذا النهج بإشكاليتين، الأولى بين المساهمين القدامى الذين يبحثون عن الرفاه والمساهمين الوافدين (الجدد) الذين يبحثون عن تعظيم حصصهم في البنك؛ أما الإشكالية الثانية هي بين المساهمين والمنظمين، نتيجة القروض الخطرة التي يقدمها البنك باستعمال رأس المال والودائع.

[1] - Christian NZENGUE PEGNET, op cit, p :51.

إن العمل وفق معايير بازل لكفاية رأس المال تجعل البنك يرفع في رأس ماله بغية تقديم نفس قيمة القروض التي كان يقدمها، مما يستلزم قدوم وافدين جدد، غير أن تقاعس المساهمين القدامى بسبب انخفاض حصتهم في البنك، يخفض من سعر توازن السهم في السوق. ويعتبر انخفاض سعر السهم إشكالا للمنظمين والمساهمين على حد سواء، فانخفاض سعر السهم ينجر عنه انخفاض في رأس مال البنك مما يشكل صعوبة على الجهات التنظيمية، وكذا يترتب عنه انخفاض في الرفاه بالنسبة للملاك القدامى خاصة، مما يترتب عنه نشوء مشكلة الوكالة. يترتب عن رفع نسبة راس المال انخفاض في رفاه المنظمين وهيئات التأمين على الودائع جراء السلوك المتوقع من البنك والمتمثل في زيادة المخطرة. وعليه يتضح من هذا التحليل أن سلوك المخاطرة المتخذة من البنك إنما تتعلق بنسبة رأس المال إلى جانب مشكلة الوكالة، حيث زيادة وانخفاض المخاطرة في محفظة البنك يختلف من بنك الى آخر بالأخذ بعين الاعتبار إشكالية الوكالة.

نستخلص مما سبق أن رأس المال يؤدي عدة أدوار في العمل المصرفي أهمها تغطية الخسائر الغير متوقعة، ومنح الثقة للمودعين، وقد أثبتت عدة دراسات قدرة رأس المال على تحقيق الاستقرار المصرفي، حيث يعمل على خفض المخاطرة المصرفية وبالتالي المخاطر النظامية عموما. فحسب نهج الحوافز فإن رفع رأس المال يقابله خفض في المخاطرة، غير ارتفاعه يحفز من جهة أخرى، يقوض من الرفاه للمنظمين والمساهمين، بسبب ارتفاع التكاليف ومشكلة الوكالة. ومنه كل هذه التجاذبات تجعل من الصعب تحديد النسبة المثلى لرأس المال في ظل الانتقادات الموجهة ل ميلر ومودغلياني، غير أن هذا لا يمنع من الاحتفاظ بنسبة معينة لمواجهة المخاطر، وفي الوقت الحالي تعتبر النسب المحددة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية نسبا مثلى تحقق استقرار الجهاز المصرفي، ولا تحمل البنوك تكاليف مفرطة.

المطلب الثاني: دور السيولة في تحقيق الاستقرار المصرفي

زاد الاهتمام بإدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي بعد أزمة الرهن العقاري، فتزايد القلق من الائتمان والسيولة في السوق مع تدهور القيمة السوقية للأصول وانخفاض المديونية أدى إلى توقف سوق الاقتراض بين البنوك وتزايد مخاطر هروب رؤوس الأموال.

وعليه فقد سعت السلطات في مختلف دول العالم إلى إيجاد حل لمشكلة السيولة هذه في ظل ضعف الإقراض بين البنوك، حيث عرفت العديد من المؤسسات المالية عمليات إنقاذ وإعادة هيكلة. حيث تسببت الأزمة المالية بعجز عدد كبير من البنوك عن الوفاء بالتزاماتها نظرا لتدهور نوعية أصولها وفقدان الثقة في المؤسسات المالية.

لذلك أصبح من الضروري على البنوك أن تطور سياسات وآليات تسمح بقياس وتسيير أفضل لوضعيات السيولة بشكل مستمر، مما يستدعي إيجاد كيفية التمويل بالسيولة في حالة الأزمات التي يمكن أن تحدث.

ونتيجة لكل ما حدث فإن جهود لجنة بازل قد أسفرت عن اتفاقية ثالثة اهتمت بمخاطر السيولة بدأت بنشر مبادئ في فيفري 2008 تحت مسمى: إدارة مخاطر السيولة وتحديات الرقابة، حيث اعتبرت فشل البنوك ناتج عن عدم الأخذ بعين الاعتبار مبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة، فعدد من المؤسسات لم تقم باختبارات الإجهاد، وتحليل السيناريوهات نظرا لعدم توقعها لإضرابات في السيولة الطويلة الأجل.

أولا–السيولة المصرفية وسيولة السوق:

تعتبر السيولة المصرفية والمعروفة باسم "سيولة التمويل" عموما "أنها قدرة البنك على الوفاء بالتزامات خزينته حسب استحقاقها"، ويتم التعريف بطريقتين في الأدب المصرفي، الأصول اللازمة لتلبية طلبات سحب الأموال قصيرة الأجل من الأطراف الأخرى لتغطية عملياتها. حيث يعتبر هذا البعد للسيولة الغالب في نشاط البنوك كما يعتبر تقليديا لديها. أما التعريف الثاني، وهو أقرب إلى "سيولة في السوق"، وتتعلق بقدرة البنوك، على تصفية الأصول غير النقدية، مثل الاستثمارات المكتسبة والتي يفترض أن يتم الاحتفاظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.

ثانيا–مخاطر السيولة و أثر العدوى والآثار النظامية:

تتميز أغلب الأزمات المصرفية بعجز في السيولة في ميزانيات البنوك، فقد تتسبب مخاطر السيولة في أثر عدوى بسبب الهلع المصرفي مما قد يزعزع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وقد وصفت ظاهرة العدوى في سياق الإشراف المتبادل على السوق النقدي، بتصفية الودائع ما بين البنوك ردا على عمليات السحب من الودائع غير متوقعة أو التحفظ المبكر للسلطة أو سوء الاختيار في الإقراض ما بين البنوك، عندما تكون الجدارة الائتمانية للمقترضين غير معروفة. وقد وضعت الأدبيات الحديثة المتعلقة بأزمات السيولة والأزمات المصرفية عدة عوامل تعتبر السبب الرئيسي في الإفلاس المصرفي نذكر منها ما يلي:

–القدرة المحدودة لأسواق رأس المال لاحتواء التنازل عن الأصول؛[1]

– عدم فعالية ميكانيزمات تصفية الأصول؛

[1]-Kleopatra Nikolaou, Liquidity (Risk) Concepts Definitions And Interactions, Bce Working Paper Series No 1008 / February 2009, [on the link] : https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp1008.pdf?e87aba3a52137adea91048bf54801968, consulted : 17/03/2014, p :19-20

– قوة التفاعلات المباشرة على مستوى الميزانية العمومية للبنك؛ – الظواهر المتصلة بتغيرات أسعار الأصول بسبب تقييم محفظة الأصول حسب القيمة السوقية، وما ينتج عنه من بيع جبري للأصول مما يؤدي إلى الإفلاس المعدي. في هذا السياق، فإن متطلبات السيولة يمكن–على عكس متطلبات رأس المال– أن تكون فعالة لمنع هذه الإخفاقات.

وعموما، فإن نوبات عدم الاستقرار في البنوك والسوق نادرة ولكنها يمكن أن تكون ضارة. على الرغم من أن التنظيم والإشراف يهتمان بالتّأكد من أن وظائف إدارة المخاطر والسيولة في البنوك تساهم باستمرار في تحقيق الاستقرار المالي، وكون القضاء على جميع مخاطر عدم الاستقرار غير ممكن، فإن ينبغي على البنوك المركزية أن تكون قادرة على توفير السيولة عند الحاجة.[1]

ثالثا– الاهتمام بمخاطر السيولة:

يعتبر تحويل الاستحقاق أو ما يعرف بتحويل الأصول من الوظائف الأساسية للبنوك، وهذا يعني تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل ، وفي هذا الإطار يكون البنك معرضا إلى مخاطر السيولة، سواء في مؤسسة واحدة أو في كامل السوق، حيث تكاد تكون كل المعاملات المالية أو التزامات البنك لها انعكاسات على السيولة المصرفية. وعليه فإن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة يساهم في زيادة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها من حيث النقدية ، والتي تتأثر عادة بعوامل خارجية غيرها من السلوكيات.

ومن هنا يمكننا القول أن إدارة مخاطر السيولة أمر في غاية الأهمية لأن النقص في السيولة المصرفية يمكن أن يكون لها تداعيات على النظام بأكمله. وقد أدت التطورات في الأسواق المالية على مدى العقد الماضي إلى تعقيد ادارة مخاطر السيولة. وقد كان للأزمة المالية في منتصف سنة 2007 دروا كبيرا في ابراز اهمية السيولة في تشغيل وحسن سير الأسواق المالية، حيث بعد أن عرفت الأسواق تصاعدا مع امكانية الحصول على السيولة و راس المال بتكلفة منخفضة، غير أن الأزمة أدت إلى الجفاف السريع للأسواق من السيولة، مما ترتب عنه توترات أدت إلى تدخل البنك المركزي لتحسين أداء السوق ودعم بعض المؤسسات الفردية في بعض الأحيان.

[1]-Natacha Valla et autres, Liquidité bancaire et stabilité financière, banque de France, Revue de la stabilité financière, N° 9, Décembre 2006 p-p : 3-4.

وفي ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد وكدرس مستفاد من الأزمة المالية، أجرت لجنة بازل في سبتمبر 2008 مراجعة شاملة للممارسات التي سبق وأن تم نشرها سنة 2000 والمتعلقة بإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية. وسعت إلى تركيز توصياتها بقوة بشأن عدد من القضايا الرئيسية ، خاصة:[1]

- أهمية تحديد مستوى التسامح مع مخاطر السيولة؛
- الحفاظ على مستوى كاف من السيولة ، وذلك بفضل إدارة الأصول السائلة؛
- الحاجة إلى تخصيص خطوط العمل الرئيسية، التكاليف، الفوائد ومخاطر السيولة ،
- تحديد و قياس كل مخاطر السيولة ، بما في ذلك المخاطر السيولة الناشئة عن الالتزامات المحتملة،
- تصميم و استخدام سيناريوهات أزمة قوية في عمليات المحاكاة ،
- الحاجة إلى خطة التمويل الطوارئ قوية و عملية؛
- الإدارة اليومية خلال التداول لمخاطر السيولة و الضمانات؛
- التواصل فيما يخص مخاطر السيولة لتعزيز انضباطية سوق .

وعليه فإن مشكلة السيولة ليست وليدة الأزمة المالية بل هي أصل الأزمات المالية، إلا أن الأزمة المالية أبرزت المشكلة مما استدعى تقديم حلول سريعة وقد تولت لجنة بازل تحيين مقترحاتها لإدارة السيولة وذلك بعد التأكد من أن البنوك التي تتمتع بالملاءة يمكن أن تعاني من أزمات إن كانت تعاني مسوء تسيير للسيولة ومخاطرها.

رابعا– مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة

كما رأينا سابقا فإن لجنة بازل قد وضعت معايير لإدارة ورصد مخاطر السيولة، وقد تم اعتمادها في البنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلية كذلك، وذلك منذ سنة 2008، حيث قسمت هذه المبادئ إلى 6 فئات رئيسية كالتالي:

1–مبادئ أساسية للإدارة والإشراف على مخاطر السيولة: يتولى كل وضع بنك إجراءات الممارسة السليمة لإدارة مخاطر السيولة، تعمل بشكل ودائم ذلك من خلال تسيير الأصول السائلة ذات الجودة العالية والأصول من الفئة الأولى، بهدف توفير السيولة الكافية لمواجهة الاحتياجات من السيولة في حالات التوتر التي

[1]-bcbs, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, Banque des Règlements Internationaux, septembre 2008, p : 6

يمكن أن تؤدي إلى جفاف السيولة. ويلتزم المشرفين بتقييم كفاية إدارة السيولة ومدى ملاءمة وضعياتها في البنوك والتحرك بسرعة في حالة عجز في السيولة أو عجز في إدارتها، لحماية المودعين والحد من الضرر الذي يمكن أن يعصف بكل النظام المالي.

2-دور هيئات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة: يقوم البنك بتحديد مستوى مقبول لمخاطر السيولة وتكييفها بشكل صريح مع استراتيجيات أعمالها ، مكانتها في النظام المالي ، وهذا تحت مسؤولية السلطات العليا والتي تتابع استراتيجيات وسياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة واختبارها سنويا.

3-قياس وإدارة مخاطر السيولة: وينبغي على البنك إتباع خطوات صارمة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. وينبغي أن تشمل هذه العملية آلية كاملة لتتبع التدفقات النقدية للخزينة وارتباطها بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مناسبة .

4- مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة:

حددت لجنة بازل هذه المبادئ كدليل للبنوك على كيفية تسيير مخاطر السيولة لتفادي أزماتها في المستقبل وذلك بتدارك كل النقائص والاستفادة من دروس الأزمة:

-يجب على كل البنوك رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السيولة ومتطلبات التمويل لكل وحداتها القانونية، مع الأخذ في الاعتبار كل العوائق المحتملة للحصول على السيولة لتكون قادرة على الوفاء وفي الوقت المناسب،

-يجب على البنوك ان تقوم بإدارة نشطة للضمانات المتوفرة لديها، مع التأكد من إمكانية تحويلها بسرعة إلى سيولة

-يجب على البنك إجراء اختبارات إجهاد دورية عن مختلف سيناريوهات الإجهاد وذلك من اجل التحقق ما إذا كانت تعرضاتها لمخاطر السيولة لاتزال مناسب لمستوى المخاطر المقبول الذي حددته. والاستفادة منها لتكييف استراتيجياتها، سياساتها ومواقفها لإدارة مخاطر السيولة ووضع خطط طوارئ فعالة. وذلك من خلال الحفاظ البنك على أصول سائلة عالية الجودة قابلة للتعبئة دون أي عائق، للتعامل مع مختلف الحالات من ضغوط السيولة

5-التقارير المالية فيما يخص السيولة:

يجب على البنك نشر المعلومات بانتظام للسماح للمشاركين في السوق لأخذ فكرة واضحة حول قوة جهازها لإدارة مخاطر السيولة وسيولتها.

6-دور المشرفين:

حددت لجنة بازل دور المشرفين في تسيير مخاطر السيولة بدقة حيث ألزمتهم بإجراء تقييم دوري، شامل لنظام إدارة مخاطر السيولة للبنك و موقف السيولة لديها وقدرتها على مقاومة ضغوط السيولة، كما ينبغي من المشرفون أن يطلبوا من البنوك اتخاذ جميع التدابير الملائمة بسرعة وكفاءة لمعالجة أي نقص يتم اكتشافه في عملية إدارة مخاطر السيولة أو السيولة.

خامسا-تسيير مخاطر السيولة حسب اتفاقية بازل 3:

كما رأينا في الفصل الأول دعت اتفاقية بازل3 البنوك إلى المزيد من الاهتمام بتسيير مخاطر السيولة وذلك لتتحلى بالمزيد من القدرة على مواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة. وبذلك قد أدرجت مؤشرين كميين هما نسبة السيولة قصيرة الأجل، والنسبة الهيكلية للسيولة طويلة الأجل.

- نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شأنها أن تستمر لشهر كامل. وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة و التي يتم حسابها كالتالي:

$$\frac{\text{الاوراق المالية من موجودات سائلة ذات جودة عالية}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية غضومن في 30 يوما التالية}} \geq 100\%$$

-نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: يشجع هذا الشرط البنوك على تمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا من أموال، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها:

$$\frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

فبفضل استعمال مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة، يمكن للبنوك أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية، وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي و الوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من آثار الصدمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ككل.[1]

المطلب الثالث: الرقابة المصرفية الفعالة كآلية لتحقيق الاستقرار المصرفي

رغم أن المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرها أعطى أهمية قصوى لرأس المال في تحقيق الاستقرار المصرفي، غير أنه لا يمكن إهمال العوامل والآليات الأخرى التي تساهم بشدة في تحقيقه، كما أنها أصبحت محل العديد من البحوث، ومن أهم هذه الآليات التي أصبحت من متطلبات تحقيق الاستقرار من جهة وتنطوي تحت التنظيم الاحترازي من جهة أخرى نجد :

-الرقابة المصرفية الفعالة ؛

- نوعية إدارة المخاطر باستعمال النماذج الداخلية والقياسية في البنوك؛

أولا-الرقابة المصرفية الفعالة:

أصدرت لجنة بازل في 23 سبتمبر1997 مبادئ الرقابة الفعالة، حيث تمثل هذه المبادئ متطلبات دنيا للإرشاد والتي تعمل على قيادة الجهات الوصية في عملية الرقابة. لاقت هذه المبادئ تأييدا كبيرا من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، كما أن كلا من المؤسستين قد أدمجت هذه المبادئ ضمن برامجها الخاصة بدعم الاستقرار المالي، وأصبحت تستخدمها كأساس لتوفير المعونة الفنية خلال البعثات التي تقوم بها، وأثناء عملها الإشرافي.[2]

1-المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة للجنة بازل:[3]

وضعت لجنة بازل خمسة وعشرون مبدأ للرقابية الفعالة، وهي إلزامية حتى يكون النظام الاحترازي فعال، وتغطي هذه المعايير المجالات التالية:

أ- الشروط الأولية للرقابة البنكية الفعالة:

---

[1]- حمزة عمي سعيد، أحلام بوعبدلي، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، نوفمبر 2014، ص: 110.

[2]-تشارلز فريلاند، المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية وتطويرها، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2001، ص:125.

بتصرف من:

[3]-cbcb, principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, [en line], http://www..bis.org/bcbs/30afr .pdf , consulté le : 19/08/2009 à16 :54, p-p : 4-10.

* يمكن الاطلاع على النص الكامل للبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة على نفس الموقع السابق.

يجب أن يتضمن نظام الرقابة الفعّال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل هيئة تشارك في الرقابة، على أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية. كما أنه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب، يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة، وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات وتوفر لها الحماية القانونية.

ب–عملية الترخيص وهيكل البنوك:

اهتمت مبادئ الرقابة الفعالة بتحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح، والذي يخضع للسلطة الرقابية التي تضع معايير للنشاط مثل هيكلة ملكية المؤسسات وإدارتها، كذلك تقييم خططها التشغيلية والضوابط الداخلية. كما يتطلب أن تكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير لعمليات التملك الكبيرة أو الاستثمارات التي يقوم بها المصرف والتأكد أنها لا تعرّضه إلى أخطار غير ضرورية أو تعيق الرقابة الفعالة.

جـ– القواعد والمتطلبات الاحترازية:

فألزمت السلطات الرقابية بالزام البنوك بحد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يتلاءم مع مستوى المخاطر التي يتعرّض لها المصرف، وتقيم إجراءاته لإدارة المخاطر بكافة أنواعها، إلى جانب التأكد من كفاءة أنظمة معلومات البنك. وينبغي على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعّالة لإدارة المخاطر فاعلة، تتناسب وطبيعة وحجم نشاطاتها المالية، وتحديد وقياس ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة الأخرى، والاحتفاظ برأس مال كافي لتغطية هذه المخاطر.

د– طرق الرقابة البنكية المستمرة:

إن ضمان السلامة المصرفية يعتمد على تطبيق رقابة مستمرة على البنوك والتي تتألف من أسلوبين للمراقبة، الأول الرقابة المكتبية والثاني من خلال الرقابة الميدانية، مع وجود اتصال منتظم بين السلطات الرقابية وإدارة البنك وأن تكون على معرفة معمقة لعمليات هذه البنوك. كما يجب أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل تمكنها من اختبار وتحليل تقارير المراجعة على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحّد، وأن تعمل على دراسة المعلومات و الإحصائيات الواردة من البنك والتأكد من صحتها.

ر- متطلبات عن طبيعة المعلومات:

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف تقوم بممارسات محاسبية مناسبة، وتتأكد من أنها متماسكة وتقدم عرض صريح وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحية نشاطه، وأن تتأكد من أن المصرف يقوم بنشر بياناته المالية بصورة منتظمة وأنها تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي.

ز- الصلاحيات المؤسسية للسلطات لرقابية:

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها، تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما لا تتوفر المتطلبات الاحترازية وعند حدوث مخالفات نظامية، أو عندما تكون ودائع المودعين في وضع خطر. حيث تصل هذه التدابير، في الحالات القصوى، إلى إمكانية سحب ترخيص المصرف أو التوصية بسحبه.

س- الأعمال المصرفية العابرة للحدود:

اهتمت لجنة بازل في هذه المبادئ بتعيين ممارسة الرقابة الموحّدة والشاملة على المؤسسات المصرفية الناشطة دولياً، فالالتزام بالمعايير المحلية وتوفر صلاحيات تبادل المعلومات بين البلدين المستضيف والأم، إلى جانب الاحتفاظ بجزء من السلطة للبلد الأم مثل إقفال المكاتب في الخارج أو فرض إجراءات رقابية إضافية

2-الشروط الأساسية لرقابة مصرفية فعالة:[1]

إن الرقابة المصرفية هو أحد آليات من تنظيم واسع ضروري لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، وتتمثل شروط نجاح هذه الرقابة في:

أ- سياسة اقتصادية كلية سليمة ومقبولة:

إن سلامة وصلابة النظام المصرفي لا يعود بالضرورة كل مرة على أهلية السلطات الرقابية للبنوك، حيث في غياب سياسة اقتصادية كلية سليمة تجعل تحقيقه عمليا مستحيلة، ما يجعل منطقيا وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة تعد قاعدة لنظام مالي مستقر.

بتصرف من:

[1]- cbcb, principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, op cit, p-p : 10-11.

ب– بنية تحتية سياسية متطورة:

لضمان سلامة الجهاز المصرفي، ونجاح تطبيق مبادئ الرقابة الفعالة يتطلب أيضا وجود قانوني تجاري يتم تطبيقه بصورة قانونية، يمكّن من معالجة النزاعات بعدالة، بالإضافة إلى تبني مبادئ وتنظيمات محاسبية محددة بشكل جيد ومعروفة على المستوى الدولي، واستعمال نظام تدقيق للشركات مستقل، وتوفر رقابة مصرفية فعالة ورقابة مناسبة على الأسواق المالية الأخرى التي هي مكان عمل المتعاملين معهم، مع ضرورة وجود نظام دفع و مقاصة و فعال.

جـ– انضباطية سوق فعالة:

ضمان تدفقات معلومات مناسبة تعكس الحالة المالية الحقيقية، وتضمن للمتعاملين أن لا يتحفظوا عند اتخاذ قراراتهم. وذلك باختبار حوكمة المؤسسة والضمانات المقدمة للمستثمرين ومعلومات دقيقة ،معبرة، شفافة وسليمة.

د– إجراءات علاجية فعالة لمشاكل البنوك:

تتخذ الجهات الوصية الإجراءات العلاجية والتي تكون من مسؤولية أعضاء المراقبة بمنح الحلول أو التدخل لضمان أموال المودعين حسب المعايير الممكنة من موارد البنك ثم المساهمين وفي بعض الحالات يكون الحل الأمثل بدمج المؤسسات الفاشلة مع مؤسسات أكثر صلابة أو بضخ رؤوس أموال للمساهمين، مع مراعاة أن تكون هذه الحلول تخضع المتطلبات الاحترازية وأن تتخذ في أجَل سريع لضمان حماية المودعين.

هـ– ميكانيزمات تضمن مستوى مقبول من الحماية النظامية(شبكة الأمان):

من المهم اتخاذ قرارات واضحة من خلال دورها في الحماية النظامية والمراقبة اليومية للمؤسسات التي تتمتع بالملاءة التي قد تعاني من الصدمات. إذ يجب أن تخفض أكبر ما يمكن الانحرافات الناتجة عن انضباطية السوق، وذلك مع إمكانية اللجوء إلى ضمان الودائع. او احد آليات الحماية النظامية الأخرى.

ثانيا– نوعية إدارة المخاطر باستعمال النماذج الداخلية والقياسية في البنوك:

دعت اتفاقية بازل البنوك إلى العمل على الإفصاح والشفافية في أعمالها وتقاريرها مما له من إيجابيات على سلامتها وسلامة لنظام المصرفي ككل. ويتيح الإفصاح والشفافية واللذان يندرجان تحت انضباطية السوق في الركيزة الثالثة من اتفاقيتها الثانية ، أتاحه الإمكانية للبنوك للاعتماد على نماذجها في تقدير المخاطرة ورأس المال المطلوب

لمواجهتها. وعليه يمكن للبنوك أن تطور من هذه الأنظمة الداخلية وتجعلها تتناسب مع طبيعة أعمالها مما يجعل من العملية الرقابية مرنة تتلاءم ووضع المصرف من حيث رأس المال واتخاذ المخاطرة والقدرة على التنبؤ بالتعثر وتقلبات أسعار الفائدة.[1]

حيث بينت الدراسات أن نوعية إدارة المخاطر بالاعتماد على النماذج الداخلية والسعي إلى تطويرها يمكن البنوك تجنب الأزمات ويعطيها قدرة على صد الأزمات النظامية. ويستدل الباحثين في هذا المجال ببنك GP Morgan الأمريكي والذي يعتبر رائد في مجال إدارة المخاطر، حيث أكسبته هذه الميزة قدرة للتصدي للأزمات النظامية دون خسائر كبيرة، وثقة لدا المودعين والتي يمكن اعتبارها ميزة تنافسية للبنك

ومنه نستخلص من خلال ما جاء في هذا المبحث، أنه يمكن لرأس المال أن بلعب دورا أساسيا في سلامة البنك، ورغم أن الاحتفاظ به في مستويات عالية، حسب ما جاء في النظرية المالية يرفع من تكاليف التمويل ويؤدي بالمسيرين إلى الإفراط في المخاطرة حسب ما فسرته نظرية الوكالة، غير أنه يلعب دورا أساساي في الحد من الخسائر في الودائع وامتصاص الصدمات. ورغم أن رأس المال يلعب دورا كبيرا في الحفاظ على سلامة البنوك، إلى أنه وحده غير كافي، لذا وجب على البنوك والجهات الرقابية إعطاء أهمية أيضا لإدارة مخاطر السيولة كونها تمنع حالات الهلع المدمرة، إلى جانب الاهتمام بإجراءات العملية الرقابية وطريقة سيرها، بالعمل على تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة واتفاقيات لجنة بازل، التي عملت على تنظيم العملية ووحدة أسسها بما يضمن استقرار البنوك. كما يمكن لتطوير الأنظمة الرقابية الداخلية وجعلها نوعية وقادرة على التنبؤ بحالات التعثر والإعسار أن تلعب دورا محوريا في تطوير عملية الرقابة، والحد من المخاطر وحماية المدعين، إلى جانب خلق ثقة بين المودعين والبنك مما يحمي مركزه المالي في المستقبل من الأزمات النظامية ويكسبه ميزة تنافسية.

[1] -Hans Gersbach Jan Wenzelburger , Sophistication in Risk Management, Bank Equity, and Stability, March 2009, [on the link]: http://www.bm.ust.hk/gmifc/Prof.%20Wenzelburger_Sophistication%20in%20Risk%20Mgt.pdf, consulted :17/03/2014, p: ,2

خلاصة الفصل:

عرف موضوع الاستقرار المالي الكثير من النقاش جعل من المهم معرفة كل تفاصيله بدقة، فمن خلال هذا الفصل من الدراسة اتضح أن الاستقرار المصرفي يحدث على مستويين الأول على المستوى الجزئي والثاني على المستوى الكلي، فالاستقرار هو الوضع المعاكس للأزمة، ويكون النظام مستقرا على المستوى الكلي مادام لا يعرف أزمة، أما بالنسبة للاستقرار الجزئي، فإنه يظل محققا مادامت قيمة تصفية الأصول أكبر عن قيمة تصفية الخصوم.

ولتحقيق الاستقرار وتجنب الأزمات وُضعت عدة طرق وآليات وقائية وعلاجية، حيث تعتبر مقررات بازل والتأمين على الودائع ودور البنك المركزي كمقرض ذو الملجأ الأخير، إلى جانب الآليات الأخرى التي لا تقل أهمية مثل المقاربة الداخلية للمخاطرة وتحديد أنشطة البنك، الافصاح والشفافية وغيرها، هي الآليات المتوفرة والكفيلة بتحقيق الاستقرار المصرفي، وبناء على طبيعة النشاط المصرفي وهيكله إلى جانب مدى تطوره يتم اختيار الأداة المناسبة لتوفير الاستقرار أو حتى علاج الأزمات التي يمكن أن تحصل.

ولتوفير الاستقرار والحفاظ عليه وضعت عدة نماذج كمية، تمكن في بعض الحالات من اعطاء صورة عن الوضع الحالي للبنك مثل z-score أو للتنبؤ بحالات الفشل المتوقعة في المستقبل مثل نموذج camles أو نماذج التحليل التمييزي. كما أن وهناك مؤشرات أخرى تسعى البنوك إلى الاستفادة منها لمعرفة مدى استقرارها وتقييم مركزها المالي، باستخدام مؤشرات مثل مؤشرات صندوق النقد الدولي للاستقرار المصرفي. وعليه يعتبر تنوع الآليات مكسبا للدول حتى تختار ما يناسبها ويناسب اقتصاداتها وأنظمتها المصرفية خاصة.

وللحفاظ على استقرار النظام المصرفي، قد بينت عدة دراسات دور رأس المال كأداة أساسية ضرورية لتحقيق الاستقرار المصرفي وهو ما ساندته لجنة بازل للرقابة المصرفية، ورغم تنوع الآليات المتوفرة لتحقيق الاستقرار فيبقى رأس المال أهمها نظرا للدور الذي يلعبه في امتصاص الخسائر. ولكن من المهم أن تهتم البنوك أيضا باحتياطاتها من السيولة التي تمنع الهلع المصرفي، وتطبيق رقابة داخلية فعالة وإرساء نظام نوعي لإدارة المخاطر.

الفصل الثالث

أثر التنظيم الاحترازي على التنافسية المصرفية

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم وتزايد المنافسة بين المؤسسات في كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك، تزايد تعرض البنوك إلى المنافسة خاصة في ظل التحرير المالي وتزايد التطور في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الذي عرفته الكثير من الدول. وفي ظل العولمة والانفتاح المالي والاقتصادي واتجاه الكثير من الدول إلى مسايرة هذه التغيرات، قامت العديد من الدول بإعادة هيكلة مؤسساتها وإعادة تنظيمها حسب المعايير الدولية لتعزيز قدرتها على مسايرة التغيرات واستيعاب التحولات وتداعياتها خاصة السلبية منها.

وفي ظل هذه التطورات شرعت بعض الدول في تنظيم جهازها المصرفي، وإعادة النظر في قوانينها وسن العديد من القوانين الجديدة كمتطلبات أساسية لإيجاد بنى تحتية قادرة على استيعاب نواتج العولمة والانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على أرض الواقع. وفي ظل الانفتاح شهد التواجد الأجنبي في القطاع المصرفي في عديد الدول ومنها الجزائر، تزايدا كبيرا جنبا إلى جنب مع البنوك المحلية، وهو ما زاد من حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية سعيا منها إلى زيادة حصتها السوقية كل على حساب الآخر. فتكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، فالمؤسسات البنكية التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المنافسة والاستمرار من جهة، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، كون مستوى معيشة الأفراد في دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية ونموها بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي. من هنا، فقد سعت البنوك إلى اكتساب نقاط قوة تزيد من تنافسيتها أمام غيرها من البنوك في شتى الدول، وهو ما سنحاول مناقشته في هذا الفصل من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنافسية

المبحث الثاني: التنافسية المصرفية

المبحث الثالث: التنظيم الاحترازي، التنافسية والاستقرار المصرفي

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنافسية

عادة ما يرتبط مفهوم التنافسية بالمعاملات بين بلد ما مع الخارج أي على المستوى الدولي، في ما يخص التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، وتجارة الخدمات المالية. إلا أن هذا المفهوم يرتبط أيضا بالعلاقة فيما بين المتعاملين الاقتصاديين كقطاعات أو كمؤسسات، وبذلك فللتنافسية عدة مستويات. وكون العمليات مع الخارج لا تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني، إلى جانب زيادة الانفتاح الاقتصادي في معظم دول العالم وما رافقه من زيادة في توافد المؤسسات الأجنبية إليها، ظهرت التنافسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الجزئي أي على مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية فيما بينها والذي ينعكس فيما بعد على المستوى الكلي. فالاستراتيجيات التي ينتهجها البلد تكون في الغالب مستمدة من استراتيجيات المؤسسات الكبرى. وفيما يلي سنحاول التعرف أكثر على التنافسية بأنواعها وطرق قياسها.

المطلب الأول: تعريف التنافسية وأبعادها

يتميز مفهوم التنافسية أن له عدة قراءات ونجدها في حالات متعارضة فيما بينها. وعموما تتفق أراء الباحثين أن التنافسية تهتم بمدى قدرت المؤسسات الاقتصادية على البقاء في السوق وإمكانيات توسعها، سواء من حيث الحجم أو عدد الفروع، عموما في مدى اتساع حصتها السوقية. ومنه فإن المديرين في المؤسسات يسعون وباستمرار إلى زيادة تنافسيتها وذلك من خلال إكساب المؤسسة ميزة أو ميزات تنافسية، تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها.

أولا–تعريف التنافسية

وتعرف على أنها القدرة على الصمود أمام المتنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد، وتسعى المؤسسات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين مراكزها التنافسية بشكل دوري، نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية. كما عرّف رئيس لجنة التنافسية الصناعية بالولايات المتحدة تنافسية البلد بشكل عام "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".[1]

[1]–نوير طارق (World economic forum)، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002، ص5.

ومنه فإن التنافسية هي قدرة المنتجين للسلع والخدمات باختلاف أشكالهم على تحقيق أهدافهم من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد على المدى الطويل.

ثانيا–أبعاد التنافسية

نميز أنه هناك ثلاثة أبعاد للتنافسية، إذ تتألف من تنافسية الدولة، تنافسية الصناعة وأخيرا تنافسية المؤسسة.

1–تنافسية البلد:

يعتبر البلد تنافسيا إذا كان قادرا على الحفاظ على حصته السوقية أو قادرا على كسب حصص أخرى إضافية من السوق مقارنة بالبلدان المنافسة الأخرى. كما يضيف التقرير الصادر عن Boston Consulting Group أن القدرة التنافسية للبلد ناتجة عن مزج مواردها الذاتية الثقافية، ومواقف مؤسساتها.[1]

وتعتبر تنافسية البلد دالة لتنافسية مؤسساته على المستوى الدولي، وعليه فلضمان تنافسية البلد فيجب وبصفة مستمرة مراقبة مؤسساته وجعلها تواكب تطور المحيط الاقتصادي، إلى جانب ربطها بالمستوى المعيشي للأفراد.[2]

ومنه يمكن القول أن التنافسية تعزز من التبادل التجاري للبلد في السوق الدولية، وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال زيادة الدخل، وهو ما يؤدي زيادة الرفاهية والنمو الاقتصادي.

ويمكن وصفها أيضا بقدرة البيئة الوطنية على دعم تنافسية المؤسسات وتنميتها، حيث أداء المؤسسات يتحدد بطبيعة البيئة الوطنية التي تعمل فيها، كتوفر الموارد، مساحة الدولة، عدد سكانها...الخ، وبعضها خاص بالسياسات والتشريعات التي تضعها الدول وبطبيعة الدور الاقتصادي الذي تمارسه الدولة والذي يحدد علاقتها بالمؤسسات ومدى انفتاحها.[3]

---

[1]- Boston Consulting Group, « Les mécanismes fondamentaux de la compétitivité », in La logistique d'entreprise, vers un management plus compétitif, Dunod, Paris, 1988, Page 107.

[2]- Jean-Louis Muchielli, La compétitivité définition, indicateurs et déterminants, [sur le lien] : http://www.universalis.fr/encyclopedie/competitivite/, consulté le : 8/8/2014, p : 1.

[3]–ايراهيم العيسوي، مجلة المستقبل العربي، دور الدولة في رفع القدرة التنافسية، ندوة 99، العدد 254، قطر ، 2000،ص 98.

2- تنافسية القطاع (أو الصناعة):

وهي تعبر عن المدى الذي يستطيع فيه قطاع الأعمال في دولة معينة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق دون الحاجة إلى الدعم والحماية الحكومية، وتقاس تنافسية الصناعة من خلال الربحية، الكلفة وجودة صناعة القطاع، فالصناعة التنافسية هي الصناعة القادرة على المنافسة محليا وأجنبيا، ويكون القطاع تنافسيا إذا كان قادرا على: [1]

-إشباع حاجيات الزبائن من مجموعة مناسبة من الخصائص (المنتج-الخدمة) مثل السعر الجودة والابتكار؛

-إشباع احتياجات الهيئات المكونة لها: مثل العمال من ناحية الأجور، ضمان أمان مكان العمل، التدريب وضمان فرص عمل ثابتة؛

-تقديم عروض جذابة بالنسبة للعائد على الاستثمار وتطوير إمكانيات النمو.

3- تنافسية المؤسسة:

مثل تنافسية البلد فإن تنافسية المؤسسة تستند إلى أداء المؤسسة ومبيعاتها، ويعرف ذلك نسبة إلى موقعها في السوق في مواجهتها لمنافسيها الرئيسيين. وبالتالي، فإنه يمكن اعتبار تنافسية المؤسسة على أنها قدرة المؤسسة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات مبتكرة أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمر لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا للارتقاء بتصميم منتجاتها وتحسين جودتها وخفض كلفتها، وهو ما قد يمكنها من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في السوق الوطنية من جهة، والنفاذ بنجاح إلى الأسواق الخارجية من جهة أخرى، وعند هذا المستوى يمكن الحديث عن تنافسية المؤسسة سواء انتمت إلى القطاع العام أو الخاص.[2]وهو ما يكسب المؤسسة حصص من السوق مقارنة بمنافسيها، ويسمح لها على تحقيق مستويات أعلى من الأداء على المستوى المتوسط.

وعليه فيمكننا أن نقول أن هذين النوعين من التنافسية يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض حيث يتم الحصول على تنافسية للبلد من خلال تنافسية مؤسساته، فالمؤسسات هي التي تتنافس بينها وليست الدول.

---

[1]-مرجانة احمد بن شايب، تحليل تنافسية البنوك التجارية الأردنية للفترة 2000-2009، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة اليرموك الأردن، جويلية 2011، ص 8.

[2]- راوية حسن، الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2004، ص: 8.

ومنه فإن المؤسسة من خلال تنافسيتها تعمل على تحقيق أهدافها من ربحية ونمو واستمرار والقدرة على الابتكار، ويؤدي كل هذا إلى الرقاء بالمستوى المعيشي للأفراد على المدى الطويل، وبتحقيق التنافسية على مستوى المؤسسات ستتحقق على مستوى القطاع أو الصناعة وعلى مستوى الدولة أيضا.

المطلب الثاني : أنواع التنافسية

يمكن أن نميز عموما نوعين من التنافسية، الأول يعتمد على تنافسية السعر والثاني على تنافسية خارج السعر.[1]

أولا– تنافسية السعر:

وهي قدرة البلد أو المؤسسة على طرح سعر أقل من سعر السوق، وتفسر بانخفاض في هيكل السعر والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع نظيرتها من الشركاء التجاريين كميزة للمنافسة، غير أنها لا تعكس جميع الخصائص التي تسمح ببيع المنتج، وتستند في جزء منها على سعر الصرف ولكن تعتمد أيضا على التكاليف الداخلية وتكاليف العمالة.

كما أن هناك فرق بين تنافسية السعر للصادرات وتنافسية السعر في السوق المحلي، حيث يتم قياس تنافسية الصادرات بالنسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات من المنافسين الرئيسيين ومؤشر أسعار الصادرات للبلاد، وتقاس تنافسية السعر في السوق المحلي بنسبة مؤشر أسعار استيراد منتج على مؤشر سعر إنتاج نفس المنتج.

ثانيا–تنافسية خارج السعر:

وهي تفسر قدرة اقتصاد ما أو مؤسسة على فرض منتجاتها بعناصر أخرى دون الاعتماد على السعر وانتهاج زيادة في الطلب. وهي تعتمد أساسا على الاستثمار والابتكار والسلاسة والمرونة في تخصيص الموارد. ويمكن للمنافسة خارج السعر أن تضم أيضا التنافسية التكنولوجية والهيكلية:

1–التنافسية التكنولوجية:

[1] -Sarah Marniesse et Ewa Filipiak, La compétitivité et la mise à niveau des entreprise approche théorique et déclinaison opérationnel, agence française de développement, 2003, p : 45

وتكون المنافسة في هذه الحالة بعيدا عن الأسعار والتكاليف حيث تركز على الابتكار والبحوث وتراكم التكنولوجيا والمعارف.

2-التنافسية الهيكلية:

يمكن أن تفسر بالقدرات الداخلية للإنتاج والتسويق في أوسع معانيها، حيث هذا المفهوم يجمع العوامل البنيوية التي تحفز أو تعرقل الإنتاج (القدرة على الاقتراض، الإدارة، هيكل القطاع...الخ). كما يرى Chesnais في دراسة 1986 وبعض المفكرين الاقتصادين أن مصطلح التنافسية الهيكلة يمكن من التعبير عن فكرة ، ما إذا كانت القدرة التنافسية للمؤسسة تعكس فعالية ممارسات إدارة المؤسسة، كما أنه يعبر عن اتساق وفعالية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومعدل التغير في الاقتصاد الوطني في المدى الطويل، والبنية النحتية والتقنية وغيرها من العوامل التي تحدد الفوائد الخارجية التي يمكن أن تدعم الشركات. ومن هنا يبرز دور الدولة كعامل من عوامل القدرة التنافسية للشركات وتطورها.[1]

من الممكن أيضا أن نفهم التنافسية بالاعتماد على البعد الزمني. في هذا السياق، ونحن ميز بين التنافسية على المدى القصير وهي المقارنة لأداء المؤسسة مع المنافسين في لحظة زمنية معينة. من ناحية أخرى، هناك التنافسية على المدى الطويل و هي عملية إعداد الظروف الهيكلية لتحسين التنافسية للبلد أو مؤسسة.

ويمكن تصنيف مفهوم التنافسية بالرجوع إلى البعد الزمني، إلى أن التنافسية السعرية قصيرة المدى وهذا بالرجوع إلى كفاءة المتنافسين، أما التنافسية الغير سعرية فهي طويلة الأجل، بالاعتماد على الشروط الهيكلية لتحسين تنافسية البلد.

في ضوء ما نوقش أعلاه، فإن التنافسية يمكن تصنيفها حسب السعر وخارج السعر والتي بدورها تنقسم إلى تكنولوجية وهيكلية، حيث تتوفر لدى المؤسسة (أو الصناعة أو البلد) مداخل متنوعة لإبراز تنافسيتها، وعليه يمكن للمؤسسة أن تتبع النهج الذي تراه مناسبا لها، فإذا كانت قادرة على توفير سلع أو خدمات منخفضة السعر فستضعها ضمن استراتيجياتها للمنافسة وتستفيد من هذه الميزة وهكذا. وعلى ضوء ما سبق تسعى المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقة و ربحيتها، وفيما يلي سنستعرض طرق قياس التنافسية.

[1] -ibid, p: 46.

المطلب الثالث : قياس التنافسية

تتوفر لدى المؤسسة عدة أنواع للتنافسية، وتختار المؤسسة اتجاهها التنافسي حسب قدراتها وميزاتها، ولمعرفة المؤسسة مركزها التنافسي وموقعها بين نظيراتها تتوفر عدة مؤشرات لقياس التنافسية. وتختلف هذه المؤشرات فيما بينها حيث اعتمدت بعضها على الحصة السوقية، وأخرى على الربحية والمردودية وعلى العائد والإنتاجية.

أولا – تحليل حصة السوق:

وتشير حسب Philippe KOTLER et Bernard DUBOIS إلى أنها نسبة المبيعات المحققة من طرف كل منافس في السوق. ويمكن حساب هذه النسبة من معرفة ما إذا كانت المؤسسة تكسب أو تفقد حصص من السوق مقارنة بمنافسيها ، ويتوجب على المؤسسة قبل تحليل حصتها السوقية يتطلب على المؤسسة اختيار المقياس المناسب من بين المقاييس التالية:[1]

1-حصة المؤسسة من إجمالي السوق: وهي العلاقة بين مبيعات المؤسسة والمبيعات الإجمالية في القطاع؛

2-حصة المؤسسة من السوق المستهدفة: وهي العلاقة بين مبيعات المؤسسة وسوقها المستهدف والتي تكون دائما أقل من حصة السوق الإجمالية؛

3-الحصة النسبية للمؤسسة السوق: وهي العلاقة بين مبيعات المؤسسة ورقم أعمال المنافس الأكبر أهمية في السوق، وتأخذ من هذه النسبة قيم أكبر، أقل أو تساوي الواحد، حسب أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها، وتسمح هذه المقارنة بتقديم نتيجتين إيجابيتين:

أ-تسمح بالمتوقع بين أحسن النتائج؛

ب- تدفع المؤسسة إلى تحسين أدائها ومن ثمّ تحسين تنافسيتها.

وبغض النظر عن المقاربة المستخدمة من طرف المؤسسة فإنه يمكن اعتبار المؤسسة تنافسية عند كون حصتها السوقية أكبر من حصص منافسيها وهي في تزايد مقارنة بمعدل السوق.

ثانيا– مؤشرات أخرى لقياس التنافسية:

يمكن ايضا قياس التنافسية باستعمال نسب، حيث تمكن هذه النسب من القيام بتحليل لأداء المؤسسة، وتتمثل هذه النسب في نسب الهامش والعائد والمردودية، كما يلي:[2]

[1] -Kotler & DuboiS, Marketing management, 10e édition, Publi-Union, Paris, 2000, p :255.

[2]-Christian Ghislain Tchoupe Kamgang, Le marketing comme facteur de compétitivité des Etablissements de Microfinance: Cas du Crédit Mutuel, [sur le lien] : http://www.memoireonline.com/12/08/1779/m_Le-marketing-comme-facteur-de-

1-نسب المردودية العامة أو الربحية:

وتعنى بمقارنة النتيجة المحققة مع مستوى النشاط، ونميز وجود عدة نسب يمكن صياغتها حسب عنصر البسط الذي يختلف من : نتيجة الاستغلال ، الفائض الإجمالي للاستغلال، القدرة على التمويل الذاتي أو النتيجة الإجمالية. وفيما يلي بعض النسب الشائعة الاستعمال:

الجدول (3-1): بعض النسب مردودية العامة أو الربحية

النسبة	البسط	المقام	الدلالة
R_1	نتيجة الاستغلال	رقم الأعمال خارج الضريبة	تقوم هذه النسبة بتقييم فعالية الاستغلال والانتاج و الاستغلال
R_2	الفائض الاجمالي للاستغلال	رقم الأعمال خارج الضريبة	وتختلف عن النسبة السابقة، كونها تستعمل غي البسط مؤشرا اكبر تعبيرا ودلالة عن كفاءة الاستغلال
R_3	نتيجة النشاط	رقم الأعمال خارج الضريبة	هذه النسبة تمكن ممن استعمال هامش ناتج عن نشاط المؤسسة، وعليه فهو يعبر عن النشاط الإجمالي للمؤسسة

2-نسب مردودية الأصول أو الإنتاجية:

تعتمد هذه النسبة على رأس المال الاقتصادي لمؤسسة، وتتغير هذه النسبة حسب صياغتها والتي تحسب مؤشرات الكفاءة حيث تستعمل: نتيجة الاستغلال، فائض الاستغلال، والفائض الإجمالي، النتيجة قبل المصاريف المالية والضرائب، القدرة على التمويل الذاتي. تختلف النسبة أيضا حسب المقام فتعكس هذه القيمة الإمكانيات الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة أي إجمالي أصول المؤسسة. وفي ما يلي بعض نسب العائد أو الإنتاجية الأكثر استعمالا:

competitivite-des-Etablissements-de-Microfinance-Cas-du-Credit-Mutuel6.html#fn28, Maîtrise en Economie de Gestion 2006,p :22.

جدول (3–2): جدول لنسب مردودية الأصول

النسبة	البسط	المقام	الدلالة
R_4	نتيجة الاستغلال	إجمالي الأصول	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على استعمال إمكانيتها الاقتصادية لتحقيق نتيجة إيجابية لنشاطها الحالي
R_5	الفائض الإجمالي للاستغلال	إجمالي الأصول	وتختلف عن النسبة السابقة لاستعمالها لمؤشر اكبر مصداقية لقياس كفاءة الاستغلال
R_6	نتيجة الاستغلال	إجمالي الأصول	وتركز هذه النسبة على نتيجة الاستغلال فقط، بالأخذ تعين الاعتبار الكفاءة الإجمالية

المصدر: Christian Ghislain Tchoupe Kamgang, op cite , p :23.

3-نسب المردودية الأموال الخاصة :

تساعد في تحديد معدل الربح على أساس رأس المال المستخدم. ويتم قياسها ذلك من خلال مقارنة النتائج التي تم الحصول إليها مع الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك. ويمكن حسابها بعدة نسب لتسليط الضوء على الجوانب المختلفة للربحية.

جدول (3–3): يوضح نسب مردودية الأموال الخاصة

النسبة	البسط	المقام	الدلالة
R_7	نتيجة النشاط	الأموال الخاصة	هي نسب مردودية الأموال الخاصة، وهي نسبة تقليدية تعبر عن الربح المحقق عن طريق الأموال الخاصة المستثمرة من طرف المساهمين
R_8	القدرة على التمويل الذاتي	الأموال الخاصة	وتختلف عن النسبة السابقة كونها تعمل على تحديد الوتيرة التي من خلالها تمكن القدرة على التمويل الذاتي من بناء الأموال الخاصة

المصدر: Christian Ghislain Tchoupe Kamgang, op cite, p :23.

مما سبق يتبين لنا أنه يمكن قياس التنافسية يكون بالحصة السوقية أو المردودية أو الربحية أو الإنتاجية، وتحليلها يمكن أن يبين مكامن القوة والضعف في المؤسسة، وموقعها ضمن أجمالي السوق، ومنه يتيح هذا التحليل تنظيم العلاقة بين لمؤسسة والمحيط الخارجي، وتحديد مدى تنافسيتها وقدرتها على لاستمرار، وعليه فإن مصادر وعوامل التنافسية تنعكس في المنافسة.

نخلص مما سبق أن طرق قياس التنافسية تختلف من قطاع إلى آخر بما يتلاءم وطبيعة القطاع (أو المؤسسة)، وفي الغالب فإن مفهوم التنافسية ورغم حداثته إلا أنه يعنى في الغالب بالمؤسسات أو القطاعات الإنتاجية، غير أن أيضا القطاعات الخدمية تعرف منافسة تستدعي إيجاد ميزات تنافسية، وفي دراستنا هذه نهتم بتنافسية البنوك ومنه سنحاول فيما يلي التعرف على التنافسية المصرفية واستظهار المؤشرات المستعملة لقياس التنافسية في القطاع البنكي.

المبحث الثاني: التنافسية المصرفية

يلعب القطاع المصرفي دورا أساسيا في تمويل العملية الإنتاجية والنشاطات التجارية في اقتصاديات الدول، وإن كفاءة النظام المالي وفعاليته تؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية، وتؤثر تكاليف التمويل المستخدم على الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم إسهاما خفيفا في رفع مستوى الإنتاج الكلي، وتشكل تركيبة السوق والتنافسية في النظام المالي أهم قضايا السياسة الاقتصادية لما للتنافسية من آثار على كفاءة إنتاج الخدمات المالية، وبالتالي كفاءة النظام واستقراره المالي، والذي ينعكس بدوره على أشكال التمويل المتاحة وتكلفته، وأثره الإيجابي على قطاعات الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي.

وللتعرف أكثر على التنافسية المصرفية سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم ومبادئ هذه التنافسية، بالإضافة إلى معاييرها ومقاييس تنافسية الأداء في المصارف.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية المصرفية و مبادئها

تميز مصطلح التنافسية بالحداثة وقد اهتم بالمؤسسات الإنتاجية لصناعية، غير أن تحرير الخدمات المالية ونمو نشاط المؤسسات المصرفية، فتح المجال للمنافسة بين البنوك مما استدعى هذه البنوك إلى إيجاد مميزات تجعلها تنافسية مقارنة بنظيرتها الأجنبية أو حتى المحلية، وفيما يلي سنتعمق في مفهوم التنافسية المصرفية ومبادئها.

أولا–مفهوم التنافسية المصرفية

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى الكيفية التي تستطيع المؤسسة المالية أو البنك أن يميز نفسه عن نظرائه من البنوك المنافسة له ويتفوق عليهم، حيث أن تحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل حقيقية عديدة تنعكس

في تخفيض التكلفة وتحسين الجودة، وتعرف التنافسية المصرفية بـ:" أنها الدرجة التي يمكن بها إنتاج خدمات تلبي متطلبات التنافسية الأجنبية وتقوم بالمحافظة على توسيع الدخل الحقيقي المحلي"[1]

وبما أن مفهوم التنافسية يظهر في العمل على المستوى الدولي خاصة، فيمكن النظر إلى تنافسية القطاع المصرفي هي: قدرة هذا القطاع على المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها وزيادة حجم أرباحه من خلال التنويع في عملياته المصرفية المقدمة للعملاء بما يتلاءم وأذواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين وتحسين دخول العاملين[2]وعلى العموم فإن النظام المالي ذو التنافسية العالية هو النظام القادر على :

-أن يحقق كفاءة نظم الدفع؛

-أن يسهل تخصيص الموارد، والتمويل بشكل مستمر وبكفاءة؛

-أن يوفر الأدوات والضمانات التي تقلل من حالة عدم التأكد بالنسبة لقيمة النقود والأدوات المالية وأن يقدم للمستثمر سيطرة معقولة على المخاطر؛

-أن يسهل إصدار أدوات الدين ورأس المال من المشاريع المحتاجة إلى التمويل؛

-أن يقدم للجمهور معلومات عن أسعار الخدمات المصرفية.

ثانيا-مبادئ التنافسية المصرفية

تكمن أهمية التنافسية بالنسبة للمؤسسات المصرفية والبنوك، في أنها تؤدي دوورا هاما في إيجاد بيئة تنافسية خصبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها ، وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها، والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما ينعكس مباشرة على رفع مستوى الأداء وكذا خفض التكاليف و الأسعار ويعتمد تحسين القدرة التنافسية على عنصرين رئيسيين:

1- تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب رأس الاستثمار الأجنبي بوصفهما مصدرا مهما للتمويل ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج إضافة إلى المهارات و القدرات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وبالتالي تحتاج البنوك إلى الاهتمام بشكل جيد بهذا العنصر

[1]- مرجانة احمد بن شايب، تحليل تنافسية لبنوك لتجارية الأردنية، للفترة 2000-2009، ماجستير علوم مالية غير منشورة، جامعة اليرموك الأردن، 2011، ص: 16.

[2]- نفس المرجع السابق، ص-ص: 16-17.

2- تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي/ من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، عن طريق فتح أسواق جديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها، بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يتوجب على البنوك التجارية وضع استراتيجية مستقبلية لها لتقدم وتسوق عملها المصرفي خارجيا من خلال قدراتها التنافسية الدولية، إذ يرتكز البرنامج التأهيلي التنافسي على بعدين أولهما تأهيل المؤسسة والآخر تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة

مما تقدم، نجد أن التنافسية المصرفية لا تختلف عن التنافسية في القطاعات أو المستويات الأخرى، حيث تهتم أساسا بقدرة البنوك المحلية على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وعلى الرقاء بالمستوى المعيشي وتوسيع الدخل الوطني. كما أن التنافسية المصرفية تساعد على إيجاد بيئة وتشجيع الإبداع والابتكار والارتقاء بنوعية الخدمة، وهو ما يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي وينشط الصادرات، وبذلك يحفز النمو الاقتصادي ويرفع من مستوى الدخل الوطني.

ثالثا–معايير تنافسية البنوك:

تعددت معايير التنافسية للبنوك، والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة، ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي:[1]

1- مدى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة؛

2- مدى الاعتمام بالتدريب المستمر للعاملين، وحجم المخصصات التي ترصد لذلك؛

3- مدى الاهتمام بحوث التطوير المصرفي؛

4- مدى وجود توجه تسويقي أي استلهام حاجت ورغبات العملاء كأساس تصميم أهداف واستراتيجيات وسياسات الأداء المصرفي والخدمة المصرفية، إضافة إلى السعي المستمر للاستجابة لهذه الحاجات والرغبات والتكيف مع متغيراتها؛

5- مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك؛

6- مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة؛

7- مدى استخدام أحدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية؛

[1]–بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 3 ، ديسمبر 2005، جامعة الشلف،الجزائر، ص: 261.

8- الحصة السوقية للبنك، ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي؛

9- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

المطلب الثاني: تنافسية الأداء في المصارف

تركز تنافسية الأداء على تطور مؤشرات الأداء في البنوك التجارية وذلك من خلال العمل على مقارنة أدائها الحالي مع أداءها في السابق ومقارنته أيضا مع أداء البنوك المنافسة لها وتعتبر مؤشرات الأداء ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنوك ذلك كونها تعكس نشاط الوحدة الاقتصادية وهو نشاط متعدد الجوانب إنتاجي تحويلي وإداري، كما أنها تزود الإداري بالمعطيات التي على أساسها يمكنه مقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة الاقتصادية مع ما كان مخططا له. ويتم استخدام عدد من المعايير التي تعمل على قياس تنافسية الأداء وهي: [1]

أولا– معيار حصة المجموعة من السوق المحلي:

في اطار قياس التنافسية المصرفية، من المهم معرفة الحصة التي يستحوذ عليها البنك مقارنة بنظيراتها، حيث يمكن احتساب هذه الحصة على أساس القروض أو الودائع أو راس المال كما يلي:

1- حصة المجموعة من الموجودات = موجودات المجموعة / إجمالي الموجودات؛

2- حصة المجموعة من التسهيلات الائتمانية= تسهيلات المجموعة / إجمالي التسهيلات؛

3- حصة المجموعة من الودائع = ودائع المجموعة / إجمالي الودائع؛

4- حصة البنك من حقوق الملكية= حقوق الملكية للمجموعة / إجمالي حقوق الملكية.

ويعكس ارتفاع المؤشرات السابقة زيادة في التنافسية للبنك محل الدراسة وانفراده بحصة معتبرة من السوق، ويؤدي ارتفاع الحصة السوقية إلى تعظيم ربحية البنك وذلك نظرا لانتشاره الواسع عبر التراب الوطني، وارتفاع رقم أعماله في ظل الاستفادة من اقتصاديات الحجم. من جهة أخرى يمكن لارتفاع الحصة السوقية لبعض البنوك التي واحتكارها للسوق المصرفية نظرا لحجمها الضخم الذي يجعل الجهات الوصية لا تسمح لها أن تفلس مما يجعلها تتخذ مجازفات تؤثر على سلامتها وسلامة الجهاز المصرفي.

[1]–علي القضاة و وليد شواقفة، تنافسية القطاع المصرفي الأردني: دراسة تحليلية 1995–1999، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن ، 2002، ص:1030.

ثانيا–معايير الكفاءة التشغيلية:

تعتبر الكفاءة التشغيلية أحد مؤشرات التي تقيس جدوى النفقات والمصاريف في المؤسسة حيث يعتبر البنك يتمتع بكفاءة في التشغيل اذا خفض مؤشر الكفاءة حيث يعبر هذا عن الاستغلال الكفء والمثالي لأصول البنك، ففي الغالب يرجع فشل المؤسسات إلى ضعف في الإدارة، لهذا تعمل البنوك جادة على رفع كفاءتها التشغيلية وذلك لتحقيق نسب ربحية اعلى لأصحاب رأس المال و العملاء "ومن المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة التشغيلية نجد:[1]

$$\text{الكفاءة التشغيلية} = \frac{\text{المصاريف من غير الفوائد}}{\text{الدخل الصافي من الفوائد} + \text{الدخل الصافي من غير الفوائد}}$$

ويعبر انخفاض المؤشر عن زيادة تنافسية المؤسسة المصرفي محل الدراسة ويقدر النموذج بـ 90%للبنوك المتعثرة و 82 % للبنوك الغير متعثرة

ثالثا– معايير كفاية رأس المال:

إن لملاءة المصرف علاقة وطيدة بسيولته ولكي يظل المركز المالي للبنك سليما يجب على الأقل أن تتعادل القيمة الفعلية لأصوله أي القيمة السوقية ها مع قيمة موجوداته ومنقوص منها الاحتياطات، كما أن وظيفة راس المال الأساسية انه بمثابة وسادة أو تامين للخسائر التي تحدث أما الوظيفة الثانية لراس المال في البنك هو تشييد المباني وشراء الآلات اللازمة لتشغيل البنك، وكقاعدة عامة فإن حجم راس المال يجب أن يكون كافي لامتصاص الخسائر.

والنسب المستخدمة كمؤشرات لقياس كفاية رأس المال:

1- رأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان السوق والتشغيل

2- حقوق الملكية إلى الودائع وتقيس هذه النسبة مقدرة البنك على رد الودائع من راس ماله

3- حقوق الملكية إلى التسهيلات الائتمانية وتقيس مقدار ما يملكه البنك من التسهيلات الائتمانية المقدمة

4- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وتبين هذه النسبة مقدار ما يملكه البنك من إجمالي الأصول القطاع المصرفي

[1]-نفس المرجع السابق، ص: 1030.

رابعا–مؤشرات الربحية:

تسعى البنوك إلى تحقيق أقصى حد من الأرباح من خلال نشاطاتها التي تقوم بها سواء من خلال عمليات الإقراض والاستثمار، أو العمولات التي تتقاضاها على الخدمات التي تقدمها للعملاء، فالربح الهدف الذي يسعى البنك إلى تحقيقه يتمكن من رفع قيمة أسهمه وبالتالي رأس ماله مما يكنه من مواجهة المخاطر التي يتعرض لها مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار و التصفية، ومخاطر السرقة، وهي ضرورية أيضا لتمويل الاستثمار الذاتي وإعطاء عوائد على مساهمة المساهمين وكلما زادت الربحية زادت الثقة في البنك. ومن المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية المؤشرات التالية:

1- العائد على الموجودات= الربح قبل الضريبة /مجموع الموجودات

2- العائد على حقوق الملكية= الربح قبل الضريبة / حقوق الملكية

3- العائد على رأس المال المدفوع= الربح قبل الضريبة/رأس المال المدفوع

إن ارتفاع المؤشرات الثلاثة تشير إلى زيادة تنافسية البنك محل الدراسة حيث يعبر المؤشر الأول على مدى الاستخدام الأمثل لأصول البنك، حيث تعبر النتيجة المحتسبة من هذه النسبة عن ربحية كل وحدة نقدية من الأصول. أما النسبة الثانية فهي لقياس ربحية المساهمين حيث تعبر عن الربحية المحققة من طرف رأس المال البنك، وتختلف هذه النسبة عن سابقتها كون النسبة الأولى تهتم بربحية كافة الأصول بغض النظر عن مصدر تمويلها، عكس الثانية التي تهتم بربحية الأموال الخاصة فقط. أما النسبة الثالثة فهي تهتم بربحية رأس المال المدفوع والذي يعتبر الجزء من رأس المال الضروري للحصول على الترخيص للفتح البنك ويعتبر أيضا النواة القوية في رأس المال.

نستخلص مما سبق، أن التنافسية البنكية شأنها شأن القطاعات الأخرى تسعى إلى زيادة من المقدرة التنافسية للمؤسسة البنكية للصمود أمام المنافسة الأجنبية والمحلية وذلك لتحقيق أهدافها من ربحية واستمرار وتوسع وابتكار. ولزيادة تنافسية في البنوك يتطلب الاهتمام بعدة معايير ومن أهمها إدارة الجودة الشاملة، والاهتمام بتطوير التسويق وتقديم خدمات تتلائم مع متطلبات السوق، ويأتي هذا بالاعتماد على اليد العاملة المؤهلة واستخدام أحدث التكنولوجيات، فالاهتمام بهذه المعايير يساهم في رفع المركز التنافسي للبنك حتى إن كان صغير الحجم مقارنة بمنافسيه أو حديث النشأة. كما حددت مؤشرات لقياس تنافسية أداء المؤسسات المصرفية لتمكن البنك من تقييم سياساته، وتم الاهتمام بالأداء نظرا لطبيعة العمل المصرفي الذي يقدم خدمات مالية ولا يرتبط نشاط بعملية إنتاجية، وعليه فدراسة مؤشرات تنافسيته تميل إلى الاهتمام بأدائه.

المبحث الثالث: التنظيم الاحترازي، التنافسية والاستقرار المصرفي

تتميز الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين هيكل السوق التنافسية في النظام المصرفي واستقرار القطاع المصرفي بنوع من الغموض. حيث قدمت الدراسات في هذا الموضوع والتي أنجزت على المستوى الدولي نتائج في الغالب تتضمن وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والاستقرار في النظام المصرفي، في حين دراسات في بعض البلدان قدمت نتائج غامضة. فقد تسبب التحرير المالي الغير مدروس والمنافسة غير المنظمة في هشاشة النظام المصرفي في بعض البلدان، كما تمت الإشارة إليه في الفصل1 صفحة 19و 20، وقد كان هذا في الغالب نتيجة لفشل اللوائح التنظيمية والاشرافية. فمن المفترض أن تقدم المنافسة مزايا منها الحصول على المزيد من الكفاءة ومتانة أكبر للنظام المالي، لكن ظهور مثل هذه النتائج الغامضة جعل السياسات التنظيمية والاشرافية تركز على إيجاد بيئة متوافقة محفزة للأعمال المصرفية، بحيث لا تؤثر على هيكل السوق أو درجة المنافسة.

وعليه وبناءا على ما سبق، سنحاول دراسة كيف يؤثر التنظيم المصرفي عموما على مستوى التنافسية المصرفية، ثم نبحث في التأثير الممكن أن تفرزه المنافسة على كفاءة التنظيم الاحترازي، وفي الأخير سنتطرق إلى الآثار المتوقعة من المنافسة على الاستقرار المصرفي

المطلب الأول: التنظيم المصرفي وأثره على التنافسية المصرفية

قبل التطرق إلى تأثير التنظيم المصرفي على التنافسية الصرفية سنحاول التطرق إلى التنافسية المصرفية والمنافسة المصرفية والعلاقة بينهما، كون الدراسات التي اهتمت بالموضوع ربطة بين المنافسة المصرفية والتنظيم المصرفي وكذلك الاستقرار المصرفي.

أولا– التنافسية والمنافسة المصرفية:

من وجهة نظر التنافسية المصرفية نميز مستويين: الأولى هي قدرته على تقديم مجموعة من الأدوات والخدمات المالية، ومن جهة ثانية هي سعيها إلى توفير أسعار تنافسية لتعظيم الرفاهية الاجتماعية وحتما اكتساب مكانة كبيرة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع المالي التنافسي يتمتع بقنوات توفر التمويل تكون متاحة للنسيج الإنتاجي، وتوجه إلى تشجيع وتعزيز القطاع الخاص وتعزز النمو الاقتصادي. وتعتبر التنافسية، قدرة المؤسسة على الإبداع وعلى التطوير المستمر في مواجهة التحديات والطلبات المتميزة، وهي أيضا الإنتاجية العالية للمؤسسة والتميز في الخدمات التي تقدمها وجودتها العالية، وخفض كلفة إنتاجها على المستويين المحلي والدولي.

ومنه التنافسية ليست هي المنافسة، ولكن المنافسة أحد دوافعها، ولا توجد في الاقتصاديات المغلقة وإنما في الاقتصاديات المفتوحة والتي تتصف بالمنافسة، وتعتبر التنافسية أحد الأعمدة الضرورية لخوض المنافسة.

ثانيا–تأثير المنافسة المصرفية:

يعتبر الإشراف على الأنظمة المصرفية التي تتميز بالتنافسية العالية والتغيرات المتسارعة من أصعب المسؤوليات التي تسهر عليها الجهات الاشرافية، ففي العادة نجد أن المنافسة المصرفية تزيد من كفاءة النظام، غير أنها تعتبر تهديدا تقليديا لاستقراره. ومع أن بعض الدراسات الحديثة قد بينت أنه بإمكان المنافسة أن تزيد من استقرار النظام المصرفي، إلا أنه من الضروري على المنظمين توخي الحذر عند تحرير قطاعاتها المصرفية فيمكن للمنافسة أن تقلل من فعالية الأدوات التنظيمية التي تستعملها مما يهدد استقرار النظام، فهناك حواجز مباشرة وغير مباشرة للمنافسة ناجمة عن التنظيم تأثر على تحقيق الاستقرار سنناقشها فيما يلي.

إن الضغوط التنافسية التي عرفها النظام المصرفي، والتطورات المتسارعة التي يشهدها، جعل الباحثين يبحثون في العلاقة بين المنافسة والاستقرار، وتأثير البيئة الأكثر تنافسية على فعالية الاستقرار. فيهدف التنظيم الاحترازي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي، حيث تتميز هذه المهمة بالصعوبة كون الاستقرار المصرفي مرهون بثقة المودعين في مؤسسات النظام، وقوته تتمثل في قوة أضعف عنصر فيه، كما يترتب عن عدم استقراره أزمة تشمل الاقتصاد ككل.[1]

وتعرف مسألة الاستقرار والكفاءة والتنافسية على أنها أهداف متوافقة مع بعضها البعض، وبشكل أكثر تحديدا، فإن المنافسة العالية قد تحسن من كفاءة القطاع المصرفي وهو ما يؤثر بالإيجاب ويساهم في تحقيق استقراره؛ غير أنه في حالات متطرفة، فإنه يمكن للمنافسة أن تؤدي إلى فشل البنوك، حيث ترى بعض الدراسات أن المنافسة المرتفعة تدفع البنوك إلى التصرف بسلوك عالي المخاطرة مما يخلق عدم الاستقرار.[2]

[1] – الصحيفة الاقتصادية، إصلاح معسكر بازل،[على رابط]، http://www.aleqt.com/2010/01/26/article_339639.html تاريخ الاطلاع: 2012/02/02، ص:01.

[2] -thorsen beck and all, Bank competition and stability: Cross-country Heterogeneity, J. Finan. Intermédiation 22, [on the link]:http://www.sciencedirect.com/science/journal/10429573, consulted: 02 mars 2013, p219.

هذا التأثير للمنافسة يكون قويا خاصة في البلدان النامية مع تواجد هياكل مؤسسية وقانونية ضعيفة، أما في البلدان المتقدمة، فإنه رغم ذلك فإن الارتباط بين الاستقرار والمنافسة يمكن أن يكون أكثر إيجابية.[1] مع ذلك يمكن للمنافسة أن تشوه الممارسات التنظيمية الموجهة للاستقرار، وتجعل منها غير فعالة في أداء وظيفتها، لكن من غير المنطقي تقيد المنافسة نظرا لما لها من آثار إيجابية على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل، وعليه فيجب على المنظمين إعادة تشكيل نظم قادرة على تحقيق الاستقرار وفي نفس الوقت تتناسب مع بيئة مصرفية أكثر تنافسية.

ثالثا–الحواجز التنظيمية وأثرها على المنافسة:

عرف التنظيم الاحترازي عدة تطورات بسبب الأزمات التي عرفتها الأنظمة المصرفية في العديد من الدول وكان له أثر مباشر على المنافسة المصرفية، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قانون جلاس–تيجال* الذي فصل أعمال البنوك عن شركات الأوراق المالية، كما فرضت التنظيم Q والذي يحظر دفع الفوائد على الودائع تحت الطلب ويسقف الفوائد على الودائع الادخارية، ويهدف هذا إلى الحد من المنافسة المصرفية بهدف الحفاظ على الاستقرار المصرفي.

إلا أن وجهة النظر هذه لم تكن موفقة حيث كان للتنظيم Q نتيجة غير متوقعة، فقد أعاق قدرة البنوك على منافسة صناديق الاستثمار في أسواق المال، مما نتج عنه حالة عدم استقرار فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاءه في 1980. وشأن الو م أ، قامت المملكة المتحدة بإزالة عدة قيود كانت قد فرضتها شأنها وشأن التنظيم Q مثل قانون مكفادين و قانون neil-riegle الذي أزيل لعام 1994، إلى جانب رفع قانون Gramm-Leach-bliley في عام 1999 المفروضة لتقيد الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها البنوك (أي الجمع بين الأوراق المالية والتأمين)، والتي كان يُعتقد أنها تهدد استقرار النظام المصرفي.[2]

أدى إلغاء هذه القيود إلى تكثيف المنافسة بين البنوك وجعلها تسعى إلى البحث عن أعمال غير تقليدية تمكنها من الحصول على مزايا تنافسية، مما يبين أن الضغوط التنظيمية التي عانى منها القطاع، حدّت من تطوره، إلى جانب الدور الذي لعبه التحرير المالي والدمج في توفير خدمات مصرفية أكثر كفاءة حيث بين Claessens

[1] -ibid, p :220.

*–قانون جلاس ستيجال يحظر على أي مؤسسة بنكية العمل والمزيج بين العمل البنكي التجاري و الاستثماري أو التأمين ظل الشمولية.

[2] - Xavier Vives, Competition And Stability In Banking, Working Papers, Central Bank of Chile , N° 576 , Mai 2010, [on the link]: www.iese.edu/research/pdfs/DI-0852-E.pdf , p:4

و Laeven في دراسة سنة 2004[1] أن التركيز لا يؤثر سلبا على مستوى المنافسة في النظام المصرفي، ومن الأدوات الأخرى لرفع مستويات المنافسة السماح لدخول الأجانب والحد من القيود المفروضة على النشاط، وهو ما يبين أن رفع ودعم التنافسية يرجع إلى عدة عوامل كما ذكرنا سابقا، غير أن الجانب التنظيمي والقيود التي يعرفها القطاع تؤثر مباشرة وبدرجة كبيرة على مستويات المنافسة ومن ثمّ التنافسية.

في الغالب فإن الحواجز التي تؤثر على المنافسة تكون من التنظيم الموجه نحو الاستقرار، فعلى سبيل المثال فإن تكاليف وتعقيد تطبيق معايير بازل 2 قد وضع البنوك الصغيرة في وضع غير مؤاتٍ تنافسيا. ومن جهة أخرى نجد أن الفصل بين الهيكل التنظيمي والرقابي بين الدول في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى تثبيط الدخول بسبب اختلاف اللوائح التنظيمية بين الدول، وعلى الرغم من توجيهات الاتحاد الأوروبي وغيرها من المعايير الدولية إلا أن ترك مجالا لترتيبات وطنية (محدودة) يشكل اختلافا واضحا بين اللوائح التنظيمية والترتيبات الاشرافية–وهذا له صلة لا سيما بالنسبة للبنوك التي لديها عمليات في الخارج وشركات تابعة–وعليه فإن التنظيمات المحلية تكون مصممة لتناسب البنوك المحلية أما البنوك الأجنبية قد تكون ثم في وضعيات غير مواتية. كما نجد أن التنظيم في بعض البلدان يكون متحيزا للبنوك المحلية الكبيرة على أن يسمح لها بالإفلاس، ففشل مثل هذا البنك قد يكون ببساطة مكلفة للغاية بالنسبة للاقتصاد ككل.

وعليه فإن التنظيم المصرفي له علاقة مباشرة مع المنافسة المصرفية وبالتالي التنافسية المصرفية، ورغم أن الدراسات لم تفصل في نوع العلاقة إلا أن العديد من الدول تلجأ إلى التنظيم المصرفي بغية الحفاظ على الاستقرار المصرفي، فرغم ما يمكن للقيود التي يفرضها التنظيم المصرفي أن تؤثر على تطور النظام المصرفي وتحرم الدولة من المزايا التي يوفرها التحرير والمنافسة إلا أن الخسائر التي يمكن أن تتحملها الدول تجعلها تفضل الحفاظ على الاستقرار على حساب التنافسية.

المطلب الثاني: أثر المنافسة على كفاءة التنظيم الاحترازي

في محاولة لفهم التفاعل بين المنافسة وفعالية التنظيم الاحترازي نحاول التطرق إلى الحساسية التي يتميز بها الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار والمنافسة، فتمثل المنافسة التحدي الكبير أمام فعالية التنظيمات الاحترازي المختلفة. ومنه فإن التحدي الأساسي الذي يواجه المنظمين هو التحكيم والمعادلة بين المنافسة والتنظيم

[1] -ibid, p: 5.

الاحترازي وهو ما سنتطرق له في هذه الجزء من البحث الذي اهتمامنا فيه بأثر التنافسية على فعالية التأمين على الودائع ثم على التنظيم الاحترازي لرأس المال.

أولا-المنافسة والتأمين على الودائع :

رغم أنه هناك أراء متعارضة في شأن قدرة التأمين على الودائع في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، غير أنه من المتفق عليه أن النظام المصرفي المنظم أحسن من غير المنظم؛ نظرا للتكاليف المرتفعة للأزمات النظامية، ومنه سنحاول تحليل تأثير المنافسة على فعالية التأمين على الودائع كشكل من أشكال التنظيم الاحترازي.

إن تصميم نظام التأمين على الودائع معقد بشكل خاص في بيئة مصرفية تنافسية، لذا فإنه يحتاج إلى أن يكون محدد بدقة في كامل معالمه. حيث أن المنافسة تفاقم من انحراف سلوك البنوك الذي ينتج من التأمين على الودائع، فالاحتواء هذه التشوهات، ينبغي تصميم نظام للتأمين على الودائع بشكل وثيق يستطيع احتواء مخاطر البنك. فقد توصل كل من Stiroh و Strahan في دراسة تم اجراءها سنة 2003[1] إلى أن المنافسة تعزز الكفاءة المصرفية، حيث تسمح المنافسة بتحويل حصة البنوك الضعيفة إلى البنوك ذات الجودة العالية، فتضطر في نهاية المطاف البنوك منخفضة الجودة إلى الخروج من السوق، إلا إذا اختارت إعادة هيكلة نفسها.

ويبرز هنا دور البنوك المركزية، فاحتمال تعرض البنوك إلى أزمات مصرفية يؤدي إلى الضغط على البنوك لتتصرف بحكمة، غير أن التامين على الودائع يحمل هذا العبء، ومنه تقوم هيئات التأمين بمراقبة سلوك البنوك المفرط في المخاطرة في إطار المنافسة القائمة، لأنه في الأخير الجهة التي سيتحمل الخسائر المحتملة من الفشل هي هيئات التأمين، ومنه بدون التأمين على الودائع ستكون تكلفة إفلاس البنوك مكلفة جدا للاقتصاد ككل بدون هذه الهيئات.

ومنه فإن الآثار السلبية المتوقعة للتأمين على الودائع هي تغير سلوك البنوك وتحوله إلى سلوك أكثر مخاطرة، كما أن المنافسة تشجع على ذلك، وعليه فينبغي جعل التأمين على الودائع أكثر حساسية للمخاطر. إضافة إلى ذلك فإن التأمين على الودائع لا يمكنه أن يقيم جيدا مخاطر البنوك في محيط تنافسي يعاني من مشاكل في

[1]- Stiroh, K. J. and P. Strahan, Competitive Dynamics of Deregulation: Evidence from U.S. Banking, *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 35, [on the link]: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=333621 , consulted: 30/07/2014, p: 4.

المعلومات التي تستعمل للتحديد الجيد لتكلفة وسعر المخاطر.[1] فلطالما أن قسط التأمين على الودائع ليس دائما متعلقا بالمخاطر، فإن التأمين على الودائع تدعم وبفعالية البنوك ذات الجودة المنخفضة مقارنة بالبنوك عالية الجودة، وهذا يجعل البنوك منخفضة الجودة أكثر تنافسية من غيرها ذات الجودة العالية، ويجعل هذا الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك الجيدة لكسب حصة في السوق.

ونتيجة لهذه المنافسة فإن أسعار الفائدة على القروض تتعرض وباستمرار إلى الضغط من قبل البنوك المنخفضة الجودة والمرتفعة التنافسية، وهو ما لا يشجع دخول بنوك أجنبية إلى السوق المحلية. غير أن فرض الالتزام بمتطلبات رأس المال التي تملي بها الجهات الاشرافية، يعمل على التخفيف من هذا الغطاء المتحصل عليه من التأمين على الودائع بالنسبة للبنوك المنخفضة الجودة، مما يقلل من قوتها التنافسية ويشجع دخول منافسين جدد.

باختصار، هناك حاجة لإعادة تقييم تصميم التأمين على الودائع في النظم المصرفية ذات التنافسية العالية، وأبسط تعديل هو تقديم تغطية صارمة بالعمل وفق التأمين على الودائع على أساس المخاطر، مع أنه قد يكون صعبا، فقد بذل بعض المنظمين محاولات في هذا الاتجاه، إلا أنه يجب وضع إجراءات ردعية لإرسائه نظرا للصعوبة تطبيقه. ومن الحلول أيضا التي يمكن أن تساعد على الحد من منافسة البنوك ذات الجودة المنخفضة، هي فرض متطلبات لرأس المال للحد من المخاطرة المفرطة وفرض حساسية للمخاطرة، مما يعمل على التخفيف من الغطاء المتحصل عليه من التأمين على الودائع بالنسبة للبنوك المنخفضة الجودة، ويقلل من قوتها التنافسية ويشجع دخول منافسين جدد. وفيما يلي سنحاول التطرق إلى تنظيم رأس المال والمنافسة بصفته أحد أهم أدوات التنظيم الاحترازي، للتعرف على تأثيره هو الآخر على المنافسة.

ثانيا–المنافسة وتنظيم رأس المال:

من أجل الحد من التشوهات الناجمة عن التأمين على الودائع، تحول أغلب المنظمين إلى تنظيم رأس المال، ويتضمن تنظيم رأس المال أن كل بنك لديه ما يكفي من رأس المال لمواجهة المخاطر، وهذا يساعده على مواجهة الانحرافات الناتجة من التأمين على الودائع. وتختلف الاستجابة إلى هذا التنظيم حسب تطور النظم المصرفية فنجدها عالية في البلدان المتقدمة، وعكس ذلك في البلدان النامية، حيث المنافسة قد تقلل من استجابة البنوك

[1] - M. Marinc, Essays on bank monitoring, regulation and competition, *UvA-DARE the University of Amsterdam, Holland 2008*,[on the link]: acle.uva.nl/binaries/content/assets/subsites/.../final-thesis-marinc.pdf, consulté le:30/07/2014 p:105.

لتنظيم رأس المال في الدول النامية، أما في البلدان المتقدمة، فتقوم البنوك بالاستجابة السريعة لتنظيم رأس المال وتعتبر تصميم تنظيم رأس المال أمرا هاما.

وقد عملت اتفاقيات بازل على المساهمة في الرفع من مستويات رأس المال للمصارف في جميع أنحاء العالم، وفي ظل ثبات أسعار التأمين على الودائع وعملها بذلك على تدعيم بفعالية البنوك الضعيفة؛ فإن تنظيم رأس المال يساعد على مواجهة هذه التشوهات، فهو يخفف من القوة التنافسية المتضخمة والمصطنعة للبنوك الضعيفة، وذلك من خلال السماح بدخول البنوك الأجنبية، ذات متطلبات رأس المال عالية فستقوم بـ "تطهير" النظام المصرفي عن طريق الحد من القوة التنافسية للبنوك الضعيفة، الناتجة عن تشوهات تامين على الودائع.

ومن جهى أخرى فإن زيادة المنافسة بين البنوك عادة ما تعرض فعالية متطلبات رأس المال للخطر خاصة بالنسبة للبنوك ذات الجودة المنخفضة، إذا لم يكن هناك إلزاما صارما من الجهات الرقابية بالالتزام بها (حيث البنوك منخفضة الجودة تستجيب بشكل ضعيف لمتطلبات رأس المال المرتفعة)، وتجعلها غير فعالة، وخاصة بالنسبة للبنوك التي هي في أشد الحاجة إليها، والتي تتميز بانخفاض جودة أصولها وارتفاع مخاطرها في سبيل زيادة تنافسيتها. ومنه نميز أنه في الغالب تتميز النظم المصرفية الضعيفة بانخفاض فعالية تنظيم رأس المال بسبب المنافسة، في حين أن فعاليتها تزداد قوة في النظم المصرفية ذات الجودة العالية.

ومن جهة أخرى يرى "ستيجليز" وآخرون Stiglitz[1] أن المنافسة العالية يمكن أن تجعل لمتطلبات رأس المال نتائج عكسية، حيث أن رأس المال المكلف يقلل قيمة البنك، فالبنوك التي تتوقع انخفاض أرباحها ستهتم أكثر باستقرارها في المستقبل، بالتالي ستفرض متطلبات رأس المال أعلى مما يجعل البنوك تتصرف بسلوك أكثر مخاطرة. على وجه الخصوص في البلدان النامية، حيث الحوكمة المؤسسية والرقابة ضعيفة، يمكن أيضا أن تنخفض فعالية متطلبات رأس المال بسبب مشاكل الوكالة[2]، أين يميل المديرين على زيادة ثروتهم بدلا من ثروة المساهمين، وذلك باتخاذ قدر كبير من المخاطرة من خلال ارتفاع مستوى تمويل رأس المال الخارجي.

إن تصميم متطلبات رأس المال المعدل حسب المخاطر معقدة، مثلما نصت عليه اتفاقية بازل 2 قد يحسن كثيرا من تنظيم الاحترازي لرأس المال، إلا أنه يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التنظيمية، مما دعا بعض الدول إلى إتباع

[1] -Hellmann and others, Liberalization, moral hazard in banking, and prudential regulation: are capital requirements enough?, Amer. Econ. Rev. 90 [on the link]: strategy.sauder.ubc.ca/hellmann/pdfs/aerpaper.pdf, consulted: 30/07/2014, p : 157.

2 -Ibid, p :107.

تنظيمات أخرى فقد دعت الولايات المتحدة، إلى إتباع نهج مختلف لرأس المال، يعتمد على نسبة الرافعة المالية، والتي توفير مقياسا جيدا للتدخل في الوقت المناسب. فمتطلبات رأس المال تحتاج بنية مصرفية قوية، ليُمكن للمنظم أن يقوم بالتنبؤ واتخاذ الإجراءات اللازمة إذا كان رأس المال منخفض جدا. لذلك يتعين على البلدان النامية أن ترفق تنظيم رأس المال بالتنظيم المباشر الذي يشمل الإشراف التنظيمي القوي، سقوف أسعار الفائدة على الودائع، وفرض قيود على أنشطة البنك ليزيد من فعاليته.

في حين أنه في البلدان النامية وفي النظم المصرفية المغلقة قد تكون الاستجابة غير كافية لتنظيم رأس المال، أما في البلدان المتقدمة ومع المنافسة الشرسة للبنوك فإنها قد تتأثر بتنظيم رأس المال بطريقة سريعة و/أو غير متوقعة. حيث لجأ البعض إلى المراجحة التنظيمية في محاولة من البنوك لتجنب متطلبات رأس المال من خلال زيادة العمليات خارج الميزانية العمومية للبنك، مثل التوريق، و/أو أنشطة أكثر خطورة حيث أن معايير بازل 1 لا تتطلب رأس مال إضافي. ولمنع هذا، كان رد المنظمين للانتقال إلى معايرة أفضل لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر التي تنطوي أيضا على إمكانية للبنوك لاستخدام النماذج الداخلية الخاصة بها لتقييم رأس المال اللازم، وهو ما جاء به إطار تنظيم رأس المال بازل 2.

ومع ذلك، فيكمن للمنافسة أن تجعل أيضا بازل 2 غير مكتملة. على وجه الخصوص، أن إطار رأس المال بازل 2 يسمح للبنوك أن تختار نهجا أكثر تقدما مبني على التصنيف الداخلي (IRB) لتحديد متطلبات رأس المال. وهو ما يجعل من الآثار الناجمة عن إطار بازل 2 غير واضحة، أولا، أن تنظيم رأس المال على أساس نماذج البنوك الخاصة لا يخلو من مخاطر، حيث استخدام هذه النماذج قد يؤدي إلى المخاطر النظامية حديثة. ثانيا، تنفيذ نماذج التصنيف الداخلي (IRB) مطلوبة ومناسبة فقط بالنسبة للبنوك الكبيرة وهو ما يمنحها ميزة نسبية مقارنة بالبنوك الصغيرة. وهذا ما قد يردع دخول بنوك جديدة ويوفر منافسة أقل.

ومع ذلك، فإن اتفاقية بازل 2 تتمتع أيضا بميزات إيجابية، فيمكن للمرء أن يتصور أن البنوك التي تقوم طواعية باختيار مستويات أعلى من رأس المال يمكنها أن تكتسب ميزة تنافسية متميزة. كما مكنت الاتفاقية من جعل التسعير أفضل في أسواق رأس المال عن طريق الحد من المخاطر، وهذا قد يساعد على تعزيز الشفافية وانضباط السوق وزيادة المنافسة. في الواقع أن أحد أهداف بازل 2 هو زيادة الانضباط في السوق كما جاء في الركن الثالث منها، والذي دعا إلى الإفصاح والشفافية خاصة في بيئة تنافسية لنظام مصرفي متطور.

في الأخير يمكننا القول أن المنافسة تنتج تشوهات في التنظيم المصرفي، على وجه الخصوص، التأمين على الودائع الذي يتميز بـ: أولا، فأنه يضع البنوك على قدم المساواة، ويدعم البنوك ذات الجودة المنخفضة. ثانيا، يزيد من سلوك المخاطرة في البنوك. وعليه فإن تصميم دقيق للتأمين على الودائع (أي محدد و محدود) يمكن أن يحتوي جزئيا هذه التشوهات، وفي نفس الوقت يمنع الهلع المصرفي (والتدمير الذاتي) المكلف، كما يعتبر تنظيم رأس المال أداة فعالة للحد من هذه التشوهات، وعليه نستنتج أنه إذا كل ما كانت المنافسة عالية، فإن تنظيم رأس المال هو أقل فعالية في النظم المصرفية الغير متطورة وأنه يحتاج إلى أن يستكمل بالتنظيم المباشر؛ أما في النظم المتطورة فإن تنظيم رأس المال هو أكثر فعالية، ومن هنا، فإن البيئة التنافسية تجعل تنفيذ إطار تنظيم رأس المال أمرا ضروري جدا.

المطلب الثالث: أثر المنافسة على الاستقرار المصرفي

يشعر المنظمين بالقلق من المنافسة الشرسة بين المؤسسات المالية التي تؤدي إلى تراكم الضعف النظام المصرفي، هذا هو أساس بحثنا عن الآثار المترتبة على سلوك التنافسية في المؤسسات المالية واحتمال تزايد حدوث الأزمات المصرفية النظامية.

تسعى المنافسة إلى زيادة استقطاب الودائع المصرفية، فإذا لم يكن هذا مدروسا بشكل جيد، ومبني على قرارات استراتيجية تضْمَنْ تشغيل تلك الودائع، ومعرفة جيدة لآلية التعامل مع محفظة قروض محفوفة بالمخاطر، فإنها تشكل تهديدات عديدة لاستقرارا الجهاز لمصرفي.[1] وكما سبق وأن تطرقنا فإن تصميم خطط التأمين على الودائع في ظل المنافسة الشرسة والذي يعمل على دعم البنوك الرديئة، فإنه يوجِد سلوك المخاطرة بالنسبة لهذه البنوك ومنه يترجم بزيادة المخاطر في النظام المصرفي ككل.

إلى جانب المخاطر الناجمة عن المنافسة في ظل التأمين على الودائع، فهناك أيضا تكاليف اجتماعية مرتبطة بإخفاقات البنوك، بسبب المنافسة المفرطة في غياب التأمين على الودائع. وفي ظل هذه لظروف يرى Hullman وباحثين آخرين[2] في دراستهم أنه يجب التفكير في تسارع المنافسة وضرورة مواجهتها بوضع متطلبات لرأس المال أو

[1]-KLAUS SCHAECK and others, Are More Competitive Banking Systems More Stable?, juin 2006,[on the link] : https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../wp06143.pdf , consulted: 07/30/2014, p :7.

[2] -Elena Carletti & Philipp Hartmann, competition and stability: what's special about banking?, Ecb, Working Paper No 146, may 2002, [on the link]: http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp146.pdf, consulted: 10/08/2013 p: 22.

تحديد أسقف لسعر الفائدة على الودائع لضمان استعادة السلوك الحذر الذي ينبغي على البنوك العمل في ظله، وذلك دون المساس بالمنافسة بين هذه البنوك، وبعبارة أخرى ينبغي التفكير في إيجاد آليات تفرض على جميع البنوك على حد سواء، كي لا تمس فئة من البنوك دون أخرى وترك خيار الاستمرار في السوق إلى القدرة على المنافسة في ظل الاحترام التام لهذه الشروط (متطلبات راس المال، تسقيف الفوائد..).

ولإبراز نوع العلاقة فقد أجريت العديد من الدراسات، وقد توصلت أغلب هذه الدراسات التي أجريت إلى وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والهشاشة المصرفية، كما أن السياسات التنظيمية ترسي نوعا من الاستقرار، إلا أن صلابة هذه السياسات يمكن أن تقلل من جودة الأصول، مما ينعكس سلبا على الاستقرار. فصرامة التنظيم الاحترازي يمكن أن يولد لدى البنوك سلوكات تدفعها إلى البحث عن منافذ للتهرب من تطبيقها أو تجنبها بطرق قانونية، وأحسن الأمثلة على ذلك توريق الأصول، الذي تميل البنوك إلى استعماله لتفريغ ميزانياتها من الأصول عالية المخاطر، حتى لا تلزم من طرف الجهات الوصية بالاحتفاظ بمتطلبات رأس مال عالية، تفقدها قدرتها التنافسية في السوق.

كما أن بعض الدراسات مثل دراسة Perotti و Suarez [1] واللذان قاما بالتحقق من احتمال فشل المؤسسات المالية بسبب المنافسة أو علاقة ذلك بسلوك البنوك تجاه المخاطرة، بينوا بأن المؤسسة الفاشلة يمكن أن تغلق أو يتم دمجها مع وكيل آخر، ومنه فإن البنوك الجيدة تستفيد من فشل البنوك الضعيفة تنافسيا، وهذا التأثير يقوي حافز للمؤسسة أن تتصرف بحكمة، حيث يمكن أن تولد إيرادات مرتفعة إذا فشلت البنوك المنافسة. ومنه توصل الباحثان إلى أن السياسات النشطة المفروض من جانب هيئات الرقابة والتنظيم والتي شجعت عمليات الاستحواذ للمؤسسات الفاشلة يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي.

وفي وجهة نظر أخرى يظهر أيضا أن المفاضلة بين الاستقرار المالي والمنافسة متعدد الأوجه، فيمكن إيجاد مستويات كفاءة لكل منهما بدل المفاضلة بينهما، حيث يؤكد Allen and Galen[2] في دراسة سنة 2004 أن المنافسة الكاملة تدفع إلى مستوى أمثل اجتماعيا ومستوى أفضل للاستقرار، شرط أن تكون الأسواق المالية كفؤا والعقود المبرمة بين العملاء والوسطاء كاملة. وفي عدد من الحالات الأخرى وفي وجود التأمين على الودائع –حيث يكون التنافس شديد بين المؤسسات على الودائع رغبة في زيادة العوائد– فإن المنافسة تميل إلى إضعاف

[1] -Enrico Perotti And J. Suarez, Last Bank Standing: What Do I Gain If You Fail?, March 2002, [on the link]: Ftp://Ftp.Cemfi.Es/Pdf/Papers/Js/Banks.Pdf, consulted: 10/08/2013, P:1.

[2] - Klaus Schaeck and others, op cit, p :8.

سلامة البنك، كما أن الهشاشة يمكن أن تنتج من العدوى الناجمة عن صدمات السيولة السريعة الانتشار في السوق ما بين البنوك، وفي وجود المنافسة الكاملة يمكن للبنوك المحتجزة للسيولة أن تجبر البنوك الأخرى على تصفية الأصول.

ومنه فقد بينت هذه الدراسة أن المنافسة والاستقرار يمكن أن يتغيرا كل في اتجاهه وأنه ليس من الضروري أن يقوم البنوك بسلوك المفاضلة بينهما لوجود أسباب أخرى يمكن أن تؤثر على أحدهما دون المساس بالآخر، فيمكن لهيكل السوق أن يؤثر على الاستقرار من خلال نوع العلاقة في السوق بين البنوك دون أن تتسبب المنافسة في ذلك، ومنه إن حصل أي تغيير في مستوى المنافسة فما هو إلا تحصيل حاصل.

وعليه نميز من خلال ما سبق، وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والهشاشة المصرفية، فرغم الدور الذي يلعبه التنظيم الاحترازي في القضاء على الهشاشة، إلا أن صرامة التنظيم يدفع البنوك إلى التهرب منه للحفاظ على تنافسيتها. ومن هنا فإنه في الغالب المنافسة والاستقرار متعاكسان في الاتجاه غير أنه يمكن في بعض الحالات أن يتغير أحدهما دون المساس بالآخر، فيمكن لهيكل السوق بين البنوك أن يؤثر على الاستقرار دون أن تتسبب المنافسة في ذلك، بالمقابل وجود تنظيمات احترازية تساهم في إرساء المنافسة العادلة.

وكخلاصة لما جاء في هذا المبحث، نجد أن التنظيم المصرفي المسؤول على تحقيق الاستقرار، يرتبط ارتباطا عكسيا في الغالب بالمنافسة التي تعتبر مسؤولة مباشرة عن الأزمات وعدم الاستقرار. ويترتب عن المنافسة تشوهات في التنظيم الاحترازي المصرفي، ففي بيئة مصرفية ضعيفة يكون التنظيم الاحترازي أقل فعالية، مما يجعل من تطوير النظم المصرفية ضروريا لمواجهة تشوهات المنافسة. ومنه من الضروري أن تجد الجهات الرقابية مدخلا للتوفيق بين التنظيم والمنافسة، وذلك بغية الاستفادة من مزاياهما، فلا يحرم البلد من مزايا التنافسية، ولا يحمله خسائر عدم الاستقرار.

خلاصة الفصل:

يعتبر موضوع التنافسية موضوعا اكتسب أهمية كبير في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي في شتى المجالات الصناعية، الإنتاجية أو الخدمية، وتعتبر التنافسية من أدوات والميزات التي تستعملها البنوك للمنافسة. فنميز العديد من المؤشرات التي تستعمل لقياس التنافسية المصرفية مثل مؤشرات الأداء و الربحية، و مؤشرات الحصة السوقية من الودائع والقروض، ومؤشرات رأس المال.

غير أن موضوع التنافسية عرف جدلا واسعا، اختلفت فيه الآراء بين أراء ترى أن التنافسية تدعم الاستقرار المصرفي، وأخرى ترى أن التنافسية تقوض الاستقرار، وأن استعمال أدوت التنظيم الاحترازي مثل نسبة الملاءة تؤثر على مستوى التنافسية، مما يجعل الدراسات ترى أنه المنافسة والاستقرار تخضع إلى التحكيم والمفاضلة. وفي ظل هذا الجدال الواقع، برزت وجهة نظر ترى أنه يمكن الحفاظ على الاستقرار أو الرفع من التنافسية، دون المساس بأحدهما، وقد أرجع هذا إلى هيكل الجهاز المصرفي وسوق بين البنوك.

ومنه يمكننا القول أنه ليس من الضروري أن تفوض المنافسة الاستقرار أو العكس، حيث يمكن تحقيقها في نفس الوقت حسب خصوصيات الجهاز المصرفي، الأدوات الاحترازية المستعملة ومدى تطور الجهاز المصرفي.

وبناء على هذه الاختلافات سنحاول في الفصل الخامس من هذه الدراسة معرفة العلاقة بين التنافسية ومؤشرات رأس المال، ونحاول معرفة إن كان التنظيم الاحترازي يؤثر على مؤشرات تنافسية العينة لمدروسة المأخوذة من الجهاز المصرفي الجزائري.

الفصل الرابع

التنظيم الاحترازي في الجزائر وتحقيق استقرار الجهاز المصرفي-دراسة تطبيقية على عينة من البنوك-

تمهيد

رأينا في الفصل الأول والثاني أن النظم أو المعايير الاحترازية المعمول بها دوليا، نالت الكثير من الاهتمام نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار المصرفي. والجزائر بدورها تسعى منذ تبنيها لإصلاحات التوجه لاقتصاد السوق، إلى تحسين أداء منظومتها المصرفية، وتطوير نظامها للرقابة المصرفية التي يوجد على رأسها بنك الجزائر، بداية من تسعينات القرن الماضي، من خلال إحداث العديد من التغيرات وإصدار العديد من القوانين والتعليمات لمواكبة التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية في مجال الرقابة المصرفية. وذلك سعيا منها لضمان سلامة ومتانة واستقرار النظام المصرفي ككل، وسلامة المؤسسات المصرفية على المستوى الجزئي، نظرا للدور الذي يلعبه النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد خاصة في ظل غياب سوق نشطة للأوراق المالية، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الخصوصيات التي يتميز بها القطاع المصرفي الجزائري.

عرف النظام المصرفي الجزائري إصدار عدة قوانين وتعليمات عمل من خلالها على إرساء بنسبة الملاءة الدولية، والتأمين على الودائع وآليات أخرى للتنظيم الاحترازي. وقد ألزم بنك الجزائر البنوك العاملة في الجزائر احترام قواعد احترازية تحاكي إلى حد ما القواعد المعمول بها على المستوى الدولي، كما تنوعت الوسائل الرقابية المستعملة من طرف بنك الجزائر بين رقابة مكانية و ورقية، للسهر على احترام البنوك لهذه المعايير.

وفي هذا الفصل سوف نحاول معرفة المؤشرات التي تؤثر على الاستقرار المصرفي للعينة المدروسة والمتكونة من مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر وعددها ست (6) بنوك، وذلك بالاعتماد على نموذج Data-Panel بغية معرفة المؤشرات التي لديها تأثير مشترك على استقرار البنوك المدروسة في نفس الوقت. ولاستعراض النقاط السابقة ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث (3) مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الرقابة المصرفية في الجزائر على ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض

المبحث الثاني: التنظيم الاحترازي المتبع لضمان الاستقرار المصرفي في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقة بين معيار رأس المال الاحترازي والاستقرار المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول: الرقابة المصرفية في الجزائر على ضوء إصلاحات قانون النقد والقرض

بعد إصدار مجموعة من قوانين الإصلاحات بتاريخ 12 جانفي 1988 والمرتبطة بانتقال المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى تطبيق قواعد تجارية وتسيير أكثر حرية، عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جوهرية في هيكله ومؤسساته، من خلال ظهور مؤسسات "صناديق المساهمة " الممثلة للدولة، وانتقال البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر، وكذا إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي وضع معالم العمل المصرفي في الجزائر في ظل الاتجاه إلى اقتصاد السوق.

وقد سعى بنك الجزائر من خلال هذه الإصلاحات إلى وضع قواعد العمل المصرفي والمؤسسات والهيئات المشرفة على العمل المصرفي، في سبيل إرساء مبادئ العمل المصرفي الحر ومواكبة المعايير الدولية للرقابة الاحترازية. كما عمل بنك الجزائر باستمرار على تطوير الرقابة المصرفية للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي، وذلك من خلال انتهاج التنظيم الاحترازي للجنة بازل. وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المؤسسات الرقابية للنظام المالي الجزائري، وأصناف الرقابة التي تتبعها، ثم إلى الرقابة الداخلية في البنوك.

المطلب الأول: المؤسسات الرقابية في النظام المصرفي والمالي في الجزائر

بهدف مواكبة التطورات الدولية ومسايرتها في مجال نظامها المالي، أنشأت الجزائر عدة هيئات رقابية على رأس هذا النظام، سوف نتناولها فيما يلي.

أولا-مجلس النقد والقرض:

يعتبر مجلس النقد والقرض أعلى هيئة لبنك الجزائر ويمثل أعلى سلطة نقدية في الجزائر[1]. ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة كسلطة نقدية منها: إصدار النقد وتغطيته، ووضع أسس وشروط عمليات البنك المركزي؛ تحديد الأهداف المستوحاة من تطور الكتلة النقدية وحجم القرض؛ تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة؛ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية،

*- يتشكل المجلس من محافظ بنك الجزائر، وثلاثة من نوابه يعينون بمرسوم رئاسي، وثلاثة موظفون سامين تعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية، وكما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء عند الضرورة (المادة 32 من قانون النقد والقرض).

لاسيما فيما يخص شروط العمليات المعمول بها؛ الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، وتعديل هذه الترخيصات أو إلغائها.[1]

فالمجلس إذن هو الطرف المشرف على تحديد ومتابعة السياسة النقدية والمالية في الجزائر، وهو المسؤول على ضمان تطبيق شروط النشاط المالي للبنوك والمؤسسات المالية، والمنافسة العادلة بعد الترخيص لها بالعمل. وباعتبار عدم توفر سوق للأوراق المالية في الجزائر بالمواصفات العادية، فسوف لا نهتم بتجربة هذه السوق التي انطلقت منذ سنة 1998 ولا بعلاقة المجلس بها، لكونها دون أثر ملموس في الواقع الاقتصادي الوطني.

ثانيا- اللجنة المصرفية:

أنشأت اللجنة المصرفية لمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وبمعاقبة المخالفات المثبتة♦ تعتمد اللجة على الرقابة على الوثائق والزيارات الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية. ويحق لها الحصول على أي معلومة من أي شخص له علاقة بعمل البنك، وقد تمتد هذه الرقابة إلى الأشخاص الذين لهم سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على البنوك أو المؤسسات المالية[2]، ويمكن لهذه اللجنة أن تفرض عقوبات تأديبية حسب درجة المخالفة المثبتة ومن بين هذه التدابير: دعوة البنوك إلى إعادة توازناتها المالية أو تكييف أساليبها الإدارية التي قد تبدو للجنة غير فعالة أو مخالفة للتنظيم، كما يمكن للجنة اتخاذ تدابير أخرى مثل: التنبيه، اللوم، المنع... وتصل إلى إلغاء الترخيص بممارسة العمل.[3]

ثالثا- مركزية المخاطر، عوارض الدفع ومركزية الميزانيات:

يسير وينظم بنك الجزائر ثلاثة مركزيات: للمخاطر وعوارض الدفع والميزانيات، على مستوى المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي. وتكون هذه المركزيات قاعدة بيانات ومركز معلومات ضروريان لتسيير حذر وجيد لسياسة القرض وتسيير سليم لوسائل الدفع، وللتمكين من معرفة خاصة بحوادث الدفع. وتستمد هذه المراكز معلوماتها من البنوك والمؤسسات المالية.

---

[1]- المادة 44 و45 من قانون النقد والقرض.

♦- تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ ونائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس من الأعضاء الأربعة التالية: قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا وعضوين يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون المالية والمصرفية وخاصة المحاسبية يختارهما وزير المالية(المادة 144).

[2]- المواد من 147 الى 152 من قانون النقد والقرض.

[3]- المادة 156.

1- مركزية المخاطر: إن تزايد نسب المخاطر المرتبطة بالقروض في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة والتزام قواعد السوق في العمل المصرفي، دفع إلى تأسيس مصلحة "مركزية المخاطر" حسب ما جاء به التنظيم رقم 01-92 والتعليمة رقم 92-70، وقُسم عملها إلى قسمين: "مركزية مخاطر المؤسسات" التي تسجل المعطيات الخاصة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والمؤسسات و" مركزية مخاطر الأسر" التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد. تتكفل مركزية المخاطر بجمع أسماء المقترضين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، حيث لا يمكن لأي هيئة مالية أن تمنح قروضا مصرح بها لدى مركزية المخاطر على أنها قروض ذات مخاطر إلى أي زبون جديد إلا بعد استشارتها.

جدول رقم (04-02): تصاريح المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية مخاطر للفترة 2002-2013

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد التصاريح	17502	19150	24816	32557	43584	54639
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد التصاريح	63943	69657	72766	87107	94708	92814

المصدر: بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2003، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013.

يبين تطور هذه الأرقام الالتزام الجيد من قبل البنوك والمؤسسات المالية بهذه العملية، ولهذا فإنه ينبغي زيادة الجهود المبذولة في الرقابة الداخلية لضمان الاستمرار تقدم هذه العملية. حيث يعطي تطور عدد التصاريح في مركزية الأخطار صورة عن تزايد حجم تبادل المعلومات بين القطاع المصرفي مما ينمي الثقة والنزاهة في توافر وتبادل المعلومات حتى في جو يسوده التنافسية بين البنوك وخاصة بين البنوك العمومية والخاصة.

2-مركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات من دون مئونة :

مساندة للمركزيات السابقة تم استحداث هيئات أخرى للحد من مشاكل الدفع، والشيكات بدون رصيد، وتفعيل الإبلاغ المالي.

أ- مركزية عوارض الدفع: نظرا لإمكانية حدوث مشاكل في استرجاع بعض القروض رغم وجود مركزية المخاطر وبدافع الاحتياط، فقد قام بنك الجزائر بإنشاء هذه الهيئة في 22 مارس 1992 بموجب النظام 92-02 وأطلق عليها "مركزية عوارض الدفع" والتي تعمل على تنظيم المعلومات المرتبطة بكل المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع. وتهتم مركزية عوارض الدفع بتنظيم بطاقية

مركزية لعوارض الدفع تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض، ونشر قائمة عوارض الدفع بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.[1]

ب- جهاز مكافحة إصدار الشيكات من دون رصيد: بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 والتعليمة 92-71، يعمل الجهاز مكافحة الشيكات من دون رصيد على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وبتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين عن طريق التصريح للمركزية (المادة 1 و2 من النظام). ويهدف جهاز مكافحة إصدار الشيكات من دون رصيد إلى تطهير النظام البنكي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش، وخلق قواعد تعامل مالي قائمة على أساس الثقة. وحسب بنك الجزائر فإن عدد البلاغات عن عمليات منع إصدار الشيكات هي كما يلي:

الجدول(4-2): نتائج جهاز مكافحة الشيكات من دون رصيد

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد التصاريح	29387	23389	31271	43351	31059	37861
المبالغ	27	16	18	28	21.3	20.3
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
عدد التصاريح	38538	32643	37895	غير مصرح	44207	48862
المبالغ	26.5	27.9	35.7	غير مصرح	50.5	57

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : بنك الجزائر، التغيرات الاقتصادية و النقدية في الجزائر، التقرير السنوي: 2007،2006، 2009،2008،2011،2013.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن هناك زيادة في حالات الإبلاغ، وهو ما يوضح أن البنوك والمؤسسات المالية تتعامل وبشكل جيد مع جهاز مكافحة الشيكات من دون رصيد، إلا أن مبالغ الشيكات من دون رصيد لم يعرف تناقصا بشكل جيد، وهو ما يدعو إلى القول أن هذه المركزية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لذا فقد قام بنك الجزائر باستحداث مركزيات أخرى.

ج- مركزية الميزانيات: وضع بنك الجزائر مركزية للميزانيات، وفي اللقاء الذي عقد مع البنوك والمؤسسات المالية لإطلاق هذه المركزية، والذي نظم في جوان 2005 مع التعاون مع بنك مركزي ذي نظام أوروبي[2]، تم إعلام البنوك والمؤسسات المالية بطريقة العمل هذه المركزية، إلى جانب تحسسهم بأهمية هذه الأداة وضرورة العمل بها

[1]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2004، ص:208.

[2]-Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2006, p :103.

وكذلك ضرورة استعمال الإعلام الآلي الذي يساعد على الإبلاغ. وتعمل مركزية الميزانيات على التقييم النظامي للمؤسسات، ويعتبر المؤشر الذي تحدده معيار الصحة المالية لكل مؤسسة.

في سنة 2008 قرر بنك الجزائر إنشاء مركزية عامة للقروض المقدمة للمؤسسات والخواص[1]، والتي لن تعتمد على مدخل الإبلاغ، بل ستعتمد على المعايير الدولية، وتمكن المقرضين من الاطلاع عبر الأنترنيت للتأكد من دقة المعطيات التي يصرح بها المدين، في إطار تسيير مخاطر الائتمان.

وتعتبر هذه المركزيات تجربة حديثة في البلدان العربية وهي تسعى إلى توسيعها وذلك كون الاستعلام الائتماني، تبادل المعلومات الائتمانية، ومركزيات المخاطر، حيث دعا صندوق النقد العربي إلى الاهتمام بسبل تطوير نظم الاستعلام وتبادل المعلومات الائتمانية ومركزيات المخاطر في الدول العربية، بهدف زيادة كفاءة الأنظمة المالية وتطبيق الممارسات السليمة في مجال الاستعلام الائتماني خاصة في ضوء ما أبرزته الأزمة المالية الحالية من أهمية كبرى لتوفير الأنظمة الكفؤة والفعالة لتبادل المعلومات الائتمانية فيما أصبحت هذه المعلومات تلعب دورا أساسيا في تحديد قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على التوسع في التمويل[2]

ومنه فإن بنك الجزائر اعتمد عدة إصلاحات فيما يخص الرقابة المصرفية، حيث حمّل هذه مسؤولية إلى هيئتين هما مجلس النقد والقرض الذي يهتم بسن القوانين والأنظمة المصرفية التي يراها مناسبة للحفاظ على سلامة البنوك، واللجنة المصرفية التي تراقب حسن تطبيق البنوك لهذه الأنظمة والقوانين. ولتسهيل العملية الرقابية وجعلها فعالة فقد اعتمد بنك الجزائر على عدة مركزيات يتم تجميع المعلومات فيها عن عوارض الدفع والشيكات بدون رصيد وغيرها، لتجنب استفادة زبون من قروض أخرى إن صدر اسمه في أحد المركزيات بسبب أحد الأسباب المذكورة، والتي تحمل البنك خسائر غير متوقعة.

المطلب الثاني: أصناف الرقابة البنكية

لضمان تكامل وصلابة النظام المصرفي الوطني تم إنشاء نظام رقابة دائم على البنوك والمؤسسات المالية. يهتم بعملياتهم الخاصة بتقييم وتتبع وتسيير والتحكم في المخاطر، وتجنب المخاطر الناتجة عن التسيير السيئ أو الالتزامات

[1]-Rapport anuel de la banque d'Algérie, année 2008, p :112.

[2]– حازم الببلاوي، ورشة حمل حول تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص:1.

المفرطة. وقد اهتم مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية بتحقيق الرقابة المستمرة، ووضعاها ضمن استراتيجياتهما لتطوير وتنظيم الوساطة المالية، وذلك بالاستفادة من تقنيات صندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية.

وتم تكليف اللجنة المصرفية بعملية الرقابة المصرفية على الوثائق وفي عين المكان، وتشمل الرقابة مدى احترام التنظيمات وإبلاغ التقارير بالنسبة للرقابة على الوثائق، أما الرقابة في عين المكان فتتم في مهمات رقابة منتظمة من طرف أعوانها. وتقوم الرقابة المصرفية في الجزائر على خمس نقاط:

- المراجعة الرقابية الجزئية للوثائق؛
- الرقابة العامة للجهاز المصرفي؛
- التدخلات في المؤسسات المصرفية في عين المكان؛
- الرقابة على عمليات التجارة الخارجية والتحويلات؛
- الرقابة على جانب إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولا- المراقبة على الوثائق

تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات وكذلك بإجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بتكليف أي شخص تختاره، حيث تداول اللجنة دوريا برنامج الرقابة. ويمكن للجنة أن تحدد قائمة المستندات والمعلومات ومدة تسليمها، كما يحق لها أن تطلب من البنوك جمع الإيضاحات والمعلومات اللازمة لممارسة عملها.[1]

ولدعم الرقابة على الوثائق تم انشاء هيكل متخصص سنة 2002[2] مع الادارة العامة في المفتشية العامة لبنك الجزائر حيث تقوم الرقابة على الوثائق بـ:

-ضمان انتقال المعلومات المالية من البنوك والمؤسسات المالية(reporting)؛

-السهر على احترام الشبكة التنظيمة للتصريحات؛

-ضمان صدق وسلامة المعلومات المتلقاة؛

-ضمان احترام القواعد و النسب الاحترازية؛

[1]- المواد 147 إلى 150 من قانون النقد و القرض.

[2] -Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2003, p: 64.

-ضمان معالجة المعلومات المتلقات ومناسبتها للتنظيم المعمول به.

فتعتمد الجهات الرقابية على الوثائق وتستند إليها في مراقبة مدى التزام البنوك الجزائرية بالتصريح واحترام نسبة الملاءة وفق ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية في ركيزتيها الثانية والثالثة، حيث ركزت على تأكد البنك المركزي من احترام نسبة الملاءة والتصريح ببعض المعلومات لدعم الشفافية. كما أن الرقابة على الوثائق تمنح للجهات الرقابية الوقت الكافي للتأكد من دقة، صدق وسلامة المعلومات، وتتبع الثغرات الممكن أن يقع فيها البنك إما سهوا أو عمدا. وعليه تمكن الرقابة على الوثائق، من تجنب الأخطاء والتجاوزات التي يمكن تقع فيها البنوك، والتي قد تؤدي بها إلى التعثر أو الإفلاس.

ولضمان مراقبة مصرفية عملية ولمسايرة المعايير العالمية للرقابة على الوثائق للجنة بازل، تم إدراج طريقة جديدة تستخدم تقنيات الإعلام الآلي لتطوير قاعدة البيانات، باعتبارها أداة ذات كفاءة تضاف إلى عملية الرقابة، وهذا بإنشاء "نظام الإنذار المبكر" (Early Warning) على مستوى بنك الجزائر سنة 2004[1]، والذي يتيح مراقبة ممتازة للجهاز المصرفي، ويشمل مجال الرقابة :

- احترام تقديم التقارير المحاسبية والاحترازية المقدمة من طرف البنوك، واحترام المدة القانونية لتقديم التقارير؛
- التأكد من صحة المعلومات المستلمة، وتصحيح وتحليل الإشكالات مع تقديم التفاسير اللازمة؛
- استغلال تقارير المراجعين؛
- معالجة المعلومات المستلمة، واكتشاف المخالفات المحتملة؛
-المشاركة في التحاليل المالية و الاحترازية وإيجاد التقييمات غير المناسبة؛
-اقتراح إجراءات لتسوية وضعية المؤسسات التي تعاني من الصعوبات؛
-تنبيه اللجنة المصرفية بحالات عدم احترام المعايير الاحترازية من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
-وضع مشاريع بخصوص تطوير الرقابة المصرفية.

أما بالنسبة للمراجعة الاشرافية على المستوى الكلي فتهتم بتجميع المعلومات المحاسبية والاحترازية للمؤسسات الائتمانية، ووضع مؤشرات الصلابة المالية. وقد عمل بنك الجزائر على تطوير هذه الآلية لتعطيه صورة واضحة عن الوضعية الحالية للمؤسسات، والتنبؤ باحتمال تعثرها ومدى التزامها بتطبيق المعايير الاحترازية، وتعتبر

[1] -Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2004, p :123.

هذه الخطوة مسايرة لمقررات لجنة بازل التي دعت إلى اعداد نماذج للإنذار المبكر، واجراء اختبارات التحمل لمعرفة مدى قدرة البنوك على تحمل الصدمات الغير متوقعة.

ثانيا- المراقبة في عين المكان:

تمارس اللجنة المصرفية للمراقبة في عين المكان بموجب المادة 151 من قانون 90-10 حيث تنص على: "يمكن أن تمتد رقابة اللجنة المصرفية إلى المساهمات والعلاقات المالية الجارية بين الأشخاص الذين يسيطرون مباشرة أو غير مباشرة على بنك أو مؤسسة مالية وإلى الشركات التابعة للبنوك أو المؤسسات المالية...". وتتعلق المراقبة في عين المكان بالتأكد من تطابق الوثائق المحاسبية والمالية المرسلة للجنة المصرفية بالتسجيلات المحاسبية على مستوى البنك والمؤسسة المالية، كما يتم التأكد من احترام مختلف القواعد الاحترازية الخاصة بالنشاط البنكي.

تبنى بنك الجزائر ابتداء من 2001 عمليات نظامية للرقابة متكاملة ميدانية. وتعمل عمليات الرقابة الميدانية على ضمان تنظيم جيد للرقابة واحترام القواعد المهنية، حيث تمكن من ضمان قانونية العمليات المنفذة من طرف البنك والتأكد من المعلومات المصرح بها لبنك الجزائر بمعطيات رقمية مستلمة ومحقق منها في عين المكان. وتمكن الرقابة الميدانية من:

-تقييم تنظيم البنك أو المؤسسة المالية؛

-تحليل و تقييم عملية الاقراض؛

-تقييم البنية والوضعية المالية؛

-اختبار احترام التنظيم المتعلق بالصرف في عمليات التجارة الخارجية.

وتمكن هذه المراقبة من تحديد نقاط القوة والضعف في تسيير البنك والمؤسسة المالية، ليتم تقديم التوصيات والاقتراحات الضرورية الكفيلة بتصحيح النقائص والأخطاء المسجلة، وإعادة تنظيم نمط التسيير من خلال التدابير والعقوبات التأديبية (المادة 153، 154، 155 من قانون 90-10).

إن تبني الرقابة في عين المكان جاء مكملا للنقائص الممكن أن تنجم في الرقابة على الوثائق، مما دعا بنك الجزائر إلى انتهاجها نظرا لكونها تتمتع بالسرعة والموثوقية كونها تقف على العمليات البنكية في عين المكان ومن دون إخطار. تمكن هذه الطريقة الرقابية بنك الجزائر من الاطلاع على كيفية الرقابة ومدى احترام المعايير الاحترازية وتعليمات لجنة الرقابة المصرفية، فالزيارات المفاجئة للبنوك من طرف اللجنة المصرفية يمكنها من اكتشاف مواطن

العجز في الرقابة، والوقوف على التجاوزات التي يمكن أن تصدر من عمال البنك، هذه الزيارات تجعل مسيري البنوك أكثر حرصا على تنفيذ الإجراءات الرقابية، والحد من الإفراط في المخاطر أو التجاوزات.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية و المراجعة في البنوك الجزائرية

دعا بنك الجزائر البنوك لتجارية إلى وضع إجراءات أخرى تهتم بالرقابة الداخلية والمراجعة في البنوك، في اطار السعي إلى الرقاء بمستوى الرقابة في النظام المصرفي.

أولا- المراقبة الداخلية للبنوك:

هدف النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها. حيث يقصد بالمخاطر:[1] مخاطر الاعتماد (عجز الطرف المقابل)، خطر الفائدة، خطر التسوية، خطر السوق وخطر عملياتي.

وحدد التنظيم جهازا تنفيذيا يقوم بالإشراف على هذا النظام ويتكون من هيئة تداول (مجلس الإدارة أو مجلس مراقبة) ولجنة تدقيق (تساعد هيئة التداول في أداء مهامها)، وتحتوي وظيفة المراقبة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية لاسيما على ما يلي:[2]

-نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛

-تنظيم محاسبي ومعالجة معلومات؛

-أنظمة تقدير المخاطر والنتائج؛

-أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر؛

-نظام التوثيق والإعلام.

ويشترط في البنوك التي وضعت أنظمة للرقابة الداخلية، أن تكون مناسبة لطبيعة وحجم نشاطها، وأهميتها وإنشاؤها مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها. ويمكن نظام الرقابة الداخلية من تعظيم مردودية البنوك والخفض من مخاطرها والتحكم فيها، إلى جانب إعطاء المزيد من الشفافية والمصداقية للمعطيات المحاسبية.

[1] -Rapport annuel de la banque d'Algérie, op cit, p: 65.

[2] -المادة 03 من التنظيم 02-03 المحدد لمضمون المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية التي يجب على البنوك تباعها.

ثانيا- محافظي الحسابات:

ألزمت المادة 162 من قانون النقد والقرض 10/90 البنوك والمؤسسات المالية على تعيين محافظين اثنين للحسابات على الأقل، ويشمل هذا الإلزام كل فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر، ويتعين بالمقابل على محافظ الحسابات في البنوك والمؤسسات المالية القيام بما يلي:[1]

- أن يعلموا فورا محافظ البنك المركزي بجميع المخالفات التي ترتكبها إحدى المؤسسات الخاضعة لمراقبتهم في حق أحكام هذا القانون أو الأنظمة المنبثقة عن أحكامه، وتوجيهات مجلس النقد والقرض وتوجيهات اللجنة المصرفية التي تمت موافاتها بنسبة من هذا الإعلام؛

- أن يقدموا لمحافظ البنك المركزي تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها، يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أقصاه أربعة أشهر ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية؛

- أن يقدموا لمجلس الإدارة تقريرا خاصا مسبقا قبل منح أية تسهيلات من قبل البنوك والمؤسسات المالية لأحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 168 من هذا القانون، وتقريرا آخر حول استعمال هذه التسهيلات في أجل أقصاه أربعة أشهر ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية. أما فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتقدم هذه التقارير لممثليها في الجزائر؛

- أن يرسلوا لمحافظ البنك المركزي نسخة عن تقريرهم الموجه للجمعية العامة أو لأجهزة المؤسسة.

يخضع محافظي الحسابات لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم عقوبات تأديبية وفقا لأحكام المادة 164 من قانون 90-10. كما لا يمكن أن يمنح لمحافظي الحسابات تحت أي ظرف قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم (المادة 165 من قانون 90-10).

يمكن الاعتماد على محافظي الحسابات من اكتشاف المخالفات التي يمكن أن ترتكب من خلال إجراء رقابة على العمليات المصرفية وتقديم تقارير دقيقة لمحافظ البنك المركزي، وكذلك لمجلس الادارة. وقد أعطى بنك الجزائر أهمية لمحافظي الحسابات كونه يعمل على مطابقة السياسات والخطط المرسومة مع ما تم تنفيذه، والتحقق من مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك، إلى جانب هذا فإنه يقوم بالتحقق من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته، لتأكد من مدى ملاءمتها للأغراض التي تستخدم فيها، والتأكد من

[1]-بتصرف من: المادة 163 من قانون النقد والقرض.

النزاهة، الموضوعية، الكفاءة والحفاظ على سرية المعلومات، وعدم ممارسة الأنشطة الغير قانونية، وعدم المشاركة في أعمال تتعارض مع أهداف البنك.

إن الاعتماد على تقارير محافظي الحسابات يسهل من عمل السلطات الاشرافية ويدعم كفاءة التعاون بين إدارة البنك والمشرفين على المصارف، إلى جانب تدعيم جودة نظام الرقابة الداخلية. وقد اهتمت لجنة بازل بالمراجعة كونها تهدف إلى إضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة، وتوفر منهج منضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات الحوكمة.[1] ومنه قد قام بنك الجزائر بالاعتماد على تقارير محافظي الحسابات للاستفادة من مزاياه، بالإضافة إلى العمل على مواكبة المعايير الدولية للجنة بازل لتحسين نوعية الرقابة، والرقاء بإدارة المخاطر وتحسن من متانة البنوك.

في نهاية هذا المبحث، يمكن القول أن بنك الجزائر قد اهتم بالرقابة المصرفية عند الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث أقرّ الهيئات الكفيلة بالرقابة، فعمل من خلالها على مسايرة الرقابة الاحترازية الدولية من جهة، ووضع الآليات الرقابية التي تناسب خصوصيات النظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى. ويعتبر قانون النقد والقرض القانون الذي أسس للرقابة المصرفية في الجزائر، حيث اهتمت مواده بالهيئات الرقابية أو بالعملية الرقابية في حد ذاتها، فقد عملت اللجنة المصرفية على إرساء رقابة مكانية ووثائقية، إلى جانب الاهتمام الرقابة الداخلية وتقارير محافظي الحسابات لما لها من دور جوهري في الحفاظ على متانة الجهاز المصرفي. وقد عرفت الرقابة المصرفية عدة تطورات وقوانين تنظمها وتحسنها كالاهتمام بالإنذار المبكر والمعايير الاحترازية الدولية للجنة بازل، نظرا للدور الذي تلعبه في توفير الاستقرار المصرفي، وعليه سنحاول فيما يلي ابرز أهم الأدوات الاحترازية المستعملة في الجزائر.

المبحث الثاني: التنظيم الاحترازي المتبع لضمان الاستقرار المصرفي في الجزائر

بعد الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر في مجال الرقابة المصرفية، جعل من استقرار وسلامة المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر من أولوياته في دراية منه لنتائج عدم الاستقرار على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل. وفي هذا الاطار فقد أصدر بنك الجزائر عدة تنظيمات تتضمن آليات وأساسيات التنظيم الاحترازي المتبع في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الآليات المتبعة لضمان استقرار النظام المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات.

بتصرف من:

[1]-CBCB, internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditor's, basel comitte on banking supervisoin, [on the link], http://www.bis.org/publ/bcbs84.pdf, consulted: 25/07/2012, p: 4.

المطلب الأول: تنظيم رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية

إن تغير البيئة المالية والمصرفية العالمية جراء الأزمات المالية المتعاقبة أدى إلى إحداث عدة تغيرات في مجال الرقابة المصرفية على المستوى العالمي، مما استدعى بنك الجزائر بدوره لإجراء تغيرات على القوانين والأنظمة التي تسير العمل المصرفي في الجزائر للحفاظ على سلامة البنوك وقدرتها على إدارة المخاطر والتحكم فيها وتعزيز مراكزها الائتمانية، وحماية مودعيها. وجاءت هذه التعديلات بعد الدروس المستفادة من هذه الأزمات و بناءا على تزايد أهمية رأس المال في الصناعة المصرفية كمقياس للسلامة المصرفية والحيطة ضد الخسائر والإفلاس.

وظهر تزايد اهتمام بنك الجزائر للحيطة المصرفية من خلال إصدار عدة قوانين وأنظمة مصرفية مثل قانون النقد والقرض[1] والتعليمة رقم 94-74، النظام 95-04 والتي حددت قواعد الحذر المستعملة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ووضعت نسبا دنيا تلتزم بها البنوك للحفاظ على سلامتها ومركزها المالي محاكاتا بالتنظيم المعمول به دوليا.

أولا- تنظيم رأس المال وحساب نسبة الملاءة في البنوك الجزائرية:

تم تحديد نسبة الملاءة التي ألزمت بها البنوك الجزائرية بـ 8% كما جاء في تنظيم لجنة بازل، غير أن تطبيقها على البنوك كان تدريجيا حيث يتم الوصول إلى هذه النسبة تدريجيا، حيث وضعت المادة الثالثة من التعليمة رقم 94-74 رزنامة للتطبيق حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999، فحددت المراحل التالية: 4% مع نهاية شهر جوان 1995؛ 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996؛ 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997؛ 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998؛ 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.[2]

ويظهر لنا جليا أن بنك الجزائر حاول الالتزام بمعيار اتفاقية بازل الأولى، حيث اتبع نفس النسبة كما أنه رجح مخاطر عناصر الأصول من 0% إلى 100% حسب الجهة الممنوح لها الائتمان، غير أن تسارع الأحداث جعل فارقا في التطبيق حيث حددت بازل سنة 1992 كآخر سنة للتطبيق، إلا أن بنك الجزائر استكمل تطبقها سنة 1999، مما ترتب عنه تأخر بنك الجزائر في الالتزام ببازل 1.

---

[1]-الذي ألغي بالأمر 03-11 ثم عدل وتمم بالتنظيم 10-04.

2- المادة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

وفي هذا الاطار فقد حاول بنك الجزائر جاهدا مسايرة اتفاقيات بازل بإصدار النظام 14-01 والذي يهدف إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية[1]، بحيث يجب على البنوك احترامها بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع نسبة ملاءة قدرها 09.5 % بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى.[2] كما أنه يجب أن يغطي رأس المال القانوني هذه المخاطر بواقع 07% حسب المادة الثالثة من نفس القانون السابق. كما دعا بنك الجزائر إلى الاحتفاظ بوسادة أمان ضد الصدمات كما جاء في اتفاقية بازل3 والتي تقدر بـ2,5% من مخاطرها المرجحة. و يتم احتساب المعامل بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطرالسوق + التشغيلية + القرض}} \geq 9.5\ \%$$

وقد حدد النظام 14-01 معاملات الترجيح الخاصة بالدول الأجنبية والبنوك والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات الكبرى، وذلك بالاعتماد على تنقيط هذه الدولة أو البنك أو المؤسسة لدى مؤسسات التصنيف الدولية. وقد تراوحت معاملات الترجيح من 0 % إلى 150% كما هو معمول به في اتفاقية بازل الثانية، وهو ما يعتبر مكسبا لبنك الجزائر، إلا أنه لم يتدارك فيه ترجيح المؤسسات غير المصنفة بـ 100% والذي يعتبر أحسن من تصنيف المؤسسات المصنفة بـ B^- مما يشجع المؤسسات على تجنب التصنيف.♦

وقد دعا بنك الجزائر البنوك العاملة إلى حيازة أموال خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، كما يمكن للجنة المصرفية أن تلزم البنوك والمؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق لمتطلبات الدنيا عند الحاجة، كما أوجب على البنوك حيازة نظام تقييم داخلي للأموال الخاصة يكون مزودا بوثائق ويراجع بانتظام ويقوم بعرض دوري للحالة المالية. وهذا ضمن تطبيق النماذج الداخلية المتقدمة التي دعت اليها اتفاقية بازل الثانية لقياس متطلبات رأس المال.[3]

ومن جهة أخرى، أوجب بنك الجزائر البنوك القيام بمحاكات أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور لنوعية الطرف المقابل.[4] وهو ما دعت إليه اتفاقية بازل 3 فيما يخص اختبارات الضغط

---

[1]- المادة 01: النظام 14- 01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2]- المادة 02: النظام 14- 01.

♦- انظر النظام 14-01 الباب الثاني المادة 14.

[3]- المادة 33 من النظام 14-01.

[4]-المادة 36 من النظام 14-01.

التي يجب على البنوك إجراءها كأداة من أدوات الرقابة الاحترازية الكلية التي سبق وأشرنا اليها في الفصل الأول. ويكون هذا مرفقا بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

ويحسب هذا كإجراء إيجابي يتخذه بنك الجزائر في اطار مواكبته لاتفاقية بازل 2 في ركيزتها الثالثة المتعلقة بانضباطية السوق. غير أن المشكل الذي يحول دون تحقق ذلك هو في التطبيق، نظرا لعدم نشر البنوك لتقاريرها بصفة دورية إلى جانب التغيرات المحاسبية التي عرفتها الجزائر باتباع المعايير الدولية ابتداء من سنة 2010، مما يجعل ما تضمنه النظام غير مجسد في الواقع.

ثانيا- مكونات رأس المال حسب النظام 01/14:

حدد النظام 01/14 مكونات الأموال الخاصة والتي سبق وحددتها التعليمة 94-74، ويقصد برأس المال الأموال الخاصة، والتي تتكون من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة المكملة. وقد تم تحديدها بدقة في هذا التنظيم نظرا لأن لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة اهتمت بنوعية رأس المال وعملت على زيادة النواة الصلبة من رأس المال حتى يحافظ على قيمته خلال الأزمات، ويقوم بامتصاص الصدمات. وفيما يلي نبين بنية كل فئة منهما:

1-الأموال الخاصة القاعدية: وتتكون من العناصر التالية:[1]

-رأس المال الاجتماعي؛-العلاوات ذات الصلة براس المال؛-الاحتياطات غير احتياطات إعادة التقييم او التقييم؛

-الرصيد الدائن المرحل من جديد؛-المؤونات القانونية؛-نتائج السنة الاخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها.

وتطرح من الأموال القاعدية العناصر التالية:

-الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها؛ -الرصيد المدينة المرحلة من جديد؛ -النواتج العاجزة قيد التخصيص؛

-النواتج العاجزة المحددة سداسيا؛- الأصول الثابتة غير المادية الصافية من الاهتلاكات ومن المؤونات التي تشكل قيما معدومة؛ -50%من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة في بنوك ومؤسسات مالية؛ -المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات؛-المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.

[1]-المواد 8 ،9،10،11 من التنظيم 01/14.

2-الأموال الخاصة التكميلية: وتتكون من لعناصر التالية:

- 50 % احتياطات إعادة التقويم؛- 50 % من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع؛ - مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة في حدود 1,25% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛

-الأموال الناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة.

وتنص المادة 11 من التنظيم على أن لا تدرج الأموال الخاصة التكميلية ضمن الأموال الخاصة القانونية إلا في حدود الأموال الخاصة القاعدية، وأنه لا يمكن إدراج السندات أو الافتراضات المشروطة ضمن الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50% من الأموال الخاصة القاعدية. ويتم حساب الأموال الخاصة كالتالي:

الأموال الخاصة =الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية – العناصر للطرح

ثانيا- رأس المال الأدنى:

تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، حيث يعتبر شرطا أساسيا لممارسة النشاط المصرفي والحصول على الترخيص، وذلك بإلزام البنوك والمؤسسات المالية برأس مال أدنى، حيث حدد في التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 بـ500 مليون دينار للبنوك و100 مليون دينار للمؤسسات المالية، ثم عرف تعديلا بعد إفلاس بنك الخليفة والتجاري الصناعي سنة 2004 ليصبح محددا بـ2,5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج للمؤسسات المالية (المادة 02 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية)[1]. وفي سنة 2008 وكإجراء اتخذه بنك الجزائر بعد الأزمة المالية العالمية، اصدر النظام 08-04 والذي حدد زيادة كبيرة في الحد الأدنى لرأسمال المصارف إذ عرف زيادة من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، والمؤسسات المالية من0.5 مليار دينار إلى 3.5 مليار دينار.

على خطى لجنة بازل والمعايير المعمول بها عالميا، اهتم بنك الجزائر برأس مال البنك وأولاه أهمية قصوى، حيث اشترط منح تراخيص فتح البنوك برأس مال قانوني كافي لحماية المودعين ولضمان حقوقهم، كما عدل هذا

[1] -ميمي جدايني، دور استقلالية البنوك المركزية في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- ،11و12 مارس 2008، 09.

الأخير عدة مرات ليلائم الأوضاع الاقتصادية القائمة. كما حدد بنك الجزائر نسبة الملاءة التي تلتزم بها البنوك وتوافقت مع نظيرتها المحددة من طرف لجنة بازل ولو أن تطبيقها جاء متأخرا وتدريجيا، كما حدد مكونات راس المال بدقة، وأولى أهمية بالغة أن تكزن نسبة رأس المال الصلب أو الأساسي معتبرة فيه، حيث اهتمامه بنوعية رأس المال يبين مكانته ومدى اعتماد بنك الجزائر عليه كآلية ضرورية لتحقيق استقرار الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: المراقبة الاحترازية لملاءمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي

في إطار مواكبة التطورات الدولية للرقابة المصرفية، وبعد أن أعطى بنك الجزائر أهمية كبيرة لدور رأس المال في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي، أولى بنك الجزائر اهتمامه بالركائز الأخرى لاتفاقية بازل الثانية والمتمثلة في المراجعة الرقابية ؛والتي تهتم بالحرص على تطبيق نسبة الملاءة والأخذ بعين الاعتبار بعض المخاطر المهملة في الركيزة 2، والركيزة الثالثة والمتعلقة بانضباطية السوق والمتعلقة بالإبلاغ والإفصاح عن معلومات البنوك كون هذه الأخيرة تلعب دور رئيسي في إدارة مخاطر البنوك والحفاظ على استقرارها. فيما يلي سنحاول إظهار القوانين والتنظيمات التي اهتمت بهاتين الركيزتين واللتان اهتم بهما بنك الجزائر في محاولة لمحاكات بازل 2 و3.

أولا– تطبيق المراجعة الرقابية في النظام المصرفي الجزائري:

في اطار الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر، يظهر جليا انه سعى إلى مواكبة اتفاقيات بازل، فبعد أن اقتصر اهتمامه على نسبة الملاءة (حسب بازل 1)، فقد تدارك هذا التأخر بتطوير حساب نسبة الملاءة حسب بازل2 و بازل3. كما انه عمل على إدراج الركيزة الثانية لاتفاقية بازل والتي تهتم بالمراجعة الرقابية، تحت مسمى المراقبة الاحترازية لملاءمة الأموال الخاصة وينص هذا الباب من التنظيم 01/14 على ما يلي:

ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، ويحق للجنة المصرفية أن تلزم البنوك بحيازة أموال خاصة تفوق المتطلبات الدنيا اذا لم تسمح هذه الأخيرة بتغطية كل المخاطر المتعرض لها فعلا، وهذا ما يتوافق تماما مع الهدف الأول والثالث والرابع من الركيزة الثانية لاتفاقية بازل2.

كما طبق بنك الجزائر ما نصت عليه المراجعة الرقابية في مبدئها الثاني وذلك من خلاله إلزام البنوك والمؤسسات المالية أن تضع تقييما داخليا لملاءمة أموالها الخاصة وذلك لتغطية المخاطر المتعرض لها أو الممكن التعرض لها. كما يجب أن يكون هذا النظام مزودا بوثائق ويراجع بانتظام، كما يجب أن يسمح بإعداد عرض حال دوري لهيئة المداولة وللجهاز التنفيذي حول ملاءمة الأموال الخاصة للمخاطر المتعرض لها وحول الفوارق الممكنة.

حسب المادة 34 من النظام 01/14 فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة وهو ما دعت إليه اتفاقية بازل 3، حيث ينبغي على البنوك القيام باختبارات الإجهاد لمعرفة مدى تماسكها وقدرتها على مواجهة الصدمات غير المحتملة. إلا أن بنك الجزائر لم يحدد آلية أو شدة الصدمة ومنه فقد ترك الحرية للبنوك في القيام بمحاكاة الأزمة.

ومع أنه يمكن أن تعتبر هذه النقطة من النقائص إلا أنه يمكن قراءتها من زاوية أخرى وهي: أن البنك المركزي قد ترك الحرية للبنوك أن تعتمد على نماذج داخلية على الأقل في المحاكاة، في انتظار تأهيلها إلى الاعتماد على النماذج الداخلية في حساب متطلبات رأس المال.

ثانيا-انضباطية السوق في النظام المصرفي الجزائري:

دعت لجنة بازل إلى الاهتمام بانضباطية السوق لدعم عنصر الأمان بالسوق المصرفية من خلال تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح. وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف لا بد من توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، وتمكن الدعامة الثالثة البنوك والمؤسسات المالية وجميع الأطراف المشاركة في السوق المصرفي من فهم أفضل للمخاطر، وبالتالي التمكن من تسييرها ومتابعتها. ومن بين النقاط التي تعرض لها التنظيم المصرفي الجزائري في هذا الجانب نجد:

1-إجراءات الإفصاح الداخلية في البنوك الجزائرية: اعتنى النظام رقم 02-03 الصادر في 2002/11/14 بطبيعة نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية التي يهدف إلى تحسين السلامة والمصداقية والشمولية وذلك من خلال المادة 05 والتي تنص على:

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئات التداول؛

- مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من كل نوع، والتقيد بمعايير لتسيير على شكل حدود قصوى؛

- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول، المقدمة لبنك الجزائر، اللجنة المصرفية أو المخصصة للنشر؛

- مراقبة شروط تقييم، تسجيل، حفظ و وفرة المعلومات المحاسبية والمالية، لا سيما بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية؛

- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.

واعتنت المواد من 16 إلى 21 من هذا النظام بالإجراءات المحاسبية اللازمة لضمان موثوقية المعلومات وكونها على أساس تسلسل زمني، إلى جانب تقديم معلومات في شكل إحصائي، ويجب أن تكون قابلة للتحقق. كما تلزم المادة 47 من النظام 02-03 البنوك والمؤسسات المالية إرسال اللجنة المصرفية ومندوبي الحسابات، تقديم التقريران الخاصان بـ: الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية؛ تقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها.

ودائما في اطار عصرنة نظام الرقابة المصرفية بين التنظيم 01/14 أهمية الإبلاغ المالي، وأوجب البنوك والمؤسسات المالية أن تضع إجراء كتابيا في مجال الإبلاغ المالي، مصادقا عليه من طرف هيئة المداولة، والتي تحدد كيفيات نشر المعلومات والرقابة الواجب ممارستها على العملية بكاملها، وذلك بمراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية.

وقد ألزم هذا التنظيم البنوك أن تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة، وممارستها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها. وحرص المشرع البنكي الجزائري، من خلال ما سبق ذكره، على أن تمس عمليات الإفصاح والشفافية الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية نقطتين أساسيتين:

- العناصر المهمة في النشاط البنكي كالمخاطر، الوضعية المالية، رأس المال، الأموال الخاصة، المراقبة الداخلية...الخ؛

- دورية واستمرارية العملية بشكل منظم من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها المصرفي داخل القطاع.

2-الإفصاح باستعمال معايير المحاسبة الدولية: ويواجه الإفصاح عن المعلومات عدة عقبات، حيث أن حصول الجمهور العام على مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبنوك يبقى أمرا صعبا وفي غالب الأحيان غير ممكن وهذا لعدة أسباب. حيث هناك بعض المعلومات تمتد إلى مصالح العملاء وتحتاج في بعض الأحيان إلى درجة

من السرية، ومنها ما يتعلق بالميزانية العامة، معدل الملاءة، معدلات المردودية، معدلات الإنتاجية، عناصر خارج الميزانية، حسابات النتائج، وهذا النوع من المعلومات لا يمكن بأي حال أن يمس بالسر المهني الذي يجب احترامه.

وقد دعت الركيزة الثالثة البنوك إلى الإفصاح عن معلوماتها بنشرها مثلا في مواقع على الانترنيت، ورغم أن البنوك لم تبادر إلى نشر معلوماتها الكاملة في مواقعها إلا أنه نجد من التزم بذلك على غرار بنك الجزائر الذي يوفر تقارير سنوية عن الوضعية النقدية للبلد ووضعية الجهاز المصرفي والقوانين المنظمة للعمل المصرفي. أما باقي البنوك العمومية والأجنبية فتختلف مواقعها من حيث الافصاح عن المعلومات غير أن البنوك الأجنبية أكثر تطورا من حيث الافصاح فنجد مصرف المؤسسة العربية وبنك société générale ينشران تقارير سنوية عن وضعيتهما المفصلة ويقدمان نتائجهما ومستوى ملائتهما وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المودعين عن نشاط البنك. أما بالنسبة للبنوك الأخرى فتنحصر المعلومات المنشورة فيها في بعض الميزانيات أو نجدها عبارة عن مواقع تجارية فقط.

ومن جهة أخرى فقد دعت لجنة بازل البنوك إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتعزيز عمليات الإفصاح والشفافية وإعطاء هذه العملية أكثر فعالية. فقد طبقت البنوك الجزائرية نظاما محاسبيا خاصا بها وفق نصوص مواد النظام رقم 92-08 المؤرخ في 1992/11/17. إلى أن بدأت الجزائر معايير لمحاسبة الدولية IFRS/IAS سنة 2010[1] مما جعل البنوك تتجه نحو العمل على الالتزام بها. حيث وضع بنك الجزائر في اطار التحضير لهذا الانتقال مخططا جديدا للحسابات البنكية والقواعد المحاسبي المحاسبية والذي جاء في النظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 جويلية سنة 2009 ولمتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواع والقواعد المحاسبي المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. كما أصدر أيضا النظام رقم 05-09 مؤرّخ في 18 أكتوبر سنة 2009 الذي يتضمن شروط إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها. كما حدد مكونات الكشوف القابلة للنشر وهي الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق. وأوجب هذا التنظيم البنوك والمؤسسات المالية أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية وفقا للمادة 103 من الأمر رقم 11-03.[2] كما وضع بنك الجزائر نظام رقم 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2009 والذي يتعلّق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث حدد قواعد التقييم المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك

[1]- براق محمد، قمان عمر، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية بالجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص: 3.

[2]- المادة 07 من النظام 05- 09 المؤرّخ في 18 أكتوبر سنة 2009

ودعاها إلى استخدام القيمة العادلة في تبادل الأصول بين أطراف راضية وتعمل ضمن منافسة العادية. إلى جانب تحديد قيم التكلفة المهتلكة والأصول المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية الأخرى وغيرها من المفاهيم التي وجهت البنوك الجزائرية نحو المعايير المحاسبية الدولية.*

ومنه نخلص أن بنك الجزائر قد خطى خطوة كبيرة في الالتزام بانضباطية السوق مع الشروع استعمال المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ورغم أن التطبيق جاء متأخرا ولم يكن صريحا في النصوص القانونية، كما أن امتيازات تطبيقه غير ملموسة بسبب غياب سوق نشطة للأوراق المالية. إلا أن هذه الإصلاحات تساهم إلى حد ما في تكييف المنظومة المصرفية مع متطلبات لجنة بازل، خاصة فيما يخص قياس متطلبات رأس المال من جهة والإفصاح والإبلاغ عن القوائم المالية من جهة أخرى، وبذلك تدعيم انضباطية السوق.

مما سبق نستنتج أن بنك الجزائر قد حسن من الإجراءات الرقابية، وأعطى أهمية للمراجعة الرقابية وانضباطية السوق في مساعيه لمحاكات اتفاقيات بازل، حيث ألزم البنوك بحيازة أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها وحثها على وضع تقييم داخلي لمراقبة ملاءمة الأموال الخاصة، إلى جانب دعوتها إلى القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها وهو ما دعت إليه لجنة بازل في ركيزتها الثانية. أما بخصوص الركيزة الثالثة فقد سعى إلى تحقيق انضباطية للسوق من خلال إيجاد نظام مراقبة للعمليات والإجراءات الداخلية والمراقبة الصارمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطرة، والتأكد من مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية وإبلاغها باستمرار. حيث تعتر هذه الإجراءات قادرة على تحقيق الاستقرار المصرفي إلى حد بعيد. وعليه يمكن القول أن بنك الجزائر قد كيّف إلى حد بعيد قوانينه لتساير المعايير الاحترازية الدولية، فمن خلال هذا المطلب والذي سبقه نجد أن قوانين تسيير النظام المصرفي الجزائري قد شملت ركائز اتفاقية بازل، وتعديلاتها الأخيرة. وعليه فإن الأساس القانوني متوفر ويبقى ضرورة الالتزام به من طرف البنوك بالتطبيق الصحيح لتحقيق الاستقرار المصرفي.

المطلب الثالث: التأمين على الودائع في النظام المصرفي الجزائري

أشار المشرع الجزائري إلى ميكانيزم التأمين على الودائع منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90، وقد تطرق إليه مجددا بشيء من التفصيل في 97/04 مبرزا سمات نظام التأمين وأهمية الدور الذي يلعبه في ضمان ودائع

*- انظر التنظيم 08- 09 المؤرخ في 29ديسمبر سنة 2009 للمزيد من المعلومات حول تقييم وتسجيل الأدوات المالية .

المودعين وسلامة النظام المصرفي، إلا أن أزمة بنك الخليفة فعلته وبينت الدور الذي يمكن أن يلعبه في علاج الأزمات المكن أن تحصل. وفيما يلي سنتطرق إليه بشكل من التفصيل.

أولا-تطورات نظام التأمين على الودائع في الجزائر:

تطرق قانون النقد والقرض لأول مرة إلى نظام التأمين على الودائع، في ظل الإصلاحات والانفتاح على اقتصاد السوق، وقد وضع المشرع الجزائري السمات الأساسية للنظام غير أن دوره لم يكن بارزا في هذه المرحلة كون التشكيلة المصرفية كان أغلبها بنوك عمومية، ومن الخصائص النظام ما يلي:

-فرض القانون على البنوك أن تكتتب في رأس مال المؤسسة المصرفية بالعملة الوطنية؛

-يلتزم كل بنك دفع منحة ضمان سنوية قدرها اثنين بالمائة % 2 على الأكثر من مبلغ ودائعه بالعملة الوطنية الذي يحدده المجلس سنويا؛

-تعتبر جميع الودائع العائدة للشخص الواحد لدى بنك ما كوديعة واحدة ولو كانت بعملات مختلفة، وتكون الودائع بالعملة الوطنية وحدها المضمونة، ولا يطلب الضمان إلا في حال توقف بنك عن الدفع، كما أن هذا الضمان لا يشمل المبالغ المسلفة للمؤسسات المالية أو تلك التي تسلفها البنوك فيما بينها؛

-يشكل ضمان الودائع ضمانا ذا مصلحة عمومية، وبذلك فإن تفتح الحق لعلاوة تدفعها الخزينة العمومية إلى شركات ضمان الودائع، يكون مبلغها مساويا لمبلغ المنحة المدفوعة من قبل مجمل البنوك.

عرف الجهاز المصرفي التأمين على الودائع منذ 10/90 لكن لم يعرف أي نشاط إلى غاية صدور النظام 97/04، والذي جاء بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا إلى جانب رغبة بنوك أجنبية في الانضمام إلى الجهاز المصرفي الجزائري، ومنه كان من الضروري أخذ الإجراءات الضرورية، وقد أضاف بعض التعديلات وهي:

-عرف النظام الودائع القابلة للتعويض، حيث تعتبر الودائع والمبالغ القابلة للاسترداد قابلة للتعويض وقد استثنى منها الودائع المقدمة للمؤسسات المالية والتي تستغلها البنوك فيما بينها، ودائع الموظفين المساهمين، الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين الذين يمتلكون على الأقل 5% من رأس المال ولأعضاء مجلس الإدارة وللمسيرين ولمحافظي الحسابات؛ عناصر الخصوم مثل الودائع غير الاسمية من غير المبالغ المستحقة الممثلة

لوسائل الدفع التي تصدرها البنوك، الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر، ودائع التأمينات الاجتماعية، ودائع الدولة والإدارات،...[1]

-على البنوك أن تكتتب رأس مال مؤسسة ضمان الودائع بحصص متساوية وأن تسهر على تساوي هذه الحصص حتى في حالة تعديل رأس مالها.

-يلتزم كل بنك أن يدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام، ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا بنسبة هذه العلاوة في حدود اثنين بالمائة (2%) على الأكثر، كما أن الخزينة العمومية تدفع علاوة يعادل مبلغها العلاوة المدفوعة من قبل مجمل البنوك، كما يتم توظيف موارد الصندوق في أصول مضمونة؛

-حدد الحد الأقصى للتعويض بستمائة ألف (600.000) دينار جزائري ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع، لنفس الشخص المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية؛

-يطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة؛

-لا يمكن استخدام ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة توقف بنك عن الدفع.

بعد فضيحة الخليفة والبنك التجاري والصناعي، تم اللجوء إلى ضمان الودائع البنكية، حيث يعمل هذا النظام على تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم القابلة للاسترداد، وقد حدد القانون رقم 04/03 الصادر في 04 مارس 2004 نظام ضمان الودائع والذي يقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى "شركة ضمان الودائع البنكية "، وتساهم فيه البنوك بنسبة 01 % من إجمالي ودائعها نهاية كل سنة وفق ما تنص عليه المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، حيث تم اكتتاب رأس مال مؤسسة الضمان من طرف22 بنك ومؤسسة مالية عاملة في الجزائر والمعتمدة نظاميا وتم تحرير رأس مال شركة الضمان بـ 10.000.000 دج لكل مساهم برأس مال ابتدائي يقدر بـ220.000.000دج، ويقدر رأس مال الشركة حاليا بـ 280.000.000 دج[2]، كما يبلغ الحد الأقصى لمبلغ تعويض كل مودع بـ 600000 دج، ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع

[1]-للمزيد اطلع على المادة 5 من النظام 97/04.

[2]-زيتوني كمال، دور التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، مذكرة ماجستير مالية البنوك والتأمينات، جامعة المسيلة، أفريل 2012، ص74.

نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية (المادة 08 و09 من النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004).

ثانيا-دور التأمين على الودائع في استقرار النظام المصرفي الجزائري:

يكمُن أهم دور مؤسسة ضمان الودائع في بالتدخل عند إفلاس أحد البنوك التجارية المنضمة إليها من أجل تعويض مودعي هذا البنك عن ودائهم في الحدود التي يقررها القانون، وتلعب مؤسسات ضمان الودائع كما تطرقنا في الجزء النظري دوران أحدهما وقائي والآخر علاجي:

1 -الدور الوقائي: يلعب التأمين على الودائع دورا وقائيا من الأزمات، حيث يوفر ثقة للمودعين لتجنب حالات هروب السيولة، غير أن التأمين على الودائع في الجزائر لا يقوم بالكثير كآلية وقائية كون أن النظام يشتغل عند توقف البنك عن الدفع وتوجهه إلى التصفية. فعكس الدول المتقدمة يمكن أن تساعد هذه المؤسسات في العملية الرقابية، وتحدد حالات الإفلاس التي يكون فيها التعويض، إلا أنه في الجزائر ورغم اللبس والفضائح التي سجلت إلا أنه تم التعويض دون تحديد ما إذا كانت هذه الحالات تستدعي التعويض أم لا، فالأموال المقدمة هي أموال للبنوك وضعت لحالات الإفلاس العادية والمعروفة والتي ليست من ضمنها الاختلاسات، وعليه يمكن لهذا الميكانيزم أن ينحرف عن دوره ويكون مشجعا على المخاطرة والاختلاسات وليس العكس.

2- الدور العلاجي: بعد التوقف عن الدفع، فإن نظام التأمين على الودائع يبدأ في الاشتغال ويقوم بتعويض الودائع مهما كانت قيمتها في حدود 600000دج في مدة لا تتجاوز السنة. غير أن الملموس أن القانون قد صمم لحماية صغار المودعين الذين لا تتعدى ودائعهم في الغالب الحد الأقصى المحدد. وفي حقيقة الأمر فإن التنظيم الاحترازي وضع أساسا لحماية صغار المودعين والقضاء على المنافسة غير العادلة، ومنه فإن التنظيم المصرفي الجزائر قد ضمن حقوق صغار المودعين من جهة وعالج مشكلة الوكالة كونه لا يعوض ودائع المساهمين والموظفين المساهمين.

إن اهتمام بنك الجزائر بالتأمين على الودائع يجعله مساويا لنظرائه في الدول الأخرى كونه مؤسسة رئيسية في النظام المصرفي، حيث لعب دورا أساسيا في الأزمات التي مرّ بها النظام بتعويض المودعين الصغار لتفادي الأزمات والخسائر التي لا يمكنهم تحملها، نظرا لضخامتها من جهة، وإعطاء ثقة أكبر في النظام المصرفي الجزائري من جهة

أخرى، إلا أن عدم تحديد القوانين للحالات التي يمكن فيها التعويض يمكن أن يقوض من فعالية النظام ويخلق نوع من الفوضى.

المطلب الرابع: الآليات الاحترازية الأخرى المطبقة في التنظيم المصرفي الجزائر

بعد تطرقنا إلى أهم الآليات الاحترازية التي تستعملها البنوك الجزائرية، نستعرض فيما يلي آليات احترازية أخرى معمول بها في الجزائر ودول أخرى في مقدمتها الولايات المتحدة، والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها كونها تعمل على التقليل من المخاطرة، ويمكن تصنيف هذه الآليات ضمن الوسائل الاحترازية الوقائية ونذكر ما يلي:

أولا- نسبة تغطية المخاطر:

حدد النظام رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14 قواعد الحذر التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تعتمدها في مجال تقسيم المخاطر وتغطيتها وتصنيف الديون حسب درجة مخاطرها وكذا تكوين الاحتياطات. وجاء النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى غير أنه لم يحمل جديد فقد دعت المادة 02 من هذا النظام أنه على كل بنك ومؤسسة مالية احترام:

1- النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد، ومبلغ صافي الأموال الخاصة ينبغي أن يكون أقل من 25%؛

$$\frac{\text{المخاطر الناتجة عن المستفيد}}{\text{صافي الأموال الخاصة}} \leq 25$$

تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية[1] ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة (أي 16%).

2- النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذي تحصل كل واحد منهم على قروض تتجاوز نسبة معينة من صافي الأموال الخاصة من جهة، ومبلغ صافي هذه الأموال الخاصة من جهة أخرى، حيث أن المجموع الكلي للمخاطر المتعلقة بالمستفيدين الذين تتعدى مخاطرتهم 15% من الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية، لا يجب أن تتعدى 8 مرات الأموال الخاصة:

[1]-ترجيح مضاعف (باستعمال معامل التحويل انظر الملحق رقم 1)

[مجموع الالتزامات على نفس المستفيد ≤ 10 % الأموال الخاصة] يجب أن تكون ≥ 8 مرات الأموال الخاصة[1].

ثانيا- المساهمات في المؤسسات غير المصرفية:

بينت المادة 117 من قانون النقد والقرض 90-10 أنه خلافا للأحكام القانونية المتعلقة بالاكتتابات، يمكن البنوك والمؤسسات المالية أن تتلقى من الجمهور أموالا معدة لكي توظف مساهمات لدى مؤسسات وفقا للنظم القانونية كما في الأسهم وحصص الشركات والمحاصات وحصص في شركات التوصية وسواها، تخضع هذه الأموال للأحكام التالية:

-لا تعتبر ودائع؛

-لا تنتج فوائد؛

-يجب أن تبقى مودعة لدى البنك المركزي في حساب خاص بكل مشاركة، حتى يتم توظيفها؛

-يجب أن يوقع العقد بين كل شخص والبنك أو المؤسسة المالية يوضح.

وبينت المواد من 19 إلى 22 من النظام 14-02 شروط المساهمات في المؤسسات الغير مصرفية حيث يجب ألا تتجاوز المساهمات 15% من الأموال الخاصة القانونية، وألا تتجاوز مجموع المساهمات 60% من الأموال الخاصة القانونية.

ثالثا-الاحتياطي الإجباري:

تنص المادة 93 من قانون 90-10 للنقد والقرض، أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية. ويدعى هذا الاحتياط "الاحتياطي الإلزامي"، وهو يسمح لبنك الجزائر بمراقبة سيولة البنك والتحكم في قدرته على الإقراض وفي مخاطر الائتمان ذات العلاقة.

[1]- المادة 02 و 05 من النظام 14-02 المؤرخ في 16فيفري 2014.

ولا يجوز أن يتجاوز معدل الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن يساوي 0% (المادة 05 من النظام رقم 04-02). ويتم الحساب شهريا بداية من اليوم 15 إلى اليوم 14 للشهر الموالي، وفي حالة نقص في الاحتياطي الإجباري تخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة يومية تساوي من 2% إلى 5% من المبلغ الناقص[1].

ويلاحظ أن المشرع الجزائري قد عمل على تبني قواعد الحذر المعروفة من نسب توزيع المخاطر وتغطيتها وتأمين الودائع وغيرها من النسب، كما أنه احترم في ذلك القيم المحددة لها، إلا أننا نلاحظ في مساهمات البنوك في المؤسسات الغير بنكية (الصناعية والتجارية)، والتي حددت في قواعد الحذر بنسبة بأقل من 15% من رأس مال البنك، ولا تتعدى المساهمة 60% من رأس مال المؤسسة الصناعية أو التجارية؛ أن المشرع الجزائري ترك المجال مفتوحا لذلك ولم يحدد نسبة معينة ومجال معين وهو ما قد ينتج عنه تركز المخاطر في قطاع معين.

رابعا– نظام اختبار القدرة على تحمل الضغط:

تبعا للإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة وبموجب تعزيز وتطوير وظيفة الرقابة المصرفية، عمل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة أدواتها الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي الوطني، فقد تمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي.

وقد باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي، في مشروع جديد يتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي[2]، وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف إلى تحديد وقياس هشاشة وقدرة المصارف والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام المصرفي في مجمله على المقاومة بالتوازي مع القيام بالأعمال الخاصة بوضع أداة الرقابة هذه، والتي هي من النوع الاحترازي الكلي.

تواصل العمل على عصرنة مديرية الرقابة على أساس المستندات من خلال المشروع المتعلق بإقامة نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية، يندرج هذا المشروع المسمى"SYNOBA*" في إطار مواصلة

---

[1]- المادة 11 من التعليمة رقم02- 04 لصادر في 2004/03/24 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى البنوك.

[2] - Rapport Banque Algérie , 2013, p 133.

(*)- System Notation Bancaires : يعتمد هذا الأسلوب على مؤشرات مالية للتقييم تعتمد على الدقة وسرعة المعالجة للخلل المصرفي وهذه المؤشرات هي نفسها المطبقة في النموذج الأمريكي للتقييم المصرفي الفعال.

إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري والذي شُرع فيه في سنة 2011 من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع، ويكمن الهدف من هذا المشروع في الحصول على مجمل التقارير المحاسبية والاحترازية التي تستلمها من المصارف والمؤسسات المالية ونشرها، وجعل رقابتها آلية للتأكد من تناسق المعطيات بين مختلف التقارير والسماح باستخراج البيانات حسب الاحتياجات.

مما سبق يتضح أن بنك الجزائر قد اهتم بعدة معايير احترازية إلى جانب مقررات لجنة بازل، وهي عبارة عن نسب تمكن من الحفاظ على سلامة للمؤسسات المصرفية والنظام المصرفي ككل، فقد صممت لتجنب تركيز القروض في متعامل واحد أو في مجموعة معينة، إلى جانب عملها على تصنيف الديون حسب مخاطرها، وهذا لتجنب ظهور ظواهر مثل التركيز أو البنوك الأكبر من أن تفلس، والتي تسبب قلقا للجهات الوصية. فيعتبر التركيز مضادا للتنويع الذي يقي المؤسسات من المخاطر إلا في الحالات النظامية، كما تعتبر مساهمات المؤسسات المصرفية في المؤسسات الغير مصرفية مصدر قلق في حالة ما كانت هذه الأخيرة مهددة بالإفلاس. وكما رأينا سابقا أنه في بعض الدول تم منع البنوك من الاستثمار، إلا أن بنك الجزائر لم يمنعه إلا أنه عمل على ضبطه في مستويات مقبولة، وهذا لخفض المخاطرة وتحقيق العائد في نفس الوقت. ومن جهة أخرى فقد اهتم بنك الجزائر بالتغيرات الدولية، ودعا البنوك إلى إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط، وذات بالاعتماد على سيناريوهات الأزمة وقياس مدى قدرة المؤسسات على التحمل في المستوى الجزئي والكلي. ومن المنتظر أن تكون الإجراءات المتخذة قادرة على صد الصدمات وتوفير محيط آمن للعمل المصرفي.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين معيار رأس المال والاستقرار المصرفي بالجزائر

تعتبر نسبة رأس المال كما تطرقنا سابقا أهم أداة احترازية تستعمل في التنظيم المصرفي الجزائري، وعليه سنحاول معرفة تأثير هذه النسبة على الاستقرار من جهة، وتأثير مؤشرات الاستقرار المصرفي الأساسية لصندوق النقد الدولي-وتتوافق مع التي وضعها لجنة بازل- من جهة أخرى على الاستقرار. ومنه سنحاول معرفة المؤشرات التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع مؤشر السلامة المصرفية، حيث حدد صندوق النقد الدولي مجموعة من مؤشرات الاستقرار، غير أنه من المعروف أن لكل جهاز مصرفي ونظام مالي خصوصياته. وعليه سنقوم بتحديد المؤشرات التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية من بين مؤشرات الاستقرار، وبعبارة أخرى أي هذه المؤشرات له تأثير قوي على الاستقرار في العينة المدروسة.

المطلب الأول: الاطار القياسي المتبع في التحليل

بغرض معرفة نوع العلاقة تقوم في هذا المطلب بتحديد الاطار القياسي المتبع في التحليل، حيث سنحاول إيجاد إطار قياسي يبين العلاقة بين رأس المال ومؤشرات الاحترازية لتحقيق لاستقرار المصرفي والاستقرار المصرفي في العينة المدروسة وذلك بالاعتماد على طريقة البيانات المدمجة Data Panel.

أولا- التعريف بالطريقة المستعملة في الدراسة Data Panel:

تعرف قاعدة البيانات المدمجة لمقطع عرضي وسلاسل زمنية Cross- section pooled time series بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البينات المقطعية والسلاسل الزمنية. فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدة مفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول)، عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام البيانات المدمجة كونها تحتوي على معلمات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة.

من الجدير بالذكر أن تسمية البيانات المدمجة متعددة فقد تسمى بيانات Panel Data والتي تشمل أعدادا كبيرة من المفردات، وتعود هذه التسمية إلى اقتصاديات العمل، وتسمى أيضا Longitudinal Data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) Pooled Time Series-Cross Section Data، أي هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية المعتمدة في هذا الفصل ستكون Panel Data حسب ما يتناسب مع عينة الدراسة التي لا تحتوي على بنوك كثيرة وعدد السنوات مقبول في الطريقة، وهو ما تم استعماله في الدراسات السابقة.

ثانيا- معالجة بيانات الدراسة وتحليلها

لاختبار مستوى استقرار مجموعة المصارف التجارية التي تعمل بالجزائر والتي تشكل العينة المدروسة، استخدمت الدراسة الحالية أسلوب Panel Data Analysis يأخذ منهج التحليل حسب البيانات المدمجة صيغة الانحدار التالية:

$$Y_{it}= \alpha_i+X'_{it}\beta+ \varepsilon_{it}$$

حيث : $i=1,2....n$ المفردات من البنوك، و $t=1,2...T$ فترات من الزمن (الفترة بالسنوات)، y_{it} متجه عمودي $nT*1$، يمثل المتغير التابع x_{it} مصفوفة للمتغيرات المستقلة ($nT*K$)، β متجه عمودي$k*1$ من المعلمات في X_{it} دون الحد الثابت ، ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t.[1]

إن استخدام نموذج Panel Data مناسب للتحليل الدراسة، فهو أسلوب تحليل تجميعي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الفردية وعامل الزمن عند تقدير معدلة الانحدار، فظهورها يجعل من طريقة المربعات الصغرى العادية غير فعالة في تقدير معاملات النموذج.

ويمكن تقدير Panel Data إما بأسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) أو الأثر العشوائي (Random Effect Model)، حيث يكمن الفرق الجوهري بينهما في مدى ارتباط العوامل الفردية وعامل الزمن مع المتغيرات المستقلة.[2] حيث أن أسلوب الأثر الثابت يفترض ثبات العوامل الفردية وعامل الزمن وارتباطهما مع المتغيرات المستقلة، في حين أن الأثر العشوائي يفترض ظهورها وعدم ارتباطها مع المتغيرات المستقلة للنموذج.

ويتم استخدام اختبار Hausman لاختيار الأسلوب الأمثل للتحليل من بين الأسلوب الثابت والعشوائي على أساس فرضية العدم بأن جميع معاملات التقدير من خلال الأثر العشوائي لها نفس الكفاءة، كتلك التي تم تقديرها من خلال الأثر الثابت. إن رفض فرضية العدم يجعل معاملات التقدير عن طريق الأثر العشوائي أكثر دقة، وهذا لا يعني أن معاملات التقدير الناتجة عن نموذج الأثر الثابت غير فعالة.[3] ولكون تحليل الانحدار المشترك يقوم على جملة من الفرضيات فقد تم اختيار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير باستخدام اختبار Skewness/Kurtosis للتأكد أن بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا.

كما تم استخدام اختبار (corr(independent لاختبار الارتباط بين المتغيرات (multicolinearity) وتم اختبار عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity) باستخدام (heteroscedastic test) لاختبار فرضية العدم بأن البواقي متجانسة، ولقبول فرضية العدم يجب أن لا يكون لقيمة Chi^2 أي دلالة احصائية.

---

[1]- ماجدة بنت مطيع عاشور، أثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الملك سعود، السعودية ، 2009، ص: 57.

[2]- سامي احمد الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية لبنوك التجارية الأردنية للفترة 2000-2009، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9 العدد 1، 2013، ص 104.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 104,

وتسمح العينة المدروسة والتي تتكون من مجموعة بنوك عاملة في الجزائر باستعمال هذا النموذج، وذلك لتوفر عدة مشاهدات وفي فترة زمنية مقبولة، ويكمُن جوهر اختيار الطريقة في قدرتها على تحديد المتغيرات التي ترتبط بمؤشر الاستقرار(التابع) في نفس الوقت، وهذا يمكننا من معرفة العوامل التي ينبغي على البنوك المدروسة الاهتمام بها باستمرار، فهي وإن كانت تفسر الربحية أو التركيز أو غير ذلك فأي انحراف فيها في الجهة المعاكسة ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار على مستوى البنك، ومن خلال العدوى سيؤدي إلى تقويض الاستقرار على المستوى النظام المصرفي ككل.

المطلب الثاني: بيانات العينة المدروسة

بغية دراسة العلاقة بين مؤشر رأس المال والمؤشرات الاحترازية الأخرى من جهة والاستقرار المصرفي من جهة أخرى، قمنا بحساب المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما سنرى أدناه وذلك بالاعتماد على مجموعة من البنوك التي تمثل عينة الدراسة. حيث تتكون العينة من ستة بنوك عاملة في الجزائر منها بنكين 2 عموميين و4 بنوك أجنبية منها واحد إسلامي، وهي البنك الوطني الجزائريBNA ، القرض الشعبي الجزائري CPA، المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك Société Générale، بنك البركة، بنك Bnp Paribas. واستعملت هذه الدراسة قاعدة بيانات Data Panel واعتمدت على عدد من الوحدات المقطعية والمتمثل في 6 وهو عدد بنوك العينة، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد من السنوات من الفترة 2005 الى 2012 وذلك نظرا لتوفر بيانات عن كل بنوك العينة في الفترة 2003-2013 والتي لم نتمكن من الحصول عليها في كل البنوك كما ذكرنا في المقدمة، وبذلك فإن مجموع المشاهدات في التحليل قدر بـ 48 مشاهدة.

أولا- فرضيات الدراسة:

- في ضوء الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في الجانب النظري، وتحقيقا لأهداف الدراسة وفرضياتها الأساسية المقترحة في مقدمة البحث، سنتأكد من صحة الفرضية الأساسية التالية: يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛ وذلك على مرحلتين من خلال، اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية المعدومة:** لا يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛
- **الفرضية البديلة:** يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛

ولمعرفة المؤشرات الاحترازية التي تضمن الاستقرار نقترح اختبار:

الفرضية المعدومة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشرات التنظيم الاحترازي لتحقيق الاستقرار: نسبة الملاءة، ونسبة التعثر المصرفي، ربحية الأصول، ربحية المساهمين، الدخل من الفائدة، الدخل خارج الفائدة، السيولة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المصرفي و ومؤشرات التنظيم الاحترازي لتحقيق الاستقرار: نسبة الملاءة، ونسبة التعثر المصرفي، ربحية الأصول، ربحية المساهمين، الدخل من الفائدة، الدخل خارج الفائدة، السيولة.

ثانيا – متغيرات النموذج: نستعرض فيما يلي متغيرات لدراسة حسب ما سلف ذكره:

1-المتغيرات التابعة: سنعتمد في دراستنا هذه على مؤشر الأمان الذي يعبر عن استقرار المصرف على المستوى الجزئي، حيث تم في الفصل الثاني تعريف الاستقرار على المستوى الجزئي كالتالي: "تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك، التي تجعل من قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه. في هذه الحالة، نقول على البنك أنه معسر "، وبناء على هذا التعريف تم وضع المؤشر التالي: مؤشر الأمان=قيمة تصفية الأصول/إجمالي الخصوم.

حيث : قيمة تصفية الاصول= [قيمة الأصول الثابتة والمتداولة – الأصول الغير ملموسة]-[الخصوم المتداولة]

=مجموع الأصول الملموسة – الودائع

=رأس المال – الأصول الغير ملموسة

ويعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على تسديد التزاماته عند الإعسار المالي، حيث صافي قيمة الأصول يجب أن تكون أكبر من الودائع كي يتم تعويض كل المودعين من جهة، وقسمة القيمة على الأصول الإجمالي يبين أنه كلما ارتفعت هذه القيمة فهي تدل على متانة البنك ومدى قدرة البنك على تعويض المودعين من رأس ماله الخاص من خلال تنازله عن أصوله الحقيقية.

2-المتغيرات المستقلة: وهي كما تطرقنا لها في الفصل الثاني تمثل بعض المؤشرات الاحترازية الأساسية التي وضعها صندوق النقد الدولي، والتي تشتمل على نسبة الملاءة للجنة بازل ومؤشرات CAMLES ومؤشرات أخرى وهي في المجموع 12، غير أننا اعتمدنا في الدراسة على 8 مؤشرات من مجموع 12 وهي كما يلي:

أ- المؤشرات المدرجة في النموذج:

أ.1-رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر(capital): يتمثل في نسبة الملاءة الدولية حسب توجيهات لجنة بازل، وقد تم حسابه حسب ما ورد في اتفاقية بازل الأولى، كون البنوك الجزائرية تعتمد هذه الأسلوب في حسابها مع أن التنظيم المصرفي الأخير 10-04 قام بمحاكات اتفاقية بازل الثانية والثالثة في الحساب إلا أن تطبيقه على مستوى المصارف يبقى مؤجلا. وتعبر كفاية رأس المال وتوافره في النهاية درجة متانة المؤسسات المالية وقدرتها في تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية.

أ.2- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال(default): وقد فصّل بنك الجزائر بخصوص القروض المتعثرة وهي صنف من الديون التي يكون استردادها كاملة في الآجال المحددة لها مشكوكا فيه، وقسمها إلى ثلاثة أنواع:[1]

-ديون ذات مشاكل قوية: تمثل هذه الفئة الديون التي تشهد تأخرا معقولا في استردادها مع بقاء استرجاعها مضمونا، وتتعلق هذه الديون عامة بالمؤسسات ذات الخصائص التالية: قطاع النشاط يعاني صعوبات؛ تراجع في الوضعية المالية والتي تفقدها القدرة في تسديد الفوائد و/ أو أصل الدين؛ تأخير في دفع القروض على هذه المؤسسات و/ أو فوائد منذ 03 أشهر لكن التأخر أقل من 06 أشهر.

- ديون خطرة جدا: يدخل ضمن هذا الصنف الديون التي:-يكون استرجاعها غير أكيد تماما، وتكون مأخوذة على مؤسسات التي حالتها المالية قد تحقق خسائر؛- تأخير في دفع أصل القرض و/أو الفوائد بين 06 أشهر وسنة. هذه الديون الصافية من الضمانات يجب أن تكون لها مؤونات بـ:50%.

- الديون المعدومة: تعتبر هذه الديون خسائر للبنك أو المؤسسة المالية بعد استعمال جميع الوسائل لاسترجاعها، ويجب إعداد مؤونة له في حدود 100%.

وقد اعتمدنا في دراستنا على معطيات مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في تقرير حول النظام المصرفي الجزائري، كون قيمة هذه الديون صعب المنال من التقارير الرسمية لبنك الجزائر أو من التقارير السنوية للبنوك، وحدد فيها نسبة تعثر القروض في البنوك العمومية بـ 12.7% ونسبة 4.7% بالنسبة لقروض البنوك الخاصة والأجنبية.

[1] -المادة 17 من التعليمة 94-74.

وقد تم خصم مخصصات رأس المال عن هذه القروض كي يتم الحصول على الخسائر من القروض المعدومة أي القروض غير المغطاة.[1]

أ.3–نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض(ratio default) : هي نفس النسب المستخلصة من تقرير صندوق النقد الدولي التي ذكرنا أعلاه.

أ.4– العائد على الأصول(ROA): هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسات المستقبلة للودائع في استخدام أصولها. وتبين الدراسات منها دراسة Barth سنة 2002[2] وجود علاقة متزامنة بين الأداء المصرفي والمخاطر ورأس المال المصرفي، فالبنوك التي تعاني من مخاطر مرتفعة تفرض معدلات فائدة مرتفعة، وبالموازاة فإن البنوك ضعيفة المردودية تقوم بتقديم قروض عالية المخاطرة ويسودها عدم التأكد للرفع من مردوديتها. هذا الوضع يترك البنك بين خيارين متعارضين الالتزام بمتطلبات رأس المال المفروض من الجهات الرقابية مما يحثها على خفض المخاطرة من جهة، والعمل على رفع رأس مال برفع النتيجة وبالتالي زيادة المخاطرة من جهة أخرى. ومنه فإن العلاقة بين المردودية والاستقرار غير واضحة. وعليه سنحاول معرفة اتجاهها في البنوك العاملة في الجزائر، وما إذا كانت تؤثر على الاستقرار بالإيجاب أم بالسلب.

أ.5– العائد على حقوق الملكية(ROE): هو مؤشر ربحية البنوك ويهدف إلى قياس كفاءة المؤسسة المصرفية في استخدام رؤوس أموالها.

أ.6– هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي(intérêt): وهو من نسب الربحية، والتي تقيس الحصة النسبية من صافي عائدات ضمن الدخل الإجمالي. في حالة اعتماد البنك على نسبة دين منخفضة، يميل هذا المؤشر إلى أن يكون مرتفع.

أ.7–نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل(hors- intérêt): يعتبر من نسب الربحية، ويقيس حجم المصروفات الإدارية التي تتم داخل المؤسسة إلى الدخل الإجمالي، ويقيس كفاءة التشغيل لموارد البنك.

أ.8–الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (نسبة الأصول السائلة(liquidité): يقدم هذا المؤشر نظرة عن سيولة أصول البنك ويمثل مؤشرا على السيولة المتاحة لتلبية المطالب المتوقعة وغير المتوقعة من النقد. مستوى

[1] - Christopher Towe & Daniela Gressani, Algeria, Financial System Stability Assessment, Monetary And Capital Markets Department, January 9, 2014, P: 12.

[2] - Barth And Others, Bank Regulation And Supervision: What Works Best?, op cit, p:30.

السيولة يشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات في ميزانياتها العمومية. حيث توفر السيولة نوعا من الاستقرار فتعتبر تصفية الأصول أو بيعها مكلف للبنك، وعليه زيادة نسبة الأصول السائلة في ميزانية البنك يشجع استقرار البنك من خلال خفض المنتجات قليلة المخاطرة في الميزانية العمومية للبنك. وقد تزايد هذا الدور في تحقيق الاستقرار بصدور اتفاقية بازل 3 وتميز السوق المصرفية الجزائرية بفائض هيكلي في السيولة، سنحاول استيضاح ما إذا كانت السيولة تلعب دور في تحقيق استقرار البنوك الجزائرية.

ب– المؤشرات التي لم تدرج في النموذج:

أ.2– رأس المال التنظيمي من الفئة1 إلى الأصول الموزونة بالمخاطر: وتدعى هذه النسبة بنسبة الملاءة الصغرى فهي تهتم بالفئة 1 من رأس المال والتي حددها بنك الجزائر في النظام 95–04. ويتم تجميع بيانات النسبة وفقا للمبادئ التوجيهية للاتفاقية بازل 1 فهو يقيس مدى كفاية رأس المال على أساس مفهوم رأس المال الأساسي للجنة بازل للرقابة المصرفية. ، وقد تم حذفه كون المتغير الأول في النموذج لديه نفس الدلالة كما أنه يشكل مشكلة ارتباط بين المتغيرات

ب.1– التوزيع القطاعي للقروض إلى إجمالي القروض : يعبر هذا المؤشر على جودة الأصول ويوفر معلومات عن توزيع القروض بين قطاعات المقيمين وغير المقيمين، إلى جانب إعطاءه معلومات حول التنويع القطاعي للقروض في المحفظة. نظريا يعتبر التنويع في محفظة البنك عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار، فقد بين Diamond أن تنويع القروض يقدم تسيير مثاليا للقروض ويعزز من الاستقرار المالي، وفي دراسة مماثلة لـ: Mishkinسنة 1998 انتقد فيها قانون غلاس–ستاغال، والذي يحد من العمليات المصرفية كما رأينا سابقا في الولايات المتحدة الأمريكية.[1] وهو ما يدع القروض تكون مرتبطة وغير متنوعة سوء في النشاط أو التوزيع الجغرافي، مما جعل Mishkin يقول أنه يفترض تنويع القروض حتى على المستوى الدولي لتفادي الهشاشة المصرفية، حيث التنويع يقلل من المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي والمصرفي.

[1] -Frediric S Mishkin, financial consolidation :Dangers and Opportunities, NBR Working paper n°6655, july 1998,[sur le lien]: http://www.nber.org/papers/w6655, consulté le: 08/08/2014, p: 4.

وفي دراسة أكثر حداثة لـ:Cetorelli يرى فيها أن التنويع لقروض نحو قروض أقل كفاءة يمكن أن يقلل من فعالية الرقابة الداخلية[1]، حيث البنوك الكبرى التي تركز على نوع من القروض يتيح لها الاستفادة من اقتصاديات الحجم والحصول على المعلومات التي تجنبها تقديم قروض تحتمل التعثر وتحسن من نوعية المعلومات، والعكس بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم وعليه فإن البنوك حسب حجمها يمكنها تنويع نشاطها وانتهاج نشاطات ذات مردودية مرتفعة بالنسبة للبنوك الكبيرة أما هذا التنويع للبنوك الصغيرة قد يؤدي إلى تراجع نوعية القروض. حيث صغر حجم البنوك لا يتيح لها إمكانية الحصول على المعلومات مما يجعلها تقوم بعمليات خطيرة تهدد ربحيتها.

وعموما فإن أغلب الدراسات في التنويع وعلاقته بالاستقرار المالي والمصرفي توصلت إلى أن التنويع في محفظة القروض له علاقة إيجابية مع الاستقرار المصرفي والمالي. ورغم الدور الذي يلعبه التنويع في الجغرافي للقروض، إلا أن شح المعلومات وعدم تمكننا من الحصول عليه في أغلبية البنوك تم استبعاد هذا المؤشر من الدراسة.

ب.2– الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: ويحسب باستخدام الأصول السائلة كبسط والخصوم قصيرة الأجل كمقام، وكون ميزانيات بعض البنوك غير مفصلة، فقد تعذر الحصول على القيمة الدقيقة للخصوم قصيرة الأجل، ونظرا لكون المؤشر يعبر عن السيولة، وبما أننا قد استخدمنا أحد مؤشرات السيولة، وعليه قد تم حذفه بسبب غياب المعطيات في بعض البنوك وتجنب الارتباط بين المتغيرات كونها تقدم نفس الدلالة الاقتصادية تقريبا.

ب.3– صافي وضعيات الصرف الأجنبي إلى رأس المال: ينبغي أن تحسب موقف وضعيات العملات الأجنبية بناء على توصية من لجنة بازل رقابة العمليات المصرفية. وهذا المؤشر يدل على حساسية إلى السوق مخاطر، والذي يهدف إلى إظهار التعرض مؤسسات استقبال الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة مع رأسمالها، كما أنه يقيس عدم تطابق الأصول بالعملة الأجنبية مع المستحقات مما يساعد في تقييم التعرض للتحركات أسعار الصرف.

وقد تم استبعاد هذا المؤشر لعدة عوامل أهمها عدم توفر السوق الجزائرية على بنوك أوفشور، كما أن أغلب المعاملات التي تقوم بها البنوك تتم بالعملة الوطنية ويتكفل البنك المركزي بالعمليات، بالعملة الأجنبية ذلك راجع إلى الانغلاق الذي يعرفه السوق وسياسة تقييد الصرف الذي ينتهجها بنك الجزائر لسنوات عديدة .

[1]-Cetorelli N and others, Trends in Financial Market Concentration and Their Implications for Market Stability, FRBNY Economic Policy Review, March 2007, [sur le lien]: http://ssrn.com/abstract=975307, consulté le: 08/08/2014, p:35.

ثالثا: بيانات العينة المدروسة: فيما يلي بيانات متغيرات الدراسة لبنوك العينة المدروسة

الجدول (4–3) بيانات العينة المدروسة وفق مؤشرات السلامة الأساسية لصندوق النقد الدولي خلال الفترة 2005–2012

ID	TIME	RSB	Cook	R Default	ratio	ROA	ROE	Inertet	Hors intérêt	R liquidité
1	2005	.0671328	.0912051	.250342	.127	-.0048514	-.0538325	.4222626	.9735435	.0748602
1	2006	.0632784	.0828591	.5079179	.127	.0069024	.0735541	.0843758	.1716587	.065863
1	2007	.0694348	.0846515	.7510952	.127	.0098254	.0869522	.4786752	.385826	.06
1	2008	.066823	.103454	.785096	.127	.01277	.141362	.821755	.234563	.108758
1	2009	.087364	.98468	.859345	.127	.024935	.190815	.739365	.180044	.065696
1	2010	.101493	.11134	.644105	.127	.032025	.22593	.760848	.161843	.085539
1	2011	.2193024	.2193024	.0306348	.127	.0478887	.1616058	.3823979	.7489395	.4503107
1	2012	.125075	.133713	.385467	.127	.028484	.160587	.970276	.333588	.131431
2	2005	.0769109	.0865944	.5077128	.127	.0091098	.073312	.4665366	.8564807	.2021368
2	2006	.0949414	.095337	.4949922	.127	.021869	.1706032	.4366532	.7571027	.1678579
2	2007	.1114733	.1118344	.2233091	.127	.0085926	.0600509	.4082254	.8615253	.1524564
2	2008	.100511	.100512	.7478	.127	.018634	.138991	.441966	.065597	.152354
2	2009	.107066	.107066	.796092	.127	.018976	.135262	.547291	.040316	.136698
2	2010	.115145	.115145	.761369	.127	.020664	.13738	.711608	.279348	.215536
2	2011	.106845	.106845	.896077	.127	.017583	.125275	.915549	.270555	.190444
2	2012	.104219	.104219	.894862	.127	.017662	.128619	.90182	.264511	.212866
3	2005	.102909	.102909	.0647185	.047	.0194661	.127826	.2857932	1.36e+09	.2909168
3	2006	.0792363	.0792363	.0374849	.047	.0135656	.1234768	.3847646	1.51e+09	.3127334
3	2007	.080544	.080544	.0416603	.047	.0140437	.1284376	.3359633	1.10e+09	.2382516
3	2008	.089413	.089413	-.00379	.047	.018115	.146085	.269704	.713975	.134093
3	2009	.142311	.142311	-.019022	.047	.017993	.126437	.629882	.405868	.215377

3	2010	.138755	.138755	.028519	.047	.031015	.155905	.586137	.432946	.166945
3	2011	.146639	.146639	.043128	.047	.036202	.177806	.567697	.418998	.210778
3	2012	.178297	.178297	.045289	.047	.03471	.143183	.529264	.821355	.260964
4	2005	.1017978	.1017978	.046931	.047	.0334392	.2093703	.402237	.3393238	.2587761
4	2006	.1355266	.1355266	.046931	.047	.0334392	.2262872	.402238	.3251069	.2693356
4	2007	.107035	.107035	.046931	.047	.0334392	.2194005	.402239	.9795927	.2253421
4	2008	.096373	.096373	.046931	.047	.051743	.383831	.402237	.684055	.161134
4	2009	.142562	.142562	.011835	.047	.039477	.202547	.453932	.685565	.334214
4	2010	.15419	.15419	-.04975	.047	.037334	.174539	.764167	.353273	.469757
4	2011	.128959	.128959	-.066603	.047	.03866	.220316	.747626	.365893	.509862
4	2012	.128959	.128959	-.066603	.047	.03866	.220316	.747626	.365893	.509862
5	2005	.3113036	.3113036	.0386963	.047	.014548	.0467326	.3672245	.9747353	.2333635
5	2006	.2853273	.2853273	.0422899	.047	.0420095	.1158289	.3195464	.3751733	.2241358
5	2007	.2333623	.2333623	.2043894	.047	.0499568	.1542577	.4749962	.5648969	.1710378
5	2008	.1580152	.1580152	.1184218	.047	.0391	.24	.4468079	.5327506	.1207026
5	2009	.2716325	.2716325	.0412554	.047	.0316	.2733	.4304827	.5757323	.3528815
5	2010	.2193024	.2193024	.0306348	.047	.0478887	.1616058	.3823979	.7489395	.4503107
5	2011	.1921946	.1921946	.0819854	.047	.0469188	.1792634	.3445888	.6700324	.2793946
5	2012	.1654369	.1654369	.0700749	.047	.0523355	.2296941	.3426371	.6733736	.3014253
6	2005	.086978	.086978	.245764	.047	.032008	.277688	.502165	.490884	.105278
6	2006	.086978	.086978	.245764	.047	.032008	.277688	.502165	.490884	.105278
6	2007	.086978	.086978	.245764	.047	.032008	.277688	.502165	.490884	.105278
6	2008	.086978	.086978	.245764	.047	.032008	.277688	.502165	.490884	.105278
6	2009	.086978	.086978	.245764	.047	.032008	.277688	.502165	.490884	.105278
6	2010	.082544	.082544	.26152	.047	.032774	.292873	.499629	.451485	.123659
6	2011	.120549	.120549	.161798	.047	.03942	.237782	.519345	.374569	.155789
6	2012	.110434	.110434	.166994	.047	.030375	.199569	.486224	.427036	.26041

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنوك المدروسة (Bna، Cpa ، Agb ، Abc ، البركة، Société Générale) في السنوات من 2005 إلى 2012.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة وتحليلها

بعد التعريف فيما سبق على الطريقة التي ستستعمل في التحليل، ومتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، سنقوم في هذه المرحلة بإيجاد معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة.

أولا– معادلة النموذج:

بعد إدخال المعطيات المجمعة في برنامج stata12 وحساب الانحدار بطريقي الأثر الثابت والعشوائي، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

Variable	FEM	REM	T Student FEM	T Student REM
Cons	.2370183	(0.1784711)*	4.21	4.21
Capital	.0582869	(0.0937143)**	2.08	2.08
Default	-.0289361	0.0309381	0.63	0.63
Ratio	-1.61257	(-0.7516011)***	-1.79	1.79
ROA	.0134933	(2.384568)*	2.79	2.79
ROE	-.1591733	(-.5044093)*	-4.01	-4.01
Intérêt	.0582105	-.024055	-0.61	0.61
Hors intérêt	-3.20e-11	(-4.13e-11)**	-1.97	-1.97
Liquidité	.03077	0.0871006	1.23	1.23
R-sq	0.5496	0.3852	/	/
Adj R-sq			/	/
F-statistic	F(5, 34) = 9.28	Wald chi2(7) = 11,256	/	/
Prob (F-stat.)	0.0000	0 ,003	/	/
Observations(n)	48	48	/	/
Hausman test	chi2(7) = 350.58		/	/
	Prob>chi2 = 0.0000			
LM test			/	/

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات stata12 أنظر الملحق رقم 2 الجدول (2-1، 2-2، 2-3، 2-4، ص: 255.

*،**،*** مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

بعد القيام بالحساب على أساس الأثر الثابت والعشوائي، نقوم بالمفاضلة بين الأسلوبين باستعمال اختبار هوسمان كأول خطوة من التحليل، وبالرغم من أن كتب التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة لبيانات مقطعية. إلا أنه لابد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار Hausman. وقد أظهر الاختبار

قيمة 350.58=(b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B) و chi2(7) = 0.0000 و Prob>chi2 وهي أقل من 0.05 أي يتم رفض فرضية العدم، ومنه النموذج العشوائي هو المناسب للتحليل في هذه الحالة.

كما يظهر النموذج العشوائي المعتمد أن أغلبية المتغيرات معنوية وكشفت القيمة الاحصائية لـ:wald معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة Wald chi2(7) = 11,256 باحتمال 0,003=Prob (F-stat.) وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنويا.

كما يظهر أن معامل التحديد R-sq =0.3852 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) تفسر أكثر من 38% من تغيرات المتغير التابع وهي منخفضة نوعا ما غير أنه يمكن الاعتماد عليها لتحليل العلاقة. أما ما يتعلق بالتوزيع الطبعي للبواقي والارتباط بين للمتغيرات، وعدم تجانس التباين حيث توصلنا إلى أن البواقي تتوزع طبيعيا وليس هناك ارتباط بين المتغيرات.

من النتائج المحصل عليها فإن معادلة الانحدار تكتب على الشكل التالي:

$$Yit = 0.1784711 + 0.0937143\ capital + 0.0309381\ default - 0.7516011\ ratio + 2.384568\ roa$$

(4.21)*　　(2.08)　　(0.63)　　(1.79)***　　(2.79)***

$$-0.5044093\ roe - 0.024055\ intérêt - 4.13e\text{-}11\ hors\text{-}intérêt + 0.0871006\ liquidité$$

(-4.01)*　　(0.61)　　(-1.97)　　(1.23)**

ثانيا–تحليل النتائج:

تظهر لنا النتائج المحصل عليها أن معظم المعلمات المقدرة معنوية حيث نميزها في الجدول أعلاه بالمتغيرات التي احتمال ***t*** الموافق لها أكبر من 1,96 أو في الملحق باحتمال p أقل من 0,05 كما أن إشاراتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للمعلمات غير المعنوية فهي ***default*** و ***liquidité*** و ***intérêt*** ، حيث بالنسبة للمعلمة الأولى والثانية كانت هذه النتيجة عكس توقعاتنا، أما المعلمة الثالثة فلا توجد نظرية اقتصادية حددت نوع العلاقة بينها وبين الاستقرار وسنحاول تقديم تفسير لكل حالة على حدة فيما يلي.

وقد بينت نتائج النموذج أن كل من الثابت ***Cons*** ومتغير ربحية الأصول ***ROA*** وربحية المساهمين ***ROE*** معنوية عند *1%* مما يجعلها مفسرة بصورة قوية للمتغير التابع، أما متغير رأس المال ***Capital*** والمصاريف

خارج الفوائد ***hors intérêt*** فهي معنوية عند مستوى 5=α% ، أما بالنسبة لنسبة التعثر ***Ratio*** فهي معنوية عند مستوى معنوية α=10%.

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن رأس المال يرتبط بعلاقة إيجابية مع مؤشر الأمان المستعمل، وعليه فإن زيادة رأس مال المصرف بوحدة واحدة سيؤدي إلى رفع مؤشر الأمان بـ ***0.0937143*** ومن فهو يلعب دورا إيجابيا دعم الاستقرار، وهو نفسه الذي دعت إليه لجنة بازل باستمرار وأن الرفع من رأس المال في البنك هو السبيل الأمثل لتحقيق استقرار جميع المصارف المدروسة وأمانها.

كما يظهر لنا من خلال النتائج أن ربحية الأصول *ROA* لها علاقة إيجابية مع مؤشر الأمان والاستقرار، حيث ارتفاع هذا المؤشر *ROA* بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الأمان بـ ***2.384568*** ، *فا*لاستعمال الأمثل لأصول البنك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحيتها، مما يرفع من النتائج المحققة. وعليه يمكن من خلال هذه النتائج تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في المستقبل. وتشكل النتائج غير الموزعة أحد مكونات رأس المال الذي رأينا دوره الإيجابي في السلامة المصرفية، وأحد مصادر التمويل الداخلي للمصارف، فارتفاع النتائج يمكن من احتجاز جزء منها وإعادة استثمارها في إنجاز أنظمة داخلية لإدارة المخاطر تقوم بحماية البنوك من الخسائر في حالة الأزمات.

وتظهر العلاقة بين ربحية الأموال الخاصة ومؤشر الاستقرار سلبية رغم الدور الذي يؤديه رأس المال في دعم الاستقرار حيث ارتفاع ربحية رأس المال *ROE* بوحدة واحدة يقابلها انخفاض في مؤشر الأمان يقدر بـ ***0 .5044093*** ويفسر ذلك حسب النظرية المالية أن تكلفة الأموال الخاصة أكبر من تكلفة الاستدانة لما يتحمله المساهمين من مخاطر عكس الدائنين، وعليه فإنهم يتحصلون مقابل ذلك على عوائد مرتفعة، ومن هذا المنطلق فإن ارتفاع قيمة الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة والتي تضم إلى رأسمال البنك الذي يدعم الاستقرار ومنه فإن مكافآت رأس المال الموزعة ممكن أن تشكل عاملا سلبيا على الاستقرار كما تبيّن من نتائج النموذج المقترح.

وبالنسبة للتكاليف خارج الفائدة إلى إجمالي الدخل، فقد كانت معنوية وعلاقتها بالاستقرار سلبية حيث ارتفاع هذه التكاليف بوحدة واحدة يقابلها انخفاض بـ ***4.13e-11*** في مؤشر الاستقرار، وهي قيمة تؤول إلى الصفر، غير أن التفسير هذه الحالة راجع إلى كون زيادة النفقات غير المبررة والتي ليس لها جدوى اقتصادية، يؤثر على النتيجة بالدرجة الأولى ومن ثم على رأس المال والاستقرار تباعا. وعليه فيجب على المصرف ترشيد نفقاته ودراسة جدواها الاقتصادية قبل القيام بها. في بعض الأحيان يكون البنك مضطرا إلى إجراء بعد النفقات كإنشاء

فروع في مناطق قليلة النشاط والسكان بهدف التواجد والانتشار، وهو ما يترتب عليه نفقات ضخمة لا تكون لها عوائد كبيرة في المستقبل فعلى البنك في هذه الحالة إيجاد أساليب وآليات تغنيه من هذه النفقات الضخمة، كالاستفادة من المزايا الإليكترونية التي تعتبر واسعة الانتشار وغير مكلفة مقارنة بالتواجد التقليدي للبنك على أرض الواقع.

أما بالنسبة لنسبة الدخل من الفائدة ***intérêt*** فظهرت أنها غير معنوية ومنه فلا توجد حسب النموذج المقترح علاقة ذات دلالة بين الدخل من الفوائد والاستقرار، وتعد الفوائد المصدر الأول للدخل في البنوك بالإضافة إلى الدخل من مصادر أخرى كالعمليات خارج الميزانية وتداول الأوراق المالية والمساهمات في الشركات الأخرى. غير أنه بالنسبة لعينة البنوك المدروسة فإن المصدر الرئيسي للدخل هي الفوائد التي تعتبر متزايدة في السنوات الأخيرة منذ 2009 غير أنها كانت متذبذبة في السنوات الأولى خاصة في البنك العربي Abc، الذي كان في بداية نشاطه، وهو ما تسبب في غياب علاقة ذات دلالة بين هذا المتغير والاستقرار عكس ما كان متوقعا.

وفي الأخير يبين لنا نموذج العينة المدروسة أن العلاقة بين الاستقرار والسيولة غير معنوية، ورغم أن موضوع السيولة أخذت بعدا واسعا بعد الأزمة المالية وأن جميع الدراسات ترى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الاستقرار والسيولة، إلا أنه في عينتنا المدروسة وجدنا أن هذه العلاقة غير معنوية. وهذا يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى مشكلة السيولة الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري، حيث أن أغلب التصريحات تؤكد أن الجهاز المصرفي يعاني من فائض هيكلي في السيولة. وعليه فإن أثرها على الاستقرار يمكن أن يكون غير واضح لأن العرض والطلب عليها في هذه الحالة لا يكون مرتبطا بظروف السوق.

ومما سبق نستنتج أن الاستقرار المصرفي لبنوك العينة المدروسة يتعلق أساسا برأس المال وربحية الأصول ROA وهذه العلاقة إيجابية، بينما علاقته بربحية رأس المال *ROE* و التكاليف خارج الفائدة إلى إجمالي الدخل ونسبة تعثر الديون فعلاقتها سلبية، ومنه لزيادة الاستقرار ينبغي الاهتمام بربحية الأصول ورأس المال وتخفيض التكاليف خارج الفائدة والديون المتعثرة، واستخدام الرفع المالي وهو لا يتعلق بالسيولة والتعثر والدخل من الفائدة. ومنه فإننا نؤيد **الفرضية المعدومة** المقترحة سابقا والتي ترى أنه: لا يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛ إلى جانب **الفرضية البديلة** الثانية المقترحة أعلاه والتي ترى أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المصرفي و ومؤشرات التنظيم الاحترازي لتحقيق الاستقرار: نسبة الملاءة،

ونسبة التعثر المصرفي، ربحية الأصول، ربحية المساهمين، الدخل من الفائدة، الدخل خارج الفائدة، السيولة. غير أنه لم تكن هناك علاقة مع كل المؤشرات بل بعضها كما رأينا سابقا.

خلاصة الفصل:

عرف موضوع الاستقرار المصرفي اهتماما متزايدا ابتداءا من صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي أنشأ هيئات الرقابة المصرفية في الجزائر من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وغيرها من المركزيات، وقد سعت الجزائر إلى تبني المعايير الرقابية الدولة فعملت على تبني نسبة الملاءة للحنة بازل الأولى والتي استكملت تطبيقها سنة 1999، ومع أنها تأخرت في تطبيقها إلا أنها استمرت في صدار التعليمات والتنظيمات فيما يتعلق بالرقابة المصرفية، مثل 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية 04/10 الذي حدد رؤوس أموال البنوك وصولا إلى التنظيم 01/14 المتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة قريبة جدا من بازل3، وإلى جانب مقررات بازل فيتوفر النظام المصرفي الجزائري على آلية للتأمين على الودائع، ومقرض ذو الملجأ الأخير، وغيرها من النسب الاحترازية التي تساهم كلها في تحقيق استقرار النظام المصرفي الجزائر.

ورغم أن النظام المصرفي الجزائري مرّ بأزمات مثل أزمة الخليفة والبنك التجاري والصناعي، إلا أن تجربته الصغيرة جعلته يتخطى هذه الأزمات ويستفد منها، وبهذا أصبح يتمتع بملاءة عالية تمكنه من تحمل الصدمات.

وفي دراستنا لآثار التنظيم الاحترازي على استقرار بنوك العينة المدروسة، توصلنا إلى أن نسبة كفاية رأس المال ومردودية الأصول تؤثر إيجابيا على الاستقرار أما ربحية المساهمين، التعثر والتكاليف خارج الفوائد إلى الدخل تؤثر سلبيا على الاستقرار، ومنه من الضروري على بنوك العينة أن تحاول أن تحسن من مؤشراتها الإيجابية وتصحح مؤشراتها السلبية.

تجدر الإشارة إلى أن الطريقة المستعملة –panel data– تقدم نتائج تجميعية تشمل كل البنوك في آن واحد، أي تحدد المؤشرات المعنوية والغير المعنوية في كل البنوك وفي آن واحد، وعليه يمكن أن تكون هناك مؤشرات تؤثر في احد البنوك دون الآخر وعليه لا تظهر، غير أن إشكالية الدراسة فرضة علينا الطريقة والتي سعينا فيها إلى إبراز المؤشرات المؤثرة المشتركة.

الفصل الخامس

تنافسية البنوك الجزائرية وتأثيرات التنظيم الاحترازي المتبع–دراسة تطبيقية على عينة من البنوك–

تمهيـد

بعد التطرق في الجزء النظري إلى الإطار النظري للتنافسية من حيث المفاهيم وأساليب القياس، والتطرق إلى العلاقة بينها وبين التنظيم الاحترازي من جهة والعلاقة بينها وبين الاستقرار المصرفي من جهة أخرى، سنحاول من خلال مباحث هذا الفصل بحث موضوع التنافسية المصرفية في الجزائر، أولا من حيث واقعها في ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد خاصة بعد منعرج التحول إلى اقتصاد السوق وانفتاح القطاع الاقتصادي والمالي على العالم الخارجي كحتمية أملتها الظروف السائدة على المستوى العالمي، وثانيا دراسة تأثير الالتزام بالمعايير الاحترازية ممثلة في متطلبات رأس المال على تنافسية البنوك العاملة في الجزائر.

وقد تمت الدراسة لنفس العينة المختارة في الفصل السابق والمتمثلة في ستة بنوك، متنوعة بين بنوك عمومية وأجنبية وبنك إسلامي، وتهدف إلى إبراز نوعية السوق التنافسية الجزائرية ثم إلى إبراز ما اذا كانت هناك علاقة بين الالتزام بمتطلبات رأس المال ومؤشرات قياس التنافسية. و لإظهار هذه العلاقة سنستعمل نماذج قياسية بطريقة الانحدار المقطعي Deta Panel لدراسة العلاقة في جميع البنوك على حد سواء، حيث نستعمل نموذج Panzar –Rose لمعرفة نوعية السوق التنافسية، ثم دراسة العلاقة بين مؤشر رأس المال ومؤشرات التنافسية بنفس الطريقة. ومن خلال النتائج المحصلة سنتمكن من معرفة ما إذا كانت الإصلاحات المصرفية قد أعطت نتائج من خلال تشجيع المنافسة وزيادة كفاءة السوق، ومعرفة التأثيرات التي يمكن أن يحدثها الالتزام بمعيار رأس المال الاحترازي على تنافسية البنوك الجزائرية. وقد تم الاقتصار على معيار رأس المال كونه يكتسي أهمية بالغة سواء في الإصلاحات المحدثة من طرف بنك الجزائر أو من المؤسسات الدولية.

المبحث الأول: التنافسية المصرفية في الجزائر في ظل التحول لاقتصاد السوق

عاش الجهاز المصرفي الجزائري ظروفا خاصة في ظل التحولات التي مر بها، كباقي الدول التي عرفت تحولات من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأس مالي. إذ بعد أن كانت البنوك الجزائرية بنوكا عمومية مراقبة ومدعمة من طرف الدولة، أوجبت الإصلاحات الاقتصادية منحها استقلالية التسيير وللبنك المركزي الذي أصبح بنك الجزائر وتحرير خدماتها، وفتح مجال الاستثمار في النشاط المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وهو ما أدى إلى ظهور عدة مؤسسات مصرفية خاصة متنافسة في هذه السوق. وجعل من الضروري على البنوك العمومية الارتقاء بخدماتها للإبقاء على حصتها في السوق بعد أن كانت تحتكر العمل المصرفي فيها. هذا ما سنتناوله في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية للبنوك الجزائرية في ظل التحول لاقتصاد السوق

عرفت السوق المصرفية الجزائرية موجة من الانفتاح والتحرير بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي حدد آليات وأساسيات العمل المصرفي في الجزائر بداية الاتجاه إلى اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام البنوك للمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية معلنا بذلك نهاية عصر احتكار البنوك العمومية لهذا النشاط في الجزائر.

أولا–أزمات البنوك العمومية:

عرفت البنوك العمومية في الفترة بعد قانون النقد والقرض عدة صعوبات، وعلى الرغم من أن القانون جاء ليحدد بوضوح أساسيات العمل المصرفي، إلا أن البنوك العمومية قد عانت من العديد من المشاكل في هذه الفترة ويمكن حصرها في ما يلي: [1]

1–مردودية البنوك: عانت البنوك العمومية من بعض المشاكل في العوائد بسبب التنظيم الاحترازي الذي أوجب على البنوك مراعات المخاطر والمشاكل المالية والاقتصادية التي تعاني منها المؤسسات العمومية مما يشكل فقدان فئة هامة من الزبائن. حيث نتج عن الالتزام بمعايير رأس المال وتشكيل المخصصات كبح البنوك في منح القروض في بعض الحالات، وعدم قابلية المؤسسات من الاستفادة من القرض في حالات أخرى، كما يدعو التنظيم الجديد إلى تنويع مصادر التمويل وكذا وقف إعادة التمويل التلقائي بين البنوك والخزينة.

2–أزمة التنظيم البنكي: في محاولة لتحسين ربحية البنوك وزيادة صلابتها كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم السائد وفق معايير دولية، بعد أن كانت البنوك تعاني من المركزية ومحدودية النشاط. فبعد انفتاح القطاع على المنافسة أصبح من الضروري الانتقال إلى اللامركزية والتنوع والتخصص في الأنشطة المصرفية، وإنشاء خدمات مصرفية متطورة.

3–تصفية القروض القديمة: عانت البنوك العمومية الجزائرية في هذه المرحلة الانتقالية من تراكم القروض المعدومة، حيث سعت إلى إزالة القروض المتعثرة للمؤسسات العمومية ومختلف الزبائن الآخرين والحد من التدخل المركزي للوزارات في أعمالها، وذلك في إطار التطهير المالي وإعادة هيكلة البنوك. حيث انطلقت العملية منذ سنة 1991 ولم تتوقف إلى اليوم، وتم بموجبها شراء ديون البنوك العمومية وغيرها من الدائنين لزبائنها من المؤسسات

[1] -Bouadam Kamel & Meliani Hakim, Quelles visions stratégiques pour la réforme bancaire en Algérie, Revue des Sciences Humaines- Université- Mohamed Khider Biskra N° :0 7 ,2005,p : 41.

العمومية. وكلفت عملية التطهير[1] 275,4 مليار دينار بين 1991و1992 ثم 579,6 بين 1999 و2001. حيث وجهت هذه الأموال لشراء ديون المؤسسات العمومية المتخصصة في الصيدلة والفلاحة والترقية العقارية. أما في ما بين 2005 و 2007 فقد قامت الخزينة بشراء ديون الفلاحين ومخصصات خسائر أسعار الصرف بقيمة إجمالية بلغت 231,176 مليار دينار ونفس الشيء سنة 2010 بقيمة 297,9 ، 130 مليار دينار سنة 2011 و 105,378 سنة 2012.

4–السعي لإعادة التموقع في السوق المصرفية: نظرا لتغير ظروف السوق ولاعبيها، اتجهت البنوك في هذه المرحلة إلى إيجاد أنشطة تركز عليها، في ظل ظهور منافسة من مؤسسات خاصة وأجنبية دولية لم تعرفها قبل الإصلاحات.

5–خوصصة البنوك العمومية: اعتبرت الخوصصة ضرورة ملحة للبنوك العمومية الجزائرية لتفادي حالات الإفلاس الكبيرة بعد تصفية القروض المتعثرة مع المؤسسات العمومية والجهات المحلية، في إطار خوصصة النشاط الاقتصادي. وببر البنك الدولي ذلك بكون القطاع العمومي وحده غير كاف لتمويل العملية الاقتصادية وأن طاقمها غير مؤهل للعمل وفق ظروف اقتصاد السوق. ومن جهة أخرى، فإن السوق غير تنافسية باحتكار البنوك العمومية للنشاط مما يجعل التعامل مع البنوك الخاصة في السنوات الأولى لا يتعدى 5%.

ثانيا–نتائج الإصلاحات المصرفية في مجال التنافسية المصرفية:

أدت الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر إلى عدة نتائج في مجال التنافسية سواء من حيث نوعية الخدمة أو تكلفتها وفيما يلي أهم نتائج الإصلاحات:

- انخفاض أسعار الفائدة للقروض المقدمة بعد الإصلاحات المعمول بها، ودخول القطاع الخاص والأجنبي للعمل المصرفي بحيث أصبحت لا تتعدى 8% بعد أن كانت تفوق 23%؛
- مساهمة البنوك في تمويل التنمية بظهور المؤسسات الخاصة، حيث مولت هذه المؤسسات الخاصة من طرف البنوك العمومية بعد أن انحصر في السابق في المؤسسات العمومية؛
- تعتبر البنوك العمومية مصدرا مهما لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1]– آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص: 102.

- ارتقاء العمل المصرفي من حيث نوعية التمويل وتنوعه وارتفاع عوائد المؤسسات المصرفية خاصة العمومية منها التي تتميز بأصول ضخمة؛

- ارتفاع عدد المؤسسات المصرفية والمالية العملة بالجزائر ورغم تذبذبه واختفاء البنوك التي لم تلتزم بتوصيات بنك الجزائر مما قادها إلى الإفلاس.

وعليه، قد كانت السوق المصرفية الجزائرية تعرف عدة مشاكل قبل الإصلاحات كضعف المردودية، وسوء التسيير وعدم الالتزام بالتنظيم السائد دوليا، إلى جانب محدودية نشاطها مما أدى إلى تراكم القروض فيها والتي لم تجد لها السلطات العمومية حلا غير عمليات التطهير المالي. وفي ظل هذه الظروف برزت ضرورة الإصلاح للحد من مشاكل القطاع وتطويره بالإضافة إلى الحد من خسائر القطاع التي تتحملها الدولة على عاتقها. وكاستجابة لهذه التغيرات تطلب على البنوك العمومية أن تعيد تنظيم نفسها وتركز على بعض الأنشطة لتستطيع المنافسة أو توجه للخوصصة للحد من الإثقال بأعبائها على الخزينة. وقد كللت هذه الإصلاحات بنتائج إيجابية سرعان ما ظهرت في السوق من أهمها تنوع البنوك والمنتجات المقدمة مع انخفاض واضح في تكاليفها، ومساهمتها في تمويل التنمية بطريقة فعالة، من خلال التمويل المقدم للمؤسسات العمومية أو الخاصة على حد سواء بعد أن كانت هذه الأخيرة محرومة منه، إلى جانب ارتفاع عوائدها مما يسمح لها للاستجابة للمعايير الاحترازية الدولية، وأخيرا بروز مؤسسات بنكية جديدة خلقت جوا من المنافسة وأدى إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة.

المطلب الثاني: العمل المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2003-2013

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من تركيبة من البنوك العامة التي أنشأت منذ الاستقلال تتاليا، وبنوك اجنبيه دخلة إلى الجزائر بعد الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض ويتمثل تعداد المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة 29 مؤسسة، موزعة كما يلي:

-ستة بنوك عمومية ومن بينها صندوق التوفير والاحتياط.

-أربعة عشر بنك خاص من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.

-ثلاثة مؤسسات مالية من بينها اثنين عمومية.

- خمسة شركات للقرض الإيجاري منها اثنتان خاصة.

-تعاونية تأمين واحدة معتمد لإجراء كل العمليات المصرفية وأصبحت مؤسسة مالية ابتداءا من نهاية 2009

أولا -تطور حجم الودائع:

يعتبر استقبال الودائع من الأعوان الاقتصاديين من الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك، وتعتبر مورده الأساسي الذي يستعمله في منح القروض وتمويل التنمية، ولا ينحصر دور الودائع هنا إنما هي تميزه عن باقي المؤسسات المالية الأخرى كونها تمنحه إمكانية إنشاء نقود الودائع، ومن هنا يبرز الدور الأساسي لها، مما يجعل البنوك تتنافس على الحصول على أكبر نسبة مجموع ودائع المودعين، فيمثل هذا المؤشر كما رأينا سابقا أحد مؤشرات قياس تنافسية البنوك على أساس الحصة السوقية.

ومن خلال تحليل بيانات ومعطيات الجدول رقم 05-01 أدناه، يتبين لنا الاتجاهات الرئيسية في مجال جمع الودائع. يوضح الجدول أدناه أن حجم الودائع الجارية المتعلقة بإجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 1719,59 سنة 2003 ثم انخفضت إلى مستوى 1127,9 سنة 2004 أي بنسبة 34% ثم يعود ليعرف ارتفاعا سنة 2005 حيث بلغت 1224,4، ويرجع ذلك إلى إفلاس بنك الخليفة والودائع التي خسرها مودعيه، غير أن كظاهر الأزمة اختفت بسرعة ليتواصل الارتفاع باستمرار فبلغت 2560,8 مليار دينار جزائري سنة 2007 م، بينما كانت سنة 2006 تقدر بـ1750,4 مليار دج، أي بزيادة كبيرة قدرة بـ 46% حيث ارتفعت ودائع البنوك العمومية من 1597,5 إلى 2369,7 أي بينما يقدر بـ48% أما البنوك الخاصة فقد ارتفعت من 152,9 إلى 191,1 بـ25% ويرجع هذا إلى زيادة ودائع القطاع الطاقوي الذي عرفت مداخيله ارتفاعا ملحوظا.

ويوضح الجدول أن حجم الودائع الجارية المتعلقة بإجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 2502,9 مليار دينار جزائري سنة 2009 م، بينما كانت سنة 2008 تقدر بـ2946,9 مليار دج، كما نلاحظ أن تطور الودائع الجارية في المصارف الخاصة كان إيجابيا عكس البنوك العمومية التي عرفت فيها الودائع انخفاضا، نظرا إلى تراجع ودائع القطاع البترولي الذي عرفت مداخيله انخفاضا محسوسا في هذه الفترة بسبب الأزمة الرهن العقاري، أما في السنوات الأخيرة للدراسة 2012، 2013 فيوضح الجدول أن حجم الودائع الجارية المتعلقة بإجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3356.8 مليار دينار جزائري سنة 2012، بينما كانت سنة 2011 تقدر بـــ 3405.8مليـــار دج، و537,5 3 مليار دينار سنة 2013، وقد استمرت حصة المصارف الخاصة تسجل الزيادة مقارنة بالمصارف العمومية التي عرفة انخفاضا.

أما فيما يتعلق بالودائع لأجل في إجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3691,7 سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 التي وصلت 3331.5 كما سجلت حصة المصارف الخاصة خلال سنة 2013 حصة تقدر بـ 311,3 مليار دينار مقابل 280 مليار دينار سنة 2012.

أما الودائع الضمان للواردات فقد عرفت نموا خلال الفترة 2003-2013 وقد ارتفاعا طفيفا في السنتين الأخيرتين من 547,5 إلى 585,2 بين سنتي 2012 و2013.

الجدول رقم 05-01 يتبين الاتجاهات الرئيسية في مجال جمع الودائع بين البنوك العامة والخاصة في الجزائر:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع الجارية	1719,59	1 127,9	1224,4	1 750,4	2 560,8	2946.9	2502.9	2870.7	3495.8	3356.8	3 537,5
البنوك العمومية	648,771	1 019,9	1 108,3	1 597,5	2 369,7	2705.1	2241.9	2569.5	3095.8	2823.6	2 942,2
البنوك الخاصة	70,816	108	116,1	152,9	191,1	241.8	261	310.2	400	533.2	595,3
الودائع لأجل	1723,861	1 478,7	1 632,9	1 649,8	1 761	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3331.5	3 691,7
البنوك العمومية	1656,684	1 429,7	1 575,3	1 584,5	1 671,5	1870.3	2079	2333.5	2552.3	3051.5	3 380,4
البنوك الخاصة	67,177	(201,2)	(209,1)	(210,3)	(207,1)	120.7	149.9	190.8	235.2	280	311,3
ودائع م بالواردات	/	98,8	103,3	116,3	195,5	223.9	414.6	424.1	449.7	547.5	558,2
البنوك العمومية	/	79,9	79,0	85,6	162,9	185.1	311.1	323.1	351.7	425.7	419,4
البنوك الخاصة	/	18,9	24,3	30,7	32,6	38.8	103.5	101	98	121.8	138,8
اجمالي الودائع	2443,452	2 705,4	2 960,6	3 516,5	4 517,3	5161.8	5146.4	5819.1	6733	7235.8	7 787,4

المصدر: RAPPORT DE LA BANQUE D'ALGÉRIE , 2012 , 2013 , 2003,2007

ولتوضح أكثر عن نسب تقسيم هذه الودائع نقترح الشكل التالي:

الشكل (5–1) يبين نسب توزع تقسيم الودائع بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر:

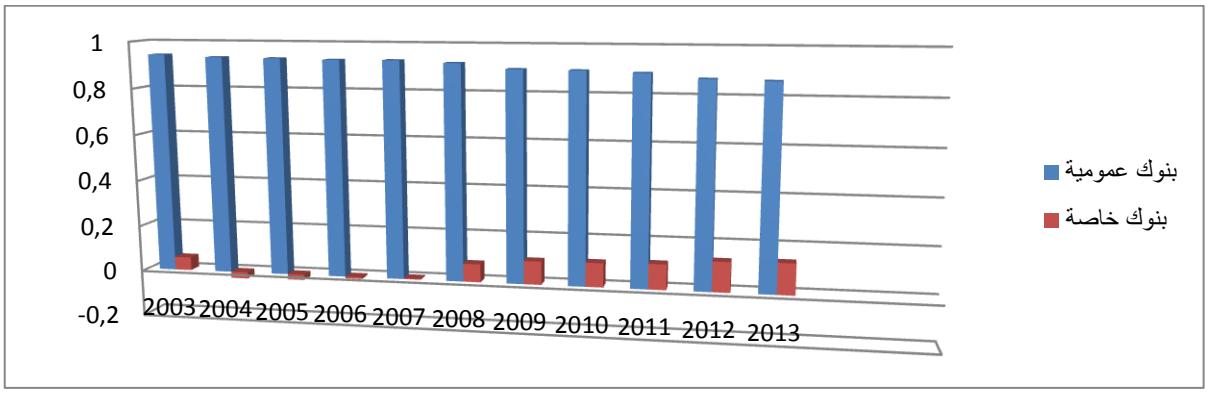

منه يتضح أن البنوك العمومية لاتزال تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز 05 % من إجمالي الودائع خلال المدة 2003-2013، ويمكن أن ترجع هذه الحالة إلى **سببين الأول** هيمنة البنوك العمومية على ودائع قطاع المحروقات والذي يعتبر المورد الرئيسي في البلاد **والسبب الثاني** ممثلة في أزمة البنوك الخاصة والتي هزت الثقة في هذا النوع من البنوك مما يؤثر سلبا على حجم الإيداع من طرف الجمهور في البنوك الخاص.

ثانيا -تطور القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي:

عرف تمويل الاقتصاد تزايدا سريعا خلال الفترة بين 2003 و 2013، حيث قدر مجموع القروض في سنتي 2003 و 2004 بـ 1378,2 و 1534,4 موزعة بما يقارب 93% للبنوك العمومية و 7% فقط للبنوك الخاصة، واستمر أجمالي القروض الممنوحة في الارتفاع ليسجل سنتي 2006، 2007 ما قيمته .1904,7، 2203,7 على التوالي، وقد كانت حصة البنوك العمومية منها 90,6%سنة 2006 مقارنة بـ 88.5% سنة 2007، وهذا التراجع كان بسبب زيادة نشاط البنوك الخاصة بنسبة أكبر من البنوك العمومية، أما في سنتي الأخيرتين 2012 و 2013 فقد وصل مجموع القروض المقدمة إلى 5154,5 مليار دينار سنة 2013 مقابل 4296,4 مليار دينار سنة 2012، حيث كانت حصة البنوك العمومية فيها 86,6%، 86% على التوالي مقابل 14,3% و 13,3% للبنوك الخاصة.

نلاحظ أن البنوك العمومية تتعامل مناصفة مع القطاع العام والخاص في كل سنوات الدراسة أما البنوك الخاصة فتعتمد في أعمالها على القطاع الخاص والذي تتمثل أغلب مؤسساته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أعطت الدولة دفع لها خصوصا في الآونة الأخيرة ومع تجارب النجاح التي حظيت به في مختلف دول العالم، حيث تساهم البنوك العمومية بنسبة % 65 في تمويل هذه المؤسسات بينما البنوك الخاصة في حدود33% ، أما في مجال منح القروض للقطاع العام فهي منعدمة بالنسبة للبنوك الخاصة وهذا راجع لقلة ثقة البنوك الخاصة في المؤسسات العمومية والقطاع العام من حيث الالتزام واحترام الآجال، وضعف قدرات البنوك الخاصة التمويلية من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

جدول (5-2) يوضح تطور لقروض المقدمة من طرف البنوك العمومية والخاصة بالجزائر 2003–2013:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض ق الأجل	/	828,3	923,3	915,7	1026,1	1189.4	1320.3	1311	1363	1361.4	1423,4
البنوك العامة	1279.23	779,7	852,9	819,3	902,5	1026.8	1141.3	1045.4	999.6	973.6	936,4
البنوك الخاصة	297.81	48,6	70,4	96,4	123,6	163.6	17.9	265.6	363.4	387.7	487,0
قروض ط الأجل	/	706,0	855,6	988,4	1 177,6	1424.6	1764.6	1995.7	2361.7	2935	3731,1
البنوك العامة	/	645,8	794,0	907,2	1048 .8	1262.2	1570.7	1790.4	2194.4	2753.3	3521,0
البنوك الخاصة	/	60,2	61,0	81,2	128,8	163.5	193.9	165.3	167.3	181.8	210,1
مجموع القروض	1 378,2	1534,4	1778,9	1904,1	2 203,7	2541.1	3084.9	3266.7	3724.7	4296.4	5154,5
نسبة ق. العامة	92,8 %	93%	92.5%	90.6%	88.5%	45.5%	42.5%	40.1%	%85,7	%86,6	%86
نسبة ق . الخاصة	7,2 %	7%	7.5%	9.4%	11.5%	54.5%	57.5%	59/9%	63.4%	%13,3	%14

المصدر: RAPPORT DE LA BANQUE D'ALGÉRIE , 2012 , 2013 , 2003,2007

ثالثا–دراسة مؤشرات الأداء: نعتمد في هذه لدراسة على دراسة ثلاثة مؤشرات لأداء البنوك وهي ربحية الأصول، ربحية المساهمين، والرفع المالي

–مردودية الأصول ROA(Return on Assets): لقد عرف معدل عائد أصول المصارف العمومية والخاصة ارتفاعا طفيف خلال فترة الدراسة ليصل إلى 1,7% بالنسبة للبنوك العمومية كأقصى مستوى و 4% بالنسبة للبنوك الخاصة بعد أن كان في حدود 0,3% و 2,38% لكل منهما على التوالي. ويبين ذلك أن استغلال الأصول في البنوك الخاصة أحسن منه في البنوك العمومية، حيث المردودية المحققة من طرف البنوك الخاصة هي ضعف نظيرتها في البنوك العمومية.

–ربحية المساهمين أو العائد على حقوق الملكية ROE (Return on Equity): عرفت ربحية المساهمين أو مردودية رأس المال في البنوك العمومية ارتفاعا منذ سنة 2007 إلى غاية 2009 ثم تعود وتنخفض سنة 2010

حيث ارتفعت من 23,54 %، إلى غاية 27% ثم انخفضت إلى 22%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد عرفت انخفاضا مستمرا منذ 2007 إلى غاية 2010 من مستوى 32,73%، إلى غاية 16,79% ثم تعود لترتفع إلى 26,1% بالنسبة للبنوك العمومية و 21,4% للبنوك الخاصة سنة 2011، ويرجع هذا الانخفاض إلى التعديل الذي قام به بنك الجزائر فيما يخص رفع رؤوس أموال البنوك مما يؤثر مباشرة عل مردودية رأس المال، غير أن الوضع الاقتصادي و ارتفاع أسعار البترول والمشاريع التنموية التي دعمتها الدولة بما فيها الخاصة والعامة جعل لبنو تتأقلم مع الوضع بسهولة. وفي السنة الأخيرة للدراسة 2013 سجلت البنوك العمومية 19% والبنوك الخاصة 21,5%.

الرفع المالي EM (Equity Multiplier): فقد انخفضت بنسبة معتبرة من 27 في البنوك العمومية سنة 2007 إلى 18 سنة 2010، وبالنسبة للبنوك الخاصة فقد انخفضت من 9 سنة 2007 إلى 5 سنة 2010.

جدول (5- 3) يوضح تطور مؤشرات الأداء والرفع المالي في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر خلال الفترة 2003–2013

	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2013
البنوك العمومية	مردودية رأس المال	5,63%	17,41%	23.64%	25.05%	27.41%	22.7%	19,0 %
	مردودية الأصول	0,30%	0,75%	0.87%	0.99%	1.33%	1.25%	1,7 %
	الرافعة المالية	18	23	27	25	21	18	
البنوك الأجنبية	مردودية رأس المال	25,43%	23,40%	28.01%	25.60%	21.84%	16.79%	21,51 %
	مردودية الأصول	2,38%	2,49%	3.21%	3.27%	3.38%	3.49%	3,74
	الرافعة المالية	11	9	9	8	7	5	

المصدر: Rapport banque d'Algérie op cit, 2007, 2012,2014.

رابعا– دراسة مؤشرات الصلابة المالية في الجهاز المصرفي الجزائري

تميز الجهاز المصرفي الجزائري بمستويات ملاءة مرتفعة خلال سنوات الدراسة حتى خلال الأزمة المالية ويرجع ذلك إلى نقص انفتاح البنوك الجزائرية على العمل المصرفي الدولي، مما ساهم في الحفاظ على قدراته في الإقراض وتمويل الاقتصاد المحلي، إلى جانب وجود فائض هيكلي من السيولة في السوق المصرفية الجزائرية الذي يحد من آثار الذعر المصرفي لذا المودعين.

وبلغت نسبة الملاءة المصرفية للبنوك العمومية والخاصة سنة 2006، 11,69% و 15,15% على التوالي، وقد تحسنت خلال سنوات الدراسة إلى غاية سنة 2011 حيث بلغت 22% بالنسبة للبنوك العمومية و 31% للبنوك الخاصة، ثم لتتراجع سنة 2013 حيث سجلت 15% في البنوك العمومية و% 29 بالنسبة للبنوك الخاصة.

فنلاحظ أن نسبة الملاءة تعتبر مرتفعة في البنوك الخاصة مقارنة بالعمومية نظرا لاهتمامها بسلامة والعمل على إدارة المخاطر وأنها تطبق معايير الملاءة للمؤسسات الأم التي تتواجد أغلبها في أوروبا والخليج، والتي تولي أهمية بالغة لتطبيق معايير السلامة. كما أن البنوك العمومية تقدم على تقديم قروض تتميز بمخاطرة مرتفعة مثل قروض برنامج تشغيل الشباب والقروض الموجهة للمؤسسات العمومية، والتي تعرف عدة صعوبات مما يجعلها تتحمل خسائر تمتص من رأس مالها من جهة، واعتمادها في نشاطها على الرفع المالي بنسبة أعلا بكثير من البنوك الخاصة كما رأينا أعلاه.

جدول (5-4) يبين مستويات النشاط ورأس المال في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر 2003–2013

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حصة البنوك العمومية من النشاط	92,1%	92.8%	91.4%	91.7%	92.2%	90.8%	89%	89%	86.1%	86.4%	85.9%
حصة البنوك الخاصة من النشاط	7.9%	7.2%	8.6%	9.3%	7.8%	9.2%	11%	11%	13.9%	13.6%	14.1%
مستويات راس المال للبنوك العمومية	8%	8%	14.37%	11.69%	/	15.97%	22.11%	21.78%	22%	16%	15%
مستويات راس المال للبنوك الخاصة	8%	8%	21.59%	15.15%	/	20.24%	29.19%	23.31%	31.2%	28.7%	29%

المصدر: RAPPORT DE LA BANQUE D'ALGÉRIE , 2012 , 2013 , 2003,2007

حسب المعطيات المجمعة أعلا، نلاحظ أن البنوك العمومية الجزائرية تهيمن على العمل المصرفي سواء من حيث استقبال الودائع أو تقديم القروض خلال الفترة المدروسة، وعليه فإن البنوك الخاصة ورغم فتح السوق المصرفي منذ 1990، إلا أن حصتها من السوق المصرفي فيما يخص الودائع والقروض تبقى محدودة، وقد تم إرجاع ذلك إلى اقتصار تعامل هذه الأخيرة مع القطاع الخاص فقط، ومنه فإن حجم الودائع والقروض يكون محدود كون المؤسسات الكبرى في الجزائر لا تزال عمومية، وحتى المستثمرين الكبار في الجزائر يتعاملون مع البنوك العمومية، التي تتميز بكبر حجمها وبذلك ارتفاع قدرتها الإقراضية. لذا فإن البنوك الخاصة لا تزال تستهدف فئة صغيرة من المستثمرين الخواص. غير أنه الملاحظ أن البنوك الخاصة رغم قلة نشاطها مقارنة بالعمومية إلا أنها تحقق مستويات

مردودية أصول ومساهمين مرتفعة مقارنة بنظيراتها العمومية، وذلك يرجع إلا الكفاءة في تخصيص الموارد، والتسيير الحسن للمخاطر. أما فيما يخص الرفع المالي فإن البنوك العمومية أكثر لجوء له في السابق إلى أنه في انخفاض وذلك نظرا لما يحمل للبنك من مخاطر، فقد دعت اتفاقية بازل 3 إلى الخفض من الرفع المالي وجعله في مستويات مقبولة وهو ما يلاحظ من خلال تتبعه خلال سنوات الدراسة.

ومنه نلاحظ أن من خلال هذا التحليل أن البنوك الجزائرية العمومية تكاد تحتكر العمل المصرفي، بسيطرتها على الودائع والقروض، ورغم مستويات مردوديتها المنخفضة، لذا فإنه يمكن القول أن البنوك العمومية لم تستفد أو لم تندمج في اقتصاد السوق في ظل معدلات العائد المحققة. لذا فهي مضطرة إلى إعادة النظر في سياساتها. ورغم هذا فإن الحكم على نوع السوق ومستوى تنافسيتها لا يمكن أن يجزم إلا بعد التأكد من ذلك إحصائيا وهو ما سيتم في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: متطلبات زيادة تنافسية البنوك العاملة بالجزائر

في ظل التغيرات التي عرفتها السوق المصرفية الجزائرية أصبح ضروريا على البنوك تطوير خدماتها والارتقاء بمستوى جودتها، في ظل تزايد تواجد البنوك الأجنبية وانفتاح سوق الخدمات المالية بعد أن كانت البنوك العمومية تحتكر العمل المصرفي وتتعامل مع زبائن تقليديين من المؤسسات العمومية مما يجعلها لا تهتم بتطوير خدماتها، إلا أن الإصلاحات المتخذة جعلت البنوك تهتم بـ:

أولا-مواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:

يمثل أحد أهم عناصر زيادة التنافسية، كون البنوك تمارس نشاطها في بيئة مستجدة ومتغيرة، مما يلزم البنوك الجزائرية أن تكون قادرة على التفاعل الإيجابي مع هذه التطورات، وذلك من خلال توفير وسائل دفع حديثة كبطاقات الدفع والائتمان والصرف الشهري. إلى جانب تقديم خدمات النقود الإلكترونية التي تحل محل النقود القانونية والتي تتداول بالرسائل والتوقيعات الرسمية، والبطاقات الذكية والشيكات الإلكترونية، إلى جانب توفير وسائط دفع إلكترونية مثل الموزعات الآلية للنقود. ويسمح بإجراء بعض عملياتهم البنكية على مدار الساعة دون الحاجة إلى الدخول للبنك أو انتظار أوقات عمله المعتادة. حيث تعتبر تكلفة تنفيذ عملية بنكية بواسطة جهاز الصراف الآلي تشكل فقط 10% من تكلفة تنفيذها عبر الموظف[1]. كما على البنوك توفير وسائط أخرى مثل البنك على الهاتف والأنترنيت البنكي، وصولا إلى إنشاء بنوك إلكترونية (افتراضية) أقل تكلفة بكثير من لعمليات المصرفية التقليدية.

[1]-شافي نادر عبد العزيز، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس -لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 197.

ورغم أن البنوك الجزائرية بدأت باعتماد بعض هذه الآليات على غرار الصراف الآلي وبعض بطاقات الدفع مثل Master Carde وVisa Carde. غير أن انتشارها ضعيف مما يصعب استعمالها ويجعلها لا تؤدي وظائفها، إلى جانب ارتفاع تكاليفها في الكثير من الأحيان، وغموض استعمالها أو الجهة الكفيلة بتسييرها، كما أن عدم وجود شبابيك للصرافة وفي ظل عدم القابلية لتحويل العملة جعل استعمال هذه الوسائل صعبا للغاية.

ثانيا- تطوير وتنويع الخدمات البنكية:

في ظل المنافسة التي أصبحت تواجهها البنوك الجزائرية بفعل التواجد الأجنبي والتي تسعى إلى تنويع خدماتها، أصبح لزاما عليها المحافظة على حصتها السوقية، وذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات البنكية تجمع ما بين التقليدي والمستحدث. وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بزبائنها أو استقطاب زبائن جدد. والجدير بالذكر أن البنوك العمومية الجزائرية تحظى بثقة أكبر لدى الزبائن نظرا للتجربة السيئة للبنوك الخاصة في الجزائر ومنه تعتبر نقطة قوة لهذه البنوك لاستقطاب الزبائن فبتنويع الخدمات ستعرف ارتياحا في الحفاظ على حصتها السوقية.

ثالثا- الارتقاء بالعنصر البشرى في البنوك:

يعتبر العنصر البشري العامل بالبنوك من أهم العناصر المؤثرة على الخدمة المصرفية، مما يجعل من تطوير مهاراتهم وتكوينهم بصفة مستمرة ضرورة خاصة لهؤلاء الذين لهم اتصال مباشر بالزبائن. فيمكن هذا التكوين من استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتسويقها.[1] ومنه فإن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية في العمل البنكي، والارتقاء به ضروري لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات البنكية.

رابعا :تطوير التسويق البنكي:

يعد تبني مفهوم التسويق البنكي أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة البنكية، والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام المنافسة ومن أهم ركائز التسويق البنكي التي يجب التركيز عليها:

- اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشاريع الجيدة، بما يكفل إيجاد عميل جيد؛

-تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يكفل إشباع رغبات واحتياجات الزبائن بشكل مستمر يكفل رضاء الزبون، وذلك بعد القيام بدراسة وافية لاحتياجات الزبائن؛

[1]-محمد زيدان، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (2) ، 2003، ص:8.

- تحقيق التكامل بين الوظائف التسويقية المختلفة والوظائف المصرفية الأخرى، لأن أي فصل بينهما أو تعارض يؤثر على وحدة الرؤية ووضوح المهام، وبالتالي لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة؛

- يعتبر التسويق المصرفي الحديث أداة تحليلية هامة في فهم النشاط المصرفي ومساعدة العاملين بالبنك في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي؛

-مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة من السوق المصرفي، والتي تتضمن قياس انطباعات الزبائن عن مزيج الخدمات المقدمة ومدى تقبلهم له ورضاهم عنه، وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها؛

- تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.[1]

خامسا- الاهتمام بإدارة المخاطر:

في ظل تزيد الأزمات المصرفية، أصبح من الضروري اهتمام البنوك بإدارة المخاطر كما رأينا سابقا، فبالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تجنب الخسائر التي يمكن أن يمنى بها البنك، فيمكن أن تمثل استراتيجية تنافسية فمن خلال الاهتمام بإدارة المخاطر، ورغم تقديم خدمات مساوية أو مرتفعة الثمن مقارنة ببنوك أخرى فإن البنك يمكن أن يجذب مودعين الذين يبحثون عن الأمان بالدرجة الأولى من خلال أسلوب التمايز التنافسي، وتتم إدارة المخاطر وفق مراحل مترابطة وهي:

- التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛

- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات مناسبة؛

- قدرة الإدارة على مراقبة تلك المخاطر قياساً بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وهو ما يتطلب جهدا متواصلا؛

- تدريب الإطارات المؤهلة في البنك بصفة مستمرة في هذا المجال؛

- توفير الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر.

[1]-بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

سادسا–الاهتمام بنظم المعلومات في اتخاذ القرار ووضع تصور شامل للأوضاع في البيئة البنكية:

تعتبر المعلومات أحد الموارد الاستراتيجية في أي مؤسسة بما فيها البنوك، حيث لا يمكن أداء العديد من العمليات الأساسية، أو اتخاذ القرار المناسب بدونها، خاصة لمواكبة التغير الحاصل في البيئة. وتؤدي المعلومات دورها في حالة حسن استغلالها من حيث الانتقاء، التوقيت ومجال وطرق الاستخدام.

ومنه لزيادة قدرة البنوك الجزائرية على المنافسة ينبغي عليها الاهتمام بالعناصر السابقة، وذلك للاستفادة من المميزات التي يحققها تحرير الخدمات والمنافسة بين البنوك، حيث يتيح استخدام التكنولوجيا توفير خدمات جديدة غير تقليدية وخفض تكاليف المعاملات إلى جانب استقطاب زبائن أكثر، وهذا من خلال عمل البنوك على الاستفادة من التطورات الحاصلة في الجزائر في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من توفر خدمات للأنترنيت وتكنلوجيا الجيل الثالث وقريبا الجيل الرابع. كما أنه أصبح لزاما على البنوك تطوير خدماتها وتنويعها من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات البنكية. إلى جانب الاهتمام بتسويق هذه الخدمات وإيجاد زبائن جدد لزيادة حصتها السوقية، وإشباع رغبات الزبائن مما يجعلهم لا يبحثون عن بنوك خارج النظام المصرفي الجزائري. وعليه فإن الاهتمام بالعنصر البشري ضروري للتحكم في هذه الوسائل الحديثة وتسويقها، واستيعاب التطورات الحاصلة، وجذب الزبائن من خلال تحسين الانطباع المصرفي لدى الزبون عن طريق انتقاء من يتعامل معه ممن تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.

كما أن الاهتمام بإدارة المخاطر لما يمكن أن تلعبه في المنافسة فعلى سبيل المثال فإن بنك GP Morgan في الولايات المتحدة الأمريكية يعد من البنوك الأكثر أمانا مما يوفر لزبائنه ثقة فيه، وهذا ما يلعب دورا أساسيا في استقطاب الزبائن إليه.

المبحث الثاني: التنافسية في النظام المصرفي الجزائر–دراسة عينة من البنوك–

بعد التطرق في الجانب النظري إلى التنافسية المصرفية وعلاقتها باستقرار الجهاز المصرفي ثم إلى اثر رأس المال على تنافسية البنوك، سنحاول في هذا المبحث من دراستنا إيجاد علاقة رأس المال بالتنافسية المصرفية من خلال دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر. فبعد أن توصلنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الاستقرار ورأس المال في الفصل الربع، سنحاول معرفة علاقة هذا الأخير بالتنافسية المصرفية، أو بعبارة أخرى هل يؤثر تطبيق النظم

الاحترازية على التنافسية المصرفية. وعليه سنحاول وضع اطار قياسي لقياس تنافسية السوق أو العينة ومن ثم معرفة العلاقة بين التنافسية ورأس المال كأداة رئيسية للتنظيم الاحترازي.

المطلب الأول: تنافسية العينة المدروسة

بغرض معرفة نوع المنافسة السائدة في الجهاز المصرفي (العينة المدروسة)، نقوم بالاعتماد على طريقة البيانات المدمجة Data Panel وذلك باستعمال نموذج Panzar-Rose كما تم استعماله في العديد من الدراسات السابقة، حيث يمكننا اختبار نوعية السوق باستعمال H-statstic.

أولا –نموذج الدراسة:

لاختبار مستوى تنافسية بعض البنوك العاملة بالجزائر تم استخدام نموذج Panzar–Rose والذي يتم الاعتماد عليه لتفسير التنافسية ونوعية السوق، ويمكن صياغة النموذج وفق المعادلة لتالية:

$$AI_{i,t}=\alpha_t+\beta_1 FC_{i,t}+\beta_2 WC_{i,t}+\beta_3 CC_{i,t}+\beta_4 BD_{i,t}+\beta_5 S_{i,t}+\beta_6 Age_{i,t}+\beta_7 CR_{i,t+}\varepsilon_t$$

حيث $AI_{i,t}$ تمثل ربحية المصرف i في الفترة t، $FC_{i,t}$ تمثل تكلفة التمويل للمصرف i في الفترة t ، $WC_{i,t}$ تمثل تكلفة التشغيل للمصرف i في الفترة t، $CC_{i,t}$ تمثل تكلفة رأس المال الثابت للمصرف i في الفترة t، $BD_{i,t}$ تكمل هيكلة الودائع بالنسبة للمصرف i في الفترة t، $S_{i,t}$ حجم المصرف i في الفترة t، $Age_{i,t}$ تمثل عمر i في الفترة t، تمثل نسبة تركيز الودائع أو التسهيلات الائتمانية للمصرف i في الفترة t.

ولحساب قيمة دالة المرونة الإحصائية (H-Statistic) حسب نموذج (Panzar-Rose) التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة السوق المصرفي، وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$AI_{i,t}=\alpha_t+\beta_1 FC_{i,t}+\beta_2 WC_{i,t}+\beta_3 CC_{i,t}$$

ويعبر هذا النموذج عن علاقة العوائد ممثلة بنسبة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات مع التكاليف، ممثلة بتكاليف التمويل والتشغيل ورأس المال الثابت. ويمثل مجموع المعاملات المتغيرات المستقلة ($\beta_1+\beta_{2+}\beta_3$) تحدد قيمة (H-statistic)، حيث تعرف قيمته 3 مستويات:

(H-statistic) أقل من الصفر يعتبر السوق سوق منافسة تامة؛

(H-statistic) محصورا بين الصفر والواحد يعتبر السوق سوق منافسة احتكارية؛

(H-statistic) أكبر من الواحد يعتبر السوق سوق احتكارية.

ثانيا- فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وبناء على ما جاء في الجزء النظري والدراسات السابقة نحاول صياغة الفرضيتين التالين:

-الفرضية المعدومة: لا تعتبر السوق المصرفية الجزائرية محتكرة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لتجربتها في هذه السوق

-الفرضية البديلة: تعتبر السوق المصرفية الجزائرية محتكرة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لتجربتها في هذه السوق **ثالثا- بيانات العينة المدروسة:**

تستعمل الدراسة عدد من المتغيرات المستقلة ومتغيرات تابع وأخرى مستقلة ولمعرفة نوع السوق سنعتمد على متغير واحد تابع هو الربحية وعدد من المتغيرات المستقلة كما يلي:

1-عينة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على قاعدة بيانات Data Panel مكونة من عدد من الوحدات المقطعية والمتمثلة في 6 بنوك عاملة بالجزائر منها بنكين 2 عموميين و4 بنوك أجنبية منها واحد إسلامي، حيث تم اعتماد نفس العينة في الفصل الرابع وخلال نفس الفترة 2005-2012 وذلك لعدم تمكننا من توفير معلومات بنوك كل العينة في الفترة 2003-2013، وكذلك ليتيح لنا مجال للمقارنة والتحليل فيما بعد، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد من السنوات، وبذلك فإن مجموع المشاهدات في التحليل قدر بـ 48 مشاهدة

2-متغيرات الدراسة: نستعمل في الدراسة ثلاثة متغيرات تابعة و 6 مستقلة كما يلي:

أ-المتغيرات التابعة: وهي المتغيرات المستعملة في قياس التنافسية المصرفية التي تطرقنا لها في الفصل الثالث:

تسمية المتغير	التعريف بالمتغير	الحساب
نسبة الربحية قبل الضرائب	تعبر عن ربحية المصرف وهي احد اهم المؤشرات التي يجب الاهتمام بها حيث تعبر عن ربحية أصول المصرف أو بعبارة أخرى ربحية الأموال المستثمرة في البنك مهما كان مصدرها ديونا أو أموال خاصة أو غيرها	$AI = \frac{\text{الربح قبل المصاريف المالية والضرائب}}{\text{مجموع الاصول}}$
نسبة التركيز بالنسبة للودائع (CRD)	تعبر هذه النسبة عن نسبة تركيز النشاط المصرفي في بلد ما في فئة قليلة من البنوك عادة 3 أو 5 أكبر بنوك تحتكر 90% من النشاط المصرفي ، ويتم احتساب هذه النسبة لمعرفة تنافسية السوق المصرفي ومعرفة نسبة تركز الودائع فيه، في هذه الدراسة ولصغير العينة وكذلك العمل على معرفة تنافسية كل بنك	$CRD = \frac{\text{مجموع ودائع البنك}}{\text{مجموع ودائع العينة}}$

	على حدا لأن الدراسة على المستوى الجزئي سنحسب تركيز ودائع كل بنك على حدا	
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية (CRL)	تشبه هذه النسبة سابقتها لكن تدرس التركيز المصرفي من ناحية تركيز القروض ونفس الشيء سندرس تركيز قروض كل بنك على حدا	$CRL = \frac{\text{مجموع قروض البنك}}{\text{مجموع قروض العينة}}$

ب-المتغيرات المستقلة:

تسمية المتغير	التعريف بالمتغير	الحساب
تكلفة تمويل المصرف(FC)	وتعد بالنسبة للمصرف بمثابة التكاليف التي يدفعه المصرف للحصول على الأموال ولما كانت الملكية مصدرا صغيرا لتمويل المصرف، فإن اعتماد المصرف على الدين يعتبر الأساس، إذ تعتبر الودائع من اهم مصادر الأموال للمصرف. و من هنا يمكن اعتبار الفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع، وهي تكلفة التمويل الأساسية للمصرف.	$FC = \frac{\text{المدينة الفوائد}}{\text{الودائع مجموع}}$
تكلفة تشغيل المصرف(WC)	تعبر هذه النسبة عن كفاءة المصرف في السيطرة على تكاليفه التشغيلية، فالمصرف الأكفأ هو الأكثر قدرة على السيطرة على تكاليف التشغيلية.	$WC = \frac{\text{مجموع المصاريف التشغيلية}}{\text{الودائع مجموع}}$
تكلفة راس المال الثابت للمصرف(CC)	تشير إلى نسبة الاهتلاك والإطفاء إلى صافي الأصول الثابتة التي يمتلكها المصرف، وبما أن هذه النسبة تعد تكلفة على المصرف، فمن المنطقي أن يكون لها على ربحية المصرف	$CC = \frac{\text{مجموع الاهتلاكات والاطفاءات}}{\text{راس المال الثابت}}$
هيكلة الودائع(BD)	يعبر هذا المتغير عن نسبة ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية إلى مجموع الودائع الكلية في المصرف، ويعكس هذا المتغير هيكل تركيبة الودائع الموجودة في المصرف، من حيث كونها تعود إلى مؤسسات مصرفية أخرى أم أنه يعتمد بشكل اكبر على ودائع الأفراد. إن ملكية المصرف نسبة كبيرة من ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية تعكس ارتفاع الثقة في المصرف، وتؤثر مباشرة في ربحيته، لان هذه الودائع –عادة – تكون بفوائد أقل من تلك المفروضة على الودائع العادية	$BD = \frac{\text{مجموع ودائع البنوك والمؤسسات المالية}}{\text{مجموع ودائع البنوك}}$
حجم المصرف (S)	هو عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات المصرف. ويحمل حجم المصرف دلالات كبيرة ترتبط بالكفاءة والمنافسة والتركيز واقتصاديات الحجم، إذ أن المصارف ذات الحجم الكبير تتميز-غالبا_ بارتفاع كفاءتها وتنافسيتها وتركيزها في السوق، ورغم ذلك، فإنه توجد بعض لعيوب التي تشوب المصارف الكبيرة لعل أهمها عدم قدرتها على السيطرة على تكاليفها بشكل كفؤ كما	حجم المصرف= اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات المصرف

	يحدث في المصارف الصغيرة	
عمر المصرف (AGE)	يمثل عدد سنوات خدمة للبنك في العمل المصرفي، ويحمل هذا المتغير دلالات ترتبط بالكفاءة والمقدرة التنافسية، إذ أن المصارف التي لها عمر أطول في العمل المصرفي، تتميز غالبا بارتفاع كفاءتها ومقدرتها التنافسية لان عمر المصرف يمكن اعتباره المتغير الذي يمثل عامل الخبرة لكل بنك.	/

رابعا–بيانات العينة

اعتمدت الدراسة على بيانات 6 بنوك عاملة بالجزائر (وحدات المقطعية) كما هو مبين أعلاه، واعتمدت الدراسة على متغير تابع و 6 متغيرات مستقلة، ومنه بيانات الدراسة كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول (5-5): جدول لقيم المتغيرات التابع والمستقلة للعينة المدروسة حسب نموذج panzar-rose خلال الفترة 2005-2012

AI	CR3L	CR3D	BD	FC	WC	CC	ID	TIME	age	S
.0250645	.9646543	.9773266	.0308058	.0450322	.1139376	.4679464	1	2005	17	10.49844
-.0211706	.9648228	.9821849	.0252028	.0625714	.0427238	5.550921	1	2006	17	10.47361
.031388	.9367911	.9473659	.0316573	.0510711	.0606868	-.0748518	1	2007	17	10.56255
.0253703	.9374697	.9470796	.0195872	.0393319	.0384675	.0458183	1	2008	17	10.53153
.0265071	.9326606	.9319371	.0342336	.0568397	.0441506	.2386522	1	2009	17	10.65782
.033853	.9301604	.928574	.0262172	.0622121	.040852	.0819061	1	2010	17	10.6232
.0297588	.9320866	.9276489	.0213375	.05799	.0514326	.0640891	1	2011	17	10.6234
.0371725	.9979334	1.000997	.0260965	.0591449	.0530511	.0825676	1	2012	17	10.67498
.0334392	.9646543	.9773266	.0284198	.090661	.4577225	.4112012	2	2005	24	10.75009
.0334392	.9648228	.9821849	.0284198	.090661	.4577225	.4112012	2	2006	24	10.75009
.0334392	.9367911	.9473659	.0284198	.090661	.4577225	.4112012	2	2007	24	10.75009
.0517431	.9374697	.9470796	.036505	.1103041	.1875861	.2326472	2	2008	24	10.85886
.0394769	.9326606	.9319371	.0781206	.0998787	.150845	.0483587	2	2009	24	10.99496
.0373343	.9301604	.928574	.0742297	.10262	.047441	.5036374	2	2010	24	11.08102
.0386602	.9320866	.9276489	.0935028	.0699732	.0342453	.2907197	2	2011	24	11.1238
.0386602	.9979334	1.000997	.0935028	.0699732	.0342453	.2907197	2	2012	24	11.1238
.014548	.9646543	.9773266	2.51e-06	75.38457	200.0956	1.512679	3	2005	11	9.711914
.0420095	.9648228	.9821849	2.14e-06	276.6004	324.7512	1.493644	3	2006	11	10.00398
.0499568	.9367911	.9473659	.0046098	.1037615	.1234	.5060797	3	2007	11	10.16272
.0528169	.9374697	.9470796	.0119723	.0828443	.0987793	.2876664	3	2008	11	10.43934
.0439814	.9326606	.9319371	.0312039	.075711	.1012568	.1025176	3	2009	11	10.66477
.0478887	.9301604	.928574	.0374792	.0604878	.1184673	.1277606	3	2010	11	10.75822
.0469188	.9320866	.9276489	.0397981	.0615562	.1196924	.3361489	3	2011	11	10.87628
52.33548	.9979334	1.000997	.0622716	.0639546	.1256878	.326072	3	2012	11	8.022178
-.0048514	.9646543	.9773266	.3628276	.123441	.2843533	.0998483	4	2005	49	11.78467
.0069024	.9648228	.9821849	.3651202	.1112458	.0237405	.086242	4	2006	49	11.85551
.0099825	.9367911	.9473659	.60927	.0441139	.0355584	.0357822	4	2007	49	11.96517

.0127696	.9374697	.9470796	.40478	.1001148	.0822699	26.01647	4	2008	49	12.04894
.0249354	.9326606	.9319371	1.260964	.0399551	.0097295	.076173	4	2009	49	12.10063
.0320253	.9301604	.928574	1.170199	.0455461	.0096883	-.1357688	4	2010	49	12.1528
.0284842	.9320866	.9276489	.9222	.0633458	.0217788	-.0804665	4	2011	49	12.20969
.0176071	.9979334	1.000997	1.36328	.0524986	.0100631	.5861202	4	2012	49	12.31388
.0194661	.9646543	.9773266	.0394286	.0491796	.1988806	1.765141	5	2005	16	10.58131
.0135656	.9648228	.9821849	.0616686	.051899	.203915	1.550246	5	2006	16	10.8109
.0140437	.9367911	.9473659	.0049392	.6145607	2.355989	1.818316	5	2007	16	10.92939
.0181151	.9374697	.9470796	.0082148	.6142002	1.625945	2.555018	5	2008	16	11.03903
.0179933	.9326606	.9319371	.0180944	.5536768	.3567641	1.873869	5	2009	16	11.15847
.0310155	.9301604	.928574	.1246638	.0716747	.052942	.0005696	5	2010	16	11.19928
.036202	.9320866	.9276489	.11229	.0709255	.0523477	.3541212	5	2011	16	11.22286
.0347096	.9979334	1.000997	.1457609	.0570905	.0885977	-.3369212	5	2012	16	11.30639
.0091098	.9646543	.9773266	.5669356	.0289312	.1453217	1.19609	6	2005	48	11.63222
.021869	.9648228	.9821849	.5480062	.0255241	.1270896	.2335627	6	2006	48	11.68829
.0085926	.9367911	.9473659	.3331739	.0222688	.1350607	.302688	6	2007	48	11.72788
.0186338	.9374697	.9470796	.5068706	.0233815	.0034703	.208844	6	2008	48	11.86006
.0189764	.9326606	.9319371	.8370865	.0238304	.0017554	.0865308	6	2009	48	11.89152
.0206642	.9301604	.928574	.7362399	.0302668	.0118815	-.0867693	6	2010	48	11.91102
.0175835	.9320866	.9276489	.7321493	.0370511	.010949	.0596057	6	2011	48	11.99579
.0176623	.9979334	1.000997	.9099976	.0391919	.0114953	.2475574	6	2012	48	12.06145

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنوك المدروسة (Bna، Cpa ، Agb ، Abc ، البركة، Société Générale) في السنوات من 2005 إلى 2012

المطلب الثاني: نتائج الدراسة وتحليلها

بعد إدخال لمعطيات في برنامج Stata12 تحصلنا على النتائج كما يلي:

أولا–نتائج الانحدار باستعمال Panel Data:

variable	FEM	REM	T Student FEM	T Student REM
cons	189.0311	(160.4564)***	14.18	12.17
BD	8.64009	(10.4176)***	3.18	3.61
FC	.0987419	(0.0890922)**	2.54	1.89
CC	.0915321	0.1634066	-3.90	1.09
WC	-.118348	(-0.1075372)***	0.69	-2.97
age	Omitted	(0.3153263)***	0	3.87
S	17.11713-	(-15.37679)***	-14.12	-11.88
R-sq	0.8512	0.8459	/	/
Adj R-sq			/	/
F-statistic	F(5,37) = 42.32	Wald chi2(6) = 148.69	/	/
Prob (F-stat.)	Prob > F = 0.0000	0, 000	/	/
Observations(n)	48	48	/	/
Hausman test	chi2(5) = 26.10		/	/
	Prob>chi2 = 0.0001			
LM test			/	/

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات stata12 أنظر الملحق رقم 3 الجدول (3-1، 3-2، 3-3، 3-4)، ص: 257 .

*،**،*** مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

نقوم بالمفاضلة بين الأسلوبين باستعمال اختبار هوسمان كأول خطوة من التحليل، وبالرغم من أن كتب التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة اكثر ملاءمة لبيانات مقطعية، إلا أنه لابد من التأكد من ذلك باستخدام اختبارHausman. وقد أظهر الاختبار قيمة chi2(5)= (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)= 26.10 و Prob>chi2 = 0.0001 وهي أقل من 0.05 أي يتم رفض فرضية العدم، ومنه النموذج العشوائي هو المناسب للتحليل في هذه الحالة.

كما يظهر النموذج العشوائي المعتمد أن كل المتغيرات معنوية ماعدا رأس المال الممتلك، وكشفت إحصائية Wald معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة148.69=Wald Chi2(6) باحتمال0,00= Prob (F-stat) وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنوي كما أن معامل 0.8459= R-sq الذي يعتبر مرتفعا وقريبا من الواحد. أما ما يتعلق بالتوزيع الطبعي للبواقي والارتباط بين للمتغيرات، وعدم تجانس التباين حيث توصلنا إلى أن البواقي تتوزع طبيعيا وليس هناك ارتباط بين المتغيرات ومنه فإن هذا يدعم معنوية النموذج.

من النتائج المحصل عليها فإن معادلة الانحدار تكتب على الشكل التالي:

$$AIi,t=160.4564 + 0.0890922\ FCi,t - 0.1075372\ WCi,t + 0.1634066\ CCi,t + 10.4176\ BD\ i,t$$
$$(12.17)^{***} \quad (1.89)^{**} \quad (-2.97)^{***} \quad (1.09 \quad (3.61)^{***}$$
$$-15.37679\ S_{i,t} + 0.3153263\ Age_{i,t} + \varepsilon_t \ (0)$$
$$(-11.88)^{***} \quad 3.87 omitted$$

تبين نتائج الانحدار أن جميع المتغيرات مفسرة ومعنوية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ما عدا تكلفة رأس المال الثابت للمصرف**CC** وعمر المصرف *Age* الذي تم حذفه من قبل البرنامج. ويظهر من المعادلة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة التمويل **FC** والربحية **AI** فزيادة تكلفة التمويل بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الربحية بـ**0.0890922** ، وهي نتيجة لا تتوافق مع الدراسات السابقة حيث كانت العلاقة سلبية مثل دراسة تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية لسامي أحمد الصمادي. ويمكن تفسير هذا كون من مدخل النظرية المالية حسب نظرية الربح الصافي إلى أن زيادة الحصول على التمويل يرفع من تكاليفه من جهة واستعمال هذا التمويل بكفاءة وفعالية يمكن البنك من زيادة ربحيته وتغطية أو امتصاص هذه الزيادة من جهة أخرى.

أما العلاقة الثانية المتوصل إليها فتمثل في العلاقة السلبية بين تكلفة التشغيل **WC** والربحية المصرفية **AI** حيث ارتفاع تكلفة التشغيل بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر الربحية بـ **0.1075372**، وهو نفسه ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة التشغيل في المصرف (التكاليف خارج الفوائد) ويسبب مثل هذا الوضع ارتفاع عدد العمال وأجورهم، خاصة في الوكالات البنكية الموجود في المناطق النائية التي لا تعرف نشاطا كبيرا، غير أن البنك مضطر للتواجد في كل مكان لا عطاء صورة إيجابية عنه في اطار الاقتراب من الزبون، وهو ما يكون مكلف للبنك ويؤثر سلبيا على نشاطه.

كما بين النموذج المقترح وجود علاقة سلبية بين حجم المصرف **S** وربحيته **AI** حيث ارتفاع الحجم بوحدة *واحدة يخفض تنافسية لمصرف بـ* **15.37679-**، حيث تبين هذه العلاقة السلبية أن المصرف ذا الحجم الكبير

ليس من الضروري أن يتميز بربحية مرتفعة، فارتفاع حجم الأصول في بعض المصارف التي تفتقد إلى الكفاءة في تسيير هذا الأخير يؤثر سلبيا على ربحية الملاك. ومنه التسيير الكفء لموارد البنك واستخداماته يمكن أن يلعب دورا مهما في رفع الربحية حتى لو كان المصرف صغير الحجم، كما أن كبر حجم المصرف يعني زيادة عدد فروعه، وبالتالي زيادة التكاليف المتحملة من البنك وصعوبة الرقابة على فروعه مما يؤثر سلبا على ربحيته من جهة أخرى.

أما بالنسبة لعمر البنك ***Age*** فيتميز بعلاقة إيجابية بينه وبين الربحية المصرفية ***AI***، حيث زيادة عمر المصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الربحية بـ**0.3153263**، وهو ما يمكن تفسيره باتساع حصة البنك السوقية بسبب شهرته، وتميزه بموظفين ذوي كفاءة عالية وخبرة طويلة قادرين على إحداث الفارق ورفع ربحيته.

وبالنسبة لتكلفة رأس المال الممتلك***CC*** فهناك علاقة غير معنوية بينها وبين الربحية. وهو ما يتوافق مع الآراء التي تقول أن تكلفة رأس المال الممتلك مرتفعة وتؤثر سلبيا على ربحيته كما جاء في دراسة *Avinash Persaud* رئيس الرابطة العالمية للمهنيين المشتغلين بالمخاطر.[1]

ولمعرفة نوع المنافسة التي تسود العينة المدروسة والتي يفترض أنها تمثل جزء كبيرا من السوق المصرفي الجزائري، فيتم تحديده بحساب قيمة دالة المرونة الإحصائية *(H-Statistic)* حسب نموذج *(panzar-rose)* التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة السوق المصرفي، وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$AI_{i,t}=\alpha_t+\beta_1 FC_{i,t}+\beta_2 WC_{i,t}+\beta_3 CC_{i,t}$$

$$AI_{i,t}=160.4564 + 0.0890922\ FC_{i,t} - 0.1075372\ WC_{i,t} +0.1634066\ CC_{i,}$$

$$\text{(H-statistic)} = (\beta_1+\beta_{2+}\beta_3)$$

$$= 0.0890922-0.1075372+0.1634066$$

$$= 0.1449616$$

بما أن قيمة *(H-statistic)* محصورة بين 0 و1 فإن السوق يعرف منافسة محدودة منافسة احتكارية، وهو ما يلاحظ في الواقع حيث تتميز العينة ببنوك جديدة أجنبية وأخرى عمومية جزائرية، تختلف من حيث الحجم إلا أن النموذج بين أن العينة المأخوذة من السوق والتي تعكس السوق إلى حد بعيد تعرف منافسة احتكارية، أي أن السوق الجزائري لا يعاني من ظاهرة الاحتكار.

---

[1]– انظر:

جيوزسساورينا، افيناش د.بيرساود، وجهة نظر هل سيساعد إطار بازل الثاني منع الأزمات أم سيزيدها سوءا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي [على الرابط] http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2008/06/ ، العدد 3 المجلد 32، جويلية 2008 ، ص:32.

ويعزى هذا إلى الخدمات والتسهيلات التي تقدمها البنوك الأجنبية الجديدة، حيث مكنها هذا من اكتساب حصة في السوق، وتحقيق ربحية معتبرة مثل ما هو حال بنك البركة و ***Société Générale***. كما انعكس الوضع الاقتصادي العام على أنشطة البنوك، حيث سمحت الظروف الاقتصادية للبنوك الصغيرة أن تشتغل في السوق الجزائرية إلى جانب البنوك العمومية الكبيرة، نظرا لارتفاع الطلب على منتجات البنوك.

مما سبق يتضح لنا أنه وبالرغم من النسب التي شاهدنا في المبحث الأول بخصوص حصة البنوك الخاصة من السوق المصرفي الجزائرية من الودائع والقروض والتي لم تتعدى في الغالب 7%، إلا أن النموذج المستعمل قد بين لنا أن السوق ليست احتكارية على البنوك، بل هناك منافسة بين البنوك العمومية والخاصة، لكن محدودة، ومنه نقوم بتأييد فرضية العدم التي ترى أنه: لا تعتبر السوق المصرفية الجزائرية محتكرة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لتجربتها في هذه السوق. ومنه يتح لنا هذا مواصلة البحث في ما إذا كان التنظيم الاحترازي لرأس المال يمكن أن يؤثر بالإيجاب أو السلب على هذه المنافسة.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنافسية المصرفية والتنظيم الاحترازي في العينة المدروسة

بعد دراسة التنافسية من خلال النموذج السابق لعينة من البنوك الجزائرية وتوصلنا إلى أن السوق هي سوق منافسة احتكارية، أي أنها تتمتع بنوع من المنافسة غير أنها ضعيفة، سنحاول من خلال المبحث تتبع العلاقة بين رأس المال والربحية بعد أن تبين من خلال النموذج السابق أن رأس المال الممتلك أو القانوني ليس له علاقة معنوية مع الربحية. إلا أن تركيبة رأس المال في البنوك تتعداه فيضم بالإضافة إلى هذا الأخير الاحتياطات والنتائج غير الموزعة وغيرها من المكونات. وعليه سنستعرض في هذا المبحث العلاقة بين رأس المال ومؤشرات الاستقرار المستنتجة في الفصل السابق والتنافسية بالاعتماد على نموذج Panel Data وفق ما جاء من مؤشرات لقياس التنافسية المذكورة في الفصل الثالث.

المطلب الأول: نماذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين التنافسية والتنظيم الاحترازي (كفاية رأس المال) وبعد التأكد أن العينة المدروسة تعرف منافسة احتكارية حسب نموذج Panzar-Roze العينة –والتي تعكس حالة السوق المصرفية الجزائرية إلى حد بعيد– نقوم في هذه المرحلة من الدراسة تتبع أثر كل من:

1- أثر كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون والمصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين على الحصة السوقية للمصرف من الودائع؛

2- أثر كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون والمصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين على الحصة السوقية للمصرف من القروض؛

3- أثر كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين على الربحية المصرفية.

وعليه نستعرض فيما يلي 3 نماذج تفسر كل واحدة منها أحد الحالات أعلاه، وقد تم الاعتماد في إعداد هذه النماذج على طريقة Data panel المعروضة سابقا كونها مناسبة للتحليل في مثل هذه الدراسات. وقد تم الاعتماد على هذه المتغيرات التابعة كونها من مؤشرات قياس التنافسية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي مؤشرات كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين كما هو مبين فيما يلي.

أولا–فرضيات النموذج:

بناءا على ما جاء في الفرضيات الأساسية للبحث وللاختبارها، نصوغ الفرضيات التالية:

–الفرضية المعدومة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري وكفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين.

–الفرضية البديلة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنافسية الجهاز المصرفي وكفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون والمصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول ، ربحية المساهمين.

ثانيا– متغيرات النماذج:

لدراسة العلاقة قمنا باختيار ثلاثة متغيرات تابعة وخمسة متغيرات مستقلة كما يلي:

1–المتغيرات التابعة: وهي المؤشرات المستعملة لقياس التنافسية وقد تم اختيارها على أن تعبر عن تغير الربحية والودائع والقروض والتي تعتبر ضرورية لقايس التنافسية.

تسمية المتغير	التعريف بالمتغير	الحساب
نسبة الربحية قبل الضرائب	تعبر عن ربحية المصرف وهي احد اهم المؤشرات التي يجب الاهتمام بها حيث تعبر عن ربحية أصول المصرف أو بعبارة أخرى ربحية الأموال المستثمرة في البنك مهما كان مصدرها ديونا أو أموال خاصة أو غيرها	$AI = \frac{\text{الربح قبل المصاريف المالية والضرائب}}{\text{مجموع الاصول}}$
نسبة التركيز بالنسبة للودائع (CRD)	تعبر هذه النسبة عن نسبة تركيز النشاط المصرفي في بلد ما في فئة قليلة من البنوك عادة 3 أو 5 اكبر بنوك تحتكر 90% من النشاط المصرفي ، ويتم احتساب هذه النسبة لمعرفة تنافسية السوق المصرفي ومعرفة نسبة تركز الودائع فيه، في هذه الدراسة ولصغير العينة وكذلك العمل على معرفة تنافسية كل بنك على حدا لان الدراسة على المستوى الجزئي سنحسب تركيز ودائع كل بنك على حدا	$CRD = \frac{\text{مجموع ودائع البنك}}{\text{مجموع ودائع العينة}}$
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية (CRL)	تشبه هذه النسبة سابقتها لكن تدرس التركيز المصرفي من ناحية تركيز القروض ونفس الشيء سندرس تركيز قروض كل بنك على حدا	$CRL = \frac{\text{مجموع قروض البنك}}{\text{مجموع قروض العينة}}$

2–المتغيرات المستقلة:

رأينا في الفصل الرابع أن كفاية رأس المال capital، نسبة تعثر الديون ratio و المصاريف خارج الفائدة hors intérêt، ربحية الأصولroa ، ربحية المساهمينroe. تؤثر على الاستقرار ومن الواجب على البنوك الاهتمام بها وعليه سنرى كيف تؤثر هذه المتغيرات على تنافسية البنوك في نفس العينة المدروسة.

ثالثا–بيانات الدراسة: بعد حساب قيم مؤشرات التنافسية للمتغيرات أعلاه، تظهر قيمها كما في الجدول الموالي:

الجدول (5–6): يضم قيمة مؤشرات قياس التنافسية ومؤشرات رأس المال للعينة المدروسة خلال الفترة 2005–2012

البنوك	CRL	CRD	ROA	ROE	RATIO	Hors Intérêt	CAPITAL	ID	TIME
ABC	.0305455	.0308058	.0250645	.2172403	.047	.490884	.086978	1	2005
	.0268986	.0252028	-.0211706	-.1376596	.047	.490884	.086978	1	2006
	.025896	.0316573	.031388	.1963102	.047	.490884	.086978	1	2007
	.014738	.0195872	.0253703	.1697607	.047	.490884	.086978	1	2008
	.0211222	.0342336	.0265071	.1010013	.047	.490884	.086978	1	2009
	.0197604	.0262172	.033853	.1092991	.047	.451485	.082544	1	2010
	.0161938	.0213375	.0297588	.0885418	.047	.374569	.120549	1	2011
	.0152289	.0260965	.0371725	.1134508	.047	.427036	.110434	1	2012
BRAKA	.0365362	.0284198	.0334392	.3124138	.047	.339324	.101798	2	2005
	.0365362	.0284198	.0334392	.3124138	.047	.325107	.135527	2	2006
	.0365362	.0284198	.0334392	.3124138	.047	.979593	.107035	2	2007
	.0337834	.036505	.0517431	.5369054	.047	.684055	.096373	2	2008
	.0342733	.0781206	.0394769	.2769108	.047	.685565	.142562	2	2009
	.0339613	.0742297	.0373343	.2421323	.047	.353273	.15419	2	2010
	.0293852	.0935028	.0386602	.2997871	.047	.365893	.128959	2	2011
	.0293852	.0935028	.0386602	.2997871	.047	.365893	.128959	2	2012
GOLF	.0047053	2.51e-06	.014548	.0467326	.047	.974735	.311304	3	2005
	.0082785	2.14e-06	.0420095	.1472327	.047	.375173	.285327	3	2006
	.0093713	.0046098	.0499568	.2140739	.047	.564897	.233362	3	2007
	.0125849	.0119723	.0528169	.334252	.047	.532751	.158015	3	2008
	.014034	.0312039	.0439814	.1619149	.047	.575732	.271632	3	2009
	.0161462	.0374792	.0478887	.2183684	.047	.74894	.219302	3	2010
	.0223343	.0397981	.0469188	.2441211	.047	.670032	.192195	3	2011
	.0261478	.0622716	52.33548	.3163471	.047	.673374	.165437	3	2012

BNA	.5816407	.3628276	-.0048514	-.0538325	.127	.973544	.091205	4	2005
	.6033643	.3651202	.0069024	.0833569	.127	.171659	.082859	4	2006
	.6161057	.60927	.0099825	.1179897	.127	.385826	.084651	4	2007
	.5829789	.40478	.0127696	.0127696	.127	.234563	.103454	4	2008
	.5402952	1.260964	.0249354	.2532321	.127	.180044	.98468	4	2009
	.5230739	1.170199	.0320253	.2385529	.127	.161843	.11134	4	2010
	.5094384	.9222	.0284842	.2130245	.127	.74894	.219302	4	2011
	.569112	1.36328	.0176071	.1549434	.127	.333588	.133713	4	2012
SG	.0415951	.0394286	.0194661	.1891587	.047	1.4e+09	.102909	5	2005
	.051865	.0616686	.0135656	.1712041	.047	1.5e+09	.079236	5	2006
	.0586377	.0049392	.0140437	.1743601	.047	1.1e+09	.080544	5	2007
	.0579256	.0082148	.0181151	.2025999	.047	.713975	.089413	5	2008
	.0552784	.0180944	.0179933	.1264368	.047	.405868	.142311	5	2009
	.0708106	.1246638	.0310155	.2235273	.047	.432946	.138755	5	2010
	.0625704	.11229	.036202	.2468784	.047	.418998	.146639	5	2011
	.0573937	.1457609	.0347096	.1946736	.047	.821355	.178297	5	2012
CPA	.3415133	.5669356	.0091098	.1052008	.127	.856481	.086594	6	2005
	.3095934	.5480062	.021869	.2293866	.127	.757103	.095337	6	2006
	.253453	.3331739	.0085926	.076833	.127	.861525	.111834	6	2007
	.2979892	.5068706	.0186338	.1853896	.127	.065597	.100512	6	2008
	.3349969	.8370865	.0189764	.1772401	.127	.040316	.107066	6	2009
	.3362476	.7362399	.0206642	.1794634	.127	.279348	.115145	6	2010
	.3600778	.7321493	.0175835	.1645702	.127	.270555	.106845	6	2011

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنوك المدروسة (Bna، Cpa ، Agb ، Abc ، البركة، Société Générale) في السنوات من 2005 إلى 2012.

المطلب الثاني: أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من القروض

نحاول في هذه المرحلة معرفة تأثير راس المال على حصة القروض الممنوحة من بنوك العينة المدروسة وما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في مؤشرات رأس المال على الحصة السوقية للقروض، كون رأس المال أحد المصادر الأساسية للتمويل الداخلي لنشاط البنك .

أولا– فرضيات النموذج:

لتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باختبار الفرضية التالية:

الفرضية المعدومة: لا توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين وحصته السوقية من القروض.

الفرضية البديلة: توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات كفاية رأس المال، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين وحصته السوقية من القروض.

ثانيا–نتائج الانحدار:

بعد إدخال المعطيات في برنامج stata 12 كانت النتائج كالتالي:

variable	FEM	REM	T Student FEM	T Student REM
cons	.1819689	-.2047834	0.000	0.000
Roa	.0002751	.0000805	0.537	0.958
Roe	-.0326459	-.0900657	0.411	0.422
RATIO	0	5.073754	0.000	0.000
capital	-.0437068	.1009866	0.096	0.238
Hors-Intérêt	-1.01e-11	1.76e-11	0.383	0.621
R-sq	0.1197	0.04		/
Adj R-sq			/	/
F-statistic	F(4,38)= 1.29	Wald chi2(4) = .	/	/
Prob (F-stat.)	Prob > F =0.2906	Prob > chi2 = .	/	/
Observations(n)	48	48	/	/
Hausman test	chi2(3) = 3.27		/	/
	Prob>chi2 = 0.3519			

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات stata12 أنظر الملحق رقم 4 الجدول (4-1، 4-2،4-3،4-4)، ص: 259.

- *،**،*** مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

نقوم بالمفاضلة بين الأسلوبين الثابت والعشوائي باستعمال اختبار hausman كأول خطوة من التحليل، وقد أظهر الاختبار قيمة: Chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)= 3.27 و Prob>chi2 = 0.3519 وهي اكبر من 0,05 ومنه يتم رفض فرضية العدم ومنه النموذج العشوائي هو المناسب للتحليل في هذه الحالة.

كما يظهر النموذج العشوائي المعتمد أن المتغيرات غير معنوية وكشفت إحصائية (Wald chi2(4 أن النموذج غير معنوي.

ثالثا–تحليل معلمات النموذج:

معادلة النموذج: بعد نتائج الاختبارات التي كانت إيجابية يمكننا الآن كتابة المعادلة كما يلي:

$$CRL_{i,t} = -.2047834 + .0000805\ Roa_{i,t} + -.0900657\ Roe_{i,t} + .1009866\ Capital_{i,t} + 1.76e\text{-}11\ Hors\text{-}intérêt_{i,t} + \varepsilon_t$$

تبين نتائج الانحدار أن جميع المتغيرات غير مفسرة وغير معنوية عند مستوى الدلالة α=0.05، فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية للبنك من التسهيلات الائتمانية مع كفاية رأس مال البنك الذي يحوزه والمصاريف خارج الفوائد المدفوعة، وكذلك نسبتي ربحية الأصول وربحية المساهمين والقروض المتعثرة.

ويمكن تفسير هذا كون البنك لا يعتمد على رأس ماله في تقديم القروض كما أن المتعاملين مع البنك لا يعطون اهتمام كبير بكفاية رأس مال البنك أي لمؤشرات الأمان في البنك، ويُرجع ذلك لوجود ميكانيزمات أو آليات تحميهم كما أن وعيهم بشأن كفاية رأس المال في البنك والدور الذي يلعبه في حماية لمودعين ناقصا.

أما بخصوص التكاليف خارج الفوائد فهي الأخرى لا ترتبط بحصة البنك من التسهيلات الائتمانية، وهذا يدل على أن نفقات البنك كأجور العمال والفواتير وغيرها من المصاريف ليس لها جدوى اقتصادية، فتغيرها مثلا نحو الزيادة يفترض أن يرافقه زيادة في قيمة التسهيلات غير أن هذا لا نجده في العينة المدروسة، وهو ناتج عن التسيير الغير فعال والغير الكفؤ لنفقات البنوك خارج الفوائد.

إلى جانب استقلال نسب الربحية عن القروض الممنوحة فيبين هذا أن تعامل الزبائن مع البنك لا يتعلق بعوائد أصوله أو أرباح ملاكه، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن البنوك المدروسة وكل البنوك الجزائرية غير مدرجة في البورصة كما أن نشاط هذه الأخيرة شبه معدوم منه لا يظهر ولا يهم الزبائن ما يحقق البنك من نتائج، ومنه فإنه

يمكن أن نقول أنه لا توجد علاقة بين الأرباح المحققة والقروض المقدمة، بل يتوقف على عوامل أخرى متعلقة بالنشاط. أما بخصوص نسبة تعثر القروض، فقد حذفها النموذج ومنه لا تظهر في المعادلة.

مما سبق فإننا نؤكد فرضية العدم المقترحة والتي تفترض أنه لا توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف ، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول ، ربحية المساهمين وحصته السوقية من القروض. ويفسر ذلك كون رأس المال ليس المصدر الوحيد لتمويل معاملات البنك من قروض، بل يتوفر البنك على مصادر أخرى للحصول على التمويل للتوسع في النشاط وهي أربعة: الودائع بأنواعها، القروض من السوق بين البنوك، الاقتراض من السوق المالي، وأخير اللجوء إلى البنك المركزي. كما أن الزبون لا يهتم ما إذا كان البنك في وضع جيد أو يحوز رأس مال مرتفع لما يتقدم لطلب قرض بل يهتم بتكلفة الحصول على القرض وكونها منخفضة أم لا، وعليه فإن رأس المال لا يؤثر على حجم القروض، سواء من جانب البنك أو الزبون. بالإضافة إلى عدم اهتمام الزبائن بالتكاليف التي يتحملها البنك خارج الفوائد كون الزبائن تتوفر على ميكانيزمات أخرى تحميها من سوء الإدارة والتسيير مثل التأمين على الودائع.

المطلب الثالث: أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من الودائع

في هذا النموذج سنحاول كما فعلنا سابقا دراسة أثر كفاية رأس المال والمؤشرات المؤثر في الاستقرار على حصة البنوك من الودائع التي تعبر على التنافسية. بالنسبة للمتغير التابع سيكون نسبة ودائع البنك/ إجمالي الودائع العينة المدروسة، أما المتغيرات المستقلة فهي نفس المتغيرات لسابقة في النموذج أعلاه.

أولا–فرضية النموذج:

لتحقق من العلاقة سنقوم باختبار الفرضية التالية:

الفرضية المعدومة: لا توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة، ربحية الأصول، ربحية المساهمين وحصته السوقية من القروض.

وحصته السوقية من الودائع كونه يزيد من ثقة المودعين.

الفرضية البديلة: توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف وحصته السوقية من الودائع كونه يزيد من ثقة المودعين.

ثانيا–نتائج الانحدار:

بعد إدخال البيانات في برنامج stata 12 نتحصل على النتائج التالية:

variable	FEM	REM	T Student FEM	T Student REM
cons	.0290962	.0832107	0.45	-6.79
Roa	-.0003553	-.0009287	-0.10	-0.28
Roe	.8541356	.5262525	2.78**	2.17
RATIO	/	8.835384		12.80
capital	.5512137	.5687722	2.75**	3.07
Hors-Intérêt	3.08e-12	3.30e-11	0.03	0.43
R-sq	0.3352	0.3155	/	/
Adj R-sq			/	/
F-statistic	F(4,38) = 4.79	Wald chi2(4) = .	/	/
Prob (F-stat.)	Prob > F =0.0032	.	/	/
Observations(n)	48	48	/	/
Hausman test	chi2(3) = 0.93		/	/
	Prob>chi2 = 0.8191			
LM test			/	/

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات stata12 أنظر الملحق رقم 5 الجدول (5-1، 5-2، 5-3، 5-4)، ص: 261.

*،**،*** مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

نقوم بالمفاضلة بين الأسلوبين باستعمال اختبار hausman كأول خطوة من التحليل، وقد أظهر اختبار hausman قيمة 803,65 =(b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B) Chi2(3) وProb>chi2 = 0.8191 وهي أكبر من 0.05 أي يتم قبول فرضية العدم ومنه النموذج الثابت هو المناسب للتحليل في هذه الحالة تماما مثل الحالة السابقة.

كما يظهر النموذج الثابت المعتمد أن إحصائية fisher معنوية وبلغت F(4,38) = 4.79 باحتمال Prob > F = 0.0032 وهي أقل من 5%، وعليه يعتبر النموذج معنوي كما أن معامل R-sq =0.3352 الذي يعتبر مقبولا. أما بخصوص توزيع البواقي فهي تتوزعا طبيعيا كما لا نجد هناك ارتباط بين المتغيرات ومنه فإن النموذج معنوي.

ثالثا– معادلة النموذج:

$$CRD_{i,t} = .0290962 - .0003553 Roa_{i,t} + .8541356 Roe_{i,t} + .5512137\ Capital_{i,t} + 3.08e\text{-}12$$

$$2.78^{*} \qquad 2.75^{*}$$

$$Hors\text{-}intérêt_{\ i,t}$$

يظهر النموذج العشوائي أعلاه أن المتغيرات غير معنوية عند 0.05% ، ما عدا نسبة كفاية رأس المال ***Capital*** والتي تعتبر من مؤشرات السلامة المصرفية والذي يربطه علاقة إيجابية مع حصة البنك من الودائع، ونسبة ربحية المساهمين التي تؤثر بعلاقة إيجابية على الحصة السوقية للمصرف من الودائع***CRD***. ويظهر من خلال هذه النتائج المحصلة أن المودعين يهتمون بكفاية رأس مال المصرف أو يقومون بالمفاضلة بين المصارف على أساس رأس المال عند إيداع ودائعهم، حيث من المفترض أن تزيد كفاية رأس المال من الأمان المصرفي، ويمثل أحد العوامل التي تعمل على جذب المودعين وترفع من تنافسيته مقارنة بالبنوك العاملة في السوق.

أما بالنسبة لمؤشر الربحية رغم ما تطرقنا إليه في الجزء النظري فيرى خبراء صندوق النقد الدولي أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعزز من الاستقرار، وعليه يمكن أن يلعب دور إيجابي كمؤشر أمان لكنه لا يزيد من التنافسية البنك. رغم أنه يمكن أن يعمل على جلب المزيد من لمودعين كون زيادة الأرباح المحققة يزيد من رأس المال في المستقبل والذي يستعمل لتغطية ودائعهم مما يخفض من مخاطر فقدانها. وهو الحال في عينتنا حيث قدمت نتائج متوافقة مع ما سبق. كما لا نجد لنسبة التعثر تأثيرا على حصة البنك من الودائع ونفس الشيء بالنسبة ربحية الأصول، أما بالنسبة لمؤشر للتكاليف خارج الفوائد فيرتبط سلبيا بتركيز الودائع لكنه غير معنوي.

في الأخير نستنتج أن كفاية رأس المال ترتبط بعلاقة إيجابية مع حصة البنك من الودائع، ويمكن تفسير هذه النتيجة كون ارتفاع رأس المال يقابله في أرض الواقع تواجد مصرفي واسع وانتشار جيد، فرأس المال المصرف يوجه حسب التوازنات المالية إلى أصول الملموسة للبنك من بنايات وعقارات، وعليه ارتفاع مؤشر رأس المال يتيح تواجد أكبر للبنك، ويزيد من قدرة البنك استقطاب المزيد من الودائع، وذلك كونه كثيف التواجد وقريب من الزبائن.

مما سبق فإننا نؤكد الفرضية البديلة المقترحة حيث توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف وحصته السوقية من الودائع كونه يزيد من ثقة المودعين.

المطلب الرابع: أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الربحية المصرفية

في هذا النموذج سنحاول كما فعلنا سابقا دراسة أثر نسب رأس المال التي تعبر على التنافسية من خلال معرفة أثرها على ربحية البنوك المدروسة، ونحاول أن نبين ما إذا كانت هناك علاقة بين ربحية البنك التي يحققها ورأس المال الذي يحوزه.

بالنسبة للمتغير التابع سيكون نسبة الربحية = النتيجة قبل المصاريف المالية والضريبة لبنك/ إجمالي الأصول لعينة البنوك المدروسة، أما المتغيرات المستقلة فهي نفس المتغيرات السابقة في النموذج أعلاه.

أولا– فرضية النموذج: لتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باختبار الفرضية التالية:

الفرضية المعدومة: لا توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة وربحية أصول البنك.

الفرضية البديلة: توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال المصرف، نسبة تعثر الديون و المصاريف خارج الفائدة وربحية أصول البنك.

ثانيا– نتائج الانحدار:

variable	FEM	REM	T Student FEM	T Student REM
cons	1.84355	2.745103	-1.01	0.98
ratio	0 omitted	-22.9686	/	-0.76
Capital	-4.760612	1.141252	-0.52	0.14
Hors-intérêt	-1.89e-10	-1.30e-09	-0.04	-0.37
R-sq	0.0878	0.0009	/	/
Adj R-sq			/	/
F-statistic	F(2,40) = 0.13	Wald chi2(3)= 0.65	/	/
Prob (F-stat.)	Prob > F = 0.8750	Prob > chi2 = 0.8850	/	/
Observations(n)	48	48	/	/
Hausman test	chi2(5) = 2.02 Prob>chi2 = 0.1777		/	/
LM test			/	/

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات stata12 أنظر الملحق رقم 6 الجدول (6-1، 6-2،6-3)، ص: 263، 264.

*،**،*** مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

تظهر نتائج النموذج في الحالتين الأثر الثابت والعشوائي أن النموذجين غير معنويين ومنه فهم غير مفسرين للعلاقة بين كفاية رأس المال والتكاليف خارج الفائدة إلى لدخل الإجمالي، نسبة التعثر المصرفي.

ثانيا–تحليل النتائج

من نتائج الانحدار أعلاه نلاحظ أن المتغيرات غير معنوية، أي أنه لا يوجد ارتباط معنوي بين الربحية المصرفية وأي مؤشر سوء كفاية رأس المال أو التكاليف خارج الفائدة إلى لدخل الإجمالي، نسبة التعثر المصرفي. حيث تظهر جميع المتغيرات غير معنوية شأنها شأن النموذج . وتبين النتائج المتوصل إليها أيضا أن رأس المال رغم أنه ضروري لسلامة المصرف ومصدر أساسي لتمويل عملياته والتي تشكل مصدرا للربح، إلا أنه لا يرتبط بعلاقة مباشرة ومعنوية مع الربحية المصرفية AI *والتي* تعبر عن تنافسية المصارف في العينة المدروسة.

وقد أظهر النموذج أن الربحية لا تتعلق بنسبة تعثر القروض، أي أنه لا تشكل هذه النسبة ***ratio*** مصدرا لزيادة الربحية أو خفضها، ورغم أنه يمثل مؤشر أمان قد يجذب المودعين لإيداع أموالهم في بنك دون آخر، مما يعمل على زيادة مصادر حصوله على الأموال والذي ينتج منه زيادة في الإقراض كون البنوك تعمل على تحويل الأصول (أي تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل)، مما يؤثر بدوره على زيادة ربحية البنك. مما يقودنا إلى القول أنه رغم كبر حجم رأس مال والتسيير الجيد للمخاطر والتكاليف في بعض البنوك والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤشرات في استقطاب الودائع، إلا أن استغلال هذه الودائع لم يكن فعالا وبالشكل المفترض به أن يكون. وعليه فإن كون النسبة مرتفعة أو منخفضة لا تكفي لتحديد العلاقة بينها وبين الربحية إن لم يكن هناك استغلال أمثل وفعال لهذه الأموال.

وفي نفس اتجاه النتائج المتوصل إليها في النموذج الأول سابقا فإنه لا توجد علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والتكاليف خارج الفائدة إلى لدخل الإجمالي، نسبة التعثر المصرفي. وربحية أصول البنك ومنه نعتمد الفرضية المعدومة. ومنه فإن ارتفاع رأس المال لا يؤثر على الربحية وهذا منطقي، كونه لا يؤثر على حجم القروض ومنه فلا يمكن أن ينعكس حجمه على نشاط البنك وبذلك على نتائجه المحققة.

خلاصة الفصل:

عرفت مؤشرات المستعملة في قياس تنافسية البنوك تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2003-2013، وذلك كون هذه الأخيرة استفادة من الوضع الاقتصادي الجدي والمداخيل المرتفعة التي عرفتها البلاد. وقد نمت البنوك الأجنبية خلال هذه الفترة بوتيرة متسارعة واستطاعت انتزاع حصة في السوق، إلا أن البنوك العمومية الجزائرية ظلت مسيطرة على العمل المصرفي نظرا لقدمها وكبر حجمها مما انعكس على حصصها في السوق من الودائع والقروض وحتى رأس المال. كما توصلنا إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر تستهدف في تقديم خدماتها القطاع الخاص، عكس البنوك العمومية التي تتعامل في معظم معاملاتها مع القطاع العام، وذلك حسب ما يتلاءم مع طبيعة البنك موارده حيث حجم البنوك الخاصة لا يسمح بتمويل المشاريع التي تقوم بها الدولة عكس العمومية.

أما في إطار البحث عن التأثير الذي يمكن أن يحدث بالعمل وفق التنظيم الاحترازي وبالتركيز على نسب رأس المال (الملاءة) على تنافسية المصارف، سواء تم قياسها بالربحية أو حصتها من الودائع أو القروض، فقد توصلنا من خلال دراستنا لهذه العينة المكونة من 6 بنوك إلى أن نسبة رأس المال لا تؤثر على مؤشرات التنافسية سواء المتعلقة بحصة البنوك من القروض أو الربحية وجد ضعيفة بين كفاية رأس المال والودائع بعلاقة إيجابية وبعلاقة سلبية بين ربحية المساهمين والودائع.

ومنه حسب هذه النتائج المتوصل إليها فإن هذه الدراسة تصنف ضمن الدراسات السابقة والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين، حيث يرى بعضها أن التنافسية تتأثر بالتنظيم الاحترازي وتدعم الاستقرار المصرفي، وترى أخرى بأن التنافسية تقوض فعالية التنظيم الاحترازي ولا تدعم الاستقرار المصرفي. وعليه فإن دراستنا جاءت ضمن الدراسات التي ترى أن التنظيم الاحترازي يدعم التنافسية وبذلك العلاقة بين التنظيم الاحترازي أو بتحقيق الاستقرار المصرفي إيجابية مع التنافسية.

ومنه فإنه من الضروري على المشرع الجزائري والسلطات الرقابية أن تلزم البنوك الاحتفاظ بنسب ملاءة مرتفعة كونها لا تضر بمركزها التنافسي وحصصها السوقية، وبالعكس فيمكن أن تمنحها ميزة تنافسية من حيث الأمان وتضمن سلامتها وسلامة ودائع المدخرين ونظم الدفع التي تعتبر ضرورية لتمويل الاقتصاد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

عرفت الأنظمة المصرفية في العديد من الدول أزمات مختلفة الشدة مما خلق جوا من عدم الاستقرار الصرفي، وذلك تزامنا مع انتشار موجة العولمة والتحرير المالي، مما جعل الجهات الرقابية والاشرافية تعمل على انتهاج تنظيم احترازي يقوم بحماية مودعيها وأنظمتها المصرفية من هذه الأزمات ويتيح منافسة عادلة بين البنوك. وذلك نظرا للخسائر التي نتجت عن هذه الأزمات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأدت إلى سقوط بنوك عملاقة. وقد اهتمت لجنة بازل بالرقابة المصرفية الاحترازية من سبعينات القرن الماضي من خلال اصدرا عدة اتفاقيات ومبادئ للرقابة الإشراف أهمها اتفاقيات بازل1،2 و3، إلى جانب مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة والرقابة الداخلية، وغيرها من الأعمال التي تنظم البنوك وتهتم بسلامتها.

وإلى جانب أعمال بازل برزت عدة آليات أخرى لتحقيق الاستقرار مثل التأمين على الودائع ومنح تراخيص الاستثمار للبنوك، وتكوين متطلبات السيولة وغيرها من الآليات التي قسمت بين وقائية وعلاجية. واهتمت دراسات في نفس السياق حول أثر هذه الأنظمة الاحترازية على تنافسية المصرفية، وقد توصلت إلى آراء مختلفة فهناك من يرى أن علاقتها بالتنظيم الاحترازي بالتنافسية إيجابية أي أن التنظيم الاحترازي لا يقوض التنافسية ولا يحرفها عن أهدافها، وأخرون يرون أنها سلبية، كون البنوك التي تطبق مبادئ التنظيم الاحترازي تضطر إلى تجميد جزء من رأس المال عكس التي لا تطبقه.

وقد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة وانطلاقا من إشكاليتها التي تبحث عن "الآثار المحتملة لتبني المعايير الاحترازية على استقرار البنوك العاملة بالجزائر وعلى مستوى تنافسيتها"، إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التنظيم الاحترازي في تحقيق استقرار البنوك الجزائرية من جهة، كون هذه الأخيرة قامت بجهود حثيثة منذ اصدار قانون النقد والقرض 10/90 لمواكبة تطور هذا التنظيم على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى قد هدفنا إلى دراسة تأثير هذا التنظيم على تنافسية البنوك العاملة في الجزائر، في ظل وجود هذه الدراسات التجريبية التي اختلفت نتائجها حسب السوق المصرفية المدوسة. ومنه أردنا معرفة التأثيرات المحتملة لتطبيق التنظيم الاحترازي متمثلا في كفاية رأس المال خصوصا على استقرار البنوك من جهة وعلى تنافسيتها من جهة أخرى.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن التنظيم الاحترازي يلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار المصرفي وفي مقدمتها نسبة الملاءة الدولية للجنة بازل، كما أنه هناك عدة آليات للتنظيم الاحترازي للعمل المصرفي يمكن للدول استعمالها للحد من الأزمات بما يتلاءم وطبيعة نظامها المصرفي. كما توصلنا إلى أنه لا يوجد لحد الأن

رأي صريح يؤكد نوع العلاقة بين التنظيم الاحترازي والمنافسة ومنه التنافسية، حيث اختلفت النتائج حسب العينات المدروسة.

ركزنا في الجزء التطبيقي على إبراز التنظيم الاحترازي السائد في الجزائر ونوع المنافسة التي يعرفها السوق المصرفي الجزائري، حيث عرف التنظيم الاحترازي عدة تطورات منذ قانون النقد والقرض، سعت إلى مسايرة التطورات الدولية، لكنها لا تزال متأخرة سواء من حيث التشريع أو التطبيق. غير أن ضعف الأسواق المالية وبعدها عن الأسواق العالمية جنّب البنوك الجزائرية تأثيرات أزمة الرهن العقاري. وفيما يتعلق بالتنافسية فقد شهدت السوق المصرفية الجزائرية منذ إصلاحات 10/90 دخول بنوك أجنبية إلى الجزائر، وتنوعا في الخدمات المقدمة وارتفاع المنافسة بين البنوك العمومية والأجنبية حتى وإن هيمنت البنوك العمومية على النشاط المصرفي إلا أن البنوك الأجنبية والتي تتميز بصغر حجمها أوجدت مكانا لها خاص في تعاملاتها مع القطاع الخاص.

نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

عرفت الصناعة المصرفية عدة تطورات جراء تحرير أسوق المالية الدولية في ظل العولمة، مما أدى إلى ظهور أنشطة جديدة للبنوك مثل التأمين والاستثمار في الأسوق المالية، إلى جانب استحداث عمليات مصرفية إليكترونية وتوجه البنوك إلى الشاملة، وذلك لمسايرة التطورات وصمودها أمام المنافسة من طرف المؤسسات المالية غير المصرفية التي أصبحت تقوم بأعمال تشبه أعمال البنوك من إقراض وتمويل للمؤسسات. وقد أدت المنافسة الشديدة على المستوى الدولي في ظل تغير طبيعة أعمال البنوك وتحريرها من القيود وفي ظل التحرير المالي حسب E.Detragiche & Demirguc-Kut، إلى نشوء العديد من الأزمات المصرفية والمالية مما استدعى تنظيم العمل المصرفي.

وقد توصلت الدراسة بناء على دراسات Barth، Williamson،Mahar وغيرهم من الذين اهتموا بأسباب الأزمات وآثار التحرير المالي، إلى أن الدول التي تتميز بتنظيم ورقابة احترازية قوية تعاني من آثار أقل للأزمات مقارنة بغيرها من الدول التي تتميز بضعفهما، وأن التنظيم الاحترازي الذي مضى عليه معدل 5 سنوات يظهر تأثيره الإيجابي في حالة الأزمة، كما أن الأزمات التي عرفتها بعض الدول كان من الممكن تجنبها لو كانت

تتميز بإشراف قوي. وتعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية الهيئة التي عملت على إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية والرقابة الفعالة للبنوك في إطار السعي لتحقيق الاستقرار المصرفي وإرساء المنافسة الشريفة، وحماية صغار المودعين، يهدف التنظيم الاحترازي بدرجة أولى إلى تحقيق الاستقرار المصرفي؛

يعتبر الاستقرار المصرفي ذا أهمية بالغة، لذا اقترحت عدة طرق لقياسه من أهمها z-score التي تعتمد في هذا القياس على عنصرين أساسيين هما العائد المحقق والمخاطرة المحتملة مقارنة برأس المال وتتيح إمكانية المقارنة بين مستوى الصلابة لعدة بنوك، ونموذج Alteman وغيرها من نماذج التحليل التمييزي، والتي تمكن البنوك من التعرف على مواطن العجز فيها والتنبؤ باحتمال تعثرها.

حيث توصلنا في الفصل الثاني إلى أن هناك عدة آليات لتحقيق الاستقرار قسمناها إلى نوعين، أولا، الآليات الوقائية ومنها: تراخيص مجالات الاستثمار والتداول، الالتزام بمتطلبات رأس المال، إدارة مخاطر السيولة، متطلبات الإفصاح، الإدارة الداخلية للمخاطر، التعرضات الكبرى وغيرها. حيث يعتبر التأمين على الودائع من الآليات الضرورية لتحقيق الاستقرار حسب Demirguc-Kut كونه يحد من أزمات السيولة والهلع المصرفي، كما أن يمكن الحد من الأزمات من خلال ضبط أعمال البنوك مثل ما جاء في قانون glass-stegall الذي حدد مجالات عمل البنوك، ويمكن هذا من منع البنوك القيام بعمليات عالية المخاطرة، وغير أكيدة الربح. كما أظهرت أزمة الرهن العقاري أن السيولة تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار، مما جعل لجنة بازل تهتم بها في اتفاقيتها الثالثة. ثانيا، الآليات العلاجية ومنها: التأمين على الودائع والمقرض ذو الملجأ الأخير، حيث يلعب البنك المركزي دورا مهما في حالة الأزمات من خلال توفير السيولة وشراء بعض القروض، ورغم أن تحقيق الاستقرار المالي ليس من وظائف البنك المركزي بصراحة، إلا أنه حسب Jean-Paul Betbèze وآخرون في دراستهم للبنك المركزي والاستقرار المالي، يتوفر على الإمكانيات اللازمة لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي.

أثار موضوع المنافسة وتأثيرها وتأثرها بالتنظيم الاحترازي الكثير من الجدل، وقد توصلت الدراسات إلى أن المنافسة الشديدة في ظل الالتزام بمتطلبات رأس المال أو التأمين على الودائع تؤدي بالبنوك إلى تحمل المزيد من المخاطرة. وهناك دراسات التي ترى عكس ذلك فالالتزام بمتطلبات رأس المال يخفض من مستويات المخاطرة حتى في ظل المنافسة. ومنه فقد توصلنا من هذه الدراسة في فصلها الثالث إلى أنهلا توجد وجهة نظر تفصل في الموضوع بل يعتمد ذلك على سلوك البنوك وهيكل السوق المصرفية.

وكون التنافسية هي الميزة التي تتيح للبنوك إمكانية القدرة على المنافسة فإن هذا المفهوم يعتبر حديثا بالنسبة للبنوك الجزائرية حداثة الإصلاحات، كونها كانت تعمل على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، في ظل حصة سوقية مضمونة دون وجود أي منافسة، وفي ظل الإصلاحات وفتح السوق المصرفية الجزائرية أصبحت البنوك العمومية تتنافس مع نظيراتها الأجنبية، مما جعلها تنوع من خدماتها ومنتوجاتها لزيادة تنافسيتها، والرفع من حصتها السوقية من الودائع والقروض وحتى من رأس المال، في سبيل الرفع من ربحية أصولها ومساهميها وكذا من قيمتها السوقية؛

عرف التنظيم الاحترازي في الجزائر عدة تطورات، ابتداء من صدور القانون 10/90، سعيا إلى تحقيق الاستقرار ومواكبة التطورات الرقابية على المستوى الدولي، غير أن الجزائر لم تقم بمواكبة المعايير الدولية للجنة بازل بل عملت على محاكاتها بما يتناسب وخصوصيات النظام المصرفي من جهة وإمكانياتها التقنية والبشرية من جهة أخرى. وقد توصلنا من خلال دراسة عينة من ستة بنوك عاملة بالجزائر وبالاعتماد على تحليل البيانات المقطعية إلى أن رأس المال يلعب دور أساسيا في تحقيق الاستقرار المصرفي، وذلك لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملاءة ومؤشر الاستقرار المصرفي المعتمد، ومنه فمن الواجب على البنوك الجزائرية الالتزام بنسبة الملاءة ومحاولة اللحاق بإصلاحات لجنة بازل بخصوص هذه النسبة ومواكبة التطويرات والتعديلات في طريقة حسابها، حيث أن البنوك الجزائرية لاتزال تعتمد على نسبة الملاءة لاتفاقية بازل1 رغم التعديلات المهمة التي جاء بها القانون 01/14، الذي أتى بإصلاحات تجمع بين بازل 2 وبازل3.

وإلى جانب رأس المال فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن كل من ربحية الأصول لها علاقة معنوية وإيجابية مع مؤشر الاستقرار، أما بالنسبة لنسبة القروض المتعثرة، ومصاريف خارج الفوائد إلى الدخل فتؤثر بعلاقة معنوية سلبية أي علاقة عكسية مع الاستقرار، فارتفاع نسبة القروض المتعثر والتكاليف خارج فوائد الاقتراض تقلل من استقرار بنوك العينة المدروسة. إن هذه المؤشرات سواء كانت إيجابية أو سلبية فإنها تؤثر على استقرار البنوك الست (06) المدروسة بنفس الطريقة والاتجاه وفي نفس الوقت وهذا يرجع إلى الميزات التي تتيحها طريقة التحليل المستعملة كما ذكرنا سابقا في خلاصة الفصل الرابع.

تمت دراسة نوعية السوق لمعرفة إذا كانت تنافسية بغية معرفة تأثير رأس المال على التنافسية ، وقد تم التوصل إلى أن السوق المصرفية الجزائرية هي سوق احتكار قلة، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير بين أحجام البنوك العمومية والأجنبية، غير أن البنوك الأجنبية الحديثة استطاعة افتكاك حصة في السوق نظرا لتنوع خدماتها وتميزها وكذا علاقتها مع الزبائن خاصة الخواص. كما خلصت نتائج دراسة العلاقة بين ربحية البنوك المدروسة،

وحصة البنك من الودائع ومن القروض من جهة ومؤشرات الاستقرار بما فيها نسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى، إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها، وهي نتيجة وسط أو حيادية بين الاتجاه الذي يقول أن الالتزام بمعيار الملاءة والمعايير الاحترازية يؤثر بالإيجاب والاتجاه الذي يقول أنها تؤثر بالسلب على مستويات التنافسية. حيث توصلنا إلى نتيجة تقول أنه ليس هناك أي علاقة بين الالتزام بمعايير رأس المال والتنافسية المصرفية في الجزائر وأن كفاية رأس المال والربحية تزيد من قدرة البنوك في استقطاب الودائع. ومنه فلا تأتي هذه الدراسة ضمن سابقاتها التي ترى أن تأثير سلبي أو إيجابي، فقد توصلنا إلى حيادية تامة لنسب رأس المال في تأثيرها على التنافسية المصرفية في الجزائر، ومنه يمكن إضافتها كنتيجة مختلفة ضمن الدراسات السابقة. وبما أن الالتزام بنسبة الملاءة لا يؤثر على التنافسية من جهة وهناك أثر إيجابي للالتزام بها على الاستقرار من جهة أخرى، وعليه فإنه من المهم ومن الواجب على البنوك العاملة بالجزائر الالتزام بالتنظيم الاحترازي والسعي لمواكبة التطورات الدولية في مجال التنظيم الاحترازي كونه لا يضر بتنافسيتها.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها نقوم باختبار الفرضيات المقترحة في المقدمة، وذلك بعرض نصها أولا ثم تأكيدها أو نفيها وفق ما تم التوصل إليه في الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: يعتبر احتدام المنافسة بين المؤسسات المصرفية السبب الرئيسي وراء زيادة الأزمات المصرفية، مما استدعى القيام بتنظيم احترازي لمنعها في المستقبل؛

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث أن التحرير المالي يقود إلى المنافسة الشديدة، مما ينتج عنه إفراط في المخاطرة من طرف البنوك وتتسبب في مشاكل السيولة وعدم تماثل المعلومات اللّتان تعتبرن السببان الرئيسيان وراء الأزمات المصرفية. فقد رأينا في الفصل الأول من الدراسة بناءا على دراسات كل من *Kaminsky et Reinhart* أن تحرير الأسواق كان وراء ارتفاع وتيرة الأزمات المصرفية، وذلك جراء ما ينتج عنه من منافسة شديدة بين البنوك وبين البنوك والمؤسسات الغير مصرفية، وإفراط في المخاطرة من طرف البنوك والتسبب في مشاكل السيولة وعدم تماثل المعلومات اللّتان تعتبرن السببان الرئيسيان وراء الأزمات المصرفية حسب *Diamond et Dybvig*. وللحد من هذه الآثار استدعى إرساء تنظيم احترازي للحد من هذه الأزمات فبالعودة للفصل الأول فقد بينت دراسة Alper &

Önifl أن للتنظيم المصرفي الفعال أهمية خاصة في النظم المالية الانتقالية التي عرفت تحرير لحساب رأس المال، في ظل بنية تحتية قانونية ومؤسساتية مناسبة، حيث تعمل هذه النظم على منع الأزمات وتحقيق النمو في المدى الطويل.

الفرضية الثانية: **أولا**: تعتبر المعايير الاحترازية الدولية للجنة بازل كافية للحد من الأزمات وتحقيق الاستقرار المصرفي؛

ننفي هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى أن معايير لجنة بازل تقلل من الأزمات المصرفية ولا تحد منها، حيث بين الفصل الأول من الدراسة أن مقررات لجنة بازل جاءت بهدف تحقيق الاستقرار المصرفي ومنع الإفلاس المتسلسل، غير أن الأزمات المالية والمصرفية بينت مواطن العجز في معايير لجنة بازل مما استدعى تعديلها لتصبح أكثر فعالية، فبناءً على Blum فإن المعايير الاحترازية غير كافية للحد من الأزمات لكنها تمكن من تقييم المخاطر. وعليه فإن المعايير الاحترازية غير كافية للحد من الأزمات المصرفية، إلا أنها تلقى استعمالا واسعا على المستوى الدولي رغم عدم إلزاميتها. وبالمقابل فإن الجهات الرقابية تتوفر على آليات أخرى غير معايير بازل، يمكن أن تقلل من الأزمات وتحد من آثارها، ومن هذه الآليات نذكر: تراخيص الاستثمار والتداول، التأمين على الودائع، المقرض ذو الملجأ الأخير وغيرها، ومنه لا توجد آلية واضحة للحد من الأزمات غير أن جميع الأدوات المعروفة تعمل على الحد من آثار هذه الأزمات أو التنبؤ بها.

- **ثانيا**: توجد علاقة مباشرة و موجبة بين التنافسية وكفاءة التنظيم الاحترازي؛

ننفي هذه الفرضية، وهذا ما تم التطرق إليه خلال الفصل الثالث، حيث هناك آراء متعارضة بين من يرون أن العلاقة إيجابية وأخرى ترى أن العلاقة سلبية. فقد توصلنا إلى أن تأثير المنافسة يكون قويا خاصة وسلبيا في البلدان النامية مع تواجد هياكل مؤسسية وقانونية ضعيفة، أما في البلدان المتقدمة، فإن الارتباط بين الاستقرار والمنافسة يمكن أن يكون إيجابيا. فقد تسببت المنافسة في تشوه الممارسات التنظيمية الموجهة للاستقرار، وتجعل منها غير فعالة في أداء وظيفتها على غرار التنظيم Q وneil-riegle، ومن جهة أخرى يرى Stiglitz أن المنافسة العالية يمكن أن تجعل للمتطلبات رأس المال نتائج عكسية كونها تجعل البنوك تتصرف بسلوك أكثر مخاطرة.

الفرضية الثالثة: **أولا** يعرف التنظيم الاحترازي في الجزائر تأخرا كبيرا في مواكبة تطوره على المستوى الدولي؛

نؤكد الفرضية، وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الرابع، فبعد استعراض التنظيم الاحترازي على المستوى الدولي، نجد أن الجزائر تتوفر على نظام تأمين على الودائع جزئي، وتقوم بتطبيق نسبة الملاءة للجنة بازل1، رغم أن القانون 01/14 يعتبر عن مقاربة لاتفاقيات بازل 2 و3 إلا أن التطبيق الصريح للاتفاقيتين، لا نجده في نص صريح لبنك الجزائر. فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر بإصدارها لعدة تنظيمات وتعليمات تسعى إلى محاكات معايير لجنة بازل.

ثانيا: يعتبر الالتزام بنسبة الملاءة كفيلا بضمان استقرار البنوك الجزائرية المدروسة؛

ننفي هذه الفرضية، فقد توصلنا في هذه الدراسة العلاقة بين المؤشرات الكفيلة بتحقيق الاستقرار ومؤشر الاستقرار والتي من بينها كفاية رأس المال، إلى أن كفاية رأس المال ليست الوحيدة المسؤولة عن تحقيق الاستقرار، فنجد إلى جانبها مردودية الأصول ونسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي ونسبة تعثر الديون. غير أن الدراسة بينت أن مردودية الأصول ترتبط إيجابيا بالاستقرار وبعلاقة أقوى من كفاية رأس المال(بمعامل 2.38 لمردودية الأصول مقارنة ب0.09 لكفاية رأس المال) ، كما أن نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي ونسبة تعثر الديون ترتبطان سلبيا مع مؤشر الاستقرار. ومنه ينبغي على البنوك الاهتمام بهذه المؤشرات وتحسينها بالموازاة مع الاهتمام بكفاية رأس المال.

الفرضية الرابعة: **أولا:** تعتبر السوق المصرفية الجزائرية محتكرة من طرف البنوك العمومية الجزائرية لقدمها في هذا السوق؛

ننفي الفرضية حسب ما تم التوصل إليه بالاعتماد على نموذج Panzar-Rose فإن السوق المصرفية الجزائرية هي سوق احتكار قلة، فرغم حداثة الانفتاح، غير أن البنوك الأجنبية استطاعة افتكاك مكانة في السوق إلى جانب البنوك العمومية القديمة والضخمة.

ثانيا: هناك علاقة عكسية بين زيادة تنافسية البنوك والالتزام بنسبة الملاءة الدولية أي الالتزام بنسبة الملاءة تضعف تنافسية من البنك؛

ننفي الفرضية، توجد علاقة إيجابية بين التنافسية المصرفية والالتزام بمتطلبات رأس المال وكذا مؤشرات الاستقرار فيما يخص استقطاب الودائع دون التأثر في حجم القروض أو الربحية ، وعليه فإنه لا تؤثر نسبة كفاية رأس المال على تنافسية بنوك العينة المدروسة بشكل كامل.

توصيات الدراسة:

1- ينبغي على بنك الجزائر زيادة الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي وتجهيز ميكانيزمات الرقابة لتكون مسايرة للاتجاهات الدولة من جهة ومناسبة لخصوصيات الجهاز المصرفي والاقتصاد الجزائري من جهة أخرى؛

2- إعطاء البنوك أهمية أكبر لاستقرارها على المستوى الجزئي، بزيادة الاهتمام بمقررات لجنة بازل، وإدارة المخاطر بالاعتماد على الطرق الحديثة، وضرورة إعطاء البنوك أهمية للنماذج الداخلية لتقييم القيم المعرضة للمخاطر، وإدارة المخاطر والتنبؤ بها؛

3- ضرورة اهتمام مسيري البنوك المدروسة إلى جانب رأس المال الذي دعت لجنة بازل إلى الاحتفاظ به، بمؤشرات أخرى هي ربحية الأصول، ونسبة تكاليف التشغيل خارج الفوائد، نسبة القروض المتعثرة من القروض الكلية، وغيرها من النسب التي يمكن أن تؤثر على سلامة البنوك إذا ما أخذنا كل بنك على حدا، فلا يمكن لرأس المال وحده ضمان الاستقرار المصرفي في غياب تسيير جيد للتكاليف خارج الفوائد مثلا؛

4- ضرورة اهتمام البنوك الجزائرية بتنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها وزيادة الاهتمام بزبائنها وتقديم خدمات حديثة، لمواجهة موجة التحرير وتزايد التواجد الأجنبي خاصة بالنسبة للبنوك العمومية؛

5- أصبح من الواجب على البنوك رفع رؤوس أموالها لمواكبة التطورات الدولية، وجعله مناسب لمستويات المخاطر التي تواجهها، بعد أن ثبت تجريبيا في دراستنا أنه لا يحد من تنافسيتها ولا يؤثر على حصتها السوقية من القروض ولا يؤثر على مستوى ربحيتها ويمكن أن يزيد حصتها من الودائع.

آفاق البحث:

1- دراسة دور انضباطية السوق في تحقيق الاستقرار المصرفي في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية؛

2- أثر هيكل السوق المصرفية على فعالية التنظيم الاحترازي؛

3- متطلبات إنشاء نموذج داخلي في البنوك لتقيم المخاطر المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2004،

2-حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة،2000.

3-رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي في البلدان النامية، الإسكندرية، 1999.

4- رونالد ماكينون ترجمة صليب بطرس وسعاد الصنبولي ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، دون سنة

5- راوية حسن، الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

6-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، مصر 2005.

7-سليمان الناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات العالمية الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الطبعة 8الأولى، الجزائر ،2006.

9-شافي نادر عبد العزيز، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس -لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

10-عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

11-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

12- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

13-عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية والتجارية / السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

14-طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، 1999.

15-طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية،مصر،1999.

16-مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 1996.

17-محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

18- ناصر دادي عدون، اقتصاد وإدارة المؤسسة، دار بن للنشر والتوزيع، 2015.

19- ناصر دادي عدون و محمد متناوي، الجزائر وانضمامها لمنظمة التجارة الدولية، دار المحمدية العامة، 2004.

20 -نوراد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الجشالي ،مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.

21 – نرمين محمد عاطف الغندور، معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة، بدون دار نشر،2005.

الأطروحات والمذكرات:

22–آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

23–آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2015

24–حمزة عمي سعيد، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010.

25– عبد القادر بريش ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2006.

26– محمد أليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف – ، 2014.

المقالات، أوراق البحث والملتقيات:

–أوراق البحث:

27– الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية ، السعودية ،أكتوبر 2010.

28– راوية حسن، الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.

29–زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، [على الرابط]:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc

30– معهد الدراسات المصرفية ، نشرة توعوية ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، [على الرابط]
http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf

31–ناجي التوني ،الأزمات المالية ،جسر التنمية سلسلة دورية بقضايا في الأقطار العربية ،عدد29 ماي 2004 ، السنة الثالثة.

32– معهد الدراسات المصرفية ، **نشرة توعوية** ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر2012 .

33- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل02" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.

34- علي عبد الله شهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك، بحث مقدم، دون بيانات أخرى.

35- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية – حالة العراق)،

المقالات:

36-ايراهيم العيسوي، مجلة المستقبل العربي، دور الدولة في رفع القدرة التنافسية، ندوة 99، العدد 254، قطر، 2000.

37- حمزة عمي سعيد، احلام بوعبدلي، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، نوفمبر 2014.

38-جيوزسساورينا، افيناش د.بيرساود، وجهة نظر هل سيساعد إطار بازل الثاني منع الأزمات أم سيزيدها سوءا، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي ، العدد 3 المجلد 32، جويلية 2008.

39-سامي أحمد الصمادي وآخرون، تحليل تنافسية لبنوك التجارية الاردنية للفترة 2000-2009، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9 العدد 1، 2013.

40- عبد القادر بريش ، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 3 ، ديسمبر 2005.

41-علي القضاة و وليد شواقفة، تنافسية القطاع المصرفي الأردني: دراسة تحليلية *1995-1999* ، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن ، 2002.

42-علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الرافدين،2005.

43-محمد زيدان، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (2) ، 2003.

44- مفيدة يحياوي ، واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي الكلي و الجزيء، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن ديسمبر 2010.

45- نجاة حياة، اتفاقية بازل 3 واثارها على النظام المصرفي الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة جيجل، العدد 13، سنة 2013.

46- يوسف بوخلخال ، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي(CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة BADR، مجلة الباحث، العدد10، سنة 2012.

الملتقيات:

47- آسيا مرابط ، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004.

48- ريحان شريف ، و آخرون، الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية- من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21-22 أكتوبر 2012.

49- صالح مفتاح ، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي أيام من 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

50- عبد القادر بريش ، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع إشارة الى حالة الجزائر- مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

51-ميمي جدايني، دور استقلالية البنوك المركزية في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- ،11و12 مارس 2008.

52- وصاف سعيدي ، وصاف عتيقة ،الصناعة المصرفية والتحولات العالمية ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004.

قوانين ومراسيم

53-قانون النقد والقرض 10/90

54-النظام 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك.

55-النظام 05- 09 المؤرّخ في 18 أكتوبر سنة 2009

56-النظام رقم 08- 09 المؤرخ في 29ديسمبر سنة 2009 والذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنو و المؤسسات المالية

57-النظام 14- 01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

المواقع الاليكترونية:

58-بنك التسويات الدولية bis.org

59-صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/external/index.htm

60-موقع العربية، صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل 3،مقال منشور على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/26/240338.html،

المراجع بالغات الأجنبية

Ouvrage:

61- Antoine Sardi ,Bâle II, Afges édition, France, 2004.

62-Atamer Tugrul, Ronald Colori, diagnostic et décision stratégique, 2ème édition, Dunod, 2003.

63- Boston Consulting Group, « Les mécanismes fondamentaux de la compétitivité », in La logistique d'entreprise, vers un management plus compétitif, Dunod, Paris, 1988.

64- Eric Lamarque et autres, Management de la banque, Pearson éducation,édition1er , 2004.

65-F .Meshkin, Monnaie banque et marché financier, Edition Person, edition 8, 2010.

66-Jean-Luc Giannellonni, contrôle des activités bancaires et risques financiers, Economica, Paris, 1998.

67-Jean Pierre BOUERE, Bernard Coubis, Monnaie finance et mondialisation, Vuibert, édition 2ème, France, juin 2005.

68-Kotler & Dubois, Marketing management, 10e édition, Publi-Union, Paris, 2000.

69-Marjroie Demazy, «Value-At-Risk» et contrôle prudentiel des modèles internes de gestion des risques, academia bruylant, paris, 2001, p-p: 18-19.

70- Pascal Dumonitier et autres, gestion et contrôle des risques bancaire l'apport des IFRS et de Bâle II, édition revue banque, Paris, 2008, p:265.

71- Sylvie de Coussergus, gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, Dunod, édition 4éme, France, 2005

Revues:

72- Anjan V. Thakor, Bank Capital And Financial Stability: An Economic Tradeoff Or A Faustian Bargain?, Forthcoming, Annual Review of Financial Economics, Final version, Sunday, April 6, 2014.

73-Aytül Ganioglu, Prudential Regulation and Supervision of the Banking Sector and Banking Crises: A Cross Country Empiricial Investigation, BRSA Banking and Financial Markets Volume: 1, Issue: 2,2007, p :16.

74- Christian Ewerhart& Natacha Valla, Liquidité des marchés financiers et prêteur en dernier ressort, Banque de France , Revue de la stabilité financière – Numéro spécial liquidité , N° 11, Février 2008.

75- Christophe Clourad, Réglementation en s'inspirant des méthodes de sélection des gérants, Revue Banque, n° :716, septembre 2009.

76- Jaime Caruana et Aditya Narain, les exigence des fond propre, finance & développement, juin 2008, sur le lien : http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2008/06/pdf/caruana.pdf , consulté le : 4 octobre 2012.

77-Hellmann, T.F., Murdock, K.C., Stiglitz, J.E., 2000. Liberalization, moral hazard in banking, and prudential regulation: are capital requirements enough? Amer. Econ. Rev. 90 ,p : 157.

78- Hammoud Gill (2007) : « Définitions et caractéristiques de la stabilité financière pour les pays en développement », Revue Economique et Monétaire, N°01.

79- Kamel Bouadam & Hakim Meliani, Quelles visions stratégiques pour la réforme bancaire en Algérie, Revue des Sciences Humaines- Université- Mohamed Khider Biskra N°:07, 2005.

80-Nacer Daddi-Addoun, Gestion et relation d'agence dans l'entreprise publique algérienne, Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°2, 2007.

81-Natacha Valla et autres, Liquidité bancaire et stabilité financière, banque de France, Revue de la stabilité financière, N° 9, Décembre 2006 .

82- Philippe Gilles , Incertitude, risque et asymétrie d'information sur les marchés Financiers, Revue française d'économie. Volume 7 N°2, 1992. pp. 53-115 , p 68.

83-Pierre-Yves Thoraval, Alain Duchateau, Stabilité financière et nouvel accord de Bâle, Banque de France • Revue de la stabilité financière • N°3 • Novembre 2003, p :54.

84- Sébastien Vmer-Lirimont, Une analyse de la dimension réseau des fragilités bancaires et financières, Revue française d'économie. Volume 22 N°3, 2008, p : 76.

Thèses:

85-Adrian Pop, la discipline de marche dans la régulation bancaire : le rôle de la dette subordonné, thèse doctorat université d'Orléans, décembre 2005.

86- Darlena Tartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire, thèse pour obtenir le grade de docteur, Faculté des sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse), 2012.

87-Julien Clavier, Incidences du passage obligatoire aux normes comptables IAS/IFRS sur le risque d'instabilité bancaire, thèse doctorat en sciences de gestion, université de bourgogne, décembre 2011.

88-Sylvie Taccola-Lapierre, Le Dispositif Prudentiel Bale Ii, Autoévaluation Et Contrôle Interne : Une Application Au Cas Français, Thèse Doctorat Université Du Sud Toulon-Var, Décembre 2008.

Working paper:

89-Adam Gersl& Jaroslav Hermanek, Financial Stability Indicators: Advantages And Disadvantages Of Their Use In The Assessment Of Financial System Stability, [sur le lien] : http://www.cnb.cz/miranda2/export/sites/www.cnb.cz/en/financial_stability/fs_reports/fsr_2006/FSR_2006_article_2.pdf, CNB Financial Stability Report 2006, 2006, p72.

90- Alper C.E. and Önifl Z, Soft Budget Constraints, Government Ownership of Banks and Regulatory Failure: The Political Economy of the Turkish Banking System in the Post-Capital

91- Asli Demirgüç-Kunt and Ross Levine, Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview, *The World Bank Economic Review* Vol. 10, No. 2, (May, 1996), on the link[http://faculty.haas.berkeley.edu/ross_levine/papers.htm.

92- Asli Demirguc-Kut & Enrica Detragaiche ,financial liberalization and financial fragility, paper prepared of the annual world bank conference on development economics , washignton,20-12 Avril 1998,[en line] disponible sur: http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1998/05/01/000009265_3980630181025/Rendered/PDF/multi_page.pdf, (consulté le: 5/09/2009), p:2.

93- Aytül Ganioğlu, Prudential Regulation and Supervision of the Banking Sector and Banking Crises: A Cross Country Empiricial Investigation, [sur le lien]: http://www.bddk.org.tr/WebSitesi/turkce/Raporlar/BDDK_Dergi/4216Makale-1.pdf, ARSB bancaires et des marchés financiers, Volume: 1, numéro: 2, 2007.

94-bcbs, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, Banque des Règlements Internationaux, septembre 2008.

95-Barth J, Caprio G and Levine R, Banking Systems Around the Globe: Do Regulation and Ownership Affect Performance and Stability? paper prepared for the NBER, 1999.

96- Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, Measures of financial stability – a review, on the linkbis.org.

97- CBCB, cadre d'évaluation des systèmes de contrôle interne, comité de bale sur le contrôle interne, [en line], www.bis.org/pub/bcbc33fr.prf, 2010.

98-CBCB, Vue d'ensemble de l'amendement à l'accord sur les fonds propres pour son extention aux risque de marché, comité de Bâle sur le contrôle bancaire, [sur le line], http://www.Bis.org/publ/bcbs23fr.pdf, (consulté le: 20/09/2012), janvier 1996.

99- Christopher Towe & Daniela Gressani, Algeria, Financial System Stability Assessment, Monetary And Capital Markets Department, January 9, 2014.

100-Choulhry Tanveer Shalzad & Jacob Dehaan, financial liberalization and banking crises, University of Groningen, the Nethrlands, CESifo, munich, Germany, [en line], disponible sur: http://www.ssrn.com/abstract=1351308 ,february 2009.

101-Demirguc-Kunt, Asli &Detragiache, Enrica, Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation.

102-Dimitris N. Chorafas, Economic Capital Allocation with Basel II Cost, benefit and implementation procedures, Elsevier, 2004.

103-Elena Carletti & Philipp Hartmann, competition and stability: what's special about banking?, Ecb, Working Paper No 146 , may 2002.

104-E Philip Davis and Ugochi Obasi, The Effectiveness Of Banking Supervision, Economie and finance working paper, No 09-27,[en line] disponible sur: http://www.brunel.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0020/82118/0927.pdf , consulté le 02/02/2015, 2009, p :3.

105-F.Meshkin ;Financial Policy and prevention of financial crisis in emerging market economies; policy recherche working paper.

106- J.Barth and others, financial regulation and performance: cross-country evidence, november 1998.
107-Gerard Caprio, Jr.Daniela Klingebiel, Bank insolvencys, policy resaerch working paper 1620, the world bank, juin 1996, p-p :18-20.

108-Graciela laura kaminsky & sergi l.Schmukler, Short-run pain, long-run gain: the effect of financial liberalization ,
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0334.pdf

109 -Hans Gersbach Jan Wenzelburger , Sophistication in Risk Management, Bank Equity, and Stability, March 2009, [sur le lien]: http://www.bm.ust.hk/gmifc/Prof.%20Wenzelburger_Sophistication%20in%20Risk%20Mgt.pdf.

110- Kleopatra Nikolaou, Liquidity (Risk) Concepts Definitions And Interactions, Bce Working Paper Series No 1008 / February 2009, [sur le lien] : https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp1008.pdf?e87aba3a52137adea91048bf54801968.

111-Luc Laeven and Fabian Valencia, Resolution of Banking Crises: The Good, the Bad, and the Ugly, IMF Working Paper, WP/10/146, 2010.

112 -Mathijs A. van Dijk , The Social Costs of Financial Crises, Rotterdam School of Management, Erasmus University, juin 2013.

113-Marcel Canoy and all, Competition and Stability in Banking, CPB Document, [sur le lien]: www.ssrn-id296479 , No 015, December 2001.

114-Martin čihák and heiko hesse, islamic banks and financial stability: an empirical analysis, IMF working paper, wp 08/16, January 2008.

115-Marcel Canoy & all , Competition and Stability in Banking, cbp document no 015, December 2001.

116-Miguel A. Segoviano & Charles Goodhart, Banking Stability Measures, WP/09/4, IMF 2009.

117- Morris Goldstein And Philip Turne , Banking Crises In Emerging Economies: Origins And Policy Options, *Bis Economic Papers* , No. 46,[on the link]: www.bis.org/publ/econ46.pdf , October 1996.

118- M. Marinc, Essays on bank monitoring, regulation and competition, *UvA-DARE the University of Amsterdam, Holland 2008.*

119-Olivier Bruno, Libéralisation Financière, Concurrence Bancaire et Volatilité de la Production, [en line], disponible sur : http://www.gredeg.cnrs.fr/Documents/WP/WP-Gredeg-2006-07.pdf , (consulté le : 16/03/2011), 2006.

120- Patric T.Downes, David Martson and Inci Otker," Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" FMI Discussion Paper 1999.

121- Pinches.G and Mingo,K, A Multivariate Analysis Of Industrial Bond Ratings, J ournal Of Finance, 28 March, 1973.

122- Pierre Monnin and Terhi Jokipii, The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, banque national suisse, working papers, mai 2010.

123- Sarah Marniesse et Ewa Filipiak , La compétitivité et la mise a niveau des entreprise approche théorique et déclinaison opérationnel , agence française de développement , 2003.

124- Saoussen Ben Gamra et Mi ckaël Clévenot, Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents La prégnance du rôle des institutions, [sur le lien] http://hal.inria.fr/docs/00/18/86/15/PDF/wp2006_08.pdf , 2006

125- Sénat, La Régulation Bancaire À L'épreuve De La Crise Financière , Série : Études économiques, Les document de travail du sénat n° EC-05, [sur le lien]: http://www.senat.fr/eco/ec09-005/ec09-005_mono.html , Décembre 2009,p :42.

126- Simkowftz.M and Monroe.R, Discriminant Function for Conglomerate Targets, South Journal Of Business, 6 November, 1971.

127-Stiroh, K. J. and P. Strahan, Competitive Dynamics of Deregulation: Evidence from U.S.
Banking, *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 35.

128- Solomon Tadesse, The Economic Value of Regulated Disclosure: Evidence from the Banking Sector, [en line] disponible sur: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/56251/1/MPRA_paper_56251.pdf, consulter le 25/02/2015; 2014.

129-Thorsen beck and all, Bank competition and stability: Cross-country Heterogeneity, J. Finan. Intermediation ,[sur le lien]: http://www.sciencedirect.com/science/journal/10429573, consulté 02 mars 2013.

130- Williamson J. Whether and When to Liberalize Capital Account and Financial Services, Staff Working Paper ERAD, World Trade Organization,1999.

131- Xavier Vives, Competition And Stability In Banking, Working Papers, Central Bank of Chile , N° 576 , Mai 2010.

Rapport :

132- Imf, incédateur de solidité financière : guide d'établissement, [sur le lien] : http://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/fra/guide.pdf , 2006.

133-Imf, Financial Soundness Indicators (FSIs)—Concepts and Definitions, [sur le lien] : http://fsi.imf.org/misc/FSI%20Concepts%20and%20Definitions.pdf, imf, mars 2006.

134- Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2003.

135- Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2004.

136- Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2006.

137 -Rapport annual de la banque d'algérie, année 2008.

138- Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2012.

139 -Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2013.

140- Rapport annuel de la banque d'Algérie, année 2014.

الملاحق

الملحق (1):

الجدول (1-1): ترجيحات الأصول بدلالة مخاطر الائتمان حسب لجنة بازل:

درجة المخاطرة	البنود
أولا: صفر%	1-النقدية.2-المطلوبات من الحكومات المركزية على أن تكون ممنوحة بالعملة المحلية و ممولة بها.3-المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و بنوكها المركزية.4-المطلوبات بضمانات نقدية، و بضمان أوراق مالية صادرة عن الحكومات المركزية في دول OCDE أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في دول OCDE.
ثانيا:0%أو10%أو 20%أو50%أو100% حسبما يتقرر من السلطات المحلية.	-المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية(تلك التي تمارس نشاطا اقتصاديا و القروض المضمونة من المؤسسات).
ثالثا:20%.	1-المطلوب من بنوك التنمية الدولية(مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي...)وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك.2-المطلوبات من البنوك المسجلة بدول OCDE والقروض المضمونة منها.3-المطلوبات من البنوك المسجلة بدول خارج OCDE أو المضمونة منها، وبشرط أن تكون المدة المتبقية على اجل استحقاقها اقل من سنة. 4-مطلوبات على مؤسسات القطاع العام غير المحلية لدول OCDE وتلك المضمونة منها(باستثناء الحكومات المركزية).5-النقدية بالطريق.
رابعا:50%.	القروض الممنوحة بالكامل برهونات على العقارية السكنية التي يشغلها المقترضون، أو التي سيؤجرونها للغير.
خامسا:100%.	1-المطلوبات من القطاع الخاص.2-المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE و التي تبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام.3-المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OCDE(ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية الممولة بها).4-مطلوبات على شركات القطاع العام العاملة في الحقل الاقتصادي.5-المباني و الآلات والأصول الأخرى الثابتة.6-العقارات والاستثمارات الأخرى(بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك وشركاته (التابعة)).7-الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال).8-باقي الأصول.

المصدر:

Rollande&Luc bernet, principe de technique bancaire,23e édition, Dunod, 2004,P :4-5.

الجدول (1-2): معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية العمومية:

معامل التحويل	الالتزامات العرضية.
%100	بدائل الائتمان المباشر مثل ضمانات الديون(بما في ذلك الاعتماد المستندي تحت الطلب كضمان للقروض و الأوراق المالية) والقبولات المصرفية(بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع).
%100	اتفاقات الشراء و إعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع الذي يتحمل فيه البنك المخاطرة.
%100	المشتريات المستقبلية للموجودات، والالتزامات عن ودائع مستقبلية، والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عن سحب معين.
%50	بعض العمليات المتعلقة بالاعتماد المستندي(مثل سندات حسن الأداء و الكفالات و الاعتمادات المستندية القائمة المتعلقة بعمليات معينة).
%50	تسهيلات إصدار الأوراق المالية والتعهدات الدائرية بتسهيلات.
%50	الالتزامات الأخرى(مثل تسهيلات المساندة القائمة و خطوط الائتمان)ذات الاستحقاقات التي تزيد عن السنة.
%20	الالتزامات القصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية(مثل الاعتمادات المستندية المضمونة).
%0	الالتزامات الغير معززة.

المصدر: صلاح الدين حسين، معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية للمخاطر المصرفية المناطق الصناعية المؤهلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص- ص:26-27.

نتائج برنامج stata 12:

الملحق رقم (2): دراسة العلاقة بين معيار رأس المال والاستقرار المصرفي بالجزائر

الجدول رقم (2-1) يوضح نموذج الاثر العشوائي:

```
. xtreg capital2 capital default ratio ROA ROE INERTST hinteret  liquidité, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.3852                         Obs per group: min =         8
       between = 0.8720                                        avg =       8.0
       overall = 0.6257                                        max =         8

                                                Wald chi2(7)       =     11.256
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =      0.03

------------------------------------------------------------------------------
    capital2 |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     capital |   .0937143   .0449966     2.08   0.037     .0055226    .1819061
     default |   .0309381   .0487622     0.63   0.526    -.0646341    .1265102
       ratio |  -.7516011   .4208595    -1.79   0.074    -1.576471    .0732685
         ROA |   2.384568   .8552251     2.79   0.005      .708358    4.060779
         ROE |  -.5044093   .1257521    -4.01   0.000    -.7508789   -.2579398
     INERTST |   -.024055   .0396098    -0.61   0.544    -.1016888    .0535789
   hinteret  |  -4.13e-11   2.13e-11    -1.94   0.052    -8.31e-11    3.71e-13
  liquidité  |   .0871006   .0708264     1.23   0.219    -.0517166    .2259178
       _cons |   .1784711   .0424193     4.21   0.000     .0953308    .2616115
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |          0
     sigma_e |  .02736611
         rho |          0   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

. estimates store Random
```

الجدول رقم (2–2) يوضح نموذج الأثر الثابت:

```
. xtreg capital2 capital default ratio ROA ROE INERTST hinteret  liquidité, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =         48
Group variable: ID                              Number of groups   =          6

R-sq:  within  = 0.5496                         Obs per group: min =          8
       between = 0.2507                                        avg =        8.0
       overall = 0.3040                                        max =          8

                                                F(8,34)            =       5.19
corr(u_i, Xb)  = -0.5531                        Prob > F           =     0.0003

------------------------------------------------------------------------------
    capital2 |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     capital |   .0582869   .0344231     1.69   0.100    -.0116693     .128243
     default |  -.0289361    .038901    -0.74   0.462    -.1079924    .0501202
       ratio |   -1.61257   .5811586    -2.77   0.009    -2.793626   -.4315133
         ROA |   .0134933    .720909     0.02   0.985     -1.45157    1.478557
         ROE |  -.1591733   .1111068    -1.43   0.161    -.3849696     .066623
     INERTST |   .0582105    .032333     1.80   0.081     -.007498    .1239191
    hinteret |  -3.20e-11   1.76e-11    -1.81   0.079    -6.79e-11    3.85e-12
   liquidité |     .03077    .068021     0.45   0.654    -.1074652    .1690053
       _cons |   .2370183   .0519683     4.56   0.000     .1314061    .3426305
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .05581104
     sigma_e |  .02736611
         rho |  .80617304   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(5, 34) =     9.28                 Prob > F = 0.0000

. estimates store Fixed
```

الجدول رقم (2–3) يوضح اختبار **hausman**:

```
. hausman Fixed Random
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     Fixed        Random       Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
     capital |   .0582869     .0937143       -.0354275               .
     default |  -.0289361     .0309381       -.0598742               .
       ratio |   -1.61257    -.7516011       -.8609687          .4007775
         ROA |   .0134933     2.384568       -2.371075               .
         ROE |  -.1591733    -.5044093        .3452361               .
     INERTST |   .0582105     -.024055        .0822655               .
    hinteret |  -3.20e-11    -4.13e-11        9.34e-12               .
   liquidité |     .03077     .0871006       -.0563306               .
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =      350.58
                Prob>chi2 =      0.0000
                (V_b-V_B is not positive definite)

. estat hettest
```

الجدول رقم (2–4) يوضح اختبار الارتباط وتجانس التباين والتوزيع الطبيعي:

```
. mvtest correlations capital  default ratio ROA ROE INERTST hinteret liquidité

Test that correlation matrix is compound symmetric (all correlations equal)

       Lawley chi2(27) =    159.47
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest covariances capital  default ratio ROA ROE INERTST hinteret liquidité

Test that covariance matrix is diagonal

  Adjusted LR chi2(28) =    186.89
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest normality capital  default ratio ROA ROE INERTST hinteret liquidité

Test for multivariate normality

    Doornik-Hansen                chi2(16) =  767.380   Prob>chi2 =  0.0000
```

الملحق رقم (3): نموذج **Panzar–rose** لقياس تنافسية السوق:

الجدول رقم (3–1) يوضح نموذج الاثر العشوائي:

```
. xtreg AI FC WC CC BD  S age, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.8459                         Obs per group: min =         8
       between = 0.5581                                        avg =       8.0
       overall = 0.7839                                        max =         8

                                                Wald chi2(6)       =    148.69
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

AI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
FC	.0890922	.0470362	1.89	0.058	-.003097	.1812814
WC	-.1075372	.036169	-2.97	0.003	-.1784271	-.0366473
CC	.1634066	.1504944	1.09	0.278	-.131557	.4583702
BD	10.4176	2.889187	3.61	0.000	4.754893	16.0803
S	-15.37679	1.294833	-11.88	0.000	-17.91461	-12.83896
age	.3153263	.0815605	3.87	0.000	.1554708	.4751819
_cons	160.4564	13.1883	12.17	0.000	134.6078	186.305
sigma_u	0					
sigma_e	3.1024658					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

```
. estimates store Random
```

الجدول رقم (3–2) نموذج الاثر الثابت:

```
. xtreg AI FC WC CC BD  S age, fe
note: age omitted because of collinearity

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.8512                         Obs per group: min =         8
       between = 0.4370                                        avg =       8.0
       overall = 0.5028                                        max =         8

                                                F(5,37)            =     42.32
corr(u_i, Xb)  = -0.7576                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
          AI |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          FC |   .0987419    .038944     2.54   0.016     .0198338    .17765
          WC |   -.118348   .0303089    -3.90   0.000    -.1797598   -.0569363
          CC |   .0915321   .1327691     0.69   0.495    -.1774837    .3605479
          BD |    8.64009   2.720283     3.18   0.003     3.128274    14.15191
           S |  -17.11713   1.211895   -14.12   0.000    -19.57266   -14.6616
         age |          0  (omitted)
       _cons |   189.0311     13.335    14.18   0.000     162.0119    216.0504
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  7.5678066
     sigma_e |  3.1024658
         rho |  .85611769   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(5, 37) =     9.02                 Prob > F = 0.0000

. estimates store Fixed
```

الجدول رقم (3–3) يوضح اختبار **hausman**:

```
hausman Random Fixed
```

	Coefficients (b) Random	(B) Fixed	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
FC	.0890922	.0987419	-.0096497	.0263773
WC	-.1075372	-.118348	.0108108	.0197374
CC	.1634066	.0915321	.0718745	.0708585
BD	10.4176	8.64009	1.777506	.9733777
S	-15.37679	-17.11713	1.740344	.4559621

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =       26.10
            Prob>chi2 =      0.0001
            (V_b-V_B is not positive definite)

mvtest covariances BD FC WC CC age S
```

الجدول رقم (3–4) يوضح اختبارات الارتباط وتجانس التباين والتوزيع الطبيعي:

```
. mvtest covariances BD FC WC CC age S

Test that covariance matrix is diagonal

  Adjusted LR chi2(15) =    227.76
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest correlations BD FC WC CC age S

Test that correlation matrix is compound symmetric (all correlations equal)

       Lawley chi2(14) =    178.41
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest normality BD FC WC CC age S
```

الملحق رقم (4) : أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من القروض

الجدول رقم (4–1): يوضح نموذج الأثر العشوائي:

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.3155                         Obs per group: min =         8
       between = 0.9747                                        avg =       8.0
       overall = 0.8202                                        max =         8

                                                Wald chi2(4)       =         .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =         .
```

CRD	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
roa	-.0009287	.0033192	-0.28	0.780	-.0074342	.0055768
roeall	.5262535	.2425321	2.17	0.030	.0508983	1.001607
RATIO	8.835384	.6904738	12.80	0.000	7.48208	10.18869
capital	.5687722	.1850915	3.07	0.002	.2059995	.931545
bore	3.30e-11	7.72e-11	0.43	0.669	-1.18e-10	1.84e-10
_cons	-.5649617	.0832107	-6.79	0.000	-.7280516	-.4018718
sigma_u	0					
sigma_e	.16420206					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الجدول رقم (4–2): يوضح نموذج الأثر الثابت:

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.1197                         Obs per group: min =         8
       between = 0.0091                                        avg =       8.0
       overall = 0.0051                                        max =         8

                                                F(4,38)            =      1.29
corr(u_i, Xb)  = 0.0346                         Prob > F           =    0.2906
```

CRL	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
roa	.0002751	.0004419	0.62	0.537	-.0006194	.0011696
roeall	-.0326459	.0392778	-0.83	0.411	-.1121598	.0468679
RATIO	0	(omitted)				
capital	-.0437068	.0256165	-1.71	0.096	-.0955647	.0081512
hors	-1.01e-11	1.15e-11	-0.88	0.383	-3.34e-11	1.31e-11
_cons	.1819689	.0082404	22.08	0.000	.1652871	.1986506
sigma_u	.2264141					
sigma_e	.0210004					
rho	.99147042	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(5, 38) = 804.36 Prob > F = 0.0000

الجدول رقم (4–3) يوضح اختبار hausman:

```
. hausman Random fixed

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being
      tested (4); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test.
      Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling
      your variables so that the coefficients are on a similar scale.

                 ---- Coefficients ----
                 (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 Random       fixed          Difference          S.E.
-------------------------------------------------------------------------------
         roa     .0000805     .0002751       -.0001946           .0014702
      roeall     -.0900657    -.0326459      -.0574198           .1050754
     capital     .1009866     -.0437068      .1446934            .0816866
        hors     1.76e-11     -1.01e-11      2.78e-11            3.38e-11
-------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        3.27
                Prob>chi2 =      0.3519
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الجدول (4-4) يوضح اختبارات الارتباط وتجانس التباين والتوزيع الطبيعي:

```
. mvtest correlations FP DP CP EO AFP

Test that correlation matrix is compound symmetric (all correlations equal)

        Lawley chi2(9) =     40.83
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest covariances FP DP CP EO AFP

Test that covariance matrix is diagonal

  Adjusted LR chi2(10) =     43.60
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest normality FP DP CP EO AFP

Test for multivariate normality

    Doornik-Hansen                chi2(10) = 3067.241    Prob>chi2 =  0.0000

. mvtest normality FP DP CP EO AFP

Test for multivariate normality

    Doornik-Hansen                chi2(10) = 3067.241    Prob>chi2 =  0.0000
```

ملحق رقم (5): أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الحصة السوقية من الودائع

الجدول رقم (5-1) يوضح نموذج الأثر العشوائي:

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.0441                         Obs per group: min =         8
       between = 0.8921                                        avg =       8.0
       overall = 0.8769                                        max =         8

                                                Wald chi2(4)       =         .
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =         .
```

CRL	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
roa	.0000803	.0015352	0.05	0.958	-.0029284	.0030891
roaaii	-.0900657	.1121766	-0.80	0.422	-.3099278	.1297963
RATIO	5.073754	.3193598	15.89	0.000	4.44782	5.699687
capital	.1009866	.085609	1.18	0.238	-.066804	.2687772
hcra	1.76e-11	3.57e-11	0.49	0.621	-5.24e-11	8.77e-11
_cons	-.2047834	.0384868	-5.32	0.000	-.2802162	-.1293507
sigma_u	0					
sigma_e	.0210004					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الجدول رقم (5–2) يوضح نموذج الأثر الثابت:

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.3352                         Obs per group: min =         8
       between = 0.0647                                        avg =       8.0
       overall = 0.0130                                        max =         8

                                                F(4,38)            =      4.79
corr(u_i, Xb)  = -0.2321                        Prob > F           =    0.0032
```

CRD	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
roa	-.0003553	.0034549	-0.10	0.919	-.0073493	.0066387
roaaii	.8541356	.3071133	2.78	0.008	.2324172	1.475854
RATIO	0	(omitted)				
capital	.5512137	.2002956	2.75	0.009	.1457365	.956691
hors	3.08e-12	8.98e-11	0.03	0.973	-1.79e-10	1.85e-10
_cons	.0290962	.0644314	0.45	0.654	-.1013384	.1595307
sigma_u	.38230744					
sigma_e	.16420206					
rho	.84425767	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(5, 38) = 35.79 Prob > F = 0.0000

الجدول رقم (5–3) يوضح اختبار hausman:

```
. hausman Random fixed

Note: the rank of the differenced variance matrix (3) does not equal the number of coefficients being
      tested (4); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test.
      Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling
      your variables so that the coefficients are on a similar scale.
```

	(b) Random	(B) fixed	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
roa	-.0009287	-.0003553	-.0005734	.
roaaii	.5262525	.8541356	-.3278831	.
capital	.5687722	.5512137	.0175585	.
hors	3.30e-11	3.08e-12	2.99e-11	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

```
chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
        =          0.93
Prob>chi2 =      0.8191
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الجدول رقم (5-4) يوضح اختبارات الارتباط وتجانس التباين والتوزيع الطبيعي:

```
. mvtest covariances FP DP CP EO AFP

Test that covariance matrix is diagonal

  Adjusted LR chi2(10) =     43.60
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest correlations FP DP CP EO AFP

Test that correlation matrix is compound symmetric (all correlations equal)

        Lawley chi2(9) =     40.83
           Prob > chi2 =    0.0000

. mvtest normality FP DP CP EO AFP

Test for multivariate normality

    Doornik-Hansen                chi2(10) = 3067.241    Prob>chi2 =  0.0000
```

الملحق رقم(6): يوضح أثر كفاية رأس المال ومؤشرات الاستقرار على الربحية المصرفية

الجدول رقم (6-1) يوضح نموذج الأثر العشوائي:

```
. xtreg roa RATIO capital hors, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.0009                         Obs per group: min =         8
       between = 0.1996                                        avg =       8.0
       overall = 0.0146                                        max =         8

                                                Wald chi2(3)       =      0.65
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.8850

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       RATIO |  -22.9686   30.20266    -0.76   0.447    -82.16473    36.22753
     capital |  1.141252   8.426442     0.14   0.892    -15.37427    17.65677
       hors |  -1.30e-09   3.54e-09    -0.37   0.713    -8.24e-09    5.63e-09
       _cons |  2.745103   2.798736     0.98   0.327    -2.740319    8.230525
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |           0
     sigma_e |    7.708447
         rho |           0   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الجدول رقم (6–2) يوضح نموذج الأثر الثابت:

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        48
Group variable: ID                              Number of groups   =         6

R-sq:  within  = 0.0067                         Obs per group: min =         8
       between = 0.3867                                        avg =       8.0
       overall = 0.0002                                        max =         8

                                                F(2,40)            =      0.13
corr(u_i, Xb)  = -0.2826                        Prob > F           =    0.8750
```

roa	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
RATIO	0	(omitted)				
capital	-4.760612	9.195071	-0.52	0.607	-23.34454	13.82332
hors	-1.89e-10	4.21e-09	-0.04	0.965	-8.70e-09	8.33e-09
_cons	1.84355	1.824477	1.01	0.318	-1.843855	5.530955
sigma_u	2.8640497					
sigma_e	7.708447					
rho	.12130176	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0:     F(5, 40) =     1.00                 Prob > F = 0.4282
```

الجدول رقم (6–3) يوضح اختبار **hausman**:

```
. hausman Random fixed

Note: the rank of the differenced variance matrix (1) does not equal the number of coefficients being
        tested (2); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test.
        Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling
        your variables so that the coefficients are on a similar scale.
```

	(b) Random	(B) fixed	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
capital	.5687722	-4.760612	5.329384	.
hors	3.30e-11	-1.89e-10	2.22e-10	.

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =    -0.34    chi2<0 ==> model fitted on these
                                    data fails to meet the asymptotic
                                    assumptions of the Hausman test;
                                    see suest for a generalized test
```